التقرير البيان بالعبارة او التشبيه بحيث
لا يتزلزل بتشكيك
المشكك

دده جنكي

قال بعض الحكماء قدس الله سره إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها الآية
الملوك خمسة المعرفة ملك والعلم ملك والزهد ملك والتوبة ملك
والصدق ملك قلت فالمعرفة ملك إذا دخل القلب أفسد الكفر
والعلم ملك إذا دخل القلب أفسد الجهل والزهد ملك إذا دخل القلب
أفسد الحرص والتوبة ملك إذا دخل القلب أفسد المعصية والصدق
ملك إذا دخل القلب أفسد الكذب وهو الغاية للبعيد

العلم ثلثة أحرف ع أصوله فخلوات القلب والحنجرة فإذا نزل
العلم إلى القلب وتمكن فيه تولد من عينه العدل ومن العدل
العمل الصالح ومن لامه اللين ومن اللين اللطف ومن ميمه
المعرفة ومن المعرفة المحبة فإذا توقف في الحنجرة ولم يصل إلى القلب
تولد من عينه العجب ومن العجب العناد ومن لامه اللهو ومن اللهو
اللعب ومن ميمه المخالفة ومن المخالفة المفرقة للخلق صح

قال لقمان الحكيم رحمه الله خدمت أربع مائة نبي من الأنبياء عليهم
السلام واخترت من كلامهم أربع كلمات وهي إذا كنت في الصلاة
فاحفظ قلبك وإذا كنت بين الخلق فاحفظ لسانك وإذا
كنت على المائدة فاحفظ حلقك وإذا كنت في بيت فاحفظ
عينيك

الفقه إذا صحت النية أفضل من
جميع الأعمال البر لقوله عليه السلام ما عبد الله بشيء أفضل من
فقه في الدين ولأن منفعته ترجع إليه وإلى العامة ذخيرة

قوله بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين اقول

ابتدأ بالتسمية اقتداء بكتاب الله العظيم وامتثالا بقول رسوله الكريم
كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله ح فذلك الحديث ابتر اي ناقص لا يعتبر لا يقال
هذا م ببسم الله فهو ابتر اي كل شيء له خطر واعتبار وشرف لم يبدأ دعا
ينفي بقوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم وايضا يستلزم
التسلسل لان الابتداء محمول على العرفي الممتد او هو على الحقيقي والباء
فيه على الاضافي او للملابسة والمصاحبة نحو دخلت بثياب السفر
او للآلة والاستعانة نحو كتبت بالقلم او ان المراد كل امر ذي بال يلاحظ
انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء آخر او
ان المراد بالابتداء ما يكون في وسع العبد وربما يعترض بان الابتداء
بالتسمية ليس ابتداء ببسم الله لان الباء ولفظ الاسم خارجان منها اسما
لله تعالى واجيب بان الاسم مقحم او ان الله يراد به اسمه فقد ذكر فيها اسمه لكن
لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلق فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه و
اما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤذن الى جعله مبدأ للفعل حتى
من ثمة ذكره على الوجه المطلوب وجملة البسملة اسمية ان قدر ابتدائي
بسم الله وهو قول البصريين وفعلية ان قدر ابتدأ بسم الله وهو قول
الكوفيين وهو في التفاسير والاحاديث ولم يذكر الزمخشري غيره الا
انه يقدر الفعل متأخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر
بسم الله اقرأ بسم الله اجلس بسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي
وضعت جنبي والاصل عند البصريين سمو كحمل جمعه على اسماء

ونقضوه

ونقضوه على سمي وتكلمه بما سمعت لا اسماء وسميم وسميت ولو كان اصله
كما قال الكوفيون وسم لكان قلبه بمنهاجه على الكلمات وفيه خمس لغات اسم واسم
بضم الهمزة وكسرها والكسر اجود وسم وسم بكسر السين وضمها وسمى كهدى
والقياس لفظي فيه ان لا يحذف الهمزة في حال الدرج في الخط كما لا يحذف
في حال الابتداء في اللفظ الا انهم اتبعوا في حذفها خطا حكم الدرج في
اللفظ لا حكم الابتداء في اللفظ وحذفوها في بسم الله لكثرة الاستعمال قال
ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربك اثبت الالف واما الله
فمنهم من هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثرين او عبراني او سرياني كما هو مذهب
طائفة وعلى الاول ما هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين
والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول فهل هو من الاعلام
الموضوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول
فهل هو منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني
فهل هو مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب البعض و
اختاره الغزالي وجم غفير من المحققين وعلى الثاني فهل اله اصل او فرع منه
كما هو مذهب قوم اولا كما هو مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكرها
الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها في شرح المشارق والنعمان شرح
البزدوي وانا اورد ههنا اشهرها فاصله اله على ما اختاره الخليل وقيل
الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم فصار
الله وقطع همزته مختص بالنداء لتمحضها للتعويض وقيل اصله
الاله على ما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة
الثانية ونقلت حركة الهمزة الى اللام فصار اللاه ثم ادغمت الاول

في الثانية بقصارينة وفي نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا الاصل تسامح
لانه عند ادغامها لا يحتاج الى اسكانها ثم جعلت علما للذات الواجب الوجود الخالق
لكل شيء وقال الشيخ انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل
منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا نسلم
انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التو
حيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة ولان المراد بالاله في هذه الكلمة
اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب
لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد
الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او وجود الا الفرد الذي
هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى فان قيل اذا جعل علما لا يظهر فا
ئدة في حمل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله احد
حيث قال الضمير للشان والله احد هو الخبر لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد
احد ولا شك في انه احد لا اثنان وهذا اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون
مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق للعبودية احد قلنا بعد الاحدية
بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة او
بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل زيد احد
وذكر في اشتقاقه وجوه تنتهي الى احد عشر على ما في التيسير فاكتفينا بالاشهر
فقيل انه من اله الرجل اذا تحير وسمي الباري تعالى به لان العقول تتحير في معرفته
وقيل انه من اله بالفتح الالهة اي عبد عبادة وقيل انه من وله الرجل اذا
اشتد شوقه ووجده وسمي به لكون كل مخلوق والها نحوه الرحمن الرحيم

قيل

قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما بان الرحمن
عام والرحيم خاص فالرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم الكافر والمؤمن وغيرهما
من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي في الآخرة وهو للمؤمنين خاصة فلذلك
قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام
المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغيره تعالى رحيم ولا يقال
رحمن واما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم في كفرهم ووصف
اسمه تعالى بالرحمة ومعناها في اللغة التحنن والعطف مجاز عن انعامه تعالى على عباده
من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان واحدا من الملوك اذا عطف
على رعيته من رعاياه انعم عليه واصابه بمعروف وكذا تؤول الكيفيات
النفسانية المنسوبة اليه تعالى في القرآن كالغضب والحياء وغيرهما بالحمل
على نهاياتها قوله ان ازدى زهرا اروى اسم تفضيل من رويت بالماء
بالكسر اروى ريا وروى ايضا مثل رضى وارتويت وترويت كلها بمعنى
وهو ضد العطش وهو هنا كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة
اذا رويت ظهرت نضارتها وزادت طراوتها وههنا فائدة جليلة لابد
ان ينبه لها وهي ان المشاركة المستفادة من صيغة افعل التفضيل مشاركة
تحقيقية وقد تكون تقديرية وفرضية اعتقادية وعليه قوله تعالى اصحاب
الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقوله عليه السلام ابدلهم خيرا
منهم اي في اعتقادهم وابدلهم اهلا خيرا منهم اي في اعتقادهم والا فليس
عليه السلام شر ومن هذا القبيل قولهم زيد اعلم من الحمار وعمرو افصح من
الاحجار اي لو كان للحمار علم وللاحجار فصاحة وفائدة هذا النمط التنبيه
في نفي معلوم الانتفاء قطعا الا ان الغرض الزيادة بعد ثبوت الاصل

وقد يستغنى بافعل عن فعيل الذي له فعل لا يتعدى في صفة كما في وان لم يكن الوصف الذي هو الاصل
مستعملا وعليه قولهم الشيف ابرد من الشتا اي الصيف اكثر في حرارته من الشتا في
برودته وقد يتضمن في زحام صاحبه وتباعده من الغرض الفعل لا يقع التفضيل به
اليه بعد ان ركبه في اصل الفعل بل يريد ان صاحبه متباعد في اصل الفعل فلا تحد
الكمالة ناقصا لا تعابره عنه في الاصل مع المبالغة في اتصافه بحيث يتعيد وجود
اصل الفعل في الغير وجود والا كماله فيه على وجه الاختصار يتحقق كمال التفضيل
وهو نوع الاوضح في الافعال في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يتحقق
التفضيل نحو الله اكبر وامثاله نسيل ومن هذا النوع قوله تعالى حكاية عن يوسف
عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول على كرم الله وجهه لان اصوم
يوما من شعبان احب الي من ان افطر من رمضان ومثله كثير وقد يجرد افعل
التفضيل عن معنى التفضيل ويأول بالوصف وذلك منقول وشرط ان يكون
مجردا من الامور الثلثة اللام والاضافة ومن وهذا يسمى عند المبرد وسماع عند
غيره وانه لا يفصل بينه وبين من التفضيلية وقد يفصل بينهما بلو ونحوه نحو
هي احسن لو انصفت من الشمس ولا يتقدم عليه من فلا يقال عمرو من زيد
افضل وما ورد من هذا القبيل فهو من قبيل الاضمار والتقدير ولا يأتي بأجمع
الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما يقال زيد
افضل البصرة ومن طلب فافضل فالاضافة الى البصرة للتوضيح وحذف من مع
افعل سائغ في الخبر دون الوصف لان الخبر كما يجوز حذفه بأسره لقيام الدلالة
عليه يجوز حذف بعضه ايضا وقد يحذف المفضل عليه اجمالا لاجل المفضل
من ان يجب اليه كما قال الكشاف في تفسير قوله تعالى لمثوبة من عند الله خير واما التقديم
كما قال ابن كمال باشا في قول الفرزدق بيتا دعائمه اعز واطول اي من

وعايم كل بيت قال ابن الخشاب في العمدة قال الطرماح يوما للفرزدق
انت القائل ان الذي سمك السما بنى لنا اعز وا اطول قم فاوذن لما
المؤذن فقال له الفرزدق يا لكع الا تسمع ما يقول المؤذن الله اكبر قم اكبر
فانقطع الطرماح انقطاعا فاضحا وبهذا ايضا ان ما زعمه بعضهم من ان مراد
الفرزدق عزيز طويل ولكنه جاء على افعل مثل احمر وابيض وما شاكلهما
فجعل زعما لما في ذلك من النحافة في اللفظ لبيتك والقاني ومن فيه
في الله اكبر للتعظيم فتفضيل الفرزدق في تجرده حذف المفضل عليه لنكتة والزهر
بفتح الزا والهاء جمع زهرة بفتح الزاء وسكون الهاء نور النبت بالفتح
والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب من الكلا الرطب ونحو
جبيل والاصل رواض قلبت الواو يا لكسرة ما قبلها الكلام في اللغة
يطلق على قسم الدوال الاربع الخط والاشارة وما يفهم من حال الشي
مجازا وعلى التكلم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ
المركب افاد ام لم يفد مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من
انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا هو
مجاز في النفساني وهو خلاف المذهب وقيل حقيقة في النفساني مجاز في غيره
الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما يتكلم به
من كلمة على حرف واحد كواو العطف او اكثر من كلمة مهملا كان اولا و
عرفه بعض الاصوليين بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزاد
قيد ان اخر ان يقال المتواضع عليها اذا صدرت من قادر واحد
وقال الرضي الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على
كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا لكن الكلام

مطلب الكلام

اشتهر لغة في التركيب من حرفين فصاعدا او اللفظ فهي بما يخرج من الفم من القول
فلا يقال للفظة انه كما يقال كلام وقوله والقول اشتهر في المفيد وقال ابن الانباري
ويطلق بمعنى الحس والمال والسرائع وعتب وبمعنى الراي والمذهب وبالمعنى المصدر
في الفعل وقال صاحب النهاية العرب تطلق القول على جميع الكلام باللسان وانشد
وقالت له عينان سمعا وطاعة اي اومات ومنه الحديث سبحان الذي تعطف
بالعز وقال به اي احبه واختصه بنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال
فيقولون قال بيده اي اخذه وقال برجله اي ضرب بها ومشى وقال براسه
اي اشار وقال بالماء على يده اي قلب وقال بثوبه اي رفعه قال ابن الحاجب
واختلف في مصدريته وعدمها فقال بعض هو مصدر كالتكلم وقال هو اسم المصدر
وليس بمصدر وههنا فائدة ينبغي ان ينبه لها وهي ان الفرق بين المصدر
واسم المصدر ان المصدر موضوع للحدث من اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه
على وجه الابهام ولذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج اليهما في استعماله
واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه
وان كان له تعلق في الواقع ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج اليهما واما
بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع لحدث ولمن يقوم به ذلك
الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة تامة بينهما على وجه كونها مراة
لملاحظتهما ولكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل ملحوظ فيه على وجه
التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظة على وجه الاجمال وتعلق
الحدث بالمنسوب اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه ايضا ولذا يقتضي الفاعل
والمفعول ويحتاج اليهما فلك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق
وقال بعض المغاربة الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذي يعبر عنه بالفعل

تحقيق

تحقيق ومبدا الفعل الذي على ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به وصدوره
منه وتجدده فاللفظ الموضوع بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا وان
لم يعتبر ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد المذكور هو
اسم المصدر كذا ذكره شهاب الدين الطيبي في حواشي الكشاف وقيل المصدر
عبارة عن فعل جارحة الانسان واسم المصدر عبارة عما هو عبارة عن
فعل جارحة الانسان وعليه الجمهور فظاهر كلام ابن مالك انه لا فرق بينهما
من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المصدر له معنى
معقول نسبي لا يكون الخارج ظرفا لوجوده واسم المصدر له معنى حاصل
فيمن قام به المصدر وليس بامر نسبي يكون الخارج ظرفا لوجوده ويقال له
الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشاف في سورة الم تنزيل فان قيل
قد صرح الشريف في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل يقوم
به ومن البين ان العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد
تسليم كون كلامه حجة في مثله ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا
اشار اليه التفتازاني في التلويح وبقي ههنا بحث وهو ان الحاصل بالمصدر
قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان والامتناع فتامل والكم
والكمامة بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه وجمعه كمام و
اكمة واكمام واكاميم وابرى اسم تفضيل من البرء وهو حسن التلطيف
الغائي وفي [illegible] وجهه وربما بالكسر والقصر والفتح نقله ابن
مالك [illegible] بالمثلث والجبر وكذا الجبرات بضم الجيم [illegible] وفتح الباء
والجبر [illegible] وزن الفعيلة بروعان بضم الباء وهو كساء اسود [illegible]
[illegible] الراء واليماني منسوب الى اليمن والالف عوض من ياء النسبة

فلا يجمع بين ذلك كتنتج والبنان اطراف الاصابع واحدته بنانة والمراد به
الاصابع والبيان في الاصل مصدر بين بان بمعنى تبين وظهر ادكم من بين كالكلام
والسلام من كلم وسلم ويطلق على اظهار الشيء ويعلم به الاظهار ولذلك البيان
وهو مصدر بني على التشديد وذا التبيان بفتح التاء ولم يجيء بالكسر الا تبيان
وتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان بان التبيان يجيء على اكثر [illegible] اعمال
العقل وقريب منه ما قيل التبيان اظهر مع دليل وبرهان بخلافه مبني على
ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ هو مشروط بعد كون
البناءين مشتقين من اصل واحد باقي وبهما في النوع فلا ينتقض بالصفة
المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر من اسم
الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن وجاب جايب بان [illegible] انما يكون
ابلغ لا لكونه في الثبوت بالامور الجبلية فجاز ان يكون حاذر ابلغ منه لدلالته
على زيادة الحذر وان لم يدل على لزومه وثباته والمراد هاهنا المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير والانسان جمع حسن قوله حمدا اول لما انعم الله تعالى عليه بان فتح
نفسه الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف التي تاليف هذه الرسالة اثر
من اثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم واجبا اراد في التسمية بحمده تعالى
اداء لحق شيء من ذلك والا فالتوفيق بالحمد والاقتداء عليه [illegible] فانه يتضمن
شكرا وتعظيما [illegible] حمدا [illegible] هو الوصف بالجميل مطلقا سواء
كان الجميل اختياريا او غيره وعلى الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل
او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضي
ايضا محمودا به اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه
يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر لان قبل

كيف

كيف يصح قولهم حمدت الله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على
حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود عليه
في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل
اختياري حادثا وكذا الحسن في غير اختيارية اما الحسب فلانه ما يعده المرء
من تلك المفاخر سواء كان بمفاخر نفسه وآبائه وهو اعم من يكون فعلا
اختياريا اولا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان ظاهرها من
قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما على
المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب التفاسير
ان الحمد مختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم
وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو
سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين
ومنع انتفاء الاختيار للحدوث بناء على جواز استمرار الاثر ازلا وابدا ولا تقدم
على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية لا بنائها عن الافعال
الاختيارية او لكون الذات كافية فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية
فيها او نقول ان تلك الصفات مبدء الافعال الاختيارية والحمد عليها انما
باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المثال واما في المثال
الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن
متعلق الحمد بالحقيقة هو افعال الاختيارية لا غيرها اللهم الا على التغليب
وان الشجاعة يطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدء الاقدام
النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الاقدام فيها يحمد على الثاني بلا
تأويل وعلى الاول بتأويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومنها

[illegible] الاجوبة الواقعة

ومنلفعين لا يجيء الا ان يكون نفيه اختياريا بل انما يكون نفيه اختياريا
كذلك يجوز ان يكون طرفه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون لمزاولة
آثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة
المصنوعة وليس من كلام العرب الموثوق بهم فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص في
هذا المقام الذي تنزل فيه اقدام الاقوام **قوله** سبحان علم للتسبيح مصدر
سبح بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته
عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل لانك جعلته فارغا عنه ولما
قصدوا ان يكون لتنزيه الله تعالى المعظم باسمه خصوص به جعلوه بمعنى التنزيه البليغ من
جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى حتى لا يتعلق عنه في اللغة الفصيحة وقول
العلامة في الكشاف والمفصل بين حالة علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف
للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب ومن وافقوه انه اذا استعمل مضافا
لا يكون علما بل اسم المصدر لان الاعلام لا تضاف واذا قطع عن الاضافة كان علما
غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم
التعجب ممن بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من ههنا استعمل عند كل
تعجب من شيء فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعا كما في قوله تعالى
سبحان الذي اسرى وتارة يقصد به التعجب ويجعل التنزيه ذريعة له كما في قوله تعالى
سبحانك هذا بهتان عظيم اذ المقصود التعجب من عظم امر الافك وانتصابه بفعل
مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل
على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداء الله تعالى ان تبارك وتعاظم
ومنها فائدة وهي انه اذا كتب بسم الله تعالى اتبع بالتعظيم كعز وجل وتعالى وكذا يحافظ
على كتبة الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره

وان لم

مطلب يجوز ... الترضي ... والصحابة والعلماء

وان لم يكن في الاصل ومن غفل عن ذلك حرم خيرا عظيما وفضيلة بما بحلى انه
ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلوة
دون السلام وبالعكس ويكره الرمز بالصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب
ذلك بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث في الاحتجاجات فلا الجواز فيه
وقد فعله مالك والبخاري ومن لا يحصى من الائمة وقال ابن الصلاح هو لا يخلو من
كراهية ويعلم منه ان تقطيع الآية للاحتجاج اشد كراهية **قوله** المتواتر التتابع من

مطلب التواتر

قولهم تواترت الكتب اي جاءت بعضها في اثر بعض من ان تنقطع وفي النعماء
لغتان فتح النون وضمها فان فتحت النون مدت كما هو في الرسالة وان
ضممت قصرت وحينئذ تعني الزاخرة الكثيرة الترادف التتابع والآلاء جمع ألي

مطلب الترادف

بالفتح والكسر وهما اي الآلاء والنعماء مترادفان لغة وقيل الآلاء اي النعم
الظاهرة والنعماء الباطنة المتواتر المتكثر من قولهم هم متوافرون اي هم كثيرون
توفروا وتوافروا وتجاسروا بعضا او التام من الوفور بمعنى التمام المتظاهرة السابغة
من ظهر بالظاء المعجمة يظهر اذا وثب **قوله** ثم الصلوة على نبيه وثم للترتيب

مطلب حرف ثم

مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد على المفرد دون الجملة على الجملة صرح به
الامام الشهرزوري وقد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم
ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد جعل العلامة التفتازاني في
الكلام مبنى منزلة التراخي في الزمان فيستعمل لعظم ذكره في حاشية الكشاف
وقد يجيء للتنبيه على انه ينبغي ان ينتبه السامع في تحقيق ما تقدم حتى يعيه على
نغمة وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف وقد يجيء نقيضه كما في قول المفتاح
ثم يتبع في حالة الوصول الانفصام معنى محذوف اي فتحصل الاباء ثم يتبع
وقد يجيء لمجرد التدرج كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك

جده فان المقصود ههنا اظهار الترقي بذكر درجات تفضيله المترقي من السيادة
نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدا بالاخص ثم الاخص وقد يجيء للترتيب
في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب يراد ثم اخبرك
ان الذي صنعت امس اعجب وقد يجيء لمجرد استفتاح الكلام ذكره في شرح المشا
المشارق وقد يجيء زايدة اثبته الاخفش والكوفيون ولما كان سعادة
دينية ودنيوية عاجلة او اجلة واصلة الينا بوسيلة النبي عم وقد امرنا
تعالى بان نصلي عليه حيث قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ
في الصلوة عليه عم الصلوة لغة الدعاء والثناء عليه فيما صدر من الملائكة
والمؤمنين للمؤمنين واما الصلوة من الله تعالى على عباده فقيل بمعنى الرحمة مرادا
بها الانعام وقيل هي ايضا بمعنى الدعاء بمعنى يصلي عليهم يدعو ذاته لايصال
الخير اليهم فصلوته تعالى على النبي عم تعظيم شانه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته
وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل
حقيقته بين الرحمة من الله تعالى والدعاء من عباده والاستغفار من الملائكة وشرعا
الاركان المخصوصة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة
حقيقة في تحريك الصلوين سميت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي
الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فيكون الصلوة في الدعاء
استعارة وفي الاركان حقيقة او مجاز مرسلا واما ما قيل ان الله وملائكته
يصلون على النبي فمحمول على ان المراد به معنى مجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو ايصال
النفع والايصال واحد والاختلاف في طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة
في الاصطلاح تطلق على عشر معان وعند اهل المعرفة على اربعة معان وانا اقول
معرفتها الى التحقيق لا يقال الدعاء اذا استعمل بكلمة على يكون للمضرة فلا نا نقول

اسم الكتاب

ذلك

ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلوة كذلك اذ لا يستعمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد
قال النبي عم اللهم صل على آل ابي اوفى فان قيل ان النبي عم مغفور ومعصوم
فما الفائدة في الصلوة عليه قلنا فيها فائدتان احديهما راجعة الى المصلي
كما يدل عليها قوله عم من صلى علي مرة فقد صلى الله تعالى عليه عشر مرات الثانية
راجعة الى النبي عم فان الدرجات غير متناهية فيزيد درجته عم بالصلوة ×
اعلم ان الصلوة على غير الانبياء جائز على سبيل التبع اما بالاصالة فكروه
قيل كراهة تحريم وقيل تنزيه ولكن القياس يجوز ذلك على كل مؤمن
بدليل قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم الآية وبدليل ما ذكر من قوله عم
اللهم صل على ابي اوفى الا ان العلماء كرهوا افراد غير الانبياء بذلك
لان ذلك صار شعارا للانبياء ولانه يؤدي الى ايهام الرفض وقد يقال
الصلوة بمعنى التعظيم لا يقال لغيره عم وبمعنى الدعاء يقال وان لصاحب
الحق ان يتبرع حقه لمن يشاء وبالجملة ان لفظ الصلوة في لسان السلف
مخصوص بالانبياء وان كان بمعنى الرحمة والدعاء وبالرحمة يجاز لكل مسلم
كما يقال قال الله عز وجل ولا يقال قال النبي عم عز وجل وان كان عزيزا
جليلا عند الله عز وجل واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل
في الغائب فلا يفرد به غير الانبياء فلا يقال علي عليه السلام وسواء هذا
في الاحياء والاموات هذا عند البعض وعند البعض الآخر يجوز واما الحاضر
فيخاطب ولكن يستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من
العلماء والعباد وساير الفقهاء وقيل هل يجوز عكسه ام لا قال بعض
العلماء لا يجوز ان الترضي مخصوص بالصحابة وذكر الطيبي في تفسير سورة
الاحزاب من شرح الكشاف وما قاله بعض العلماء من ان قوله رضي الله عنه

بخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمة الله فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور
استحبابه ودلايله اكثر من ان تحصى وذكر في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة
لا يقال لهم رحمهم الله لانه ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان اصل استحقاق
الرحمة الانسان ملايم عليه والغفران عند توهم العصيان ونحن امرنا
بتوقيرهم وتعظيمهم قال صاحب الفتاوى الصوفية ولهذا ذكر الائمة في كتبهم
عند ذكر الاساتذة والفقهاء وعند ذكر المشايخ رضي الله عنه لتعظيمهم وتو
قيرهم واما اذا ذكر من اختلف في نبوته كاللقمان وذي القرنين فقال بعض
العلماء ولا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال صلى الله على الانبياء وعليهم
وسلم وقال النووي لا بأس بان يقال لقمان اوذو القرنين صلى الله عليه
والاصح عندي ان لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد صحيح
يجوز الصلوة عليهما النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ
وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء وجمع ايضا على الانبياء وتصغيره نبي
على وزن نبيع ذكره الجوهري وبني كنفي عليه سيبويه والنقضة القاعدة
او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على معنى انه مشرف على سائر الخلق
او الارتفاع ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو
الطريق ومنه يقال الرسل من الله تعالى انبياء لكونهم طريق الهداية اليه تعالى
والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يستعمل
من اوحي اليه ما يحتاج اليه لكماله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما
قيل في زيد بن عمرو بن نفيل اللهم الا ان يتكلف والرسول قد يستعمل مرادفا
له وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقايد العضدية
وقيل الرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب

او نزل عليه

او نزل عليه جبريل عليه السلام وامره بالتبليغ والنبي غير الرسول من سمع صوتا او قيل
في المنام انك نبي فبلغ الدعوة واعطي المعجزة او من لا كتاب معه ولا يرد
لزوم كون آحاد الناس نبيا الا ان المراد نبي لا كتاب معه وفيه تأمل ثم يلزم
ان يكون من حكم من الانبياء بدون كتاب ولا متابعة من قبله خارجا عن
النبي والرسول معا الا ان يدعى ان لا وجود لمثله ورد بانه خرط القتاد
ولم يكتف بما قبل قوله ونزل عليه آه لما اكتفى القاضي في سورة الحج بالشريعة
الشريعة المجددة في الرسول لان نفسه صرح في سورة مريم ان بني ابراهيم عليه السلام
كانوا على شريعته مع ان اسمعيل عليه السلام رسول بصريح النص وقد يراد القدر
المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله للدعوة عبارة كان صاحب شريعة
ام لا قيل وعليه ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن الحديث لوجوب الايمان
بالانبياء عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل عليهم السلام لان
الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالجملة
بالانبياء وتصديقا لهم بقي هنا شيء وهو ان ظاهر كلام الكشاف في سورة
الحج مشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب والنبي بعدمه وظاهر كلامه في
سورة مريم مشعر بان النبي عليه السلام اعم فان قيل ان عدد الرسول ثلثمائة وثلثة
عشر وعدد الكتب مائة واربعة فالاربعة منها الزبور لداود والتورية لموسى
والانجيل لعيسى والفرقان لمحمد عليه السلام والمائة منها عشرة لآدم وخمسون
لشيث وثلثون لادريس وعشرة لابراهيم فلا يصح الاشتراط اجيب
بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب سواء نزل عليه اولا ويحتمل ان يتكرر نزول
بعض الكتب كما في الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض حلبي على الدين الشهير
على صاحب الكشاف في شرح الارشاد وان كثيرا من الرسل كاسمعيل والياس

وبوس ولو لم يكون ذوى كتاب فان الشعبى والمذكورين فى القرآن بهم العلم ثمانية وعشرون نبياً ومحمد معناه الوصفى اولاً هو البليغ فى كونه محموداً بخصال حمد الرجل فهو محمد اذا كثرت خصاله المحمودة فالهم الله تعالى اهله صلى الله عليه وسلم تسميته بذلك لما علم من خصاله الجميلة ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم لا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف فى سورة الملائكة فى قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز ان يكون فى حكم الاعراب بقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبراً انما يصح بناء على تأويله بالموصوف باللام كالمستحق للعبادة والا فنحو نعت اسم الاشارة بما ليس معرفاً باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضاً بامتناع كل من الامرين فى مفصله وايضاً صرح فى اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته واما ما ذكره فى تفسير سورة فى حيث قال فى قوله قراءة نصب تحاجم من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة به لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعاً وانما هو خبر وقياس بان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام لما يرفعه ذو اللام مع ان العكس مع الفارق لان الاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر على المعرف باللام والموصول لحق به بشهادة النقل والاستعمال على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبى بين اسم الاشارة ووصفه وقد صرحوا بامتناعه بخصوصه لما بين صفة المبهم بينه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية وان جوزوها فى قوله تعالى ذكر رحمت ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلى ههنا

ههنا ايضاح الصفة السابقة ويقرب الشبه بينه وبين البدلية بنسبته عن العكس لتشرف العلو بحرانيتم جمع جرثومة وهي الاصل الانام الخلق ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال الامام الزبيدى الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحدى وقال الليث الانام ما ظهر على الارض من جميع الخلق وقيل اسم بمعنى الاناسى وههنا فائدة جليلة وهي الفرق بين اسم الجمع واسم الجمع والجمع الاول ما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط والثانى وان كان له مفرد من لفظه الا ان وضعه للآحاد من حيث هو آحاد وبلا ملاحظة كونها كثيرة لوحدة مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفرداً له والثالث ما يكون موضوعاً للآحاد والكثرة باعتبار كونها كثيرة لوحدة مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفرداً له اسماء الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقول الشريف فى شرح المفتاح ان الخواص اسم جمع للخاصة اذ لم يقل به احد من علماء اللغة **قوله** وعلى آله واصحابه آه **اقول** ولما امر النبى صلى الله عليه وسلم بعونه او اصليتم على محمداً اخذ فى الصلوة على آله واصحابه فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضاً اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت بمعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن لحق المراد به المعنى الثانى اعنى معنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس ولا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا فائدة جليلة وهي ان عطف الخاص على العام وبالعكس مختص بالواو ونص عليه ابن مالك فى التسهيل

مطلب فى [illegible]

مطلب فيه فائدة جليلة وهي الفرق بين الجمع واسم الجمع

مطلب فى الآل والصحب

مطلب فيه فائدة ان عطف الخاص على العام وبالعكس مختص بالواو

والتفتازاني في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من
الامر شيء الآية وغيرهما وبحث فيه على ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء
آل النبي عم بنوا هاشم وبنوا المطلب هذا اختيار الشافعي رحمه وقيل
عترته واهل بيته وقيل امته وهو قول مالك قالوا ولا يستعمل مفردا الا مضافا في
الاثبات لقوله يحيى آل الله في بلدتنا لم تزل آل الاعلى عهد ارم والصحيح جواز
اضافة الآل الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية لا يجوز اضافته الا الى المظهر
ويختص الآل بالاشراف دينا ودنيا او اخرا وتابين العقلاء الذكور فلا
يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا
آل المدينة وآل البصرة لا يقال اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله
بالتشريف وعدم تصغيره لانا نقول يجوز ان يقصد بهم تحقير من له خطر او تعظيمه
على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة
واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه
بالاشراف ذلك تعديا فتنبه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير
كما مر جوابه وقال المرزوقي في شرح الحماسة ذكر البصريون ان الآل في
معنى الاهل لا فرق بينهما اعلم ان في اصله وجوها اهل لان تصغيره
اهيل قلبت الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل وهذه
قاعدة عند بعضهم وقيل ابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت
الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع آخر وقلبها
همزة متحقق كماء اصله ماه بدليل مياه وقلب الهمزة الفا شايع و
اول لان تصغيره اويل اعلاله مثل قال او ايل لان تصغيره اويل
اعلاله ظاهر وقيل قلبت الواو همزة فصار ااول ثم قلبت الواو

الثانية الفا فصار آل والاول يسكون الهمزة الثانية اعلاله ظاهر
والاعتماد على الاول الثالث الاصحاب جمع صحب بالكسر عفف صاحب
كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا
لم يثبت جمعه على افعال كذا ذكره الشارح في حاشية الكشاف وفي
مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة وصحاب وصحبان
والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب ان
الاصحاب جمع صاحب كاطهار جمع طاهر كما لا وجه لقول الشارح في المطول
ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اللهم الا ان يقال مراده كون
الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغي له وقد يقال هذا الجمع
ثابت بدليل شهادة الائمة في اللغة كصاحب القاموس حيث قال
طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهير وجمع اطهار وصاحب الكشاف حيث
قال في تفسير سورة الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد واشهاد و
قال في الفائق الانجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني حيث
قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام ولا ينافي
في ثبوته فان القلة لا تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة ايضا اذ
المنافي لها الشذوذ والغرابة والصحابة في الاصل مصدر اطلق (والفرق)
على اصحابه عليه السلام لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في
اصحاب الرسول عم كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف
الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم
رأى الرسول عم حقيقة او حكما ليدخل ابن ام مكتوم وقيل و
طالت صحبته وقيل وروى عنه الحديث وقيل او رآه الرسول

وقيل من ادرك النبي عم وقد ادرك الحلم واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة
ومن ثبت له مجرد الرؤية للنبي عم كمن كان مع ابيه فاراه النبي عم من بعيد
من الصحابة عند ائمة الحديث وكذا من تخللت الردة بين صحبته وموته
على الاسلام عند من يقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي
عليه ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة تحبط للعمل فالصحابة على قولهما
من لقي النبي عم مسلما ومات على الاسلام من غير تخلل ردة والاصح ان اللقاء
لا يحتاج الا ما عدا الرؤية مما ذكر والعرف بحسب العرف والظاهر ان المراد
كل مسلم يحيز صحب النبي عم ولو ساعة واما الكلام المفهوم من كلام المحشى
كلية واحصى القارئ فنعرض بتجدد وقيل كان اهل الرواية عند وفاته
عليه عم وقيل ممن رأى وسمع منه عم مائة الف واربعة عشر الفا واما
التابعي فلم يشترط فيه ان يكون ولادته في زمانه عم ولا ان يكون له صحبة
مع الصحابة ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصحبة به عم شرط ولهذا
ادرك النجاشي صحبته لا يقدح في كونه تابعيا اذا لم يكن له صحبة له به عم بل
التابعي هو الذي رأى الصحابة ولقيه روى منه او لا ويقال للواحد تابع
وتابعي الاعلام جمع علم وهو الراية والجبل والعلامة الاربعة جمع الازم
وهو المقصود الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده و
رسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج
البيت ان وجب والايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره فكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان
عبارة عما يظن من الاعتقادات الخفية ومعنى الاسلام عبارة عما
يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الخفية يظهر اثارها

على صفحات الاعمال الصالحة وآثار الاعتقادات الخفية هي الاعمال الصالحة
دون العكس اذ رب شخص يرى مصليا في الظاهر وهو غير منقاد ومعتقد
وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس
هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق و
الاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وبلغ
البحث مذكور في الاصول **قوله** وبعد فيقول **اقول** بعد هو من الظروف
الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منونا وان كان في الاصل من الجهات
الست لانه استعير للزمان اذا كان مضافا اليه فالتقدير بعد وقت
الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من
الظروف الزمانية التي لا يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لبينوه
سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة على النفي
غير محصور وبانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول
للمعارضة القائلة ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب
بان هذه معارضة ذكرت في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية
فيما لا يكتفى بالظن لا نفرض هذه المقدمة ذكره في بعض حواشي التلويح
وبان العالم يظن اذا علم منه الفحص والتحقيق فيقبل منه النفي فيه ذكره
في شرح المنهاج الاسنوي وبان هذا ليس شهادة النفي انما هو اخبار
مبني على الظن الغالب المستند الى الاستقراء ممن هو اهل لذلك ذكره
في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعي العدم بل منع الورود ذكره العزي
وبان هذا الكلام في مقابلة من يدعي الوجود والكثرة ذكره في حواشي
حواشي الشريف للمطول فتامل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله

عطف قصة على قصة وحاصله ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان
لسببه فلا نزاع فيه ما قيل في الكشاف ان الواو لو جعلت عاطفة لخفة لا عوضا
يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان الكلام السابق انشاء للحمد والصلوة
والاحق اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار وحصل منه انشاء
للحمد لانه ثناء عليه على جهة التعظيم فلا يتاتى في الصلوة لانه لا يلزم من
الاخبار بانه موصوف بتعلق الصلوة او مستحق لها الصلوة عليه من الله تعالى و
العامل في الظرف يقول ودخول الفاء على توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق
او لعدم توهم الاضافة او لكون بعد قائما مقام لما الشرطية واما ان يكون
مقصودا عنه فصل الخطاب وهو نوع من الاقتضاب قريب من التخلص واما
مقدرة والفاء من قرائنها ودلالة على مكانها وهي العاملة في
الظرف والواو مزيدة تعويضا عن صورة اما وتزيينا للفظ وقد يقال كون
الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو واما مصححة للتعويض عنها ولا يجوز
الجمع بينهما وما وقع في عبارة المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة
الاصلين فليس الاقتضاب في شيء بل في ذلك تتمة لما سبق وضبط
اجمالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو فيه للعطف وفائدة
تاكيد مضمون الكلام واستدرار اصغاء السامع وتفصيل المجمل الواقع في
لا يقال الفاء تكرار في معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب ممنوع
ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل الغرة بالضم بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
ثم استعير لكل بياض ومعنى بقيت سنة غرة احواله اي كثر بياضها الامال
جمع امل وهو الرجاء قوله لما رايت آه اقول لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين
يستعمل استعمال الشرطية فعل ماض لفظا ومعنى قال سيبويه لما لوقوع امر

لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انها حرف شرط كلو الا ان
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه
ما تقدم ورد ابن عصفور على مدعي الاسمية لجواز لما اكرمتني امس
اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في
اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته
والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته و
كذا ههنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وقال الشارح
في شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المتقارب بل الممتد فلا يلزم
ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد او شهر واحد او سنة واحدة
بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد و
عن وحش الشرك والالحاد ولما ركب السلطان وقع انار الشر والفساد و
يكون جوابها فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا وماضيا معنى وبالفاء
وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند مالك وفعلا مضارعا
عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية
نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها وعلى الماضي
لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسالك الا فعلك
نقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة لينبني على ما سبق ويكون
فعلا نحو لم لما الم او جازمة اذا دخلت على المضارع تختص التعريف
الافصح بمعنى في اي مختص اي علم التعريف والمختص ما قل لفظه وكثر معناه
ماخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق الوركين ومنه المختصر فان الجوهري
ذكره في مادة خصر ساكن وزنه مفعلا قال الخليل الكلام يبسط

علم يعرف فيه احوال المختصر

مختصر

مختصر

بقيهم ويحفظهم يقال صففت الخ اذا جعلته صفا وميز بعضها من بعض
ويقال صففت الشجرة اذا اخرجت ورقها فصفف صففه على الاول تميز وعلى
الثاني اخرج والامام الذي يقتدى به ذكرا كان او انثى ومنه خيط
البناء امام وامام كل شيء قيمه والمصلح له والقرآن امام المسلمين والنبي
امام الامة والخليفة امام الرعية والجمع امام ايضا ذكره في القاموس
ونظيره فلك ان تعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى
واجعلنا للمتقين اماما من تجمل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل
اأممة على وزن افعلة العقدة بضم القاف وكسرها الاسوة المقتدى
به والتحقيق اثبات الخ بالدليل والدين لغة الطاعة والعادة بدليل
قول الفراء دعنه ودين الرجل عادته والحساب في قوله تعالى ذلك الدين القيم
اي الحساب المستقيم وعرفا وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود
الى ما هو خير بالذات ويقال له اي لهذا الوضع الالهي من حيث انه يطاع
دين ومن حيث انه يملي ويكتب رسلة والاملال بمعنى الاملاء وقيل من حيث
انه يجتمع عليه ملة ومن حيث انه يظهره الشارع اياه شرع وشريعة فالكل واحد
بالذات متغاير بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق والباطل جميعا لانه عبارة
عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا ولهذا يقال دين اليهود ودين
النصارى باطل ودين الاسلام حق والملة لا يضاف الى الله تعالى ولا الى
آحاد امة النبي عم الذي هو صاحب ذلك الدين ولا يطلق على آحاد الشرائع
بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد ويقال دين الله ودين زيد
وقال الشارح في شرح تلخيص الجامع الدين والجزاء والطاعة والملة اعني
الطريق الثابت من النبي عم المعبر عنه بوضع الهي سائق الى الخيرات الحقيقة

والسعادة

والسعادة الابدية يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه والى النبي عم لظهوره
منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له والانطواء مطاوع طواه يطويه
طيا فانطوى وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال وقد يجعل حرف الجر
في امثاله من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل في قول المفتاح بترك لما
غير معين لفظه الاصلية مما في الترك من معنى العدول لا صلة لفظه
وقال الامام الواحدي في شرح قول المتنبي له ايادي الي سابقة
الي والى من صلة معنى الايادي لا من صلة لفظها لانه يقال لك عندي
يد ولا يقال لك الي يد ولكن لما كان معنى الايادي الاحسان وصلها بالى
وقال علامة الدين البسطامي في حاشية المطول وقد يجعل بعض اجزاء مفهوم
اللفظ عاملا في اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر
الاجزاء وهذا من بدع القواعد وقال البيضاوي في قوله تعالى الذين عاهدت
منهم ومن للتبعيض المعاهدة معنى الاخذ فالمعتبر في امثال ذلك التضمين
والتضمين ناش من عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع وصاحب
الكشاف مع كونه علما بالوقوف على اسرار كلام العرب ودقايق انواع الادب
قال في تفسير قوله تعالى سأل سائل بعذاب واقع ضمن سأل معنى دعا فعدي
تعديته كانه قيل دعا داع بعذاب واقع او تعديته بالباء باعتبار جانب
المعنى لا باعتبار التضمين لان السؤال مشتمل على معنى الدعاء فلا حاجة الى
التضمين والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات المحمولات
للموضوعات والشرف العلو والاحتواء الجمع قال الجوهري حواه يحويه حويا
اي جمعه واحتواه مثله فاستعماله بعلى باعتبار تضمينه معنى الاشتمال اعلم ان
التضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر

يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك احمد اليك فلانا فانك
لاحظت معه معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى اي انهي
حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فهما فعلان مقصودا
معا قصدا وتبعا قال صاحب الكشاف من شأنهم انهم يضمنون الفعل معنى
فعل آخر فيجرونه مجراه فيقولون هيجني شوقا معدى الى مفعولين وان
كان هو يتعدى الى الثاني يقال هيجني الى كذا لتضمينه معنى ذكر وقال ابن
جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قلت اللفظ ان
كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان
مستعملا في احدهما ولم يقصد به الآخر فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه
الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف آخر يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته
فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى ولتكبروا
الله على ما هداكم كأنه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة
بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما مر او حالا كما قيل في
قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراف اي يعترفون به مؤمنين
فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في
ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبا للمعنى
المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كأنه في ضمنه ومن
ثمة كان جعله حالا وتبعا للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر صلة المتروك
يدل على انه المقصود ورد بانه انما يدل على انه مراد في الجملة اذ لولاه لم
يكن مرادا وربما يقال اريد المعنيان معا في التضمين بلفظ واحد على
انه كناية اذ يراد بها معناها الاصلي ليتوسل به الى ما هو المقصود

الحقيقي فلا حاجة الى تقدير اذ المقصود بالمعنى وايراده وفيه ضعف لان المكنى به
في الكناية قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن
والمضمن فيه والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو
المقصود اصالة لكن قصد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ
او يقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار
بل من قبيل الحقيقة التي قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة
وح يكون معنى التضمين واضحا بلا تكلف كذا في حاشية الكشاف للشريف
واعلم ايضا ان التضمين وكذا الحذف والايصال وقد يسمى هذا بالنصب
على نزع الخافض سماعي لا قياسي صرح به في مغني اللبيب وفوائد [illegible]
لشرح المفتاح ولكنهما لشيوعهما صارا كالقياسي حتى كثر للعلماء في
التعرف والقول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكره الفقهاء من ان
ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس
في جواز القياس عليه وكذا في التسهيل وشرح المنار والقواعد في عدة
وهي الاصل والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل
معرفة كلية يصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج ما هو
بالقوة الى الفعل واللطيفة الرقيقة من لطف الشيء اذا دق وضد ما
للطف في العمل الرفق فيه ومن الله تعالى التوفيق والعصمة واللطافة
تطلق على اربعة معان رقة القوام وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة
او سرعة التأثر عن الملاقي والشفافية والكثافة تطلق على مقابلات
هذه المعاني والشيوع الظهور والتذليل التليين قال الجوهري الذل بالكسر
اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول والتقاب

ما تستر المرأة به وجهها والمكنون المستور من كننت الشيء اي سترته والغامض من
الكلام الواضح خلاف والسر ما يكتم وظاهر مقابله كما ذكروا وذكر البيضاوي
ايضا وان كانا مصدرين في الاصل معقوله في تفسير سورة الانعام وليعلم في السموات
في الارض متعلق بالمصدر وهو السر والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه
ليس على ما ينبغي ثم على ما ذكره علاء الدين البسطامي في شرح اللباب
فانه قولهم كل مصدر عند العمل مؤول بان مع الفعل ليس على الاطلاق بل يكون
عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شيء مما في حيزه عليه لانه في تاويل
ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فيصح التقديم فقول البيضاوي
ايضا في تفسير سورة الرعد ان بما صبرتم متعلق بعليكم لا بالسلام فان الخبر فاصل
ليس على ما ينبغي على ان صاحب الكشاف قد ذكر ان عليكم نظرا الى الاصل ليس باجنبي
فجاز ان يفصل نعم قد ذكر علاء الدين المذكور في شرحه للهداية ان الفصل
بين المبتدا ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة والحكم فيه الخ والغامض من غمض
الشيء باب سهل نادر ومثل نادر وقياسه غمض وفرح مثل صغر فهو صغير
وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة والاضافة الضم يقال اضفت اليه اي
ضممت اليه والفائدة اسم ما استفدته من علم او مال عثر عليه عثورا من
باب نصر اي اطلع عليه والفكر بالكسر اسم وبالفتح مصدر والعثور الضعف
والنظر المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة النفس نحو المبادي والرجوع
عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقول الواقع في ضمن تلك الحركة و
يطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر
الذي يعد من خواص الانسان ويقابله التخييل وهو حركتها في المحسوسات وعلى
الحركة الاولى من الحركتين وحدها والقوة النظر على الام ويجيء اخوان

والمعونة

والمعونة الاعانة يقال ما عنده معونة ولا معاونة ولا عون قال الكسائي
والعون ايضا المعونة وقال الفراء هو جمع معونة والقادر هو الذي يصح
منه الفعل والترك واما الذي ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فهو المختار
ولا يلزمه ان يكون قادرا لجواز ان يكون مشيته الفعل لازما له وصحة
القضية الشرطية لا تقتضي وجود المقدم والرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن
حصوله ويرادفه الامل ويفرق بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال
الاول في الايجاب والنفي كقوله تعالى ويرجون من الله ما لا يرجون والثاني
في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين التمني بانه في
ممكن فحسب والتمني فيه في ممكن ومستحيل وقد قال بعضهم لا يطلق الرجاء
بمعنى الخوف بالنفي لقوله تعالى وارجو اليوم الآخر وقال ابن الجزري
الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني ويتعدى رضيان والتوقع
اقوى من الطمع ويستعمل في المتوقع فيه لعل وفي المطموع فيه عسى
والعثرة الذلة والدرء الدفع والحسنة والسيئة من الصفات الغالبة
التي تجري مجرى الاسماء في الاستعمال من غير موصوف كالصالحة وهما
تطلقان على كل ما يحمد ويذم والصالح من الاعمال ما سوغه الشرع
وحسنه وقال صاحب الكشاف كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل
والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه من ان الحسن عنده ما حسنه
العقل وتانيثها على تاويل الخصلة او الحالة وقيل جاز كون تانيثها
للنقل واوزعته من وزع الماء بالكسر يوزع وزاعا مثل سمع سماعا
اي الهمته واوزعته ان افرغته اي جعلته والقالب آلة يصب
فيها الاجسام الذائبة حتى يتشكل بشكلها ويتقدر بقدرها لا يكون

استعارة تمثيلية

ترتيب

ترصيف

ناقصا ولا زائدا والمراد من الاستعارة التمثيلية انما هو تقييد الاعم
والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم
والتأخر والترصيف من رصفت الحجارة في البناء ارصفها رصفا اذا
ضممت بعضها الى البعض وقوله خطيرا على لفظ اسم الفاعل حال من فاعل
اوضعته وما في انه مفعوله وكان الشارح يوم تأليف هذا الشرح ابن
ست عشرة سنة وفي تلك السنة ولد الشريف الجرجاني ذكره في روضة
ابن القاسم ومن مصنفاته المطول شرح التلخيص في المعاني قد صنفه
حين كان من الطلبة ولذا ذكر الاقسرائي في شرح ايضاح المعاني بقوله
قال بعض الطلبة حيث نقل عن اضافة في المطول والمختصر الذي اختصره
منه بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد في النحو وشرح الكا
فيه وشرح الشمسية في المنطق وشرح العقائد والمقاصد وشرحه
في الكلام وشرح البزدوي والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب في
الاصول وشرح الغاية القصوى في فقه مذهب مذهب الشافعي و
شرح الفرايض السجاوندي وشرح الجامع الكبير الاخلاطي في فقه الحنفية
وشرح الكشاف وهو آخر تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورية
وهي ما لا بد في الفعل وهو كاقتدار الفاعل وتصوره وحصول
آلة ومادة يفعل فيها وعند استجماعها يوصف الرجل بالاستطاعة
ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورية وهو تحصيل ما يتيسر به الفعل
ويسهل كالراحلة في السفر القادر على المشي او يقرب الفاعل الى
الفعل ويحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف

مطلب معرفة تاريخ الفاضل الشارح سعد الملة والدين التفتازاني عليه الرحمة الباري

والنفي

والزلفى وكذا الزلفة القربة والمنزلة ومنه قوله تعالى عنده لزلفى وهو اسم
المصدر كأنه قال عنده لازدلافا والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير و
اصطلاحا فاطرح البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية في البداية
والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية
الاسباب لكن لا يعول بقلبه عليها بل يعول على عصمة الله تعالى كما قال عليه
السلام قيدها وتوكل على الله وامر الله تعالى بالمشاورة فيه قوله وهو حسبي
ونعم الوكيل اقول الحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك
بوصف النكرة لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية وذكر في الكشاف
يقال احسبه الشيء اذا كفاه وقيل رد ان شارح في بعض كتبه هذا العطف
بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف على الاولى الاخبارية ولا على
حسبي باعتبار تضمنه من يحسبني لانه خبر ايضا واجيب بان المراد بالجملة
الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافية وبانه يجوز ان
يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية
ورد بان حسبي لو كان انشاء لكان الانشاء معنى الكفاية له تعالى كما في
بعت اذا كان انشاء يكون لا انشاء معنى البيع والعبد لا يقدر على انشاء
الكفاية له تعالى وبان المعتبر في عطف القصة على القصة ان يكون كل منهما
جملا متعددة كما صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح وحواشيه
للمطول ويمكن ان يقال المقصود اظهار معنى التوكل وهو متعذر والمعبد
والخبر المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يعتبر انشاء كما صرح به صاحب
الكشاف فتأمل والمتبادر من عبارة القصة وان كان كونها زائدة على
جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف حيث قال ان

مطلب جمع مع السؤال والاجوبة

مطلب جمع مع السؤال والاجوبة

مطلب عطف القصة على القصة

ان النعمة يجب ان تكون صفته معلومة ومعلوم ان الصلة لا يجب ان تكون لنكرة
على جملة واحدة وذكره المدقق ابن كمال باشا في شرح المفتاح وما اعترضه المحقق
الشريف في مثال زيد يعاقب بالقيد والارهاق وتبشر عمرا بالعفو والا
طلاق وجوابا عن الاعتراض بان ليس فيه عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخر
مسوقة لغرض آخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما
على الاخرى من انه اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله
على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر
من القصتين على ما هو العمدة جريا على ما يفهم منه البيانية فكأنه قال زيد يعاقب
بالقيد والارهاق فما اسوء حاله وما احسن الى غير ذلك وبشر عمرا
بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما ارخى لا يخفى عليك امكان اعتباره
فيما نحن فيه على تقدير لزوم التعدد وقد اجاب المحقق الشريف عن اصل
الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف عليه اي وهو نعم الوكيل فيكون
اخبارية كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار نفيني مع حسبنا لان الجمل
التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات
وعكسه ويحسن اذا روعي في التفنن نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء
على الاخبار فيماله محل من الاعراب ويدل عليه مطلقا قوله تعالى قالوا حسبنا الله
ونعم الوكيل لان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اولا مجال للعطف فيه
الا باذن بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل
وليس هذا خفيا بما بعد القول لصحة قولنا زيد ابوه صالح وما افسقه
ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدأ في المعطوف
او بعطفه على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور بدون التقدير ممنوع

وبعد تقدير المبتدأ في المعطوف يكون اخبارا كالمعطوف عليه وبانه يجوز ان
يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله
وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره قاطعا على
جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان منعه لما كان وجوب تقدير القول
في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطفها الا في قسم من عطف الانشاء على
الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها
محل من الاعراب على المفرد بل عطف المفرد والذي متعلقه جملة انشائية و
اجيب عن الاول والثالث بان هذه الجملة الزامية خصصها بنكتة
انشائية وبان التقدير خلاف الظاهر لكن كون الجملة قطعية بهذا القدر محل
تأمل وفيه اي بحث عن الاول بان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تأويل بعيد
اذ المشهور تقدير المخصوص مؤخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما
في قوله تعالى نعم العبد انه اواب وبان بعد التأويل من الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره
ليس كون المقدر لفظة قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة فلو عطف
الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده
لكان تكلفا مشتركا وتحسب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كافيهم
والاخبار بانهم قالوا نعم الوكيل هو مناسبة معتد بها يحسن بها العطف
وهذا القيد موجود في تقدير المبتدأ ايضا لان المعنى حينئذ وهو مقول
في حقه نعم الوكيل وهذا مردود من قولهم وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني
بان الجواز كاف في النقض ولا يفيد منع الحسن فتأمل وعن الرابع
بان مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه
التركيب الذي رده الشارح فتأمل وليس مقصود الشارح رد مثل

بهذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف في تفسير قوله يا ليتنا نرد و
لا نكذب بآيات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام
واتى معقود الاعتراض على صاحب التلخيص او تحقيق لوجه العطف وتبيانا
لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشارح ان رد هذا التركيب مطلقا
غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى وما دبرهم جهنم
وبئس المصير لكن قيل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قبح
في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله ونعم الوكيل استئنافية
واعتراضية في آخر الكلام وحالية اي مقولا في حقه نعم الوكيل لكن قيل
وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما
يجب التنبيه له الفرق بين الواو في الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون
القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله و
اشار صاحب الكشاف الى ان الحالية مقيدة لعامل الحال ووصف له في المعنى
بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وفي
ههنا فائدة مرجحة وهي وجه تخصيص تقدير القول في تأويل الانشاء
بالاخبار وذلك كونه من قبيل الخطاب العام فلما ان الخطاب يقتضي
ان يستعمل في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك
من فخامته ينبغي ان يقوله كل من يتأتى منه القول فعلم من هذا ان العدول
من الاخبارية الى الانشائية انما يكون في امر ذي هول فنحو قولك زيد
اضربه انما يقال في حقه اذا كان مستحقا للضرب والهوان فكل من
رآه يقول لصاحبه في حقه اضربه لاستحقاقه له قوله وما انا اقول وما انا
وغيره او قال انا والتنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة

وقد صرح ابن هشام في مغني اللبيب وفي حواشيه على التسهيل بعدم جوازه و
الملك هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين من الملك والمالك هو
المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء من الملك والملك بضم الميم
يعم التصرف في ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء وذكر في
شرح المشارق وقال الطيبي نقلا عن الراغب هو الضم ضبط التصرف
فيه بالحكم فكل ملك بالضم ملك بالكسر وليس كل ملك بالكسر ملكا والعبادة اسم
لفعل مخصوص ينبئ الآدمي بفعله تعظيما لله تعالى واختيارا للطاعة على
الهوى وفي الكشاف وهي اقصى غاية الخضوع والتذلل ووجه بعض
المحققين بان للخضوع حدودا ودرجات ولفظ الغاية شاملة لها
لكونه اسم جنس مضافا فصح اضافة اقصى اليها كانه قيل اقصى غايات
وقيل فعل يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى او ترك فعل ومن قال فعل يأتيه
المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيما لامر ربه فيه ان العبادة غير
مختصة بالمكلف وانه ترك احد قسمي العبادة وهو ترك فعل وان ما
غير مشروطة بان يكون على خلاف هوى النفس والا يلزم ان لا يكون
افعال من سامح نفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث لا تهوى غير
رضاه عبادة نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما ذكر في الحدود و
الاطراد وفيه نظر وقال الراغب العبودية اظهار التذلل والعبادة
ابلغ منها لانها غاية التذلل وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى
ان يعبد الله تعالى طمعا في الثواب وهربا عن العقاب وهو المسمى بالعبادة
والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يتشرف بعبادته او بقبول تكاليفه
او بالانتساب اليه وهذه اعلى من الاولى لكنها غير خالصة وهو المسمى

مطلب ... العبادة

بالعبودية والثالثة ان يعبد الله تعالى لكونه الهاً وخالقاً ولكونه عبداً له
والالوهية توجب الهيبة والعزة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا اعلى
الدرجات وهو المسمى بان يسمى العبودة فالعبادة لعوام المؤمنين و
العبودية للخواص من المؤمنين والعبودة لخاص الخواص من المقربين وقيل
العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين والعبودة لمن
له حق اليقين كذا في شرح المشكاة للطيبي قوله لما كان من الواجب اقول الخ
جرت عادتهم بتصدير كتبهم بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلثة
امور ماهية ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى بالاوليين
والمص لم يصدرها بهما وحاصل توجيه الشارح انه وان لم يبتدء بهما ظاهراً
لكنه ابتدء بما فيه تنبيه عليهما فانه يعلم من نفس لفظ التصريف وهكذا غاية العلم
كانه ابتدء بعلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم مناق المعرفة بالرسم فابتدؤا ه
بنفس لفظ التصريف كانه ابتداء بماهية العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت
الشارح الى ان فيه اشارة الى موضوعه حيث ذكر الامثلة وههنا توجيهات
أخر منها ما قيل اراد بالتصريف علم الاشتقاق لتوقفه بالغاية كما تعرف الحكمة
بغايتها ويقال الحكمة استكمال النفس الناطقة بحسب قوتيها النظرية والعملية
وانما نعده بناء على ان التنافي بين العلمين او الجزئية ومنها ان المراد
بالتصريف هو علم الصرف كما هو الظاهر لكن على تقدير مضاف اي التصريف
معرفة احوال التحويل وهو ايضاً تعريفه بالغاية ومنها عرف العلم بما هو
كثير الوقوع في ذلك العلم اهتماماً بشانه كما يقال الحرفة والتصريف كلمة
الادب فان قيل ظاهر قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور
التصور بوجه ما لكن قوله ليكون على بصيرة في طلبه يدل بقوله ليمكن

الشروع

الشروع يدل على انه اريد بالتصور بوجه مخصوص قلنا يمكن ان يقال المراد
بالواجب العرفي المستحق على ما دل عليه من التعقيب لان الواجب العقلي
الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور بوجه ما والتصديق بغايته او
المراد بالبصيرة اصل البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها ومن ثم من الواجب
بيان ان يتصور ذلك الخ قدمت للاهتمام فان قيل يلزم من
تعليق امكان الشروع بالتصور بوجه ما كونه به وقد قالوا الوجوب
يكون بالذات وبالغير وكذا الامتناع واما الامكان فلا يكون الا ذاتياً
قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة لا الذاتي فيصح
توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع في استحالة الادباء ما هو في مقابلة
التحقق والوجود وقوله على بصيرة البصيرة في القلب ما يتبصر به الا
كما ان البصر في العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور في القلب كما ان
البصر نور في العين وقوله وان يتصور غايته اراد بتصور الغاية
التصديق بها لان تصورها ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب
عليه امر ترتباً ذاتياً يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهايته
وفائدة من حيث ترتبه عليه فيختلفان اعتباراً ويعمان الافعال
الاختيارية وغيرها فان له مع ذلك في اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضاً
بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة بالقياس الى الغير وقد يخالف
الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده وهو اذا كان مما يشتاقه
الكل طبعاً يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل
ونهايته مطلقاً ولا شك ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية بمعنى
نهاية الفعل وطرفه يعم الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه

بيان [illegible]

مطلب تعريف الغاية والنهاية

يختص بالاختيارية دونها يقال افعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح والغاية والمنفعة
ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المترتب على الفعل يسمى غاية من حيث انه
باعتبار انه طرف الفعل وفائدة من حيث انه نافع للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة
من حيث انه مشتمل على نوع اتقان وصلاح وهذه ظاهرها تعم الاختيارية وغيرها
لكن الاظهر انهما لا يتناولان من الغير الاختيارية الا ما كان فيه الايجاد ناشيا
عن علم اتقان كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاتفاقية
وهذه المذكورات قد تتوافق العلة الغائية والغرض وقد يجعل الفرق بينهما و
بين العلة الغائية والغرض بعموم من وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى العلة الغائية
وقد يكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور
ترتبه اولا بان يكون حامل الفعل فقط متقدم الوجود عليه وقوله لانه
هو السبب الظاهر ان رجع الى تصور الغاية فلا شئ وان رجع الى الغاية فالتذكير
باعتبار الخبر واما قول القاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال
هذا ربي ان تذكير المبتدأ بالنظر الى الخبر ففيه تأمل اذ لا معنى لتأنيث
المبتدأ حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات
الشمس والتأنيث انما هو في لفظها ولهذا يقال مؤنث لفظي ويمكن ان
يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه يلاحظ ذلك المسمى
في ضمن هذا اللفظ وبهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الاشارة اليه ورجع
الضمير ونظيره كثير واما ما يقال من ان تأنيث الغاية ليس بحقيقي كتأنيث
الرحمة والمعرفة والنكرة فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الضمير
بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال انه من اعتبر
كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظا وقوله على وجه يتضمن

فائدة

فائدة اي مؤنة غاية حيث قال ان معدودة لا تحصل الا بها وقوله موضحا
لمعناه اللغوي اي ذاكرا له بقوله في اللغة الشعر وقوله اشعارا بالمناسبة
الشعور ادراك من غير اثبات وهو اول مراتب العلوم وكانه ادراك
متزلزل ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى وقيل الشعور من الشعر ومنه
الشعار وهو ما يلي الجسد من الثياب وشعرت كذا وقد يؤخذ من مس
الشعر ويعبر به عن اللمس ومنه يستعمل المشاعر للحواس فاذا قيل فلان
لا يشعر فذلك ابلغ في الذم من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس
اعم من حس البصر والسمع وذكره في شرح التبيان واعلم ان تعيين بعض
الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يصح من غير ان يراعى هناك مناسبة
كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات
واعتبار المرجحات وقوله فنقال الفاء قد يفيد كون المذكور بعدها فلانا
مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل عطف تفصيل
المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه
ومسح رأسه وقد يقال في مثله المراد بالفعل المجمل ارادته قال الشيخ
في شرح الكشاف في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال على ارادة النداء
ليصح الفاء مع ان القول تفصيل للنداء وههنا فائدة وهي ان الفاء
قد يكون بمعنى ثم وبمعنى واو وبمعنى الى وللاعتراض وللاستئناف و
للتعليل وللتعقيب وزائدة وقوله بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب
موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته
على ما هو المختار وموضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله في جزئياته

بحث التعبير

بحث معنى الفاء

المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به الى معين يكون لجائز الخير كذا الدخيرين لان
عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لا عن ارادة
مفهوم كلي شامل لهم ولهذا كان اصل الخطاب وحقه ان يكون لمعين
واحد كان او اكثر وقد يترك الى غيره لبعض الخفاء كل مخاطب على سبيل البدل
كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقوله عم بشر المشائين الى
المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيمة وقول الشاعر اذا انت اكرمت
الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا ومثله كثير فلا يراد في خطاب
بعينه بل كل من يتاتى منه الرؤية وكل من يتاتى منه البشارة وكل من
يتاتى منه الاكرام فلا يدخل في هذا الخطاب ثم ان يكون العموم على سبيل
البدل ظاهر اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فاذا كان جمعا فالظاهر
اذا قصد غير معين ان يتم جميع الى طيبين على سبيل الشمول لكن لم يوجد
في القرآن ولا في كلام العرب اخطاب بصيغة الجمع وفيه نظر وقوله
اعلم ذكر في بعض حواشي الكشاف ان اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق
التجريد كانه جرد عن نفسه شخصا وخاطب فان قيل هل يجوز التعالي
على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي والزمخشري
ومن تبعهما قلنا لا منافات بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف
والكرماني في شرح البخاري وقد يقال مبنى التجريد على مغايرة المنتزع
منه لترتب عليها ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات
على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما
يستحقه بحسب الظاهر ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر واهتموا بشأنه يقدمون
قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقي اليه من القول كلام

يجب

يجب حفظه ورعي ضبطه فيتيقظ السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه و
يقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف ها واما اذا وها
عندنا وتوفرون ويقولون اليه القاء ونقدير او نبيها يعني اذا نطق بها فهذا
وجب عليك علمه فاعلم ذلك وليكن على بال منك او فما من داعيه
فانه ونيع والعلم يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي او
البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد يتخلل بينهما عدم
بان ادرك اولا ثم ذهل منه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد
من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف فان قيل
قوله عم ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله ينافيه
اجيب بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله او من علي رضي الله عنه
انه بمعنى اللام مجاز الا اصله العلماء اي العلماء المخلصون كما اشار
اليه بقوله عم من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة
من قلبه على لسانه واما قولهم العلماء ثلثة عالم بالله وعالم باحكام الله
وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك قوله
نقول صرفت الخ اي غيرته اقول اعلم ان الكلام قد يعبر باذا لكن غير
باني لكن قال الشارح الهادي اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير
المتكلم بان ضممت تاء الضمير تقول استكتمته سري اي سألته كتمان سري
بضم تاء وسألته لانك تحكي كلامه المعبر عن نفسه واذا فسرتها باذا
فتحت وقلت اذا سألته كتمانه لانك تخاطبه اي تقول ذلك اذا
قلت ذلك القول قيل في شرح الكشاف والسر فيه ان ان مفسرة ينبغي

ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مخصوص في كتابنا مثله ونحو زيد هو در الكلام
نقل على الخطاب يقال على البناء للمفعول وان اتى بكلمة اذ الكان صدر
الكلام في موضع الجزاء قال الفاضل مولانا خسرو [illegible] لا يستقيم ان يكون صدر الكلام
على لفظ يقال الا اذا اعتذر ان القائل هو المخاطب وقال العلامة الرازي في
شرح الكشاف يقال الغيبة والالتفات اذا استقبلته غير مستقيم لان يقال عائد
الى المطلوب تنقل واعترض عليه ان اراد بعدم الاستقامة فوت المناسبة
فالتعبير به عنه غير مستقيم وان اراد عدم صحة المعنى فلم لا ان يقال لازم تنقل مطلق
موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم واجيب ان ما قاله
العلامة يصح بالاعتبارين اما الاول فلان المراد بالاستقامة ليس معناه الحقيقي
وهو فقد الاعوجاج بل مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب الاجزاء
والحسن فعدم الاستقامة مجاز عن عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ يقال
ليس بلازم لتنقل بل بينهما تباين وان كان المراد معناه لازم لمعناه
فقوله كل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم مسلم لانه يصح ان
يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد يجاب عن اعتراض
العلامة بمنع لزوم المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله استقبلت بعد قوله
يقال التفاتا على من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري والسكاكي
ومن تبعهما وهو ظاهر وعلى مذهب الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين
من شراح المفتاح من ان مثل انا الذي سمتني امي حيدره ومثل انتم قوم
تجهلون مما سلف فيه طريق الغيبة الى المتكلم والخطاب من باب الالتفات
فتامل فيه ليظهر لك ما فيه فان قيل قد نص الادباء على ان جمع المفسر
والمفسر باطل وههنا قد جمعا حيث قال صرفت الثنا اي ثبرته فانا بطلانه

الجمع

الجمع فيما لم ينشأ الابهام في المفسر الا بحذفه ولعل المفسر الذي فيه ابهام
بدونه حذفه فيجوز الجمع بينه وبين مفسره كحذوك جائفة رجل فما زيد
كذا ذكره الشريف في حواشي الوافية وابنه في الارشاد وشرح الارشاد • قوله
وهو ما وضع له واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي ما وضع واضع لغة
العرب لفظ التعريف لذلك المعنى اللغوي وفيه عليه الفاضل حمل
استعمال كلمة ما في التعريف مع انه بالوصف العام اشبه كما صرح به بعض
المحققين اما لانه من الكلام على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر العام
وارادة الخاص وقد يقال كلمة ما من الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف
على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة
فولدت غلاما وجارية لم تعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في البطن
غلاما لكون ما عامة لا يقال فعلى هذا يلزم من قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر
منه وجوب قراءة جميع ما تيسر وليس كذلك لانا نقول بناء الامر على
التيسر دل على ان المراد ما تيسر بصفة الانفراد لانه عند الاجتماع ينقلب
متعسرا والجواب ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد شيء اختلفوا في واضع
لغة العرب فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله
تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب الآخرون الى ان واضعها
هو الانسان وهذا هو مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع و
قال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الآخر وقيل اول من تكلم
بالعربية اسمعيل بن ابراهيم [illegible] قوله واللغة الالفاظ
الموضوعة اقول قال صاحب القاموس هي اصوات يعبر بها كل قوم عن
اغراضهم قال الرازي في شرح الكشاف اللغة اللفظ الموضوع لا يقال

لام التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سوآء لانا نقول بعد اعتبار امتناع
الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين معه ولو سلم فما سواء بهذا الجمع والمفرد ثم
ان لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد
يستعمل فيما لا يتعدد وغايته انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية
باللام اذا لم يكن للاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان
في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونقل عليه المحقق ابن كمال باشا في اوائل
شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع والاقرار والوصية في قولها اخلعني
على ما في يدي من الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم وقوله وصيت لفلان
بالدراهم من انه ينصرف الى ثلثة دراهم في هذه الصور الثلث لانها اقل الجمع
قلنا ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين
ان يكون في موضع النفي او الاثبات نقل عليه في الهداية والنهاية والمبسوط
في كتاب الشهادة وذلك ان تقول اللفظ في الاصل مصدر يحتمل القليل والكثير
كالمصدر فانهم قالوا في قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى كلا
كانتا ... لم يجمع السمع ولم يثن ... وان كان بمعنى موضعين لكونه في الاصل
مصدرا وقوله من لغى بالكسر يلغى بالفتح لغى مثل وزن فعل بفتح الفاء والعين
لان مصدر باب علم اذا كان لازما يجيء على فعل غالبا كفرح يفرح فرحا واذا كان
متعديا يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو علم علما وفعل بفتح الفاء و
سكون العين نحو جهل جهلا وان شئت حقيقة الحال فتتبع الاقوال و
اقيس لغى مصدر لغوا ولغيا فاعل اعلال عصا او رحى وقوله والمراد
بالكلام ما يتلفظ به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان يكون مفيدا
للمخاطب او غيره وفي شرح البديع للاصمعي في اللغة الا ما يتلفظ

بما لا

بما لا يعني يقال لغى يلغو لغوا اي تكلم بما لم يقصد والهاء بسكون الهاء الا انه
وقد يتحرك فيقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة لان
الانسان يلهج بها وقوله واصلها لغي او لغو والهاء عوض وجمعها
لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء الا انه
شبهها بالتاء التي يوقف عليها تاء والنسبة اليها لغوي ولا يقال لَغوي
بفتحها كذا في الصحاح وقوله مثل برة وبرى البرة حلقة تجعل في انف
البعير وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي المنخرين قال وربما كانت البرة
من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال واشباهها برة
قال ابو علي بالزاء واصل البرة بروة جمعت على برى مثل قرية وقرى
وقال ابن القطاع اصلها بروة بالضم نحو حصلة وحصل وعرفة و
عرف واذا عرفت هذا فمراد الشارح بقوله مثل برة وبرى انه مثله وزنا
لا اصلا **قوله** واليه اشار بقوله وفي الفصاحة **اقول** جعل المصنف الفصاحة
للتعريف مشارا اليه مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته
عرفا لانهم يقولون للعظماء وقد اشتهر الى كذا مع انه مصرح به على ان
استعمال الاشارة في الفصيح اذا لم يقع في مقابلته كثير ولعل الشارح
السنوي يعني بكون المراد الاشارة بالرأي وان المحقق التفتازاني يكون المراد
الاشارة باليد فمعنى استعماله ههنا بالتنزيل للمشار المعقول منزلة
المحسوس تنبيها على فرط ظهوره وكمال انكشافه وقوله وفي الصناعة
الصناعة بفتح الصاد وتستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعاني وقيل الصناعة
بكسر الصاد حرفة الصانع وقيل هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها
الى المزاولة والصنعة بالفتح عمله والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر

بها في استعمال موضوعها على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان
وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية وقوله وهي العلم الحاصل
من التمرن على العمل مرتبا على الشيء يمرن بالشيء لما في والقدم في القادر مرونا
ومرانة تعوده واستمر عليه وقيل الصناعة في عرف الخاصة علم متعلق
بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل من اولة العمل
كعلم الخياطة او لا كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة
وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة سواء كان
حصوله من اولة العمل او لا وقوله والمراد ههنا صناعة التصريف هذه الاضافة
بيانية كشجرة الاراك ان اريد بالتصريف علم التصريف ولامية ان اريد به
التحويل المخصوص وقوله في الاصطلاح اشارة الى ان المراد بالصناعة لا
الاصطلاح فان قيل فلم لم يقل في الاصطلاح قلنا لانه يستعمل غالبا في العلم
الذي يحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي يحصل معلوماتها
بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم يحصل بالتتبع ثم هو لغة الاتفاق وعرفا
اتفاق طائفة على تسمية شيء باسم ينقل عن موضعه الاول وقيل هو كلام
متعارف بين طائفة مخصوصة وقوله تحويل الاصل الواحد الواحد فاعل
بمعنى المتوحد وقد يطلق الواحد الذي هو مبدأ العدد والفرق بين الواحد
والاحد ان الواحد اسم لا يشاركه شيء في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه
في ذاته واصل واحد وحد وقد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة والاصل
الواحد ما جعل ماخذا للمعاني المختلفة والمراد منه المصدر عند البصريين
والفعل عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشيء ما يبتني عليه
ذلك الشيء والاشياء الماخوذة مبنية عليه وواحدا لان العلة حقها ان

ان يكون واحدة بالنسبة الى المعلوم قوله في الاصل ما يبتني عليه الشيء اقول
اما على يبتني صيغة المجهول لانه يجيء متعديا يقال في القاموس ابتنى دارا و
بنى بمعنى واما على صيغة المعلوم يقال بنى عليه فابتنى ولو قيد بقوله
من حيث يبتني عليه لكان اولى اذ رب اصل يكون مبنيا على غيره ثم الابتناء
شامل للحسي كابتناء السقف على الجدار واغصان الشجر على وجهه
وللعقلي كابتناء الافعال في المصادر وكالحكم على دليله والاحكام على
القواعد الكلية والمعلولات على عللها فان قلت ابتناء الشيء على الشيء
اضافة بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون الشيئين
محسوسين وعرفه الامام في المحصول بالمحتاج اليه ورد بانه لا يطرد لعدم
صدقه على العلة الفاعلية والصورية والغائية والشروط واجيب بمنع
اشتراط الطرد في مطلق التعريف لا سيما الاسمي فان كتب اللغة مشحونة
بتفسير الالفاظ بما هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون بان التعريفات
الناقصة يجوز ان يكونا تميزه عن شيء معين فيكتفي بما يفيد هذا
الامتياز عنه ورد بان الامام ممن يشترط المساواة كما صرح به في
شرح الاشارات وبان المذكور في كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي
لا الاسمي غالبا وقوله الى الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لا يضاح
القواعد وايصالها الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من القرآن والحديث او كلام
من يوثق به من العرب فهي اخص من الامثلة والمراد بها ههنا الابنية
الجزئية قوله وهي الكلم باعتبار تغيرها اقول الكلم جنس الكلمة كما
ذهب اليه الجمهور حقه ان يقع على القليل والكثير كالتمر لكن غلب

على الكثير ولم يقع الا على ما فوق الاثنين لا جمع كما ذهب اليه صاحب الصحاح
والمصباح واللباب والكلمة في لغة العرب تقع على جزء من الكلام اسما او فعلا
او حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني المجموعة وعلى القصيدة والجمل
واستبعد الرضي اشتقاق الكلمة من الكلم بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات
افعالا كانت او اسماء لا الجوامد والحروف بطريق ذكر العام وارادة الخاص
وفيه انه لا يجوز اذ العام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات الثلث وكره
في مفتاح المفتاح وحاشية تفسير القاضي وفيه انه يجوز مع القرينة الدالة
عليها وكره في حاشية المطول لعلاء الدين وفيه ح لا يبقى مجازا وقال السيد
في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا
او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته
او كسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان ناطق ثم قال وهذا البحث يشتبه على كثير من المحققين
حتى انهم يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضونا
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشؤه عدم
التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع
عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلم حروف الكلم لان الكلم انما يكون كلما
بعد عروض الهيئة وسماها كلما باعتبار ما يؤل اليه او باعتبار التجريد كما
في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا او الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة
بعدها تنصيص للتاكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة

ماقم

ما قائمة بغيره وقوله من الحركات والسكنات اراد بهما الجنس المتناول للقليل
والكثير والواو بمعنى او بمعنى منع الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في تشخص
الصيغة تشخص الحركات فيختلف الصيغة بالتشخص باختلاف اشخاص الحركات
كاختلافها في ضرب وضرب وطلب مثلا مع اتحادها بالنوع والمعتبر في نوعها نوع
الحركات فتختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات كاختلافها في
ضرب وضرب وقوله وتقديم بعض الحروف اعتبار التقديم والتاخير في
مفهوم الهيئة للاحتراز عن هيئة ضرب او احد من ثلثة اشخاص في حالة
على وجه يعبر لفظا واحدا فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت
تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانهما لو
كانا معتبرين في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف المتاخر على الحرف المتقدم
موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف الحركة كذلك فيلزم
ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة ربض وليس كذلك و
اجيب بان المعتبر في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتاخير لا شخصهما
والمقدم والمؤخر هنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتاخير وان
اختلف تشخصها وبقي هنا شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع
لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار نوع التقديم و
التاخير ونوع الحركات والسكنات متحدة الا ان يمنع اختلاف الصيغة
بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر لانك
اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المتقدم عليه عن المقدم و
ينتقض احدهما على الآخر بالقصد دون التحقيق فكانه اعتبر القصد
او ذكره تاكيدا كما في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون

قوله وهو في الاصل مصدر بمعنى المفعول اقول يمكن ان يعتبر مصدراً للمعلوم او المجهول ووضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ وضرب الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم مكان على مفعل وان يعتبر اسم مفعول بتخفيف معنى بالتشديد والمجد وانى منع كونه اسم مفعول بناء على انه هو ليس بمعنى واما مناقشة جمال الدين الاقسرائي بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير الميمي من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه وما في شرح اللب للسيد عبد الله من ان الكلام هو في هذا الاستعمال المصدر الغير المجرد بالتاء فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها وقال جمال الدين الاقسرائي لا تحول لمعنى المصدر بناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة مولانا المحقق الفناري ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدراً واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة التحركية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل وللمفعول وذلك في المتعدى كالعالمية وكالمعلومية من العلم وباعتبار ما يتبادر اهل العربية في قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدراً للمعلوم وقد يكون مصدراً للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا فان كل مصدر متعد مشترك ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه قوله وهو ما يراد من اللفظ اقول وقيل كثيراً ما يطلق المعنى على ما لم يستفد من اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شيء فذلك الشيء من حيث

يدل

يدل عليه اللفظ يسمى مدلولاً ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوماً ومن حيث كون الموضوع له اسماً يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يخص بعض المفهوم مثلاً يقال للكل من زيد وبكر وعمرو مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يعم من المسمى لتناوله المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى ثم وصف المعنى بالمقصودة مع ان المعنى هو المقصود اما بالتجريد في الاول او التنصيص في الثاني وقوله لاجل هو في الاصل مصدر اجل شراً اذا جناه استعمل في تعليل الجنايات كقولهم من جراك فعلته اي من ان جررته اي جنيته ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل قوله لا تحصى تلك المعاني الا بها اقول اي لا تحصل افادة المعاني اذ حصولها الواقعي غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر ان يقال لا يستفاد الا بها بالبدل على ما ذكر ثم انه لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فلا يرد انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لامر خطابي على وجه لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه لمعنى يناسب المقام نبه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف على الجم الغفير من الناس في تفسير قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين اراد انه مسلوب الدلالة عن معناه الاصلي الى المبالغة في الكثرة والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا المعنى الذي وضع له وان كان مدلولاً لفظاً لانه مقصود بل للانتقال منه الى ما هو المقصود وبذلك يندفع التشكيك وايهام عن الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة لامر خطابي يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم فان ما

يجب ... معناه اصل

... تلك

يجعلون في اذانهم رؤس الاصابع فذكر الاصابع مبالغة فلا يجوز في لفظ الاصابع
والانامل المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العدل جاز ان يعني العادل في
قولك رجل عدول وكقوله عم في قوله تعلموا الفرايض وعلموها الناس فانها
نصف العلم فان المراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى وانى فضلتكم على
العالمين **قوله** وهذا تنبيه على ان هذا العلم يحتاج اليه **اقول** لان حصول
المعاني المقصودة المحتاج اليها طلبها اذا كان مقصورا على حصول الابنية
التي احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم محتاجا اليه **قوله** مثل الضرب
هو الاصل الواحد آه **اقول** قوله من الضرب الحادث في الزمان الماضي اشارة
الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد اقتران الحدث اعني مصدر الفعل
بالزمان بل معناه ان مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد بمثل علم
الله تعالى وعلم الله تعالى من الافعال المستعملة في حق الله تعالى لان الحدوث هناك
راجع الى التعلق وهو حادث وقوله او الحال تقديمه لتقدمه في الوجود او
التبادر الفهم اليه عند الاطلاق او لميله الى رجحان كون المضارع حقيقة
فيه كما يشير اليه في بحث المضارع وقوله والمناسبة بينهما ظاهرة اي بين
التصريف بمعنى التغيير والتحويل لان في التحويل تغييرا والتغيير قد يوجد مع
التحويل هذا ما ذكر آنفا من ان التعرض للمعنى اللغوي للاشعار للمناسبة
بين معنيين **قوله** والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف **اقول** لان الظ
ان المص قصد تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن
تعريف علم التصريف تسهيلا للمتعلم فلا يرد ان التعريف ليس بجامع
لخروج المسائل التي لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد ولا مانع للزوم كون
تحويل المصدر المعين الى الضرب مثلا تصريفا لصدق التعريف عليه وهو بط

لامتناع

لامتناع كون الجزء عين الكل وقيل انما قال والمراد بالتصريف ههنا غير علم
التصريف نظرا الى ان قولنا تحويل الاصل الواحد آه لا يحمل على علم التصريف
بالمواطاة لان العلم من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل فلذلك
ينبغي ان يحمل على المعرف وفيه بحث لان تقديره التصريف علم تحويل
الواحد آه ولما لم يكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر
في التعريف عليه تقريبا الى فهم الطالبين الذي هو معرفة احوال الابنية
قال بعض الفضلاء في تعريف التصريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية
الكلم التي ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا
او يخرج عنه بعض احكام الادغام نحو اضرب بعدك وانما قيدنا
بالبعض لان بعضها داخل في التنبيه وهو الادغام في كلمة واحدة
نحو شد يشد واذا كان في كلمتين فحينئذ يكون داخلا في الاحوال لانه
حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا بعض احكام التقاء
الساكنين مثل اضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الاخر
داخل في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية
الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق
ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان
الوقف على جعفر وزيد وشبههما بالسكون او بالروم او بالاشمام
ليس راجعا الى بناء الكلمة واورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال
وان افاد ما ذكرتم لكن اخل به من وجه آخر لانه خرج به معرفة ابنية
لانه لا يلزم من الاستناد والمعرفة الى المضاف الاستناد وتاليا الى المضاف اليه
فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التصريف وهي منه وجوابه ان يقال

ان اريد بابنية الكلم موادّها وجواهرها فلا بأس بخروجها اذ هي من مباحث اللغة
وليس من مباحث التصريف وان اريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والاحوال
فهي نفس ابنية الكلم والاضافة بيانية كما في قولهم شجر اراك فمعنى قوله احوال
ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلم هكذا ذكروه ولكن التحقيق
في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها
وحركاتها وسكوناتها الموضوعة هي لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبالاحوال
للابنية العوارض التي تلحقها بحسب لحوق عرفي كما ذكره بعض الفضلاء في
تعريفه واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال لينطبق الحد على علم
التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما هو علم
بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر والنهي الى
غير ذلك فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية
هذا تفصيل لطيف فانظر ليظهر لك ما فيه قوله واختيار التحويل على
التغيير اقول قيل الفرق بين التحويل والتغيير ان التغيير لا يكون الا متعديا
يقال غيرت الشيء فتغير والتحويل يكون لازما ومتعديا وقيل التحويل
يستعمل في الذوات والتغيير في الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير
كما في شرح قوله قال في المغرب اقول هو بالعين المعجمة كتاب في اللغة
للمطرزي المعتزلي صاحب المصباح في النحو واكثر تعلقه باللغة ×
الفقهية وله كتاب في اللغة ايضا اطول منه سماه بالمعرب بالعين
المهملة يحيل بيان بعض اللغات اليه قوله الى موضع آخر اقول
وهو في اصل الوضع افعل التفضيل بشهادة العرف نحو آخر ×
آخران آخرون اخرى اخريان اخريات واخر بمعنى آخر

في الاصل

في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غيره فمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل
غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد و
حمار آخر ولا امرأة اخرى فاذا قيل جاءني زيد وآخر يفهم منه ان المراد
رجل آخر بخلاف جاءني زيد وغيره ويستعمل اخريات واواخر في المعنى
الاول مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني زيد في اخريات الناس
اي في الجماعة المتأخرة فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل
استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من واللام والاضافة
فان قيل اخر في قوله تعالى فعدة من ايام اخر جمع آخر لانه للايام وآخر
لا يجمع على فُعَل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلنا لما كان اليوم مما
لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما كان من التناسب بين ما لا يعقل و
بين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان آخر اخرى فجمع
على اخر كذا في الاقليد قوله في الصحاح التحويل النقل اقول الواقع
في الصحاح التحول التنقل من موضع الى موضع ولما وقع فيه حول قاصرا
جاز للشارح ان ينسب اليه [illegible] والتحويل الذي هو مصدر حول قاصرا
بمعنى التنقل ثم الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى صحيح يقال صحيحة فهو
صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثرين بكسر الصاد على انه
جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى التسمية هذا الكتاب ولا يستدل له
الا ان يثبت رواية عن مصنفه وهو اسمعيل ابو نصر بن حماد الجوهري
تلقت الائمة كتابه بالقبول ولابن بري عليه حواش مفيدة توفي
سنة ثلث وسبعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادباء وكان
من فاراب وهي من بلاد الترك وكان من اذكياء العالم اخذ من خاله

ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام
بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب
عنده واكرم مورده فاقام بنيسابور مدة يبرز في اللغة وتعليم الكتابة
وحسن الخط جدا ايذكر مع ابن مقلة وانظاره قال الثعالبي ومات
مترديا من سطح داره وقيل تغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كا
كالجناحين وقال اريد ان اطير ووقع من علو فهلك قال وقيل
انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذ له يقال
له ابراهيم بن صالح فغلط في اشياء كذا في شرح المغني للشمني قوله
وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى اقول كلمة ايضا لا يستعمل
الا مع الشيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر
فخرج بالشيئين نحو جاء في ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق
نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا
فلا يقال شيء من ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا
او حال حذف عاملها وصاحبها واعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد في
موضع متعديا بنفسه وفي الموضع لازما ومثل هذا كثير في كلام العرب
ترتقي الى مائة وستين مثل فاد وآتا وامر واوسع وابتل وحشى
واحصن واظلم وانقل وحزن واجلى واخرج الخ فاطلب البواقي
في الدستور من كتب اللغة قوله والاسم منه الحول اقول قال الازهري
الحول مصدر كالصغر ويجوز ان يكون الاسم والمصدر ردا على وزن واحد
كالسبيل ولكن ائمة التفسير قالوا انه في الآية مصدر كذا في جامع
اللغة قوله ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب الى ضرب ويضرب وغيرها اقول

قوله

قوله ولا يخفى آه ولا يوجد صورة خالية عن النقل والنقل يستلزم
التغيير ضرورة استلزام الخاص العام فيكون التحويل اولى من التغيير لانه
لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب الوهم الى ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره
قد يكون خاليا عن النقل لانه اعم منه فينبغي ان يوجد في مادة لا يوجد
النقل تحقيقا لمعنى العموم وقوله لانه اخص من التعريف ان عرف التغيير
والتغيير بالاخص ممنوع فيه بحث لانهم قالوا التغيير على قسمين
تغيير اسمي وتغيير حقيقي والاول يكون للماهية الاعتبارية والثاني
للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه الطرد والعكس بتسميته ويلزم منه
قطعا جواز التغيير بالاعم والاخص فان قيل فينبغي ان لا يجوز
تغيير التعريف اصطلاحا بالتحويل العين ما ذكرتم قلنا ليس التغيير
الاصطلاحي لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وهما متساويان
يظهر بالتامل قوله ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع اقول اعترض
عليه بان العلل مباينة للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشيء
وصورته لابد وان يكونا داخلتين فيه والاصل
الواحد ويهيئة ليس كذلك بالنسبة الى التعريف لانه على ما
عرض هو الفعل المخصوص وهو التحويل وليس الفعل مادة وصورة
واجيب بان المراد من التعريف بالعلل الاربع ليس ان يكون ناهي
بانفسها موضحة بل المراد انه يؤخذ للمعلول بالقياس الى العلل
نحو لا اي ما يصلح ان يحمل عليه لان الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف
فيعرف بها ورد عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك النحو لا
لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذ من العلل المحمولة على المعرف

وقد يقال الجنس المراد انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلل طولا بل
المراد انه يؤخذ في كل تعريف المحول واحد فيه اشارة الى العلل الاربع
وههنا التحويل الاصل آه محول واحد فيه اشارة الى العلل اذ جميع الامور
من تتمة التحويل ولو اريد بالتعريف ما وقع فيه التحويل اعني الابنية
والصيغ لظهر المادة والصورة للاصل وهيئة وقد اجيب عن الاعتراض
الاول بان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون المجموع
محمولا وان لم يكن كل واحد على حدة كذلك وبان كون المعرف محمولا
انما هو في بعض الماهيات الحقيقية المعرفة بحسب الحقيقة اما في الكل فلا
كالمجون والبيت ورد عليه بان العلل ان اخذت مجموعة يكون
علة تامة وان اخذت كل واحد يكون علة ناقصة وكل منهما لكونه
مغايرا للمعلوم بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب
ان يكون محمولا كذلك اجزاء المعرف يجب ان يكون محمولا على المشهور و
بانه في الف لما هو المشهور بين الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون مساويا
للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين او متصادقا له في
الجملة كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحول والغاية هو
حصول المعاني المقصودة تحقيق وكون الاصل الواحد هي المادة
والتحويل هي الصورة على سبيل التشبيه لان العرض لا مادة له ولا
صورة له وقد بينا فتش فيه بالمنع ثم ترك التاء في اربع علامة التأنيث
واثباته قبل للتذكير ذكره في شرح اللباب وهو يخالف ما ذكروه
في رفع سؤال الانعكاس في الحاق علامة التأنيث من الثلثة الى
العشرة بالمذكر دون المؤنث من ان المعدود والمذكر جمع فيكون

مؤنث

مؤنثا فيلزم الحاق التاء بعدده واذا الحقه لم يلحق بالمؤنث للفرق بينهما
فهذا صريح في ان التاء للتأنيث وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
ولاهم ينفرون انث ثلثة التغليب على تأويل الشخص واعلم ان ما يتوقف
عليه الشيء اما ان يكون جميعه اولا والاول العلة التامة والثاني
اما ان يكون داخلا في المعلوم اولا والاول اما ان يكون من الاجزاء
الذهنية اولا والاول الجنس والفصل والثاني الصورة والمادة
وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه اولا جله اولا منه ولا لاجله
والاول الفاعل والثاني الغاية والثالث اما ان يكون المعلول مو
قوفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرائط والآلات
والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعدات **قوله** ويدل بالالتزام
على الفاعل **اقول** يريد به الالتزام العرفي المعتبر عند اهل العربية لا
العقلي حتى يرد يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل **قوله**
وحصول المعاني هي الغاية **اقول** كالجلوس في السرير على ما قالوا فيه
ان الجلوس كحصول المعاني متأخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد
تصورهما **قوله** المحول هو الواضع ام غيره **اقول** فان قيل الظاهر
ان ام المتصلة ولا يقع قبلها الا الهمزة الاستفهام في الاكثر بمعنى
الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهل في الاقل ويليها احد
المستويين والآخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مؤولا
كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان فعلا او حرفا كان ما يلي
الهمزة كذلك وان كان جملة اسمية او فعلية كان ما يلي
كذلك وههنا ليس كذلك قلنا يقدر الهمزة في المعطوف عليه

في المبتدأ في المطول فان عطف على الجملة والا فلا على ان الرضي قال يجوز في اللغة بين معادلي الهمزة وام في نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والفيت زيد ام عمرو جواز احسنا لكن قال سيبويه لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من دفع هل قيل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح في المطول هل هي واقعة ام لا من انه قد تقرر في النحو امتناع ان يقع لهل معادل واجيب انه من قبيل غلط المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم

قوله قلت الظاهر انه كل من يصلح لذلك اقول قيل وبهذا الهيئة الخ التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهر اثرها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لمعنى لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة من يركبها بل يتوقف كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس كذلك فانا نركب تراكيب مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها اولا بل ربما نجزم بانه لم يضع هذا التركيب المخصوص والجواب انا لا نم الملازمة وانما يصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا ترى ان هيئات تراكيب المفردات تختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلولا اعتبار الواضع وقواعد في تاليف المفردات في كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على اي وجه يراد واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التراكيب اذ له ان يطبق تاليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضا اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد العربية وقوله في العرف وهو خاص ان لطائفة مخصوصة وعام ان لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي ما يستقر في

في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة بتشخصها وقد يفرق بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال ثم العرف على نوعين لفظي كدابة يقيد لفظا بالفرس وعملي ان العرف من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ كاللحم فانه لا يقيد لفظا بالماكول مع انه بحسب الاستعمال مخصوص به والمتبادر منه عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الوجود الخارجي وقوله في التحقيق هو رجح الشيء الا لمحض التحقق والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المسامحة والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة وقوله هو الواضع وههنا فائدة جليلة وهي ان الوضع اما يتحقق ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وح اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ بازائه كاسماء النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة للكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كاين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات الخصوصية بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم توضع له وبهذا الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع في خبط بعض وقال ان الظاهر ان اسماء الاشارات موضوعة لمعان كلية الا ان الواضع

القبح الموزونة بهيئاتها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي جامع لاجزاء
على تركيب فعل موضع كل منها وضعاً نوعياً في ضمن ذلك العنوان
علما للجنس ما يوزن به من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص
الموضوع له وخصوصه لا ينافي الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي
في جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو باعتبار الوضع لانه مقابله
عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى
حين الوضع على وجه العموم والثاني وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع
عامة المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع له كوضع عامة
الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية
كل نسبة جزئية من النسب التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية
الملحوظة بذلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص ثم الوضع
عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان
ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يندرج في القاعدة
الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة
والمجاز ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوعي المذكور اولاً فاعلم
ذلك فانه ينفعك في مواضع **قوله** اي اشتق الامثلة منه **اقول** الاشتقاق
في اللغة اخذ شق الشيء فهو مشتق وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار
العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع
احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده باعتبار العلم وان
اعتبرناه من حيث يحتاج احدنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه
باعتبار العمل فهو ان تأخذ اللفظ ما يناسبه في التركيب فنجعله دالاً

[Marginal note, in red:] ... في الاشتقاق ... ان ...

بشرط ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكليات ولو صح قاله لكان انا وانت
وهو مجازات لا حقائق لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لها من المفهومات
الكلية ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز
للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة
نادرة واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي
اي غير العموم في جانب اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان
كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة
تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
فهو لفردين من مدلول ما الحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال
ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو
لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقائق
من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات
وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت قاعدة
دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة
المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا ما
مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين
حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته
عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها ومثله جاز لتجاوزه المعنى الاصلي
ثم الوضع النوعي ثلثة انواع كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص
الموضوع له كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من هيئات
الهيئات الممكنة الطريان على تركيب ف ع ل فانها كلها اعلام لاجناس

النوعي

على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تجد بين اللفظين
تناسبا في اللفظ ان في تركيب حروفه الاصول والمعنى وله ثلثة انواع صغير
وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو
ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب واكبر
وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق واذا اطلق يتبادر منه
الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق حينئذ كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان
كما في استوق ونجر واستحجر وتجوهر وتجسم وهو على خلاف القياس سيما
في الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة
اذا تانق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها واما الحروف فلا يجوز
الاشتقاق والمنية منقلبة من ان التاكيدية غير مشتقة من لفظها و
المراد انه موضوع لان يؤكد بان كذا قال صاحب الكشاف وقال اكمل الدين
في شرحه للمشارق ولو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان
قولا واعترض عليه من وجوه الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا
يجوز من الحروف والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظ بلفظ
للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه والثالث ان
اهل العربية قالوا التسويف مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجيب
بان الدليل على ان الاشتقاق يجوز من الحروف اتفاق بعض النحويين
على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على ان اصلها الفعل و
لا قائل بكون الحروف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه
كونه ماخوذا منه ومثله قول بعض اهل العربية المفاتح مشتق من الفتح و
فيه بحث لانه يقتضي عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل وقوله قرب

[illegible]

الى الضبط قرب قد يجيء من باب علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى
ولا تقربوا مال اليتيم وقد يجيء من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل
الا بمن بمعنى الى وقد اطرد واستعمالهم افعل التفضيل من قرب بالى
لئلا يتوهم في اول الوهلة التباس من الصلة بمن التفضيلية او
تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يصح الابدال عند
وجود ما مثل مررت بزيد بعمرو مع ذلك وذلك باطل وقوله تعالى
اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص بمعنى عنا وصلة القرب
وهي من في الفعل والى في افعل التفضيل المستعمل بمن لدفع الالتباس
ذكره التفتازاني في حواشي الكشاف ثم يجوز الوجه الثاني في قوله تعالى كلما
رزقوا منها من ثمرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم
هذا التعلق ثابت فيهما اللهم الا ان يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة
لا تطرد واستعماله بالى في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم
للاطراد ووجه الصحة في الاول تعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني با
بالمقيد ذكره صاحب الكشاف هكذا بعض امثاله مثل قولك اكلت
من بستانك من العنب قوله والعمدة في المسند اليه ان المصدر آه

في عمدة وجواب

اقول والعمدة هي بضم العين ما يعتمد عليه وقوله واجب ماخوذ
من جانب القلادة اذا قطعت سمي الجواب جوابا لقطعه كلام القائل
وقوله وتاخر الفعل عن نفس المصدر هذا جواب عن سوال مقدر تقريره
ان يقال اذا سلم كون الفعل متقدما في الاعلال يلزم ان يكون مشتقا
منه والا لزم كون الفعل متاخرا فاجاب بقوله وتاخر الفعل آه وقوله
فتامل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات والصفات

ليس بحجة علينا بل حجة لنا او نحن نقول على طريق العباس كما انه اصل في الاعلال بالاتفاق فليكن هو اصلاً فيما فيه اختلاف وعلى هذا الابرد علينا احد وقد ومنوا اذ ليس فيهما جهة اختلاف د الكلام فيما فيه جهة اتفاق وجهة اختلاف فتعين المختلف فيه على المتفق عليه فامر الحق بالتامل في ان هذا العباس مع الفارق وان جعل احدهما اصلاً في ظن والآخر في آخر اولى رعاية للتعادل

قوله واعلم ان المراد بالمصدر المصدر المجرد **اقول** يعني ان المراد بكون الفعل مشتقاً من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحرف والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر زائد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتقاً من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منتفية فلو قيل ان المراد الموافقة في اصل الحروف وح يستقيم قلنا ان اصل حروف الاكرام مثلاً هو بعينه الكرم فيكون بالحقيقة الكرم موافقاً للكرم وهو باطل وبالجملة المعنى المحتمل الثاني اولى بالارادة من المعنى الاول وان لو اردت عليه هذه المناقشة فنا قش لا ابغال وذكر في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد لانا نقول × ما انتهها واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد واشتقاق الفعل المزيد من المصدر المجرد وقيل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب

اشتقاق

مطلب في اشتقاق الفعل من المصدر

اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا اشتمل الثلاثي المجرد على معنى المزيد وزيادة يشتق من المزيد كالتقدير من التقدير والوجه من المواجهة و البرج من التبرج بمعنى الظهور والنجم من التنجيم كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا ناصر وقيل لفظة من اتصالية كما في قوله عم انت مني بمنزلة هارون من موسى عم اي هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطأ صاحب الهداية في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقاً من المنشعبة والامر بالعكس فهو المخطي لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان تصاعداً معنى واحداً وفي هذا لا توقيت بان يكون المشتق منه ثلاثياً وقد قال العلامة صاحب الكشاف اشتقاق النجم من التنجيم لان الناس يقصدونه للاستفتاء واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتنان لاستتارهم من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة اشهر واقرب الى الفهم من الثلاثي كما في الفجار مع الافجار فصح ذكر الاشتقاق لا يضاع معناه وان لم يكن المنشعبة اصلاً له وحاصله ان الاشتقاق ههنا ليس على مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بخارج في الاشتقاق على المعنى المذكور بل مقلد لامام العربية تابع له ومن وثق وقال ذلك في الاشتقاق الصغير وامام في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهو جائز فنقد اخطا في الفرق بين الاشتقاقين من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره انما يكفي

في الاشتقاق الاكبر وفي الكبير لا يكفي التناسب في اللفظ والمعنى بل لا بد من الاشتراك
في حروف الاصول بلا ترتيب اشار اليه الشريف في شرح الكشاف وذكره ابن كمال
باشا في حواشي الهداية وقوله والكل مشتق منه اما بوسط او بلا وسط
قال الشريف الجرجاني في شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه
مشتق من مصدره وانما اختاروا صيغة الماضي تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق
فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا عبرة فيه **قوله** ويجوز
اقول الجواز قد يطلق بمعنى الامكان جواز الذاتي وقد يطلق بمعنى الاحتمال
العقلي وقد وصى الشيخ في الشفاء بالمحافظة على التميز بينهما واشار الى انه
ينشأ من عدم التميز خلل كثير وفي حاشية التلويح للقرمي الجواز يطلق على
خمسة معان احدها مباح والثاني ما لا يمتنع شرعا سواء كان واجبا
او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا وراجحا او متساوي
الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا
كفعل الصبي والخامس ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك اما بمعنى
استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه المعاني هو
الاباحة ويجوز ان يكون وجه اختياره الاضعف مذهب بعض فانه جمع
بين قول من قال ان الامثلة بعضها مشتقة من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابن
علي وغيرهما وقول من قال انه مشتق من المصدر **قوله** ويجوز ذلك
يجوز جره على ان يكون معطوفا على المثنى ويكون حينئذ من قبيل المحول اليه
ويراد تحويل الاسم المذكر الى المؤنث ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل
الاسم ويراد تحويل المعلوم الى المجهول والغائب الى المتكلم والمخاطب وقوله
وهذا اقرب اي التوجيه الثاني اقرب الى الطبع من الاول لان مذهب الكوفي في

غير ملتفت

غير ملتفت اليه **قوله** فان قلت لم اختار التعريف على الفرق مع انه
بمعناه اه **اقول** قوله او آن ان يرجع في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة
كزمان وازمنة ورجع يكون متعديا من باب قطع ومصدره يجيء رجعا
ولازما ومصدره يجيء رجوعا ورجعى وقوله في بيان تعقيبه التقسيم
ان يضم الى مفهوم كلي قيود لتحصيل مجامعة اما متقابلة او غير متقابلة
ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلا بد وان يكون مشتركا بين اقسامه
بخلاف الترديد فانه يستلزم اشتراكا كما في المنفصلات وقد يجري في الجزئيات
الحقيقية كما في الحمليات الشبيهة بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او
قاعدا اه ههنا فائدة وهي ان الترديد الانفصالي لا يشبه بالتقسيم
لانه وارد بين القضايا بحسب صدقها وتحققها في نفس الامر وكذا لا
يشبه به الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكلي مسور
ان تعلق بكلي غير مسور فانه يشبه به الا ترى ان العدد اما زوج و
اما فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا قصد به الحمل كان الحقيقة
قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق عليه مفهوم العدد الا انه
اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن كونها حملية شبيهة بالمنفصلة
واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين
الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية في الحقيقة بل في
الصورة واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانتسابه
اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس
ما عرفت في العرف والتعريف الحقيقي الكاسب للتصور واما التعريف
اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون

الا بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او
الحجر وقد يقال قد يقع الترديد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد باب
كلام الخصم لئلا يكون له مجال المخاصمة وان كان ذلك بعيدا في الواقع
وعند العقل وقوله ثم الفعل بكسر الفاء الخ قال الشريف في حواشي شرح
المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر
حقيقي بل الحاصل من المعنى المصدري وقال الشارح في المطول ويقال
فعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل
بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب
وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث
هو مدلول المصدر وفعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فان قلت
على اي شيء يعطف ثم قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت
العطف على محل الاسم ان المفتوحة غير جائز سواء كان قبل مضي الخبر
او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا لو
قوعها موقع مفعولي اعلم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على مفهوم
ان الاسم اما ثلاثي او رباعي ثم الفعل وهذا سائغ شائع وقوله
اما ثلاثي واما رباعي وهما بضم الثاء الاولى والراء شاذان لانهما
منسوبان الى ثلثة واربعة والقياس ان يقال ثلاثي واربعي بفتح
الثاء الاولى وقيل انهما منسوبان الى ثلث ورباع الذين لا تكرر
فيهما على ما هو مذهب سيبويه ولو بني الامر على مذهب غير سيبويه
فيهما جاز ان من قبيل الاستعمال في جزء المعنى الا انه تكلف وهكذا
الخماسي والسداسي ونحو غيرهما وقوله حروفه الاصلية ثلاثة او

جواز العطف على محل اسم ان المفتوحة او في حكم المكسورة

لفظا ثلاثي ورباعي

اربعة فيه اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا
نحو صن وق واشار به الى ان الحروف الاصلية فيهما ثلثة وقوله
ولم يبن منه الخماسي ولا الثنائي اما الثنائي فلان الاصل في كل
كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف يبتدأ بها وحرف يوقف عليها
وحرف يكون وسطا بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون
المبتدأ به متحركا والموقوف ساكنا فلما تنافيا كرهوا تواليهما
ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا
وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون
على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شيء
من الحركة والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة حروفه ولانه ينقص به
الضمير المرفوع المتصلة ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالحق
به كالسداسي في الاسم وهو مرفوض لما سيجيء وكلمة اذ للتعليل
كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف
زمان ليستفاد منه التعليل من فحوى الكلام لا من اللفظ ولا معنى
للظرفية هنا وانما كلمتا حيث وحين فاستعملتا للتجرد والتعليل
بواسطة وقوعهما موقع اذ وقوله بشهادة التتبع والاستقراء تقول
قروت البلاد قروا او قريتها واستقريتها اذا تتبعتها تخرج من ارض الى
ارض كذا في الصحاح فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو
قليلا لان الواو يقتضي المغايرة وهو عين المفسر واما بالفاء فقيل
لا يجوز وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف وقوله ولم يمتنع النحاة
في الاسم اي جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوز

والسداسيا لخروجه عن الاعتدال ولئلا يتوهم ان كلمتا ان او الاصل كما ذكرنا
الا يكون على ثلثة احرف وقوله وايا ما كان فايا منصوب على انه خبر كان
وما زائدة فاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بفعل تفسره لفظ
قوله لا يقال بهذا التقسيم الخ ذا تسعه آه اقول قوله لا انا نقول الفعل الذي
هو مورد التقسيم اعم فان قيل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور
قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام
ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام
لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان
مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن
مجردا عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان
العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث
لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن
الخاص وليس علما به وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي
هي علم به وكذا الحال في العام الذهني فان له تحققا فيه بنفسه وليس علما به
وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج
وتحققا بصورته التي هي علم به وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهني *
للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا له تحققان
تحقق هو حصوله بنفسه ولا يكون الا في ضمن فرد من افراده وتحقق هو
حصوله بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد الا
ان لكل خصوصية الذهني ما كان في الذهن اشتبه احدهما بالآخر وقوله

فان المراد

مطلب في قولهم العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص مع سؤاله وجوابه

فان المراد بمطلق الفعل لا يقال ذكر في بعض شروح المنار ان بين مطلق
الامر والامر المطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر
والثاني عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطلق الفعل
والفعل المطلق لا انا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره في شرح المغني قوله
ولكل واحد منهما اي من الثلاثي والرباعي آه اقول قوله لانه اما ان
يكون باقيا الخ الضمير لانه راجع الى كل واحد فصحة الحمل اما بتقدير مضاف
في التابع على ما هو الاولى كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى
حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره
مع الثاني اولى اي اما بنو ذوان يكون او في الاول اي حال كل
واحد واما بناء على ان مع الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف
اي كائن كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى و
قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا واجيب فالوا ان التقدير ما كان
افتراء بمعنى مفترى وان المعنى ثم يعودون للقول بمعنى المقول *
فيه من لفظ الظهار وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في الباب
الثامن من المغني اللبيب واشار البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح حيث قال ما مصدرية على ارادة المفعول من المصدر و
صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون حيث قال
امركم بمعنى مأموركم على ان ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول
اي المأمور بمعنى المأمور به قليل جدا وانما كثر في صفة المصدر
وكلام ابي البقاء حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون
يجوز عنده على كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم

نبذ حل

المفعول يقتضي عدم تجويز ذلك لغير ابي علي وكذا قول بعض شراح الفقير
ان الباء في اصليه ليس بتباين وانه في المصادر الحقيقية لانه من باب
الاختصار واما الفعل المصدر رعاوان فنظويين فلما عدل عن صريح المصدر
الى الفعل علم ان ليس الاختصار مطلوبا وفيه نظر وقال ابو حيان في تفسير
قوله فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه الحلبي السعدية
لتفسير الفخ بان هذه دعوى صريح النقات بخلافها وقال في بعض شروح
الكشاف ذكر المحققون من النحاة ان ما هو في حكم شي لا يلزم ان يكون مثله
من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد في بحث ام كي امتناع وقوع
المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه ذا تابع فاعل دزمان والفعل المصدر
بان يدل عليهما فيجوز الاخبارية وان لم يجز بالمصدر مع ان الفعل
المصدر بان في حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله
او لا تقديره اولا يكون فيه حذف للمعطوف وابقاء العاطف وهو
باطل صرح به في مغني اللبيب ونظيره قولهم افتفعل هذا ام لا ان اصله
ام لا تفعل قلنا المحكوم عليه بالبطلان عند محقق النحاة حذف
المعطوف وما له من متعلق ان كان لا جزؤه والمحذوف ههنا جزؤه
لانه فلا يرد شي من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان
وقول الشاعر رحجنا الجواب والعيونا وقول الآخر علفتها تبنا وماء
باردا وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا لان المحذوف في الجميع هو المعطوف
بدون المتعلق **قوله** وكل واحد منها اما سالم او غير سالم **اقول** قال
البهشتي في شرحه لقائل ان يقول لو قال وكل واحد منها اما سالم او
غير سالم وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى لان تحقق

المزيد فيه سالما او غير سالم متفق على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه
على اصله وزيادة الشي على الاصل فرع وجود الاصل وفيه نظر فتامل
قوله والامثلة نصر وعد واكرم اوعد آه **اقول** وبهذا الفعل السكاكي
وهي المضمرات الاعلام المبهمات آه ولا بد من الواو اي معه ولهذا انكر ما
ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات والمبهمات والاعلام آه وصاحب
اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال القلوب
حسبت وظننت الى الانهم صرحوا فيما كان المبتدأ متعددا حقيقة و
لم يتعدد لفظا نحو بيداك يداه يد بزنجي واخرى لاعدائها غائظة
بان حكم هذا القسم انه لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتدأ
في تقدير الفك والاصل ان احدى يديك كذا والاخرى كذا وقال
الرضي ونحوهما عالم وجاهل لا بد فيه من الواو لان المبتدأ مفكوك
في التقدير اي احدهما عالم والآخر جاهل وقال الشريف في حاشية
عليه مراده تصوير الفك لا انه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا
قولهم هم عالم او جاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول
المحقق الشريف ترك العاطف بين الاخبار بينها على ان المجموع بحسب
الحقيقة خبر واحد لا اقسام كانه قيل اقسام الملفوظ هذه الاشياء
وقوله اما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد ولفظا التعدد والمبتدأ حقيقة
او حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المحصل لان اشعار
العاطف باستقلال كل خبر على حدة الظاهر الآبي ان ترك الواو في
حلو حامض اولى من ادخاله جوزه ابو علي لليس على ما ينبغي على انه
قد صرح في تعليقاته على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون

مطلب ما لا يجوز فيه ترك العطف

في جلو حامض ان خبر المبتدا اذا لم يع شي منهما والا لزم التناقض بل في المجموع
من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد قلت
مزّ فانهم اعتبروا التعدد وصورة المتحد فكما ان الفرق بالواو وعدمه لا
يجدي نفعا لدلالة الواو على تأكد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية لشرح
التفصيل حيث قال وفي نحو الصفات هكذا امر وروده اشعار بالاستقلال لان
تقديم الخبر الخ قوله وفي نحو آه ظاهر في الحصر وما قاله المحقق ابن كمال باشا
من انه لا اشعار في الواو باستقلال كل خبر على حدة ولذلك آثروا كلمة
او عليها عند القصد الى الاشعار المذكور على ما عرفت به الشريف حيث
قال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واختار الواو اشعارا
بان لكل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه وقد صرح
بان كلا من العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه والتعيين الى
القرائن ولهذه النكتة وجل حفظها صح القول تارة بان العطف مشعر
بالاستقلال واخرى بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من ان الوجه
ان يجعل ما ذكر من قبيل حذف العطف على نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة
وهو عطف على وجوه يومئذ خاشعة وقولك اشتريت ما بين الموضع
الفلاني الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو وقد رد بان حذف حرف
العطف بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت والآيات التي تدل ظاهرها على ذلك
يحتمل وجها آخر كما قاله ابن هشام في مغني اللبيب وما حكى ابو زيد من
اكلت خبزا لحما تمرا وما حكى ابو الحسن من اعطه درهما درهمين ثلثة
وقد قيل على بدل الاضراب ذكره في المغني وذلك ان تقول الاستدلال بما
ذكر تمسك بالظاهر المفيد للظن الكافي في مباحث الالفاظ فلا يعوج

فيه

معرفة فيه حذف حرف العطف

فيه الى الاحتمالات البعيدة على ما قاله الشريف في موضع من شرح المفتاح وقال
في موضع آخر منه والدليل الظاهر يكتفي به في مباحث الالفاظ وقال علاء الدين
في حاشيته والتمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ بتمامه في
الشرح وان حذف العاطف سائغ شائع في مقام التعدد والشارح
ايضا جوزه في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري قد جوز بعض
النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه وفي جامع الشروح للبرزوني
حذف العاطف طريقة جائزة عند صاحب التيسير وقول الدماميني ان حذف
العاطف ليس بمقيس ممنوع وقوله من جموع القلة فان قيل قد صرح
به الادباء ان جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة الى ما لا نهاية بلا قرينة
وما دونه الى الثلثة بقرينة وهي العدد ونظروف جمع كثرة اطلقت
على ما دونه بلا قرينة قلنا جمع الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلثة
من غير قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة والكثرة
في الاطلاق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق في الاطلاق
على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما
فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة
الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلثة الى العشرة اذ
هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع للقلة كان او للكثرة ثلثة
وقد جعلوا ان العشرة داخلة في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح
التنقيح جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق التسعة وقول صاحب الترجيح
وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما
اوزان جمع القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع مصحح مذكرا

جمع القلة والكثرة

قد يستعمل جمع الكثرة في القلة وبالعكس

كان او مؤنثا وافعل وافعال وافعلة وفعلة من المكسر وزاد الفراء
فعلة وبعضهم افعلاء والكوفيون فعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة
ما عداها وظاهر كلام ائمتنا مشعر بان جمع التصحيح للقلة مطلقا سواء كان
معرفا او منكرا والمذكور في كتب القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا
نكرتين واما المعرف باللام فلا قال بعض النحاة الجمعان مشتركان بين
القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة ان الظاهر انهما لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب القوم انه قد يستعار
احدهما للآخر من استعمال القليل في الكثير وعكسه وبقي هاهنا فائدة
نفيسة وهي انه اذا لم يات للاسم الا بناء القلة كارجل في الرجل او
بناء الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة ولك
ان تقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد
لان الاضافة كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به الشريف
في بحث تعريف المسند من حواشي المطول فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء
على ما قال القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في
السماء يجوز ان يريد فروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه
الاستغراق من الاضافة بان مثل غلام زيد لا يستغرق **قوله** ونعني
في صناعة التصريف **اقول** قال زين العرب في شرح المصابيح اكثر
استعمال لفظ العناية في ارادة المعاني من الالفاظ يقال فلان عني بما
تكلم هذا المعنى ومثله الارادة انما قال هكذا لان السالم في صناعة
النحو ما ليس في آخره حرف علة ويظهر اثر الخلاف في نحو زيد فانه سالم
عند النحويين وغير سالم عند الصرفيين ثم السالم اخص من الصحيح

كون الاضافة للعهد والجنس والاستغراق كاللام

عناية ارادة سالم

مطلقا

مطلقا عند بعض الصرفيين ومنهم المص لان الصحيح ما سلمت اصوله
من حروف العلة وان وجد الهمزة والتضعيف في احدها والسالم ما
سلمت منها ايضا كما ذكر المص هاهنا وعند بعض الصرفيين لا فرق بينهما
ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس في اصوله حرف
علة وتضعيف وهمزة كما ذكر صاحب المراح قال العزية انما قال في
ولم يقل عند مع انه مفيد للمقصود لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين اهل
الصرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا
وليس كذلك اقول نقل ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه لان المفهوم
معتبر في الروايات والعقود والخلاف انما هو في النصوص وصدر الشريعة
في باب الحكم بانه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفي
الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكتي نقل شيخنا عن شيخه ان التخصيص
يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي متفاهم الناس وفي الروايات وقال
في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه
وصرح في العناية وغاية البيان في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص
يدل على النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح في صنعة
الاستتباع فان قيل لم اعتبروا المفهوم في غير النصوص دونها قلنا لان
التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول
صلى الله عليه وسلم فانه عليه السلام اوتي جوامع الكلم فلعله قصد فائدة لم
تدركها الاذهان ان الخلف قد يستفيد من كلامه عليه السلام احكاما وفوايد
لم يبلغ اليها السلف بخلاف الرواية فانه قلما يقع التفاوت منه
ثم القائلون بالمفهوم عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا

صح

للمنطوق في الحكم اثباتاً ونفياً وشرطه ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من
المنطوق في الحكم ولا مساواته المنطوق في الحكم فانه لو ظهر اولويته او مساواته
يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص او قياس ولا خرج المنطوق
مخرج العادة ولا يكون للكشف او المدح او الذم او التأكيد ولا يكون
المنطوق لسؤال او حادثة ولا تقدير جهالة او خوف او غير ذلك مما يقتضيه
تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي
الحكم عن المسكوت عنه وقسموه الى مفهوم اللقب وهو نفي الحكم عما يتناوله
اسم الجنس او العلم منعه الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والى
الاشعرية والى مفهوم الصفة ولا يراد النعت بل نحو قيد في الذات نحو
سائمة الغنم ولي الواجد وظرف الزمان والمكان وغيرهما وقال به
الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى من مفهوم
الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض
من لا يقول به كالكرخي وابو الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة و
ابن سريج من الشافعية والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط
لقوة دليل تخصيص به ولذا قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من
لم يقل به كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار وقال صاحب البديع هو عندنا
من قبيل الاشارة لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل لكلام التلويح في بحث
المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى مفهوم الاستثناء
فانه يفيد حكماً للمستثنى مخالفاً للمستثنى منه عند جمهور الشافعية
واكثر منكري المفهوم انما ذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة من الفقهاء
الى انه ظاهر في الحصر وان احتمل التأكيد والى مفهوم العدد والذهاب

اللقب
والصفة
والشرط
والغاية
والاستثناء
وانما والعدد
والحصر

الى القول بمفهوم العدد والقول بنفيه مرويان عن مشايخنا كما اشار
اليه صاحب الهداية في باب جنايات الحج والى مفهوم الحصر ويراد به عرفاً
النفي عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب كتقديم ما حقه التأخير من
متعلقات الفعل والفاعل المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند اليه
والمراد به بعض انواعه وهو ان يعرف المبتدأ بحيث يكون ظاهراً في العموم
سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم
سواء كان علماً او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب
والصديق خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء اللغة تمسكاً باستعمال
الفصحاء ولا في عكسه ايضاً مثل زيد العالم حتى قال صاحب المفتاح
المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد
الا ان اعتبار ائمة الاصول لما غاير اعتبارهم فانهم يبحثون عن
احوال التراكيب من حيث افادتها خواص تختلف باختلاف
المقامات والاعتبارات لم يختاروه واما اختاروه وان اختاره بعض
وقوله والالف يعني الحرف الهوائي الممتنع الابتداء لعدم قبول
الحركة وابن جني يرى ان اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء
عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كما فعل
في اخواته اذا قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ
بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتعاوضا
وان قول المعلمين لام الف خطأ وان كلاً من اللام والالف
قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد
اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت

من عنفوز باو لحالموفى حط رجلائى بحيط خلف نكتب نعمنى الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس يتعلق بالفصاحة قوله وتقيد الحروف بالاصلية الخ اقول قوله نحو خل ودع واشال ذلك لا يقال يذكر مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله واشال ذلك لانا نقول ضم ذلك للاشارة الى تكثير الامثلة اسلوب شايع قال المحقق ابن كمال پاشا وساير شراح المفتاح في قوله نحو الحمد لله بين اداة التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعام مثل فلا وجه لما قال المحقق ابن كمال پاشا كانه غافل عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فائدة لفظة مثل في مثله تاكيد ارادة التمثيل فان الكاف في مثله قد يكون مقحما كما في قولهم الخفيف المطلق كالنار وقوله وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة كقفعادي وتعالى اصلهما قفعاع وثعالب جمع ضفدع وثعلب وساد ونالى في سادس وثالث قوله واشار بقوله تقابل آه اقول قوله واشار بقوله تقابل آه الى تميز حروف الاصول ليس المراد من قوله الى تميز حروف الاصول ان معرفة الزايد و الاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بها موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصل لزم عليها الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزايد بطريق من الطرق مثل ان يقال الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة باسرها لفظا كتاء وحروف الضرب في متصرفاته او تقديرا كالعين قلت وبعت والزايد ما سقط في بعضها ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا كواو قعود وقعد في تقدم ثم اريد تعلم المتعلمين واطلاعه على الاصلي والزايد وجب

بحث في اصطلاح ينبغي

ان يقال اذا وزنا اللفظ فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فهو زايد قوله لكن ينبغي ان يستثنى الزايد في مختصر الصحاح قولهم ينبغي لك ان تفعل كذا من افعال المطاوعة يقال بغاه فانبغى وفي شرح الكشاف للطيبي روى عن صاحب الكشاف انه قال في كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج يأتي مطاوعه على الانفعال كضرب وطلب وعلم وما ليس فيه علاج كعدم وفقد لا يأتي في مطاوعه الانفعال البتة وقال القاضي البيضاوي معنى ما ينبغي له وما يصح وما يتسهل له وقال ابن الحاجب ما ينبغي معنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي وفي عدم علم ما فيه علاج نظر وقد يراد من لفظ ينبغي يجب كما يراد من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره في فتح القدير وحواشي

بحث في الاستثناء

التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت فلانا عن الامر اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف عن المستثنى منه ومشتق من ثنيت الشيء اذا ضاعفته فسمي الاستثناء استثناء لان الاول مضاعف بالثاني فان كان مثبتا كان مضاعفا بالنفي وان كان منفيا كان مضاعفا بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج الشيء من الشيء بالا باخواتها او معناها فمعنى قوله يستثنى الزايد آه يخرج الزايد المكرر للتضعيف كالراء في كرم واحمر او للالحاق كالباء في جلبب من حروف الاصول لان المزيد لهما حكمه حكم الاصلي في التغيير وليس باصلي اما في التضعيف فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وما قبلها اصل فقصدوا التنبيه بوزنها بما قبلها

ان عنايتهم بالشيء كهي بالاول فوجب التعويض الغير عن الشيء بما يغيره عن
الاول واما في الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب
موزونها فذلك الباب اصل كدحرج في باب فعلل مثلا فاراد واضع الزنة
ان ينبهوا على ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء للشهرة وقيدنا الزايد
بالمكرر لان الزايد للالحاق الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره لكن تركه
لظهوره وقوله ولان الميزان هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبه
ليمكن جعله وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن
وقوله لانه اعم الافعال يحتمل معنيين احدهما انه لا اعم منه كاعم الاشياء
بمعنى انه لا اعم منه وان كان له مساو والثاني اعم من الجميع وهو الظاهر
فقوله الراغب جعل لفظ عام في الافعال كلها وهو اعم من فعل بناء في
كلا معنييه الا ان يقال اراد نفي اعمية فعل وفيه ما لا يخفى وقوله لخفته
اي لخفة فعل لان الفاء حرف خفي يجري فيه النفس حال خروجه من مخرجه
بخلاف الجيم فانه حرف شديد يحتبس فيه النفس عند خروجه من مخرجه
وقوله ولمجيء جعل بمعنى اخر اعلم ان جعل يجيء في لغة العرب لمعان
بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق وبمعنى التصيير
كقولك جعلت ثوبا اسود اي صيرته اسود وبمعنى التسمية كقوله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي سموهم اناثا وبمعنى
اخذ وشرع كقولك جعلت الشيء اي اخذته وشرعته وبمعنى اوجب
كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى القى كجعلت بعض متاعي على
بعض وبمعنى بعث كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون وزيرا و
بمعنى قال كقوله تعالى وجعلوا لله اندادا وبمعنى بين كقوله تعالى انا جعلناه

مطلب بيان معنى الجعل

قرانا

قرانا وبمعنى ايجاد شيء من شيء وتكوينه منه كقوله تعالى جعل لكم من
انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بالشيء على الشيء حقا كقوله تعالى وجاعلوه
من المرسلين او باطلا كقوله تعالى ويجعلون لله البنات وبعضهم
يدرج بعض هذه المعاني في بعض وقوله ولما فيه من حروف الشفة و
الوسط والحلق وهي المخارج الكلية والا فلكل حرف مخرج مخالف
لمخرج الاخر والا لكان اياه اعلم ان هذا وجه مستقل لا ضعف في
فعل للوزن ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه
مرجح على نحو علم جعل الوجه الاخر مرجحا لعكسه على نحو جعل واما اذا
طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان
فعل من باب فتح وعمل من باب علم قوله واما الثلاثي المجرد اولا
كلمة اما حرف شرط وتفصيل لكلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل
لزوم الفاء بعدها لا يقال قد استغني عنها في قوله فاما القتال لا
قتال لديكم لانا نقول هو ضرورة كقوله تعالى من يفعل الحسنات
الله يشكرها ولا يقال قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم
فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب
شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي
الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وقال
بعضهم ان الفاء في جواب اما لا يحذف في غير الضرورة اصلا و
ان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا
فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض واما

بحث الفاء الجوابية

مطلب تفصيل اما

واما التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى واما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء تأويله اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون قيل والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا لصحة ان يقال اما انا فقد فعلت كذا فيسكت ولورودها في اوائل الكتب وقد يأتي لتفصيل ما في نفس المتكلم من الجمل واما في روافع الاسولة والتوهمات المقدرة فتفصيل لجمل السامع لا المتكلم والكلام ذكره علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وقد يأتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التأكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب قائم فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيرها مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل لفائدتيه بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط وقوله وبنا فيه التمثيل آه اجيب عنه بان قيد الا لم في بعض النسخ فكانه من الناسخ وبان المراد مجرد التمثيل بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا منافاة وفيه شيء لعدم انحصار حرف الحلق فيه قوله ولا بد من ان يكون ما به

لابتدا اقول قوله لرفضهم الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركة كبا بكر او على حركة مجاورة كميم عمرو او على اللين قبله يجري مجرى الحركة كبا وآية وصار خوبصة فمتى فقد هذه الاشياء تعذر التكلم وبلية التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لا مكن الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما يحكيه بعضهم حتى الزمخشري ووقوع الابتداء بالساكن لكن قال الشريف في حواشي الكشاف والحق جوازه ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الا حكاية عن لشا واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما في لغة الخوارزم الا انه غير واقع في لغة العرب وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين قيل هذا لا يخفى عن ورد بما قال والاولى ان يقال كما تعذر ابه بسكونه اختلاط الابنية وقوله وهذه جارية في كل اسم او فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق شرط لجريان اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا الشرط يجري الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم فتح العين لعدم كونها حرف حلقي يقال علم علم علم ولا يقال علم بكسرتين كذلك يقال كتف كتف كتف ولا يقال كتف بكسرتين وكل اسم على فعل عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه كشعر وشعر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحر ونحر الا في مثل

نحو فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال لامه فتركه على سكونه **قوله**
فان كان ماضيه على وزن فعل آه **اقول** قوله فان كان ماضيه على فعل
مفتوح العين فمضارعه يفعل فان قيل قد صرح الادباء ان ان لكونها
لتعليق امر بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتيه الا فعلية استقبالية

مطلب ان الشرطية

وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يخالف ذلك لفظا لنكتة كابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع كالواقع
او للتفاؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه كان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام
والمتكلم فانه اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه فربما

الطالب ه

يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وانما قلنا لفظا لان الجملتين
ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على

مطلب الجملة الشرطية

الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه
ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر
فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله
اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا
فقدر ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا

مطلب ان لغير الاستقبال

اذا كان الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد والزجاج على ان ان لا
تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء
معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي

وكذا اذا جيء بان في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط
ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي
جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كقول ابي العلاء دعا وطني ان فاتني بك
سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال الظاهر ان المعنى على المضي دون
الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال مذهب الزمخشري وعليه الجمهور
وقال الجزري انها للعطف على المحذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال

مطلب جملة اعتراضية

بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهو ما يتوسط بين اجزاء
الكلام متعلقا به معنى وقد يجيء بعد تمام الكلام وقوله اي اعانه
اعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظي واما بان
يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق مجازا فان نصرة
الغيث في الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية و

مطلب غيث وضرب المثل

احداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق اياه وحفظه
له فارادة الملزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد
اللازم فيهما وقوله ونصر الغيث الارض الغيث المطر اغاث
الغيث الارض اصابها وربما يسمى النبات والسحاب غيثا وقوله
وضرب مثلا كذا اي بين قال البيضاوي وضرب المثل اعماله من ضرب
الخاتم واصله وقع شيء على آخر وقال الراغب الضرب ايقاع شيء
على آخر ولتصور اختلاف الضرب خولف بين تفاسيره كضرب
باليد والعصا والسيف ونحوها وضرب الدراهم اعتبارا بضربه
بالمطرقة والضرب في الارض الذهاب فيها وهو ضربها بالارجل
وضرب الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيهها بضرب الخيمة قال الله تعالى

مطلب في ضرب المثل

شحرت عليهم النزلة اى انحتمهم النزلة الحاق الحجة. وقال المطرزي في المغرب قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اى ياخذ منه شيئاً بحكم ماله من الثلث حلاوة ولما قيل الانسب ان يكون في الدق والبين حقيقة في الضرب مجاز او الحقيقة تحتمل احتمالا مرجوحا والمثل في الاصل بمعنى النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظر اخص من المثل واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه فيباريه وقال الطيبي المثل اعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة لان الند يقال لما يشاركه في الجوهر فقط والشبه فيما يشاركه في الكيفية فقط والمساوي فيما يشاركه في الكمية فقط والشكل فيما يشاركه في القدر والمساحة فقط والمثل عام في جميع ذلك ثم نقل في العرف الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يستروا ولم يجعلوا ذلك القول مثلا الا اذا خص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيروه عما ورد عليه قال الميداني يجتمع في المثل اربعة لا يجتمع في غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية في البلاغة ثم استعير للصفة والحال اذا كانت عجيبة الشان وفيها غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وابرازه في صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل الحس والانتزاع عن ادراك المعاني الكلية فاذا اتمثل المعنى العقلي بصورة محسوسة ادعن له وانقاد وقبل المراد ولهذا اكثر التمثيل في كلام البلغاء والحكماء والانبياء وتشتمل في الكتب الالهية **قوله** ويجي مضارع فعل

مفتوح العين **اقول** قوله اذا كان عينه فعله او لامه فان قيل لم يجوز وجود حرف الحلق في الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا نحو امر بامر فلا يلزم الثقل او لان الساكن كانه الميت فلم يعدل له عن الاصل وقوله ونحب ينحب بالفتح في الماضي والكسر في الغابر والحاء المهملة اذا رفع صوته بالبكاء ونحب البعير ايضا ينحب نحابا اذا اخذه السعال ويحتمل ان يكون نحت بالتاء اذا ابرى وهو ايضا من باب ضرب وقطع ايضا على ما نقله الازهري وقوله وجاء يجي وجوء ايضا وجيا وجيئة كفيئة وجيئة كشيعة وهي اسم ايضا على ما في القاموس وعلى ما في المختصر هي اسم لا غير وفي المفتاح واستعمل جاء لازما ومتعديا بنفسه وبالباء ويقال جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجي جاء بمعنى تقرير الشيء على صفة نحو قوله ما جاءت حاجتك قيل هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس رض حين اتاهم من قبل علي رض يستدعي منهم الرجوع الى الحق واخبر بقدية هذا اى غير هذا المثل فقيل ومنه قولهم جاء البر قفيزين ومنع وجعل قفيزين حالا ورد بان ليس المقصود الاخبار عن البر بالمجيء نفسه حال كونه متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة وقوله ومتى اتفق الشرط كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للفعل وقد يكون خبرا والفعل الواقع بعده مبتدأ على تنزيله المصدر كقول

مطلب جاء

مطلب استعمال كلمة متى

صاحب الهداية متى يغير مستعملا اى صيرورته مستعملا فى اى زمان وقد يجيء
بمعنى من كقولهم اخرجها متى كمه اى من كمه وبمعنى فى كقولهم وضعته متى
كمى اى فى كمى وبمعنى وسط **قوله** وهى اى حروف الحلق ستى وفى شرح **قول**

مطلب حروف الحلق

اى قوله حروف الحلق ستة وقيل هى اى سبعة وهو مذهب سيبويه ولبد
لكن الحق ستة منها ما ذكره وواحدة اخرى الالف لكن لم يعتد بها لعدم
اصالتها فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة حرف واحد
عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو علي سينا فى رسالته فى مخارج الحروف
وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الحلق ويخرج منه
ثلثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة
المكسورة ما قبلها وتسمى هذه الحروف الحروف المد واللين والهوائية
والجوفية وقال مكى وزاد بعض المحققين معها الهمزة لان مخرجها من الصدر
وهو متصل بالجوف قلت الصواب اختصاص هذه الحروف الثلثة
بالجوف دون الهمزة لانها اصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء
بخلاف الهمزة وقوله لا تخرجها اقصى الحلق وانما سميت هذه الحروف
حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذى ينشأ منه ذلك

مخرج حرف

الحرف والحرف صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر وتحقيق بالان

صوت

وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة للصوت بها يتميز صوت
عن صوت آخر مماثله فى الحدة والثقل تميزا فى المسموع وقيل ولو كان
مثل غنة الصوت مما يسمع كما اشار اليه الشارح فى شرح المقاصد انتقض به

الحروف الهوائية و الجوفية والمد واللين

تعريف الحرف وقيل الحرف لا العارض ولا المعروض بل مجموعهما وهذا
انسب بمباحث العلوم العربية والصوت قيل ماهيته وانيته غنيتان

عن البيان

مطلب معنى الصوت

عن البيان وبعضهم عرفوه منهم من قال انه جسم خاص من الاجسام
ومنهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من قال القرع
او القلع ومنهم من قال تموج الهواء والكل منظور فيه اولا شيء
منها بمسموع وكل صوت مسموع وذكر الجعبرى الصوت هواء متموج
من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث فى الهواء
بسبب تموج ذلك الهواء الذى هو صدم بعد صدم وسكون بعد
سكون بسبب القرع الذى هو الامساس بعنف او القلع الذى هو
الانفصال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع
وقول القسطلانى فى لطائف الاشارات ان الصوت هو الحاصل
من [illegible] موضع رئة الهواء المحتبس بالعنف الدافعة فيتموج لها
فيصدم الهواء الساكن فيحدث الصوت من قرع الهواء المندفع
عن الرئة تعريف الصوت الخارج من الفم على رأى الحكماء وقال
رحمه الله والذى عليه اهل الحق ان الصوت كيفية تحدث بمحض

معرفة المخرج

خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر
الحوادث ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل
وتنظر اين ينتهى الصوت فحيث انتهى الصوت فثمة مخرجه الا ترى
انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد اطبقت احديهما
على الاخرى وقوله والبواقى على هذا الترتيب انما جمع باقية بناء
على ما قيل من ان حروف الهجاء والحروف المعنوية مؤنث وعلى

تنبيه جمع

واشباههما مؤنثات سماعية وانما جمع باقى بناء على كون ما
تأنيث الحروف باعتبار التأويل باللفظ والكلمة على ما قيل و

وعدم التأويل والمحققون من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان
في غير ذوي العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا وسره ان الجمع مما لا
يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل وقال ابن مالك في شرح
الكافية الشافية له وفواعل في فاعل صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع
وطوالع وجبل شامخ وشوامخ مطردة نص عليه سيبويه وغلط كثير
من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ فلا حاجة الى ما قال الشيخ
في التلويح من ان العوارض جمع عارض على انه جعل اسما واما فوارس
فلانه شيء لا يكون في المؤنث فلا يخاف فيه اللبس واما هوالك
فانما جاء في المثل يقال هالك في الهوالك اجري على الاصل لانه قد يجيء
في الامثال ما لا يجيء في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر
من هذا تبين فساد ما قيل وشذ فوارس وهوالك ونواكس
في جمع فارس وهالك وناكس على تأويل فرقة ذكره ابن كمال باشا في شرح
الهداية صحيح ثم في الترتيب خلاف للشرح حيث قدم الحاء المهملة على
العين المهملة وكذا حيث قدم الخاء المعجمة على الغين المعجمة قوله
ثم استشعر اعتراضا الخ اقول قوله فاجاب اي اضمر الاعتراض واومى
اليه بتصريح الجواب من قولهم استشعر فلان خوفه اي اضمره والجواب يستعمل
في السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض صريحا او كناية باعتبار
ان فيه معنى الاستفسار وقوله ابى يأبى شاذ مخالف للقياس اي سواء
كان وجوده قليلا او كثيرا لانهم قالوا المراد بالشاذ في كلامهم
ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته وقد يفرق
بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه

مطلب الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف

كثيرا

كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا
لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت
فتأمل فان قيل كيف كان ابى يأبى شاذا مخالفا للقياس وقد
قال في المطول ان ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل
وماء وما اشبه ذلك ليست من المخالفة في شيء لانها كذلك
ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا
الا في هذه الصور اجيب بان كون هذه الامثلة من الشواذ
المخالفة للقياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي
جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر واعلم ان عند
الفقهاء قياس واستحسان كذلك عند البلغاء قياس واستحسان
فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب الاستحسان وقوله وهو
وارد في افصح الكلام فان قيل قد صرح في الباب الثامن من القاعدة
الثامنة من مغني اللبيب ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة
مفردة كما لا يضاف اليها كل وان لا يقال اللام للاستغراق
فيفيد العموم لانا نقول لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد
ذلك على انه قد تقرر ان ما يضاف اليه افعل التفضيل يجب كون
لامه للجنس فقط فقوله شارح مختصر الوقاية تصحيحا لقوله اقوى
الذريعة جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا اللام
زائدة فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد لا يخفى
اجيب بان المضاف محذوف والتقدير افصح افراد الكلام كما
في قولهم وجه زيد حسنة اي حسن اعضائه لكن قوله كما لا يخفى

مطلب وجود الاستحسان

مطلب فيه عدم جواز اضافة
اسم التفضيل ونحو كل والى
الى معرفة مفردة

يضاف اليها كل واى ينتقض بقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل
وبقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله عليه السلام
كل ذلك لم يكن فى حديث ذى اليدين وبقول الشاعر قد اصبحت ام
الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وايضا ينتقض بتلك الامثلة
قولهم لفظة كل ان دخلت على المعرفة اوجبت عموم اجزائها او المراد
فى كل منها الافراد وبحديث ابى موسى قالوا يا رسول الله اى الاسلام افضل
وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص ان الاسلام خير وبقولهم اى بغداد
اطيب وقد يجاب عن الانتقاض الناشى بمنع كلية هذا القول واجاب
تاج الدين السبكى فى شرح منهاج البيضاوى عن الآية والحديث الاول
ان اللام فيهما للجنس والمعرف الجنسى فى المعنى كالنكرة وهذا جواب عن
اشكال اسم التفضيل ايضا لولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب
عن الحديث الثانى والشعر ان الاسما الاشارة والضماير على ما فى حواشى
شرح العضد حكمها حكم ما يشار اليها ومرجعها فى العموم والخصوص والمشار
اليه ههنا متعدد وكذا المرجع اليه لكون تنوين ذنبا للتكثير او للنوعية
بقرينة المقام او لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره
السيرافى وقال فى فصول البدايع مرادهم ان الكل الداخلة على المعرفة
توجب العموم الافرادى فى اجزائها بتقدير جزء منكر والمعنى فى قولهم
كل الرمان ماكول كل جزء من اجزاء الرمان ماكول والجواب عن اى
هو الجواب عن افعل اى اى ذوى الاسلام واى خصاله واى دورها و
بقى ههنا بحث وهو ان فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما

لا نقبل

لا يقبل التشكيك والتفاوت بالزيادة والنقصان كالقدم والطلوع
والغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل الزايد فى الفصاحة مع البركة
ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ ولا خفاء فى تفاوت البلاغة
بالزيادة والنقصان وبحمله على التجريد عن المعنى التفضيلى وتأويله
بالوصف كما يدل عليه قوله فى الجواب فى كلام فصيح وهذا جواب
عن اشكال الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون مجردا
عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن مع كونه سماعيا يجب
النقل فيه عن ائمة اللغة عند غير المبرد وعلى ما صرح به الرضى فان
قيل على تقدير التجريد ما فائدة صيغة التفضيل قلنا فائدتها
المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا وقوله
للقياس اى للقانون المستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وقوله
دون الاستعمال اى دون وضع الواضع يقال هذا اللفظ مستعمل
اى موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اى غير موضوع بازاء
المعنى فالمراد به الوضع من قبيل اطلاق الملزوم وارادة اللازم
كذا قيل اعلم ان معنى دون فى الاصل ادنى مكان من الشئ
يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ومنه تدوين الكتب
لانه ادنى البعض من البعض ودونك هذا اى خذه من ادنى
مكان منك ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب فقيل زيد
دون عمرو فى الشرف ثم استعير فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد و
تخطى حكم الى حكم ولا خفاء فى انه سقط بالاتساع المذكور قيد
التفاوت والانحطاط على ما صرح به الشريف وقيل معنى قدام

تجريد التفضيل

فائدة تجريد

قياس

دون الاستعمال

معنى دون ودون
مقام يعرف فيه دون

كل

فصاحة

في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون
الله ان دون يستعمل بمعنى قدام الشيء وبين يديه مستعار من معناه
الحقيقي الذي يناسب اعني ادنى مكان من الشيء يأباه كلام صاحب
الكشاف في الاساس حيث ذكر فيه مجيء دون بمعنى قدام ولم يعده
من المجاز لانه دابه في الكتاب المذكور تفصيل المعاني المجازية عن المعاني
الحقيقية بتصديرها بقوله ومن المجاز ومجيء بعد وبمعنى عند و
في القاموس هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر
والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير وقوله وقسيم
مخالف للاستعمال دون القياس لا يقال كيف يكون قسما له او
وهو عندهم ما خالف القياس كما يشير اليه تفسيره السابق حتى يصير ثلثة
اقسام لانا نقول لفظ الشاذ يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم معنى
مخالفة الاستعمال قلته وذكر المخالفة على سبيل المشاكلة وهي ذكر
الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته او صحبة ضده على ما ذكره الشارح
في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك لبسط الشهادة
انها لم تجد معنى وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح
شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا والثاني نحو قوله تعالى
صبغة الله مصدر مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان
يطهر النفوس والاصل في ذكر التطهير بلفظ ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه
تطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في
صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب

مطلب مشاكلة

النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر ولا يلزم ان يكون
المشاكلة بالنظر الى السابق فان السكاكي صرح بالمشاكلة في قوله تعالى
يد الله ايديهم ثم لا شك ان المشاكلة من قبيل المجاز والعلاقة
فيها التشبيه في الخيال كما حققه في فصول البديع لا الوقوع في الصحبة
كما هو المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال الذي به الوقوع في الصحبة
ومقدمة عليها فقول الشارح في شرح الكشاف ان المشاكلة ليست
بحقيقة ووجه المجاز ليس بظاهر ولذا قال الزمخشري هو فن بديع من
كلامهم وطراز عجيب على ما سبق وكذا قول الطيبي في شرح التبيان
انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة بين الطبخ و
الخياطة ولولا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يكن التفصي
عما عيب على ابي تمام في قوله لا تسقني ماء الملام البيت وقوله وهذا
لا ينافي التقسيم الحاصر في قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له
وهو حقيقة او في غيره وهو مجاز او كناية لان ذلك باعتبار
اللفظ المدلول وههنا يجوز لفظ المصاحب وموافقته اياه من غير
نظر الى المعنى وان افاده لا بالقصد الاول ولو اتفق المعنى المجازي
في بعض الصور كما في نسيته فان الثانية وان كانت مسببة عن
الاولى لكن غير منظور الى كونها مسببة في هذا الباب ولا يصلح ان يكون
نسبة الاولى علاقة المجاز لانها قرينة في هذا الباب ليس على ما ينبغي
قال ابن مالك في شرح التسهيل والمشاكلة مهمة في كلامهم حتى
حملهم الاهتمام بها على اخراج الشيء عن اصله وقال الزمخشري في تفسير
سورة المؤمن تعديد واكثر اسمي لكلامهم عن قوانينه لاجل الاز

الا زدواج كقوله عم ارجعن مأزورات غير مأجورات وقوله عليه السلام لا ناوميين لانه جمع ادم

وقوله عم الا لا توطأ الحبالى والحبالى والعياس الحوابل لانها جمع

حابل وقولهم لآتية الغدايا والعشايا والقياس الغدوات وقولهم

عندي ما ساءه وناءه اراد وانأه لانه لا يتعدى وقولهم

يهنئه الطعام ومرأه وانما هو امرأه وقول الزمخشري في ديباجة

الكشاف عماة وعناة والقياس عمي وعنون وقوله عم ارتكوا

الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم فانه عم استعمل ماضي يدع

فعول صاحب المغرب في قول الفقهاء وبنيه اليسار تترجح على جنبه

الفار ان الفسار خطاء خفي ليس بشيء وقد يقال معنى مخالفة

الاستعمال مخالفة وضع الواضع بمعنى انه خلاف ما ثبت من الوضع

فلا مثال كالحج قوله لا يقال ابى يأبى لانه حرف حلق الخ اقول قوله

لا يقال ابى يأبى وقد يقال ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع فلما كان

في لام اصل ما كان بمعناه حرف حلق فكان فيه حرف حلق ويقال

ابى يأبى مغلوب بأتي يأتي فكان عينه حرف حلق في الاصل للمغلوب

عنه وهو ليس بفعل وقوله ولئن سلمنا انها من حروف الحلق على

ما ذهب اليه الشاطبي والسكاكي وسيبويه وابو الحسن لكن الشا

طبي جعل الالف بعد الهمزة والهاء كما نسب الى سيبويه وجعلها

السكاكي بينهما لئن ومعنى جعلها ايانا من مخرج الهمزة ان مبدأها

مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل وبقي فيه ان تسليمه هذا يلغو

جعل هذه الحروف ستة فيما سبق الا انه اشارة الى المذهبين او ذهب

الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف والهمزة حرف واحد او عند

ما يفتح العين لاجله كما ذكره وقوله لا يجب ان يكون الفتح لاجلها

للزوم الدور والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة

واحدة اما بمرتبة ويسمى دورا مصرحا او بمراتب ويسمى دورا

مضمرا او الى آخر دي اشار الى دفع الدور بان يقول كانهم لما

علموا ان الياء تقلب الفا عند تقدير فتح العين سوغوا فتحها

او يكون فتحها مع حرف الحلق قوله واما قلى يقلي فلغة بني

عامر الخ اقول قوله واما قلى يقلى فلغة بني عامر والفصيح الكسر

اي في المضارع من باب ضرب كذا صحح بعض نقدين لنخبة هذا

الكتاب وقد وقع في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعده

بعضهم من الفاظ طي وليس بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه

ابن الحاجب وذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك

الحرث والنسل في سورة البقرة انه قراء الحسن ويهلك بفتح

اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة ابى يأبى وذكر في آخر حم

الاحقاف انه قراء فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء

وكسر اللام وفتحها من هلك ويهلك ثم في وصف الكلمة بالفصاحة

نظرا ذا الفصاحة لا يطلق الا على معان مخصوصة لا توصف

بتلك المعاني الا المفرد والكلام والمتكلم اللهم الا ان يحمل على

المعنى اللغوي وهو الظهور او يقال الموصوف هو المفرد والكلام

والاسناد الى الكلمة اسناد الى السبب قوله واما ركن يركن فهو من

تداخل اللغتين الخ اقول وقوله واما ركن يركن وعده صاحب

الكشاف من الشواذ قوله وان كان ماضيه على وزن فعل مكسور

العين اقول قال الخوارزمي في شرح المفصل هذه الابواب الثلثة اي
الاول والثاني والرابع دعائم الابواب لا سيما فعل يفعل بفتح العين في الاول
والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك فعل ولم تدر من اي باب
هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب كلها وقال ابن جني باب
المتعدي ان يجيء على يفعل بكسر العين وباب اللازم ان يجيء يفعل بضم
العين وقد يجيء هذا في هذا وهذا في هذا وقوله الا ما شذ استثناء
مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يجيء مضارع فعل مكسور العين على
وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع الا ما شذ وسماه النحاة بالمفرغ
وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله لانه غير مشتغل عنه بمستثنى منه
فحمل في المستثنى ولا يكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى وقيل المستثنى
بحسب الظاهر فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم المستثنى
مفرغ على ظاهره اذ الفارغ وصف له ويجيء الاستثناء المفرغ في جميع معمولات
الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون في الفضلات وقد يقع في غير
الفضلة نحو تحرك الفلك الاسفرغ الاكل الا التمساح قال الشارح
في شرح المفتاح لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما
جاءني رجل الا كريم واعترض عليه الدماميني في شرح المغني بان نفي الخلاف
في هذه المسئلة سهو اقول مراد الشارح نفي الخلاف المعتد به فانه يعد
في مقالته لابن اخت خالته والحكم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ
الجملة وهي اما اسمية كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه وهذا من
قبيل التفريغ باعتبار الصفة ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد
او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك ما مررت

بزيد

مطلب دعائم الابواب

مطلب فيما بين حركة عيني ماضي ومضارع

مطلب بنذ من المستثنى المفرغ

مطلب اشارة الى وجه تسمية الاستثناء المفرغ بالمفرغ

بزيد الا ابوه قائم وهي في الاصل صفة واذا وقعت بعد النكرة فهي
صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز
دخول الواو ومعها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان
يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد وكذا قيل وفيه نظر لانه
صرح علاء الدين البسطامي في حواشي شرح المفتاح للشارح في لا جرم
انهم فان انهم ابدل من ضمير لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد
ثم قال صرح العلامة بسدلته لا ينفصل من شجنه وجوز الرضي وصاحب
الكشاف والمغني كون الجملة الاستفهامية بدلا عن المفرد واما
فعلية وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني
منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك
وكثير ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا
انا لا انه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وهذه الحال حال لا يقارن مضمونه عامله الا على تاويل العزم
والتقدير وجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يقال
اذا وقع ماض بعد الا شرط معه قد نحو ما الناس الا قد عبروا
او ماض آخر سابق كمنفي نحو ما انعمت عليه الا شكر او مضارع
منفي كقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي نحو
انشدك او نشدتك الا فعلت وهو وان كان فعلا صورة
الا انه ماول باسم والمعنى ما اطلب منك شيئا الا فعلك فكلمة
نشد تدل على الطلب ووجه التعدية الى اثنين انهم ضمنوه معنى
ذكرت او لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا انشدك بالله والله

كما قالوا دعوته بزيد وزيدًا فان قيل المذكور مثبت فما وجه معنى النفي قلنا
هو من باب تضمين المثبت معنى المنفي وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون انه يجوز ان يضمن حافظون معنى النفي اي غير حافظين
وذكر صاحب الكشف في مثل قولهم لولا علي لكان عمر هالكًا انه ضمن كان
معنى النفي كانه قيل لما كان عمر الا هالكًا او ضرب بوجه بان الا نقض معنى
النفي كانه قيل ما كان عمر الا الذي ضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك
بالله فقد ضيقت الامر في حصول مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك
الا فعلك وبقي ههنا فائدة وهي ان الا قد يكون حرف عطف عند
الكوفيين بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها خالف لما قبلها لكن ذاك
منفي بعدها وهذا موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها
جمع منكر او شبهه والمراد بشبه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد المعبر
المختص بواحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعًا
او شبهه وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء بان تكون
تابعة لجمع منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد تكون عاطفة
بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء
وابو عبيدة وقد تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وابن مالك
قوله واما فَضَلَ يَفْضُلُ اقول اعلم ان معناه من الفضلة والزيادة
لا من الفضيلة والغلبة في الفضل لان الشائع ليس فيه الا الفتح في
الماضي والضم في المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح و
كل عطية لا يلزم من يعطي يقال لها فضل قوله وان كان ماضيه على
وزن فعل الخ اقول قوله رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها

مطلب الا العاطفة والزائدة وبمعنى غير

مطلب

لانه لما اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين
الاخرى وانضمامهما بها والفتحة لها مزيد اختصاص باللزوم بالنسبة
الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة الى فاعله والمفعول الذي لم يسم فاعله
باب لما وضع هذا الباب له وهي الصفة اللازمة للزوم وهو في الحقيقة
الضم الغير المفارق فاختير في اللفظ ايضا الضم للتناسب قوله ويكون
لافعال الطبائع اي الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في
الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها اثرًا واحدًا
وافقًا على نهج واحد وقيل الطبع في اللغة السجية اي الخلقة التي جبل
عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة والطبائع بالكسر
مثله وقال بعض الافاضل ان الطبع قوة النفس يحكم بالاحكام من
غير فكر ونظر قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح
فالطبع اعم مطلقًا من الطبيعة اذ الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ
الحركة مطلقًا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك
عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدأ الحركة الصورة
النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدأ
الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي تكون مبدأ للحركة الهابطة
من غير شعور كذا قال الامام في شرح الاشارات وقال الشريف الجر
جاني قد اطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصورة النوعية
وقالوا الطباع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية
لكل شيء والطبيعة قد يختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما
هو اولا وبالذات من غير ارادة ثم ليس المراد بالجنس ما يكون

مطلب اشارة الى تعريف الطبيعة والطبع

الكتابة بالدينية من صفات اللون ولين الملمس ونحو ذلك بل المراد به
كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى
الطبيعة اذ لا يختلف ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية نفسانية
تقتضي ايصال النفع الى الغير بالمال والغير كالعفو وقال السيد عبد الله الكرم
نقيض اللوم وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو
شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو
عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو ايصال الغير بالخير بالبذل والعفو
ويكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لطفه وحسنه عقلاً وشرعاً
ونعوذ بالله فيعد من الكيفيات النفسانية الخليقة واراد بقوله ونحوه الصغر
والكبر المراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلاً
من الكبير بل المراد التغاير الظاهري الذي يعرض للشيء صادراً عن الطبيعة
بالنماء والوقوف ولم يجعلهما من الافعال الطبيعية لاختلافهما باختلاف
الاحوال والاوقات وقوله ولا يكون الا لازماً اعلم ان ابواب الثلاثي
كلها يكون متعدياً ولازماً الا هذا الباب فانه لازم لا غير وعليك التتبع
للامثلة في موارد الاستعمال وقوله وشذ رحبتك الدار والاصل
رحبت بك الدار فحذف الباء اختصاراً لكثرة الاستعمال فيكون غير
متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت بكما شرفتكما لا يكون
متعدياً فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ملتبس
وقد يقال يمكن ان يكون تعديته لتضمينه معنى وسع قال الخليل قول
نصر بن سيار رحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي وسعكم شاذ
ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره واما المعتل فقد اختلفوا

فيه

فيه قال الكسائي في اصل قلته قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه
متعد وقد قيل المنقول اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح
فعل بضم العين متعدياً قوله واما الرباعي المجرد اقول اعلم ان ابواب
الرباعي كلها سواء كان مجرداً او مزيداً بزيادة حرف على الثلاثي المجرد
ملحقاً كان او موازناً يكون متعدياً ولازماً وكن على التبصر في موارد
وفعلل قد يصاغ من اسم رباعي لعمل مسماه كعقرص القرموص اذا حفره
ولحكاية المسمى كعقرب الشيء اذا العراء كالعقرب وجعله في شيء
كفلفل الطعام وعصفر الثوب وللاصابة مسماه كعرقبه اذا اصاب
عرقوبه وللاصابة بمسماه كعرجنه اذا اصابه بعرجون وللاظهار
مسماه كعلجت الشجرة اذا اخرجت عساليجها وللاختصار الحكاية
كبسمل وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل اذا قال بسم الله الرحمن
الرحيم وحسبي الله وسبحان الله والحمد لله وجعلني الله فداك وذكره في شرح
التسهيل وقوله لانه ليس في الكلام اربع حركات الخ فان قيل هذا
منقوض بنحو هُدَبِد وهو اللبن الغليظ وعلبط بالعين المهملة المفتوحة نحو
وهو قطيع من الغنم قلنا الاصل هدابد وعلابط فحذف الالف
للتخفيف وقوله ويلحق به اي بالرباعي المجرد نحو جورب تفعل جو
ربته فتجورب البسته الجورب فلبسه والجورب معرب والجمع الجواربة
والهاء للعجمة ويقال الجوارب ايضاً وجلبب اي لبس الجلباب
وهي الملحفة وبيطر اي عمل البيطر من البطر وهو الشق وبيقر يقال
بيقر الرجل اي اقام بالمصر وترك قومه بالبادية والبيقرة اسراع
يطأطئ الرجل رأسه وهرول الدولة ضرب من العدو وهو بين

المثنى والعد وكذا في الصحاح وشريف والشريان ورق الزرع اذا طال وكثر
حتى تخاف فساده فيقطع تقول شريفت الزرع اذا قطعت شريافه فان
قلت لم لم يحكم على اخرج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما
يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا قلت لان الاعتبار بالفعللة
لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض
الصور منه فانهم يقولون برقشا وخطابا وعربادا بل برقشة وخطبة
وعربدة يقال برقشت الشيء اذا نقشته بالوان مختلفة وخطبه اي
درعه ورجل معربد يؤذي نديمه في سكره والعربدة سوء الخلق ولان
الشرط توافق المصادر اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول
ولان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا للمساواة له في تصرفاته
اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف
او اكثر اي جعله موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك
لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك
الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصلي في الملحق به فيعامل بالملحق
معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان
يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل
كما هو المراد ههنا ولذا يقال ودليل الالحاق اتحاد المصدرين وقد
يكون في الاسم ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع
موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زايد فلا بد من المماثلة
في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذا حكموا على اقعنسس
بانه ملحق باحرنجم ولم يحكموا على استخرج بانه ملحق باحرنجم مع انه موافق

مطلب في عدم الحاق افعل بقصد تعليل وفعلال في بعض الافعال عدم الحاق اخرج به

الحاق

معنى الموازنة

له في الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في
الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الحاء وهو فاء و
قعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها
والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق
دون الملحق به مثل الياء في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء و
العين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس واجلبب وجلبب
تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج على هذا القياس
وبين الملحق والمتشعبة ان زيادة الحرف في المتشعبة لقصد زيادة
معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته
لا لزيادة معنى وقوله ودليل الالحاق اتحاد المصدرين اي الحاق
الفعل على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما قال ابو شامة
في قوله بدأت بسم الله في النظم ان الاصل في نظمي وقال صاحب
الكشاف في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وجوز
في قوله تعالى تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا من الاضافة
ومنعه ايضا حيث قال والمعنى فان الجحيم مأواه وليس اللام
بدلا من الاضافة وقال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل
بضمير الغائب في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا هو مذهب الله
الكوفية على ما في شرحي الكشاف والمفتاح للشريف وبعض البصرية
وكثير من المتأخرين ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز
هذا بغير الصلة ومعنى اغناء الاضافة في الاشارة الى المعهود

مطلب فيه الفرق بين الاصل والملحق

على ما هو مذهب البصرية وهو الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل
انّ وزن الالحاق وجهان الاول انّ حروف الالحاق هو الذي ليبين بعض
وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر
ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق
لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مختص بالافعال لان الاسماء
ليس لها مصادر قوله واما الثلاثي المزيد فيه الخ اقول قوله لئلا
يلزم آه يرد عليه مثل الاستخراج الا ان يقال كلامنا في الفعل قوله
واعلم ان الحروف التي تزاد الخ اقول اعلم ان زيادة الحرف في كلام العرب
قد يكون لافادة معنى زايد كهمزة انصر وللتعويض كتاء زنادقة
ولتفخيم المعنى كميم زرقم وللمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب
وللالحاق كباء جلبب ولامكان التلفظ كهمزة الوصل قوله حروفها
سألتمونيها اقول اعلم ان الحروف الزوائد هي التي يشملها قول الشاعر
يا اوس هل نمت لم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه او سألتمونيها
او اتاه سليمان او آنست مولها او امان وتسهيل
وقوله هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمان
حكي ان جارية العلامة سئلت عن الزوائد فقال هويت السمان
ثم سئل مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه
فانظر الى فطنته وحكي ايضا ان الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد
فقال في جوابه واتاه سليمان فقال الاخفش ما معنى هذا الكلام المجيب
سليمان لهذا السؤال قال سألتمونيها فقال نعم ولم يفهم معناه قال
هويت السمان فقال لا اسأله عن السمان حتى اجبتني عن جوابك

السمان

فطنة العلامة وسيبويه وغيره الاخفش

يحكي ان تلميذا سأل شيخه عن حروف الزيادة فقال الشيخ سألتمونيها فظن التلميذ انه ما اجابه فقال ما سألتك الا عن حروف الزيادة فقال الشيخ اليوم تنساه فقال لا انساه فقال يا احمق قد اجبتك مرتين

كون الزيادة لمعان

السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه فغضب
الاخفش وقال بما اجبت فنشيت ولم يفهم معناها ايضا ولهذا سمي
اخفش وحكي ايضا ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني عن
الزوايد فانشده هويت السمان البيت فقال له الجواب رحمك الله
فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان في المصرعين وليس المراد
من كونها زوائد انها تكون زائدة ابدا لانها قد تكون الكلمة منها وكلها
اصول كقولك سأل ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق
والتضعيف فلا يكون الا منها وقوله الا في الالحاق يريد الالحاق
الذي هو على وجه تكرير الحرف نحو قردد واما زيادة الالحاق لا على
وجه التكرير فلا يكون الا من حروف سألتمونيها لكنه ترك القيد لظهوره
وقوله اي حرف كان هي تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وحدث
قال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول على وفق ما في كشف
الكشاف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية قد تقرر ان كان
التامة حقها ان تدخل على الاحداث دون الاشخاص وقول حسن
الفناري والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد فيه نكتة ولذا ذكر
في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة قوله الاول
من الاقسام الثلثة الخ اقول قوله الاول اصله أوّل على وزن
افعل على ما هو مذهب البصريين مهموز الاوسط قلبت الهمزة
واوا على غير قياس وادغمت بدليل اول منك وجمعه على اوائل
او اوّل من آول فقلبت همزته واوا وادغمت او ووّل على
وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة

فطنة المازني [illegible]

كان التامة

بحث اول

ولم يجمع على اواول للاستثقال قالوا هو كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا
تقول في تصريفه الاولان الاولون الاوآئل الاولى الاوليان الاوليات
الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من يجيئه وهو اولهم وهو الاول
ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح ولا مما استعمل
منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية
اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اى
ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره
وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل
اسد اى جرئ فلا جرم لم يعتبر وصفية الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا
نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هي دليل على انه ليس
اسما كافكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة
دخل فيه التنوين مع الجر لفظا ووصفيته كما مر كقول على رضى الله عنه احمده
اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا او يجوز حذف المضاف اليه
من اول وبناؤه على الضم اذا كان مؤولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك
ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول اى اول وقت تعدو
وبما ذكرنا تبين ما في درة الغواص حيث قال ويقولون ابدا به اولا
والصواب ان يقال ابدا به اول بالضم كما في قول الشاعر المذكور و
انما بني اول هنا لان الاضافة مرادة فيه اذ تقدير الكلام ابدا به
اول الناس فلما انقطع عن الاضافة بني كالاسماء الغايات التي هي
قبل وبعد ونظايرهما ومعنى تسمية هذه الاسماء بالغايات انها جعلت
غاية المنطوق بعد ما كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت ان بني

لان آخرها

لان آخرها حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة
لا يكون الا مبنيا وانما بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة تعرب بالنصب
بالنصب والجر فخصت عند البناء بالضم الذى خالف حركتى اعرابها
ليعلم به انها مبنية لا معربة على ان اول اذا اعرب لا ينصرف لانه على وزن
افعل فهو صفة وبهذا قالوا ان ذلك عاما اول ما رائيته منذ
اول من امس ولم يسمع صرفه الا في قولهم ما تركت له اولا ولا آخرا
فجعلوه في هذا الكلام اسم جنس واخرجوه من حكم الصفة واجروا
هذا الكلام بمعنى تركت قديما ولا حديثا انتهى قوله وهو مثلثة
لكن فعل اه وعلم ان المحظى مخطى اقول وقوله افعل ومصدره
يجئ في افعل الا في آذى فان مصدره اذى واذاة واذية ولا تقل
ايذاء كذا في القاموس ثم قد جاء في مصنفات الثقات لفظ الايذاء
والاعتذار بانه من قبيل اطلاقات المصنفين ومساهلتهم في
استعمالاتهم كاستعمال قط في المضارع المنفى وام المتصلة مع ال
واو فال اللام على غير والجمع بين النفى والاستثناء والنفى نحو ما زيد
الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون
ليس بوجه اصلا ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال الثقات
يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم على ما ذكره صاحب الكشاف حين
استشهد بشعر ابى تمام في يجئ اظلم متعديا ونظيره ما ذكره الشي
في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلقات يتربصن على ما وقع ما ذكره
علاء الدين البسطامى في حاشية شرح المفتاح السعدى من ان
الوكادة بمعنى التاكيد لا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب

ابداء

وكادة

وليست من لغة العرب الا ان المصنف ثقة في اللغة فكفى استعماله وما ذكره علاء
الدين هنا في شرح اللباب الاعراب حيث قال قال الرضي ويقع كافة بمعنى جميعا
غير حال في كلام من لا يوثق بعربيتهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف
استعملها مضافة في المفصل حيث قال لانه اكثر في الاعراب خبطا
بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث فسر قوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا وثوق بعربيته خطأ
من ان الوجه ان يجعل استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة روايتهم وما ذكره
علاء الدين في حاشية الهداية حيث قال في الديباجة واخلفهم من
اخلفته زيدا بمعنى جعلته زيدا خليفة له لم يوجد في كتب اللغة و
لا في استعمالات العرب الا ان حسن الظن بالمصنف بانه وجده ثم قال
ونظيره ابكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة لا
لازم ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في ابكم ان استعمال الثقات
الالفاظ في المعنى يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب النهاية
في اواخر ادب القاضي من شرح الهداية من ان الانابة بمعنى جعل الغير
نائبا عن نفسه لم يوجد في كتب اللغة المتداولة بل هي مستعملة فيها بمعنى
الرجوع ومن هنا اخذ بعضهم من استعمالها في هذا المعنى ثم قال لكن هنا
ليس موضع مواخذة لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى
في الكشاف في سورة الروم وغيرها وكفى به حجة في اللغة نعم ذكر في الصحاح
ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو افصح وذكر
في الاساس ايضا ابنية منابع واستنبته وقوله بزيادة الهمزة قال الرضي
في شرح الشافية اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد لزيادته من معنى

كافة

اخلف

ابكم

انابة

الزيادة

لانها

لانها اذا لم يكن لغرض لفظي كما في الالحاق ولا لمعنى كانت عبثا فاذا
قيل مثلا ان اقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك نحو
ما يقال ان الباء في كفى بالله ومن في ما من اله زائدتان لما لم يفيدا في
الكلام فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل وتأكيده فكذا الابتداء الزمخشري
في اقال من المبالغة ثم قال والاغلب ان يجيء في هذه الابواب مما جاء
منه فعل ثلاثي وقد يجيء مما لم يات منه ذلك نحو الجم واشجم وجلد و
فرد واتجر المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك وقوله وهو للتعدية
غالبا وهي ان يتضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا
للتصيير فاعلا لاصل الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تجعل
اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بالهمزة مثلا ثم جئت باسم
وصيرته فاعلا لهذا الفعل المتضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل
الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته
هذا الذي صيرته خارجا فتبين معنا ان تجعل الفعل الفاعل يصير من
كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل ليتناول نحو فسقته
لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرورته فاسقا ولو قال وهو غالبا
يجعل الشيء ذا اصله لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا
نحو انجى غدره اي جعلها ذات نجاء وهو الابراز واجدى اي جعله
ذا جدي واذهبه اي جعله ذا ذهب وقد يجعل فعل لجعل الشيء نفس
اصله وان كان جامدا نحو اهديت الشيء اي جعلته هدية وهديا
كذا في شرح الرضي للشافية وقوله نحو اغد البعير الخ والغدة هي التي
في اللحم والواحدة غدة واغدة البعير طاعونه ومن افعل الذي للصيرورة

معاني فعل تعدية

احصد الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق بينه وبين ما ذكره ان
الشيء ليس بحاصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله
الا ترى انك تقول احرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد
بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افعل هذا
للحينونة وكذا اجرب واطر واحال والام واراب واجد وابن
وافطر كذا في المفصل وقوله لوجود الشيء على صفة معناه لان الفاعل
وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك
الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته
بخيلا وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا
واما قولهم افحمتك اي وجدتك مفحما فكان افعل فيه مفعولا من نفس
افعل كقولك في التعجب ما اعطاك للدينار وقوله وللسلب كون
همزة افعل للسلب والازالة سماعي وقوله نحو اعجمت الكتاب اي ازلت
عجمته اي ابهامه بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل قال الجوهري العجم النقط
بالسواد ونحوه مثل التاء عليها نقطتان تقول اعجمت الحروف وعجمته
مشددا ولا تقول عجمته مخففا ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة
التي يختص اكثرها بالنقط من بين حروف سائر الامم ومعناه حروف
الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى الاعجام
كالمدخل اي من شان هذه الحروف ان تعجم اي ان تنقط ونقل عن
الازهري عن الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية اي
لا بيان لها وان كانت اصولا للكلام كلها واما كتاب معجم فمعناه منقوط
لتبيين عجمته فيكون الهمزة للسلب وقيل حقيقة اعجمت الحروف

وجدان

سلب

اعجام

حروف معجم

ازلت

ازلت عجمته بنقطه فالمعنى حروف الاعجام اي ازالة العجمة وقال الحسن
الفناري جوز الشارح كون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط و
هذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب قياسا او مسموعا في هذه
الكلمة وقوله نحو اشغلته قال بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد فعلى
هذا ينبغي ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمزة معنى زائدا على معنى
المجرد ويكون النقل في الافعال المجرد بنوع البناء ويمكن ان يراد
بالزيادة المبالغة بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف
على النقل اذ اللغة لا تثبت بالقياس وقوله وللتعريض وهو ان تجعل
مفعول الثلاثي معرضا لان يكون مفعولا لاصل الحدث سواء
صار مفعولا له اولا نحو اقبلته اي عرضته لان يصير مقبولا قبل اولا و
اسقيته اي جعلت له ماء وسقيا شرب او لم يشرب واقبرته اي جعلت
له قبرا قبر اولا وابعت الفرس اي عرضته للبيع وجعلته منتسبا
اليه قال الشيخ المظهري الفرق التقدم والتعريض تقديم احد لامر اي
ادخاله وايقاعه فيه ولغير ذلك ككونه للتمكين نحو اقبرته اي جعلت له
قبرا يدفن اعطيت له مكانا يقبر فيه وكذا احفرته وللتمكن من الشيء
نحو احفرته النهر اي مكنته من حفره وللاتيان الفاعل اي لمجيئه الى مكان
اصله كايمن واجبل اي اتى الى اليمن والجبل وللتكثير كابعد اي كثر
البعد وكذلك البن الرجل واشحم واللحم واتمر وللحمل اي حمل
المفعول على اصله كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعاء له اي
التكلم بما يدل على الدعاء النافع كاشفيته اي دعوت له بالشفاء
ولحصول السؤال كاستجديته فاجديته بالدال المهملة اي سالني فـ

تعريض

الاعانة في عنته وللاعانة كاحلبت فلاناً اي اعنته واقربته وابغيته
واحلبته واصربته اي اعنته على الحلب وعلى الرعي وعلى قرى الاضياف
وعلى بتغاه وعلى مطلوبه وعلى حرب اعدائه وللمطاوع فعل كفطرته
فانفطر وبشرته فابشر وهو قليل ذكره الرضي في شرح الشافية وللمطاوع
فعل كاظأرت الناقة على ولد غيره فاظأرت وسفت الريح التراب
فاسفى وسبقت البعير فاسبق اذا استوثقته بجذب زمامه فوقف
وكببت الرجل فاكب وكبت ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وبما ذكر
يظهر ما فيما سيجيء في اكب من صاحب الكشاف وللاتيان الفاعل بالموصوف
باصله نحو اكرم الرجل اي اتى باولاد كرام وبمعنى فعل بالتخفيف كابكر
وبكر واقلت البيع وقلته وحزنه واحزنته وحبب فلان فلاناً واحبه
وشغله الامر واشغله ذكره في شرح التسهيل وذكر الشارح التفتازاني
في المثال الاخير مما يجيء للزيادة في المعنى وقد ذكرنا من الرضي انه لابد
للزيادة من معنى وان لم يكن الا التأكيد وفرق الرضي بين اسرع و
ابطأ وثلاثيهما فان سرع وبطؤ ابلغ لانهما كانا غريزتين كصغر
وكبر وقال الجوهري اسرع في الاصل متعد وللمعنى استفعل نحو اعظمته
واستعظمته وللدخول في مكان نحو انجد واغار اي دخل في
النجد والغور وللوصول الى عدد وهو اصله كاعشرت الدراهم
واثلثت واربعت واخمست واسدست واسبعت واثمنت و
اتسعت وامأت والفت اذا بلغت عشرة وثلثين واربعين و
خمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والفا
وللاغناء عن ثلاثي كارقل واعنق بمعنى سار سيراً سريعاً واقسم

قد التعليل

بمعنى افلق وانجح بمعنى فاز **قوله** واعلم انه قد يقول **اقول** انه بلفظ قد
الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جداً واما ذكره القطب في المحاكمات نقضاً
على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظة قد الدالة على جزئية
الحكم في قوله الجسم الطبيعي قد يعرض له الانفصال والانفكاك من الافلاك
من ان قد انما يدل على بعض الاوقات لا على بعض الاحكام فليس
مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال في بعض الاوقات لا ان
الانفصال لبعض الاجسام مردود في نفسه ومناف لما ذكره في شرح
المطالع حيث قال احترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم في قوله
لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه عن الامور
الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها ثم التحقيق ان لفظة
قد لا تدل ظاهراً الا على بعض الافراد لكنها ليست مخصوصة ببعض الاوقات
بل قد يكون لبعض التقادير ايضاً وربما يلزم منه جزئية الحكم كما
في قولك الحيوان قد يكون انساناً فتأمل وقوله اكب واعترض قال
صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى افمن يمشي مكباً الآية انه جعل
اكب مطاوع كبه فاكب من الغرائب ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع
وليس هو كذلك ولا شيء من بناء افعل مطاوعاً ولا ينقض نحو
هذا الا جملة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انفض والام ومعناه
دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل في
القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع وقوله وقال [illegible]
ولا ثالث لهما في ما سمعنا قال القرطبي في شرح صحيح مسلم ما ملخصه
ولم يأت في لسان العرب فعل ثلاثيه متعد ورباعيه لازم الا كلمتا

فليلة نحو لبنه فاكت وقشعت الريح الغيم فاقشع ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزفت وبرأت الناقة فابرأت وسبقت البعير فاسبق وذكر زين الدين صاحب المنظوم في التعدية واللزوم قلعته فانقلع والكرماني في شرح صحيح البخاري نحجه فانحجم وابن التمجيد في شرح انوار التنزيل انفض والام من هذا القبيل ايضا ثم الظاهر ان الظرف اعني لهما متعلق بالمنفي وهو غير مستقيم والان النون كما في لا خير امن زيد فالوجه في مثل ما ذهب اليه البغداديون من انه لما شابه المضاف فانتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل من مذهبهم ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعله هؤلاء سببا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب من ان يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر لا لغو وكذا الكلام في قولهم ولا بد منه ولا دافع لعذابه ولا مقتضي للعدول عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط **قوله** وفعل بتكرير العين الى **اقول** قوله عند سيبويه هو لفظ فارسي اصله سيب وويه معناه بالعربية رائحة التفاح لقب بذلك لنكاته وقيل لانه كان حسن الوجه وجناه كانهما تفاحتان وقيل لانه كان فتى انجحيا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان النحو ادحي اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تأخره وهو ابن بضع

مطلب اشارة الى ان في الفعل الثلاثي متعديا ورباعية الاصل

مطلب يحتاج اليه في كثير من المواضع

مطلب مقام يعرف فيه معنى سيبويه

وعشرين سنة توفي استاذه الشيخ الخليل بن احمد البصري وقام مقامه في مسنده ورتبته باتفاق اصحابه درسه بعبارة انفصلهم بعد تمام الالتحاق وكتابه احسن كتاب في علم الاعراب قال السيرافي ما صنعه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب يراد به كتابه توفي في سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة ساوة سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلثون سنة وقيل بشيراز ودفن بها داخل المدينة في محلة يعرف بمحلة الباهليين قريبا من باب البلدة ونحو مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه ودرهان اكثرهما البناء على الكسر والثاني ان يعرب آخره اعراب بعلبك ذكره في ادوات الميدان والايضاح **قوله** او في الفاعل نحو موتت الابل **اقول** قيل كثرة الفاعل والمفعول يستلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل والفاعل لا يستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي موتت الشاة لشاة واحدة خطاء لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قولك قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فيه ان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الشافية للمصنف ان الفعل اذا كان لازما فالتكثير في فاعله

مطلب في توضيح الابيات معاني باب التفعيل

تكثير التفعيل

مطلب سموه شرح الشافية

وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل
نحو جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل وذكر فيه ايضاً
انه ان كان متعدياً فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت
الابواب وزاد بعض الشارحين ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل
غلقت بالتضعيف اذا كان المفعول جمعاً حتى لو كان واحداً وغلق
مرات لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا في الظاهر
ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكثير يكون
في المتعدي نحو جرحت وقطعت ولا يكون في اللازم الا نادراً نحو مات المال
وموتت اذا كثر ذلك فيه وح كالجعل متعدياً كيلا يلزم الجمع بين معنيي
التضعيف وذلك غير جائز كما في الكشاف وتفسير القاضي من ان قوله تعالى
نزلنا يدل على نزول القرآن منجماً في اوقات مختلفة ليس بذاك لان مبناه
على كونه للتكثير ولا مجال ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه وانث الفعل لان
الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير
الآدميين فالتأنيث لها لازم كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند
الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو
وقوله وللتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولين الى فعل
بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذب وصدق يقال كذبني
الحديث وصدقني الخبر وهما في الغرائب ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري
وقوله ولغير ذلك لكونه للصيرورة كعجزته اي صيرته عاجزاً وللدعا له
كبركته اي دعوت له بالبركة وعليه كعقرته اي دعوت عليه بالعقر اي
الهلاك ولاتيان الفاعل الى مكان اصله كيمن اي اتى الى اليمن وللنسبة

غير التعدية

الشيء الى اصله نحو تممته اي نسبته الى تميم وللصيرورة فاعله كاصله كقوس
اي صار كالقوس وللصيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا
ورق وللحينونة كظهر اي حان وقت الظهر وللعمل كحفظ الكتاب اي
عمل على الحفظ وللعمل المكرر في مهلة اي لوجوده شيئاً فشيئاً كدرجه
الى كذا وبمعنى فعل نحو قلص وقلّص وفهر وقصر وزال وزيل
وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة وشيبت اي صارت
عجوزاً وشيباً وبمعنى تفعل نحو ولى عنه وتولى اذا اعرض عنه
وبين الشيء بمعنى تبين وفكر في الامر وتفكر وللاغناء عن تفعل
كجرب ووقع القتال اذا تركه وعيره بالشيء اذا عابه وعول
عليه اذا اعتمد عليه وللتوجه كشرق وغرب وكون وجبل الشيء
بمعنى ما صنع منه كعدلته وامرته اذا جعلته عدلاً واميراً ولاختصار
الحكاية كقوله امن وايه وافف وسوف وسبح وحمد وهلل اذا
قال آمين وايهاً واف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
ذكره في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل قد يجيء على تفعيل وعلى
فعال مثل كذاب وعلى تفعلة مثل توصية وهو قياس في الناقص
وعلى مفعل مثل ومزقناهم كل ممزق وعلى فعال مثل سلام وكلام
واذان ووداع وصلوة والصحيح ان هذه اسماء للمصادر
قوله نحو قاتل مقاتلة وقتالا قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا
الياء التي جاء بها اهل اليمن في قيتال ولذلك قيل ان قتالا اوجه قيتال
من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لكسر
ما قبلها وعكس الزمخشري حيث جعل الياء اشباعاً على كسرة الفاء وهو

مصدره [illegible] التفعيل [illegible] تفعال وتفعلة وغيرها

تا نسبته على ان يكون بين اثنين فصاعداً اقول قوله نسبته يجيء يعني ان
ما وضع فاعل لنسبة مصدر فعله الثلاثي الى الفاعل متعلقاً بغيره صريحاً مع نسبة
ذلك الغير متعلقاً بالاول ضمناً كما اذا قلت ضارب زيد عمراً فانه
يدل صريحاً على نسبة الضرب الى زيد متعلقاً بعمرو وضمناً على نسبته الى عمرو
متعلقاً بزيد ولاجل تعلقه بغيره جاء غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعدياً
نحو كارمته فان اصله لازم وقد تعدى والمتعدي الى مفعول واحد ان
لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركاً للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايراً
للفاعل وهو ان يكون متعدياً الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان
مفعول جذب وهو الثوب مثلاً لما لم يصلح لان يكون مشاركاً للفاعل
في المجاذبة احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركاً له فيها فتعدى الى اثنين
واما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في
شاتمت زيداً وذكر في بعض شروح الكشاف في باب المفاعلة معنى آخر
كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد الطرفين فعل ومن الطرف الآخر ما يقابله
بناء على جعل ما يقابله قائماً مقامه كقولك بايع زيد عمراً فان الحاصل
من احدهما البيع ومن الآخر الشراء ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك و
هذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان
باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور
وقوله فصاعداً حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة في
العامل المقدر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعداً اي فذهب الثمن صاعداً
اي زائداً والتقدير ههنا فيذهب اي فيزيد العدد صاعداً فلا وجه لما
في شرح الفرائض لابن كمال باشا من ان الفاء لا يناسب المقام لان

المراد

هو ان يرى ان ... فاعل

مطلب اشارة الى اعراب فصاعداً

مطلب الاعتراض على ابن كمال باشا

المراد التشريك ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور واداته الواو
وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حالاً من مذكر او مؤنث ثم ان مثل هذه
الحال كما يكون مصدرة بالفاء كذلك يكون مصدرة بثم كقولهم
قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً او ثم زائداً اي ذهب القراءة
زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدراً
نحو قم قائماً اي فصعد الثمن صاعداً اي صعوداً وقوله نحو ضارب
زيد عمراً اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق
بالف التنوين ولا في عمر واحد عمور الاسنان وهو ما بينها من
اللحم ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا في مثل قول
الشاعر باعدام العمر من ابن ناهر اسي ابواب على قصور بنا و
لا في عمرو العلم ايضاً اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه
عمرو في القافية لا يجوز ان يقع عمر فلا يفضي الا اللبس ولا اذا كان
مصغراً لان لفظهما واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان
مضافاً الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما
بالواو وقوله يعني فعل اي نسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك
سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس فعل ثلاثي من لفظ
سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته كذا ذكره ابن
الحاجب في شرح المفصل لكن نقل الجوهري سفرت السفر سفوراً
اذا خرجت للسفر فانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب وقول
الشارح سافر وسفر على نقله وانما يخرج على زنة فاعل لان
الزنة في اصلها للمقابلة والمباراة والفعل من غولب فيه فاعله

مطلب اشارة الى عدم كتابة الواو في عمرو في حالة النصب

جاز ابلغ واحكم اذا ازاوله وحده من غير مغالب ولا مبار لزيادة عمق
الداعي اليه نحو فلان يحاشي الله اي يخشاه خشية عظيمة ولغير ذلك
ككونه لاتيان الفاعل الى مكان اصله نحو يامن اي اتى الى اليمن وبمعنى
تفاعل نحو تسابع وسابع وتجاوز وجاوز ولاغناء عن افعل
نحو درايت الشيء بمعنى اخفيته وعن فعل نحو بارك الله فيك قوله
والقسم الثاني من الاقسام الثلثة الى اقول قوله وللتكليف معناه
ان يتعاطى ذلك الفعل ليحصل له بمعاناة كتحلم اذ معناه استعمل
الحلم وكلف نفسه اياه ليحصل وقوله وللاتخاذ الفاعل المراد بالاتخاذ
جعل الفاعل المفعول اصل الفعل وقوله نحو تهجد اي جانب الهجود اي
النوم بالليل وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام بالليل وتهجد اي سهر وهو
من الاضداد ومنه قيل لصلوة الليل التهجد وقوله مرة بعد مرة قال
علاء الدين الشهروردي للشهور في السنة العوام ان مرة نصب
على الظرفية اي ساعة بعد ساعة هذا الكلام ثم قال وكثيرا ما كان يختلج في قلبي
ان هذا غير ملايم في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظفرت ببعض من قبل
الامام المرزوقي انه نصب على المصدر وهذا المعنى هو الملايم في جميع
موارد هذه الكلمة وقد يكرر بلا فصل لشيء ويقال مرة مرة قيل
الثاني تاكيد للاول وقيل المجموع نصب على الحال اي مفصلا هذا
التفصيل ورد بانه مع انه لا معنى له مخالف لما عليه القوم لانه اما ظرف
او مصدر ولا ثالث ليشهد لك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم بوبته بابا
بابا وجاؤني رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا
وقرأت الكتاب حرفا حرفا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وينبغي ان

يعلم

تكلف

هذا النوع من باب باب التفصيل

مطلب مقام يعم فيه احوال مرة

تكرار التفصيل

بابا بابا

حرفا حرفا

يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق العطف بالفاء وثم كقولهم ادخلوا
رجلا فرجلا ومضوا الكبكبة ثم الكبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين
وقال الدماميني في قولهم علمته النحو بابا بابا لم تزل الطلبة
يتشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب
على انه صفة للاول ثم قال يريد على حذف مضاف تقديره بعضهم
يتبع بابا بابا قبل باب وقال هذا لا يشمل الباب الاخير وقدره
بعضهم يتبع بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود
دخول الابواب كلها وقد يقدر مفارق اي بابا مفارق باب
بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا
لا يخرج شيء عن الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني
على انه تاكيد للاول بمعنى مرتبا فان قيل لم التزم ذكر الثاني مع انه
مؤكد قلنا لان ذكره اشارة الى المعنى الذي يفيده بالاول
ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاضل الشريف
في قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا
انه نصب على المصدرية اي اطلاعا متدرجا والشارح الفاضل
جوز الحالية ايضا هناك وقال علاء الدين البسطامي في حواشي
المطول في قوله ثم يتزايد قليلا قليلا انه نصب على المصدرية
اي تزايدا متدرجا في القلة وفي كلام النحاة ما يشعر بانه محمول
على حذف العاطف اي قليلا ثم قليلا وقد قالوا في قوله تعالى دكت
الارض دكا دكا وجاء الملك صفا صفا اي دكا بعد دك
وصفا خلف صف وفي الحواشي فهو اما حال او مصدر اي تزايدا

مطلب شيئا فشيئا فيه اعراب مقام

قليلا قليلا

دكا دكا صفا صفا

حال كونه قليلاً ثم يزاد حال كونه قليلاً او تزايد قليلاً ثم قليلاً ثم
قال والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدر في
جميع المواضع فانه بمعنى متكثر اي تزايد متكثراً متعاقباً واحداً بعد واحد
فالتعاقب والبعدية مستفاد من معنى التكثر لا من العاطف المحذوف
فان قيل فيجعل من باب كم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفي الحديث
كانت كاجرجة وعمرة تامة حيث وضعوا الشيء بنفسه للتنبيه على
تناهيه في ذلك قلنا ولا بأس لكن على تقدير ان يكون المنصوب
مصدراً لا حالاً واما قولهم كل فرد فرد فقيل من التأكيد اللفظي
وقيل من وصف الشيء بنفسه قصداً الى التعميم لا من قبيل حذف العاطف
دون المعطوف على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت لا اجد الآية اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت لبناً اي
ولبناً والعدم حسنه ههنا وقيل المراد كل فرد منفرد عن الآخر وقد يترك
لفظ الكل في مثل مع ان العموم مراد كان يقال معرفة كل فرد فرد و
الظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم
ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة وقوله وللطلب
نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيراً ولغير ذلك كالتشبه اي تشبه الفاعل
بالمتصف باصله كتنحج فلان اي تشبه بالمهاجرين وفي الحديث تاجروا
ولا تتجروا والدعاء كترحمه اي دعاء بالرحمة والانتقال الى اصله
كتحجر الطين اي صار حجراً وسؤال اصله كتعطى اي سأل العطاء و
التصيير كتمول اي صار ذا مال ومطاوعة افعل كاعقدته
فتعقد وفعل كصاد وتصيد ويجيء بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى

مطلب كل فرد فرد

تعاهد

تعاهد وبمعنى تفعل نحو تقسمه بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وللتلبس بمسمى
ما اشتق منه كتقمص وتأزر وتدرع وتعمم اذا لبس قميصاً وازاراً ودرعاً
وعمامة وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وتغشى وللاغناء عن المجرد
كتكلم وتصدى ثم مصدر تفعل قد يجيء على فعلة كطيرة مصدر تطير و
خيرة مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق **قوله** وتفاعل
بزيادة التاء والالف الخ **اقول** وهو لما يصدر من اثنين فصاعداً
فان قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع كالتغافل
لان الاكثر يوجد الفعل في الاقل قلنا ان قبول الفعل ينزل منزلة نفس
الفعل كما في قوله تعالى وواعدنا موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض
وقوله وان من فاعل المتعدي عرف وصف فاعل باللام اعني المتعدي
باعتبار تأويله بهذا اللفظ على ما هو رأي السيد افضل المحققين في امثاله
وقال الشارح كل لفظ وضع لمعنى اسماً كان او فعلاً او حرفاً فقد صار
اسماً علماً موضوعاً لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور في
كلامهم كذا فعل ماض ومن الواقعة في من الدار حرف جر ورده
السيد افضل المحققين بانه باطل قطعاً لان الالفاظ المهملة اذا اريد
انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة اذا اريد بها انفسها في اجراء
حكم المعرفة عليها بلا فرق ثم قال ودعوى وضع المهملات مما لا يلتفت
اليه لكن قد التفت اليه واطنب فيه علاء الدين الشهروري في شرح
المفتاح واما قول الشارح في التلويح قوله رمضان آخر رمضان الخ
بتنكير الوصف تارة وتعريفه اخرى مبني على انه علم اذا قصد به معين
ومنكر اذا قصد به مبهم مثل مررت بزيد الفاضل وزيد آخر فتوجيه آخر

طيرة وخيرة

مطلب اشارة الى قاعدة لطيفة وفائدة جليلة

وصف فاعل الاسم بلفظ

مطلب وصفه بآخر

ربما يعتبر في الموارد وقوله وعلى هذا اي وان كان من فاعل المتعدي
الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا وقال بعضهم الفرق
بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشتركا في صدور الفعل عن
اثنين ان البادي بالفعل في فاعل معلوم انه الفاعل وفي تفاعل غير معلوم
ولذلك يقال ضارب زيد عمرا وام ضارب عمرو زيدا ولا يقال في ذلك
في تضارب وقوله مع ان الغير قال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن
اوهامهم ادخال اللام على غير علقا بانه لا يعرف بال التعريف كما لا
يعرف بالاضافة فلا فائدة في ادخالها وفيه نظر وقال صاحب الهادي
لا يجوز ادخال اللام على غير لانه لابد لها من الاضافة والمضاف اليه
اما مذكور او منوي في حكم الثابت ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ايضا ثم
قال نص عليها سيبويه وقال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول
قد صرحوا بان غيرا وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة الا انه مع
ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا ثم قال واستمر عادة الشارح
على مواخذته وذكر في بعض الحواشي ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ
غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة
المعنوية ولم يوجد ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء
المصنفين فكانهم جعلوا بمعنى المغايرة وقوله وللتكليف نحو تجاهل
اي اظهر الجهل ولغير ذلك ككونه مطاوعة تفعل كنفقت الدراهم
فتنافقت وفعل ككشفت الشيء فتكاشف وبمعنى تفعل نحو تعاهد
وتعهد وتذائبت الريح وتذأبت وبمعنى افعل نحو تخاطئ واخطأ
وتساقط واسقط وبمعنى تفعل نحو توانيت ودنيت ولا غناء عن

المجرد كتعاب وتمارى قوله واما ما اوله الهمزة مثل انفعل بزيادة
الهمزة والنون الخ اقول قوله سقفت البنا ومنه فجمعه فانجم واوكانه
فانكاء وافردته فانفرد واغلقته فانغلق ويجوز ان يكون انسقف
وانغلق على لغة من قال سقفت وغلقت فانهما مسقولان و
منقولان وذكره في شرح التسهيل وقد يشاركه انفعل المجرد كانطفت النار
وطفيت وقد يغني عنه كانطلق بمعنى ذهب وقد يغني عن افعل
كانحجز اذا اتى الحجاز وقد يغنى عنه انتقص فيما فاؤه لام كلويت
الشيء فالتوى او راء كردعه فارتدع او واو كوصلته فاتصل
او نون كنقلته فانتقل او ميم كملأته فامتلأ وقد يشاركه فيما ليس
فاؤه شيئا منها كشويت اللحم فانشوى واشتوى وفصلته فانفصل
وانفصل وقد يغني انتعل عن انفعل فيما فاؤه ليس شيئا منها كزرته
فانغر وبللته فابتل وكفيته فاكتفى وقوله ولا يبنى الا مما فيه
علاج وتأثير يعني لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة
للحس البصري ولهذا قال في المفصل قولهم انعدم خطأ وفي
شرح التسهيل وكذا قول من قال شيء لا ينبصر وقال ابن الحاجب
في شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفي كشف البزدوي والانعدام
وان كان من الالفاظ المحدثة فان اهل اللغة لم يجوزوا عدمته فعدم
لم اجده وحقيقته يعود الى قولك فات وليس له مطاوع الا
انه لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله اولى من غيره لانه اقرب الى الفهم
ولهذا قيل الخطأ المستعمل اولى من الصواب النادر وفي شرح الاكمل
للهداية في باب بحيرة التلاق الخطأ المستعمل خير من الصواب النادر

حيث يجيء باب الانفعال
شرح ... [illegible]
الانفعل المجرد ...
[illegible]
من غير ... عن العلاج
انما يبنى انفعل ...
انعدم ... انعدم
اوجب ...
... فيه الخطأ المستعمل
خير من الصواب النادر

عند الفقهاء وفي المفردات شرح القدوري في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارفه
العامة فحسن للمتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم
العامة لانه ابلغ في تحصيل المقصود وقد نقل ذلك محمد في موضع لا نقل به
انه اشتبه عليه واما قولهم قلبته فانقلب فلكون تحريك الشي اثرا ظاهرا
وانما جاز نحو علمته فتعلم وان لم يكن علاجا مع انه وضع للمطاوعة فعل
لان تفعل يجي للعمل المكرر فتكرر جعله كالمحسوس وانما جاز نعمته فانغم
لان باب انفعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يجي مطاوعته في
غير العلاج **قوله** وافتعل بزيادة الهمزة والتاء نحو اجتمع اجتماعا الخ
اقول قوله وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع ونحوه وربطته فارتبط
على ما في بعض شروح المفتاح حيث قال ان الثقات يستعملون الارتباط
بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب الذي لا تكلف فيه في اكثر مواضع
استعماله وقد نص الثقات على ان استعمال الثقات بمنزلة نقلهم و
روايتهم ومن قال انه متعد بمعنى ربط على ما في الصحاح حيث قال
ربطته فارتبط بمعنى فيحتاج الى تكلف جعله مصدر المجهول في تلك
المواضع وقوله ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب معنى الكسب
تحصيل الشي على اي وجه كان وقيل فعل لجر نفع او دفع ضر ولهذا
لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ومن ذلك
قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى على
خلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب
الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما
تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل

الغنم

ارتبط

مطلب في بيان الفرق بين الكسب والاكتساب

واجد

واجد فجعلت لذلك مكتسبة ولما لم يكن في باب الخير كذلك وصفت بما
لا دلالة له على الاعتمال وقال صاحب الفوائد خص
الكسب بالخير والاكتساب بالشر تنبيها على ان الكسب ما يفعله الانسان ويجوز
ان يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعله لنفسه كالاتخاذ والاقتطاع فلا
يتعدى الى غيره اي خير نتيجا وزعمه وشر مقصور عليه وقال سيبويه وابن
الحاجب كسبت معناه اصبت واكتسب معناه التصرف في تحصيل ذلك
الفعل وظهور ما يقتضيه ومن ثم قال الله تعالى لها ما كسبت تنبيها على ان
الثواب باد في ملابسة للمثاب عليه والعقاب انما يكون بعد تبيان
المعاقب عليه وظهوره ذكره في شرح التبيان وقوله وبمعنى تفاعل
نحو اختصموا اي تخاصموا ولغيره وذلك لكونه مطاوعة افعل كاحفظته
فاحتفظ وللقبول فاعله اصله كانتصح اي قبل النصيحة وبمعنى تفعل
نحو تجمع القوم واجتمعوا وبمعنى استفعل كارتاح واستراح واعتصم
واستعصم وبمعنى المجرد كقدر واقتدر وقرب واقترب وللاغتناء عنه
كاستلم الحجر والتحى الرجل ولفعل الفاعل بنفسه كارتعد من الحمى وارتعش
والسباك واختبط والتحق وللتخير كانتخب واصطفى وانتقى ذكره
في شرح التسهيل **قوله** وافعل بزيادة الهمزة واللام الاولى والثانية
الخ **اقول** قوله اي حمر فيه نظر لانه لا يستعمل مجرده وان استعمل مصدره
وصفة المشبهة والظاهر انه الحاق من الناسخ وقوله واختص
بالالوان والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كانقض الحائط
وشرط ما يصاغ منه ان لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام
وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته بمعنى كففته من اوجه احدها

انه بمعنى اللام الثاني انه لغير لون ولا عيب والثالث انه مطاوع وللمطاوعة
في هذا النوع نادرة قوله والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما كان
ماضيه على ستة احرف الخ اقول قوله وحكمه حكم احمرّ وقد يكون لغير
لون ولا عيب كازهارّ الليل اذا انتصف ومثل ازهارّ اشعار الراس
اي ابترق شعره والاكثر ان يقصد عروض المعنى في احمارّ ولزومه في احمرّ
وقد يكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم في الاول قوله تعالى في وصف
الجنتين مدهامّتان ومن قصد العروض في الثاني قولك احمرّ وجهه
وجلا واحمرّ خجلا وقوله الا ان المبالغة فيه زائدة قال الجوهري احمرّ
واحمارّ بمعنى وهو للمبالغة والتكثير وقد يجيء للصيرورة كاحلولى الشيء
اذا صار حلوا واخفوفف الجسم اذا صار احقف اي منحنيا ويجيء
بمعنى استفعل في الدلالة على لقاء شيء بمعنى ما صيغ منه كقوله واحلولتها
اي وجدتها حلوة فافعوعل احلولى استحال استحلى واستماله بمعنى صار
حلوا اشهر ومنه في خطاب الدنيا ولا تحلولي لهم فتفتنهم اي لا تصيري
لهم حلوة ويجيء للمطاوعة فعل كقولهم ثنيته فاثنونى ويجيء بمعنى
المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ان يفعل كذا اذا كان
ذلك خليقا اي حقيقا وقوله وهو ان سينا الاستقبال لان الهمزة
للوصل والتاء مشتركة بينه وبين تفعّل وتفاعل وتفعلل وقوله
لطلب الفعل معناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق
هو منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد
يكون تقديرا او لا يكون ذلك الا في غير ذوي العقول سواء كان حيوانا
او غيره نحو استخرجت الوتد فليس ههنا طلب الا انه جعل التحيل لقصد

اخراجه

اخراجه نازلا منزلة طلبه وقوله وللاصابة الشيء على صفة وقد يكون
لعده على صفة وهو بخلاف ذلك كاستصعبه واستعظمه واستصغره
واستكبره واستثقله واستخفه واستقبحه وغير ذلك ومنه استحقره اي عدّه
محقرا وقد يكون لطلب مفعوله متصفا باصله كاستنامه اي جعله
نائما وقوله ويكون بمعنى فعل نحو قرّ واستقرّ قال ابو سعيد ومثل هذا
يحفظ ولا يقاس عليه وقد قيل ان احكام الابواب كلها موكولة الى
السماع ولغير ذلك ككونه للحينونة كاستحفر النهر اي حان له ان يحفر
وللسلب كاستعتبه اي ازلت عتابه وللنسبة كاستنسر البغاث
اي انتسب الى النسر وقيل ههنا تحول الفاعل الى اصل الفعل اي تحول
الى صفة النسر او للعمل المكرر في مهلة كاستدرجته وللوجود على
الحالة التي بنيت كاستحزلته اي وجدته حزولا وللتعدية كاستنزلته
وللمطاوعة فعّل كوسّعته فاستوسع وافعل كاقرّه فاستقرّ واحكمه
فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن وايقن واستعجله
واعجله واحقّ واستحقّ وبمعنى تفعّل كاستكبر وتكبر واستعاذ وتعوّذ
واستبدل وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واستراب
وارتاب واستراح وارتاح وللاغناء عن المجرد كاستحيى واستأثر
واستبدل وعن فعّل كاسترجع اي قال انا لله وانا اليه راجعون كما
ان الاصل فيه رجّع كامّن اذا قال آمين وسبّح اذا قال سبحان الله و
من المجاز في استفعل وهو مغن عن فعّل قولهم استعان اذا حلق
عانته فالاصل فيه عوّن ذكره في شرح التسهيل والاستسلام كاستفعل
اي استسلم للفعل ذكره الشارح في شرح الكشاف وبقي ههنا فائدة

هذا شروع في بيان باب الاستفعال

ومن ما ذكر في بعض شروح الكشاف من ان قاعدة التصريف ان تؤخذ ابواب
المزيد فيه من الثلاثي المجرد وقد يؤخذ استفعل من افعل وهو اذا كان
متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين ليصير متعديا الى مفعولين كاسترضع
واستنجح يقال ارضعت المرأة الطفل واسترضعتها اياه وانجح اليه حاجته
واستنجحه اياها **قوله** افعوعل بزيادة الهمزة والواو واحدى العينين
المحتمل **اقول** قوله اي كثر عشبه العشب والكلأ والكلاء والحشيش اسماء
للنبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والكلأ مختصان بالرطب
والكلأ بالهمزة مقصورة ووزنه كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلأ
مختص ايضا بالرطب الا انه ما يتأخر نباته وتقل والعشب ما يتقدم
نباته ويكثر وهو للمبالغة اي المبالغة افعل وفعّل كاعشوشب الارض
اي كثر كلأها واخشوشن الشيء اشتد خشونته فيكون هذا الباب لازم ابدا
وقد جاء فيه لفظان متعديان نحو احلوليته اي استطبته واعروريته اي
ركبته عريانا وقوله وافعوّل نحو اجلوّذ يقال اجلوّذ بهم السير اجلواذا
بالجيم والذال المعجمة اي دام مع السرعة وهو من سير الابل وفي الحديث اجلوّذ
المطر اي امتد وقت تأخره **قوله** وافعنلل بزيادة الهمزة والنون
واحدى اللامين الخ **اقول** قوله اقعنسس هو خروج الصدر و
دخول الظهر وقوله اي تخلف ورجع قصده من هذا القول اثبات
الاقعنساس بمعنى التأخر والرجوع بالظهر وقوله قال ابو عمرو وسألت
الاصمعي عنه قال اكمل الدين في التقدير السؤال اذا كان بمعنى الالتماس
يتعدى الى مفعولين بنفسه واذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى الى
الاول بنفسه والى الثاني بعن وقال شريف الدين الطيبي في شرح المشكاة

وانما ذكر

مطلب العشب والكلأ والحشيش والخلاء

وفي قوله عليه السلام فانما المسؤول اعلم بها لا علم من السائل كما يقال شيء من زيد المسألة
يقال سألته عن المسألة وفيه نقلا عن الراغب السؤال ضربان ما
جدي ونعلمي وحق الاول مطابقة الجواب من غير زيادة ولا نقصان
وحق الثاني ان يتحرى المجيب الاصوب كالطبيب الرفيق يتوخى ما فيه
شفاء العليل طلبه اولا وقد زاد عليه في جواب سؤال عن ماء البحر
حيث قال الطهور ماؤه الحل ميتته وفي فتح الباري شرح البخاري
وما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون
مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد
ان الجواب يكون مفيدا للحكم المسؤول عنه كذا قال ابن دقيق العيد
وفي التلويح معنى المطابقة هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه و
ان حصل مع الزيادة لا المساواة في العموم والخصوص ويخدشه
ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير الفتح سورة يس حيث قال اذا
كان الكلام منصبا الى غرض من الاغراض جعل سياقه له وتوجهه
اليه كان ما سواه مرفوضا ومطروحا ونظيره قولك حكم السلطان
اليوم بالحق والغرض المسوق اليه قولك بالحق فلذا رفضت
ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره في تفسير حم السجدة حيث قال وجب
ان يجرد الكلام بما سبق له من الغرض ولا يوصل به ما يخيل
غرضا آخر الا ترى انك تقول وقد رأيت لباسا طويلا على امرأة
قصيرة اللباس طويل واللابس قصير ولو قلت واللابسة قصيرة
جئت بما هو لكنة وفضول قول لان الكلام لم يقع في ذكورة
اللابس وانوثته وانما وقع في غرض وراءهما هو تنافر حال اللباس

السؤال ضربان جدلي وتعليمي

مطلب بيان ضروبه كلام السؤال

والالبس وقال الشيخ في تفسير سورة طه وقوله تعالى قد جئناك باية
من ربك والما وحد الآية ومعه آيتان لان المراد اثبات الدعوى بالبينة
لا بيان تعدد الحجة وحدها كقوله تعالى قد جئتكم ببينة من ربكم وفي
شرح المشكاة قال النجم الدين الكبرى يجوز للرجل ان يسأل عما هو عالم
به تجاهلا منه وفي حاشية تفسير القاضي للشيخ زكريا عن شرف الدين الطيبي
الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة
مترتبة بعضها على بعض فالطلب اعمها لانه يقال فيما تسأله من غيرك و
فيما تطلبه من نفسك والسؤال لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك
فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعطاء فيقال
سألته كذا وفي الاستخبار سألته عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر
وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام
طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله تعالى أأنت قلت للناس
استخبار وليس باستفهام فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستعلام
طلب العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كلما يفهم يعلم بل قد يظن
ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو وهو زبان
ابن العلاء المازني احد شيوخ القرآن والاصمعي فهو ابو سعيد عبد
الملك بن قريب الباهلي وكان من رواة العربية اسند الشعر
والغريب المعاني تلميذ خلف الاحمر وابي عمرو بن العلاء وكان الرشيد
يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء
ما انت الا الحفظ تكتب لفظ اللفظة وقوله فقال هكذا التصوير
الا قعنسس وقوله فتقدم بطنه واخر ظهره تفصيل للتصوير قوله

وافعنلى

وافعنلى بزيادة الهمزة والنون والالف الخ اقول قوله والالف
قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا يجوز لانها عند المحققين انما الحقت
ياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق كما سيجيء
وقوله ولا وجه لنظمها في سلك ما تقدم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ
في السلك فذكر السلك بعده من ضمير الباب بين المشبهين بالدرر اما
بالحمل على التجريد في الاول اعني النظم او التخصيص في الثاني اعني السلك
والضمير وفيه استعارة مكنية بان يشبه الابواب في النفس بالدرر ويثبت
النظم الموضوع للمشبه به على المشبه والسلك الخيط وتشبيه ما تقدم
بالدرر استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة تخييلية وفي
الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على
حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على
ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق
التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل
بمعنى اللفظ قوله وكذا تفعلل وتفاعل وليست الالف في تفاعل
للالحاق لان الالف لا يقع للالحاق حشوا بل اصلا على ما قيل لا في
الاسم ولا في الفعل لكن ابن الحاجب قيد ذلك اي عدم وقوعها للا
لحاق حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة و
تضعيف العين لا يكون الا للالحاق كذا ذكره في شرح الزاهدي ثم قيل
فيه اطلاق لفظ الالحاق عليها تسامح وللمص لم يفرق بين ذلك
هذا من قبيل قوله تعالى مذبذبين بين ذلك والمعنى بين الفريقين فلا
يرد ان بين يقتضي الاشتراك فلا تدخل الا على مثنى او مجموع لان المراد

بهما يعم المثنى والمجموع صريحًا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا نفرق بين احد من
رسله لان احدا يتضمن معنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين وتفسيرهم اياه في قوله تعالى يا نساء النبي لستن كاحد
من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريانه في كل نكرة
منفية يدل ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه
البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح
ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على
ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه
مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا او مؤنثا وبقي بينهما شيء وهو ان مع
ذكر في بحث ادوات التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية لا يستعمل في الا
يجاب اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المطول وفي شرح ديباجة الكشاف في
تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في الايجاب الا مع كل ومثل
قوله تعالى يزجي سحابا ثم يؤلف بينه وتذكير ضمير السحاب وهو جمع لان الجمع
الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وسحاب ونخل ونبات يجوز
ان يذكر ويؤنث واما قول امرئ القيس بين الدخول فحومل
على ان الفاء بمعنى الواو وعلى ان التقدير بين اجزاء الدخول على ان
الاصمعي قال الصواب روايته بالواو وقول الآخر بين الجون الى الصفا
فحول بين اجزاء الجون منتهية الى الصفا وبمثل هذا يؤول ما وقع
في عبارات المصنفين من هذا القبيل وقال في درة الغواص في اوهام
الخواص ومن اوهامهم قولهم المال بين زيد وبين عمرو والصواب ان
يقال بين زيد وعمرو كما قال الله تعالى من بين فرث ودم وقال الشريف

الدين

احد

الدين الطيبي في شرح الكشاف لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع المضمر وجب
ومع الظاهر جائز **قوله** واما الرباعي المزيد فيه فامثلته ان امثلة الح
اقول قوله ويلحق به نحو تجلبب قد علمت معنى الالحاق في الرباعي
المجرد وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في ملحقات تدحرج بغير التاء لانها
للمطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من اول
الكلمة لكن في تحقق الالحاق في تمسكن اشكال ولذا قال في شرح الرضي
انه شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا
من لفظ الاسم اعني المسكين كما يشتقون من لفظ الجمل نحو بسمل
وحوقل وهيلل وحمدل وحيعل وحسبل وجعلف وطلبق
ودمعز اي قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله و
الحمد لله وحي على الصلوة وحسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك
واطال بقاءك وادام عزك وهذا شبيه بباب النحت في النسب
فانهم يأخذون الاسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون
اليه كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة حضرموت وعبد
القيس وعبد الشمس وقال بعض اهل اللغة نقلها ولم يقل انها
مولدة وتمسكن زيادة الميم للالحاق في الاول لم يعهد في كلامهم
الا في تمسكن وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة وهو
قميص صغير ضيق الكمين او لبس الدرع ومسح بيده المنديل ولبس
المنطقة **قوله** وافعنلل بزيادة الهمزة والنون نحو احرنجمت الابل
فاجرنجمت **اقول** نبه به على ان هذا الباب لمطاوع فعلل وعليه ان
ينبه على ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان يقال ترك لظهوره او

مطلب من المرجحات

تنبيه من الاشتقاق

مطلب باب النحت

مطلب وفيه اعتراض لفظ تنبيه

ادلانه قد يكون بناء مقتضيا نحو تسهوك بمعنى هلكك لا بمعنى سهوكه
فتسهوك لعدم سهوك في كلامهم **قوله** ويلحق به نحو اقعنسس واسلنقى
الخ **اقول** قوله ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق اي لا يجوز فيه
الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الآخر لانه في الآخر جائز ولا يبطل به
الالحاق لكونه في محل التغيير كذا قالوا **قوله** تنبيه **اقول** وهو في اللغة
مصدر من نبهته الشيء اذا وقفته عليه او نبهت فلانا من نومه
اي ايقظته وفي الاصطلاح اشارة الى شيء غفل عنه المخاطب وقيل
ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل ما لوجود النظر الى الابحاث
السابقة يعلم الابحاث الآتية وانما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم
سابقا او كان او دخل في حكمه كما في البديهيات او انما يستعمل حيث لا
يحتاج الى الدليل كالبديهيات وما تعلق به علم سابقا في حكمه وهو خبر
مبتدا محذوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض
بين المسكتين قال صاحب الغمرية لو قال المصنف فرع بدل تنبيه لكان
اصوب واولى لان بجريد النظر الابحاث السابقة يستلزم معرفة المتعدي
وغير المتعدي البتة وفيه نظر **قوله** الفعل اما متعد وهو الذي يتعدى الخ
اقول قوله الفعل اما متعدا علم ان الافعال مطلقا باعتبار المعنى
على نوعين متعد ولازم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي
ومتعد بالوضع النوعي واللازم كذلك والشخصي من المتعدي
واللازم لا يتوقف على غير الواضع بخلاف النوعي منهما اذ هما
يحتاجان الى الاسباب الوجودية او العدمية وهو الفعل الذي يتعدى
من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدي ما يدل

وفيه احوال التعدية

على معنى

على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره وعن تصور محل صدوره وذلك
الفعل اعني الفاعل الى المفعول به وبهذا اسقط ما قيل ان المتبادر من
ظاهره ولكن التعبير ان المتعدي ما يدل على معنى ينقل من الفاعل الى شيء
آخر وينفك عنه كما يدل عليه ثم اذا اراد وان يعبروا عن معنى التعدي
والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال عن الشيء الى آخر كما هو مصرح
في بعض المواضع ويدل عليه قولهم في صدد تغير اللازم وعدم انفكاكه
عنه وهو ليس كذلك لان الضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمروا
لم ينقل من زيد الى عمرو والا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب
وكذا اسقط الاعتراض في نحو ما ضربت زيدا فتامل وقوله فالدور
الخ وقد يقال ان المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا
الجواب كاف لحل كلام وقع على هذا المنهاج لان المتعدي وغيره
نسيان ونسيان تثنية نسي وهو كنس وزنا ومعنى وعينه في الاصل
واو ويستغني بتثنية عن الاضافة كما استغني عنها مثلا في قوله
النفر بالنفر عند الله مثلان واستغنوا بتثنية عن تثنية سواء
فلم يقولوا سواآن في السعة وقوله نحو اجتمع القوم والامير
في السوق اجتماعا للتأديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول
نحو ذهب زيد ذهابا يوم الجمعة خلفك مرافقة لك وعمروا
لان الاصح في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به
بلا واسطة حرف جر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال ابن الحاجب في المطول
وقال القطب انما تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى

سبع

ترتيب المفاعيل

واختار السكاكي تأخير المفعول المطلق عن المكان ثم المفاعيل في المشهور
هي هذه الخمسة وزاد السيرافي مفعولاً سادساً وسماه مفعولاً منه نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان
يقال المفعول عليه واليه بل لكان المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج
المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولاً به والثاني مصدراً وكل من
المفعول به وفيه وله يكون صريحاً اذا لم يكن بحرف الجر وغير صريح اذا كان
به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحاً والمفعول معه لا يكون الا غير صريح
قال الجامي بانا نطلق المفعول به الغير الصريح على كل مجرور بغير في واللام
وقال علاء الدين البسطامي والحق ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول
به غير صريح البتة في الاصطلاح ثم الضمير في به وفيه ومعه وله يعود الى الالف
واللام لكونه بمعنى الذي فاذا لم يكونا يعود الى الموصوف المذكور او المقدر
وقوله ولا يعترض بنحو ما ضربت زيداً اي لا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت
زيداً فان ضربت متعد وليس بمتجاوز الى المفعول به لان التجاوز منفي
لانا نقول كون ضرب متجاوزاً الى المفعول به في بعض المواضع كاف في كونه
متعدياً وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون الفعل في صورة النفي
غير متجاوز فلهذا اعقبه بجواب ثان وقوله وان اريد لفظ الفاعل و
المفعول اي ان اريد به نصب المفعول به كما قال بعضهم المتعدي ما
نصب المفعول فهذا مدفوع بلا خفاء لان لفظ زيداً منصوب بالمفعولية
لفظاً وذكر لفظ الفاعل لمجرد الاستطراد اذ لا دخل له بهذا المقام ويمكن
ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي ولا يمكن ان يجاب بان
نفي الضرب قد تجاوز من الفاعل الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل

مطلب وفيه اعداد المفاعيل وان ... غير صريح ... وله ومعه في المفاعيل

والمفعول به ان عدم الضرب مسند الى زيد وعدم الضرب كانه واقع
على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير مقصود بخلاف الاسناد والايقاع
فليفهم قوله وتسمية ايضاً اقول التسمية عندهم تطلق على معنيين الاول
اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره على اطلاق الشيء
على الشيء ومنه يقال يسمى زيداً انساناً اي يطلق عليه لفظ الانسان
وعلى ذكر شيء بشيء يقال سميت فلاناً باسمه اي ذكرته به والمسمى
يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع الاسم
ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الاسم
يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به
الثاني والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه
ان المستعمل فيه ما هو ما يكون الغرض الاصلي طلب دلالة اللفظ
عليه وقصد تفهيمه بخصوصه لا الى طلب فاذا لم يكن اللفظ
مفيداً بخصوصه يجب نصب قرينة دالة عليها والمطلق عليه هو ما
وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقاً به بحسب الواقع من غير اشتراط
تفهيمه للمخاطب وان صار مفهوماً بحسب القرينة وقد يكون
الاطلاق بمعنى الحمل لوقوعه على المفعول به والمراد من الوقوع هو التعلق
المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعلق
ذلك الشيء لا الامر الحسي فلا يرد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله
وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون الشيء ... محلاً للوقايع وانه لا يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على
مفاعيلها حساً نحو علمت زيداً واردته وعلى نحو ما ضربت زيداً

تنبيه

مطلب وفيه معنى التسمية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه

على ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس

قوله واما غير متعد اقول قال الرضي في شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده الى باب انفعل او افتعل او افعلّ او تفعّل او تفعلل ان كان رباعيا وفيه نظر اما اولا فلان انفعل مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي المنقول الى افعلّ حتى صار بسبب نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء كاحمرّ واحمارّ وعور واعورّ فتأمل هو الحسن اي تناسب الاعضاء بحسب الخلقة بل نبت لم يرد به ان كل لازم يثبت ويستمر في الفاعل كثبات الحسن واستمراره في الخال لان كثيرا من اللوازم يتجدد الوجود بل اراد ثبوت هذا اللازم المخصوص واستمراره في الفاعل وتسمية هذا القسم مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى مفعول به سواء استمر او لم يستمر قوله ويسمى اي غير المتعدي الخ اقول قوله وعدم انفكاكه عطف على لزومه على وجه التفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول الآتي قوله للزوم على الفاعل كلمة على لتضمنه معنى القصر على الفاعل اعترض في بعض شروح الكشاف على قوله الباء لازمة للحرفية والجر بان الباء ليست بلازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدونها واجاب الشريف بان هذا من قبيل قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره ومنه قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض شراح الكافية عليها بان ام ليست بلازمة لها بل بالعكس وبعضهم ان المراد باللزوم معناه اللغوي اعني عدم الانفكاك من قولهم لزم الداين المديون اذا لم يفارقه او معناه الاصطلاحي ان عرف بامتناع الانفكاك والا فاقتضاء شيء لآخر فقول الشارح وعدم انفكاكه عنه

وفيه معنى لغة واصطلاحا اللزوم

اشارة

اشارة الى ما ذكرنا دفعا لما يرد على ظاهر عبارته وفي حاشية التلويح قيل اللزوم لا يكون الا كليا وقيل لزوم الكلية فيه عرف اهل المعقول واما الادباء فيطلقون اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص والتخفيف لازم للتقديم غالبا يعني انه لازم لزوما جزئيا اكثريا ذكره شراحه

قوله وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا الخ اقول قال نجم الدين الرضي اعلم انه يجيء في بعض الافعال انه يتعدى بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف جر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم فالحاصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسه قليلة نحو اقسمت الله وتحققته بنوع من التأويل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبفي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف جر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائدة كما في ولا تلقوا بايديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى تارة بنفسه واخرى بحرف المتعدي بالحرف وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل يخرج الى عراقيبها في قول الشاعر يخرج في عراقيبها ووصل هزي الى جذع بالباء في قوله تعالى وهزي اليك بجذع النخلة ووصل اصلح الى ذريتي ذكره الطيبي في شرح الكشاف والتبيان ووصل خذوا الى المفعول الاول في قول الكشاف لحذوها وفي قول المفتاح

فهذه انه بالباء ذكره الشارح وان لم يرتض به الشريف وقال انه من باب
التضمين وذلك عند تساوي الاستعمالين اي عند تساوي استعمال الفعل
بدون الحرف والفعل معه وفي كون شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له ما
كذلك نظر لان الجوهري قال في الصحاح في فصل وهو باللام افصح ثم ان شكر
لا يتعدى الا الى مفعول واحد على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب الاساس
والصحاح والقاموس والمجمل والديوان والاقناع والموجب فلا وجه لما
جوزه الشارح والشريف في شرحهما للمفتاح في قول الشاعر سأشكر عمرا
ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا
ثانيا لاشكر اللهم الا ان يقال يحمل على المسامحة بان يعتبر الحذف و
الايصال ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمين مطردة يجوز الرفع
على معنى مطرد زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا مطلقا اي
زيادة مطردة قوله وتعدية اي ان الفعل اللازم الخ اقول وقوله
والتعدية واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يتميز
المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان معنى
واحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسيته و
ذهلت عنه وحببت ورغبت به واردته وهممت به وخفته و
اشفقت منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه و
تجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان يتصل به ها في الضمير او نائبه
او بائه باطراد وبان يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته
وحببته واردته ورجوته فهو مصدوق ومحبوب ومراد ومرجو
وبهذا علم ان قال متعد باطراد نحو قلته فهو مقول ولو قصد بهذا   ال

مطلب وفيه ان الجر مطردة

مطلب وفيه تمييز التعدية واللزوم

الامران من ذهلت ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن عن الحرف
كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه وطمعت فيه واعرضت عنه فهو
مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعرض عنه فلا يتأتى لك
صوغ المفعول تاما بل ناقصا اي مفتقرا الى حرف الجر فيعلم ما
بذلك لزومه وقال الرضي اذا كان علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بين
علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت
زيدا قائما وعرفت واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية
كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اعتبار العرب
فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في آلة التعدي اوفي
عدد المفاعيل لا يوجب اختلافا في المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة
ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلق
ويجعلون علم وان تعدى الى مفعولين مرادفا لعرف المتعدي الى واحد
وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف ومن دأبهم حمل النظير
على النظير وحمل النقيض على النقيض كالاعتماد كما يتعدى بعلى يتعدى
بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظيره فلا حاجة الى تضمين معنى
الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لعلة الاعتماد بالقوانين
وكالزيادة كما يتعدى بعلى يتعدى بعن لان نقص يتعدى به وهو
ضده ذكره ابن كمال باشا في الصحاح لكن عملك بحسب ذلك اي
على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين
فيها مفتوحة والا ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول

مطلب وفيه استعمال حسب

اقول قوله وتعدية لا قوله او بالهمزة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى
احد عشر الثلثة التي ذكرت وسبعة استفعل مع ما زيد عليه من التاء والثاني الهمزة
نحو فرج الشيء واستخرجه والثالث المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته والسادس
ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمينهم رحب معنى وسع وطلع معنى بلغ
وفرق معنى خاف وسفه معنى امتهن او اهلك حيث قالوا فرقت زيدا
وسفه نفسه والسابع صوغه على فعلت بالفتح وافعل بالضم لافادة
الغلبة تقول كرمت زيدا ابا الفتح اي غلبته في الكرم والثامن اسقاط الهمزة
كاكب الرجل وكببته انا وانزحت البئر ونزحتها انا والتاسع البناء على
افعوعل مرادا به المبالغة كحلاوة الشيء واحلولته والعاشر بكسر اللام
كما قيل صغر خده وصغرته والحادي عشر اسقاط الجار توسعا نحو قوله تعالى
ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح واعجلتم امر ربكم اي عن امره
واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي
بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق
الثعلب اي في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه
غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل
موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ذكره في المغني وليس المراد
ان هذه باعتبار نفسها توجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار
معنى التصيير لان الهمزة تكون للتصيير وغيره والتي للتصيير هي التي تكون للتعدية
فسقط ما قيل ان بتضعيف العين وبالهمزة يصير الفعل متعديا اذ لم
يكن بمعنى صار فالتقييد لازم قال ابن هشام في المغني النقل بالتضعيف
سماعي في القاصر وفي المتعدي الى واحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة

ولم يسمع في المتعدي الى اثنين وزعم الحريري انه يجوز في المتعدي الى اثنين
ان ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول
سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد
والنقل بالهمزة قيل كله سماعي وقيل في القاصر والمتعدي الى واحد
والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه بتضعيف
العين فيه تضعيف العين بالنقل الى باب التفعيل لان التضعيف في
تفعل ليس من اسباب التعدية بنقله الى باب الافعال فيه الهمزة لان
في غير هذا الباب ليست من اسباب التعدية وتعديه بحرف الجر والحروف
التي تعدي بها الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال كما
الآتية واللام وفي ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة تسمع و
لا يقاس عليها كذا في زبدة التصريف **قوله** ولا يغير شيء من حروف
الجر معنى الفعل الا الباء الخ **اقول** قوله ولا يغير شيء الخ في بعض المواضع
اذا قصد بها التعدية التي عند البصريين وهي تغيير الفعل او احداث
معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته
ذا ذهاب لا التعدية التي عند النحاة وهي ايصال معاني الافعال الى
الاسماء اما اذا لم يقصد فلا يتغير نحو مررت به فان معناه مع الباء
كمعناه لا معها وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان يقرب منه زيد
على ما صرح به ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت
بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة
كما هو مذهب سيبويه فلا يكون للتعدية لان الباء التي للتعدية لا
ينبغي ان يكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين ثم يقال المتن هذا

وفيه تغيير الجر وفتح الفعل

انه متعد بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليه اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال
هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه
يتعدى الى المفعول بحرف الجر فان قيل اذا اختص الباء بالتغيير ففقد
التعدية الوضعية لا يصح هذه التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قبيل
هذا من زبدة التعريف قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية هناك التعدية
النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به السيد السند
في شرح اللب قوله نحو ذهبت بزيد اقول اورد مثالين لان الاول
من الثلاثي والثاني من المزيد فيه قوله ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل
الا الباء في معنى اقول قوله مصاحبة الفاعل اي في الاتصاف بالحدث
يعني ان معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهبت معه اعترض عليه بقوله تعالى
ذهب الله بسمعهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بان له ان يقول
المصاحبة محمولة على الامكان قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة وفرق
صاحب الكشاف بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه معنى الاستصحاب
والاستمساك وقال الطيبي ذهب الى ان هذا الفرق المبرد وذكره الحريري
في درة الغواص وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء فقد
اذهبه وليس كل من اذهب شيئا فقد ذهب به لان ذهب به يفهم منه
انه استصحبه وامسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك اذهبه
وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى
واحد وهو التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية
بالهمزة والجواب ان اللفظين وان اشتركا في التعدية لكنهما غير
مشتركين في تادية معنى واحد والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة مثلا

للآلة

للآلة والباء للمصاحبة وصاحب اللباب لا ينظر الا الى الفرق بينهما و
استعمال كل في مقامه لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحو
قوله ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز الجمع اقول قوله
ولا حصر لتعدية حرف الجر اي ولا حصر بحروف الجر عند تعديته فعلا واحدا
على واحد بحذف المحصور عليه او لا حصر بحرف الجر عند تعديته فعلا على
واحد بحذف من المحصور عليه والاظهر ان يقول ولا حصر بحرف الجر
عند التعدية على واحد منها قوله حروف كثيرة وصف الجمع بالكثير للتأكيد
لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها
الرسل كلوا من الطيبات اي خاطب به النبي عم وقول صاحب الهداية
في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا عم لكن جمعه تعظيما له و
اجلالا لقدره وصرح به اكمل الدين وهذا اي تاكيد الكلام بما
يقطع احتمال المجاز يسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره
صاحب العناية في اول البيع من ان المحتاج الى القرينة المجاز لا دفع
المجاز ولم يقل بالتاء اما لان الفعيل بمعنى المفعول يستوي فيها المذكر
والمؤنث والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين وقال الشاعر ان العواذل
ليس بامير يريد الامراء ذكره الطيبي والجوهري او لانه على صيغة
المصدر كالصهيل والنهيق والصليل والذميل ذكره الزمخشري في
الكشاف والشريف في شرح المفتاح وعلاء الدين البهلوي في شرح
الهداية او لانه صفة لمقدر لفظه مفرد مذكر ومعناه جمع كالجمع والحزب
او الفريق ورتبته في اعداد الاسماء ذكره السعد والشريف في شرح الكشاف

اولتأويل الموصوف بالمذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث منهما
رجالاً كثيراً اوذكر كثيراً لتأويل رجالاً بالجمع اي جمعاً كثيراً او لان الصفة
انما تتبع موصوفها في التأنيث اذا كان فعلا له اما اذا كانت لسببه
فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يخدشه التزامهم المشاكلة اللفظية بين
الصفة والموصوف نعم يحتمل اذا كانا بمعنى واحد قالوا لا يجوز تعلق
حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح الابدال بل اتباع اي من
غير عطف ولذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من
ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق
والثاني بالمقيد كما قالوا في اكلت من بستانك من العنب اي الاكل
المبتدأ من البستان ابتدأ من العنب نعم ينبغي ان يحترز منها امكن
عن شناعة التكرار الظاهري ولهذا قال في حواشي التلويح الغرض شايع
في عرف المتشرعة بالاحكام الفقهية بدل في الاحكام وان كان بمعناه
وفي المفتاح من غير ارادة التعريض بلفظ المثل والغير على انسانين
بدل بانسانين وان كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية صلة
للفعل حيث يقال عرض بكذا قوله ولا يتعدى كل فعل بالهمزة ولا
التضعيف فان النقل الخ اقول قوله ولا يتعدى كل فعل بالهمزة لا
ولهذا رد على الاخفش في قياس اظن واحسب واخال وازعم على
اعلم واري ذكره الرضي في شرح الشافية فان النقل من المجرد الى بعض
ابواب المنشعبة موكول الى السماع بتغير لا لان النقل الى بعضها ليس
كذلك كما قيل ان باب الاستفعال والمفاعلة عند بناء المبالغة
وما هو من الالوان والعيوب نقله الى افعل ولا افعال قياسي

اوريد

اوريد بالبعض الجميع والكل اما الجيئة بمعنى الجميع على ما صرح به في النجم
الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح اللباب حيث قال وبعض قد يجيء
بمعنى كل واليه ذهب جماعة من النحاة في قوله تعالى وان يك صادقاً
يصبكم بعض الذي يعدكم واما الكون الاضافة للاستغراق او لفظ البعض
صلة اي زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير في هذه الآية ذكره في شرح
اللباب قال الرضي في شرح الشافية وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً
بل يحتاج في كل باب الى السماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله
في المعنى المعين ولا ذهبت خالد ابكر مقتضى القياس الاقتصار على
خالد مع ما هو في بعض النسخ وكذا قال بعض المحققين وهو نجم الدين
الرضي في الكافية قوله والحق انه لابد الخ اقول الظاهر انه اعتراض
على قول بعض المحققين ولا يغير شيء من حروف الجر الخ وكان الشيء
فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة
تغير معنى الفعل وتارة لم تغير فاعترض عليه بانه لابد في المتعدي
الذي يبحث عنه الصرفيون من تغيير معناه الخ واظن ان مراد ذلك
البعض انه لا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض
المواضع اي اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم يكن للتعدية
نحو مررت بزيد فلا يغير كما تقرر ناس قبل لا ان عدم تغيرها عند كونها
للتعدية وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدراً
واسم فاعل وصفة مشبهة فعلى الاول على يطلق على الوجود في
الاعيان مطلقاً وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل
على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث يطلق على

مطلب وفيه مجيء البعض بمعنى الجميع

مطلب الباء في تغيير معنى الفعل

مطلب وفيه استعمال لفظ الحق في المعاني المختلفة

الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق للواقع
وعلى الاقوال والعقايد والاديان والمذهب باعتبار اشتمالها على الحكم
المذكور ويقابله على الوجهين الاخيرين الباطل وعلى الوجه الاول البطلان
وقال الكاشي الحق الثابت الذي لايسوغ انكاره يعم الاعيان الثابتة
والافعال الصائبة والاقوال الصادقة وقال الطيبي وقد يستعمل
بمعنى الواجب واللازم والجدير والطيب والملك لما مر يقال مر عليه وبه
مر اى اجتاز كذا قال الجوهري ثم قال مر يمر مرا ومرورا ذهب وذهب عليه
انه فرق بين المرور والذهاب فان الشيخ لا ينتظم الجميع بخلاف الاول
الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بالاخص والاعم وقوله
بخلاف مررت به وقد مر وجه خلافه آنفا فتذكر **قوله** نعم يصح ان يقال
في كل جار ومجرور الخ **اقول** وح يصح ان يقال في مررت بزيد ان مررت
متعد الى المفعول لكن لا باعتبار هذا المتعدي الذي نحن فيه لان المتعدي
الذي نحن فيه ينبغي ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول ان يصدر
من الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتف في مررت بزيد بل المتعدي
الذي وجد فيه كون عمله متعديا من الفاعل الى المفعول مع الواسطة
وهذا غير مبحوث عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعده حرف على
قدر المعنى المراد منه قال بعضهم كان المعنى مكنة فيه وحروف الجر تقلبها
فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار وان
اردت تبيين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة
قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت
بسلاح **قوله** على انه في قوله ولا يغير شيء من حروف الجر نظرا **اقول** هذا

مطلب يعرف فيه معنى المرور

لان المتعدي الذي يبحث عنه لابد فيه من تغيير الحرف معناه اى حرف
كان لان التعدية بحسب المعنى **قوله** فصل **اقول** ذكر الاندلسي في
المحصل ان الفصل هو الحاجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه الحاجز
بين الشتاء والصيف فكان ينبغي ان يوصل بينهما فيقال فصل بين
كذا وكذا الا ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيفصلونه بفي فيقولون
فصل في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر مبتدا محذوف وفي امثلة
بدل من فصل ومبتداء لما خص بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه
الشارح في المطول حيث قال او خال التنوين في الابتداء سور في
جزئية او بالصفة المقدرة اى فصل عظيم اى انه على ما قيل او لما فيه
المتقوم من تنكير المبتداء بناء على حصول الفائدة كما صرح الشيخ
في المطول حيث قال والحق ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتداء
اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب
وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة جزء في امثلة ولو لم يوصل
بفي جاز ان يضاف الى ما بعده وح اما خبر مبتداء محذوف او
مبتداء جزء محذوف او ما بعده ان صلح وان لا يضاف وح
اما خبر مبتداء محذوف او مبتداء جزء محذوف او يقرأ على الوقف
قوله وقدم الماضي لان الزمان الخ **اقول** قوله لان الزمان الماضي
قبل الزمان المستقبل والحال قد يعترض فيقال ان كلمة قبل
ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او يكون للزمان
زمان آخر هو ظرف له وهكذا ايرد في امثال قولهم تقدم الزمان
الماضي وسبق الزمان المستقبل والجواب انها ما هنا تشبيه واقعية لان

مطلب وفيه احوال الفصل

مطلب يعرف فيه احوال قبل

اهل اللغة يفهم من تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شيء مما
ذكروا اما التدقيق فيها فيستفاد من علومهم الآخر يلاحظ فيها جانب المعنى
دون القواعد اللفظية المبنية على ظواهر كذا في حاشية المطول وقد
قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء
ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان ورد عليه بان هذا انما
يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل
وبعد من الظروف الغير المتصرفة وهي الظروف اللازمة الظرفية بمعنى انه
وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقال الرضي ومن
الداخلة على الظروف الغير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئتك من قبلك
ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وقال الشارح في شرح
المفتاح وهذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز
ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان لكل زمان
من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقال الشريف في شرح
المفتاح هذه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بتلك
بعبارتها فلا يتجه شيء مما ذكره ثم قال على انه قد يقال التغاير الاعتباري
يصحح الظرفية في الجملة ثم قال وقد تبين في علوم آخر يلاحظ فيها
جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها
لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات والمشتق معطوف على حصل في قوله
ما حصل هو والضمير في منه يعود الى ما في قوله ما حصل هو وهو عبارة
عن الماضي وهو في قوله هو منه يعود الى ما حصل بالزيادة وهو عبارة
عن المستقبل قيل في قوله والمشتق نظر لان المضارع لو كان مشتقا منه

لوجب

لوجب ان يدل على اكثر مما يدل عليه الماضي لكنه ليس كذلك والجواب
ان المراد بالاشتقاق هاهنا الاشتقاق اللغوي والاشتراط في الاصطلاح
اما الماضي فسمي غابرا ايضا لانه من الغبور وهو من المصادر الاضداد
يطلق على الماضي والمضارع قوله فان قيل هذا الحد غير مانع اقول
قوله غير مانع اي غير مطرد والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق
الحد صدق المحدود وغير جامع اي غير منعكس والانعكاس التلازم
في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود وقد يعترض عليه بنحو
خلق الله الزمان لان خلق لا يدل على الزمان والا يحتاج الزمان الى
الزمان وهو محال واجابوا عنه بان قالوا انا لا نعقل فعلا الا في زمان
فعقلنا خلق الله الزمان فنزلناه منزلة ما هو في الزمان واجريناه
مجرى ما نعقله وان كان في الحقيقة في غير زمان وان اريد المطلق
اي الماضي مطلقا اعم من ان يكون جامدا او غيره وكذا الكلام
في صيغ العقود يعني ان صيغ العقود في الاصطلاح اخبارات
عن الماضي نقلها ووضعها الشارع للانشاء في الحال ولكن لو حفظ
فيها جهة الاخبارية اللغوية كالفاظ هي اعلام حقيقة لكن ربما
يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل ولهذا اخفق في الفاظ التي
هي اخبارات عن الماضي تستدعي سبق المخبر به ليكون الكلام صحيحا
حكمة وعقلا فصار الوجود حقا لها بمقتضى الحكمة وبما قررنا
قوله ثم اعلم ان الماضي اما مبني للفاعل الخ متى اندفع ما اورده
الشارح على التوضيح من الانظار الاربعة اقول قوله ولو قال
اي لو اقتصر على قوله ما كان اقل تحركا منه لان المراد بها التعميم

على مذهب ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك في
التسهيل وشرحه فقال او تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير
ثم قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اوجه
وليس مجيء او في التقسيم اوجد فيقتضي ان او تأتي له ولغيره فدل على
العبارتين فعبر بالتفصيل لم يفهم الابتداء بالساكن علة لتحرك
اول المتحرك في مثل نصر وقوله ولئلا يلزم التقاء الساكنين لتحرك اول المتحرك
في مثل انفعل وقوله وكون الفتح اخف علة لتحرك اول المتحرك منهما بالفتحة
سواء كان مبنيا سواء اسم بمعنى الاستواء كما يوصف بالمصادر
ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده
اعني كان في تاويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير كونه مبنيا للفاعل
وكونه مبنيا للمفعول سيان وسواء للاثنين والجمع على الصحيح وكره
حسن الغفاري وفي الصحاح يقال هما في هذا الامر سواء وان شئت
سواءان وهم سواء للجمع واسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس
وذكر في بعض شروح الهداية ان سواسية لا يستعمل الا في الشر والجملة
اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض وبقي هنا شيء وهو ان
او لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده
وصاحب المغني خطاء الفقهاء في قولهم سواء كان كذا او كذا والجوهري
في قوله تمت وقعدت ثم قال والصواب العطف بام ولم يدر ان ام
كاو لاحد المتعدد فالصواب الواو بدل ام واو بمعنى الواو وكون ام
بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب وابقاء او وام

مطلب سواء

مطلب وفيه او لاحد المتعدد

على معناها

على معناها حاصله ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران
سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الجواب
بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام
مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة تستعملان فيما لم يتعين
حصوله عند المتكلم واو وام لاحد المتعدد والتقدير مثلا ان كان
مبنيا للفاعل او المفعول فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا
جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدأ قوله مثاله اي مثال المبني
للفاعل والكلي قد يراد ايضاح المتن اقول قوله والكلي قد يراد
ايضاحه اعلم ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجب عن معنى الممثل
له وابرازه في صورة المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم
لان من طبع الوهم الميل الى المحسوسات وحب المحاكات ولذلك
شاعت الامثال كما تقدم اي في اول الكتاب في شرح قوله ثم
الفعل اما ثلاثي واما رباعي بقوله ولكونه اثقل من الاسم لدلالته
على الحدث والزمان والفاعل وقد يحذف الواو في الندرة كقوله
فلو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الشفاء
المعنى ظاهر والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع من كان الاول وبقي
النون مضموما اجتزاء بالضمة دليلا على الاصل والاصل
فلو ان الاطباء كانوا حولي ويروى وكان مع الاطباء
الاساة جمع آس مثل رام ورماة هو الطبيب اعلم انه يجوز
في الشعر وما اشبهه من الكلام المسجع ما لا يجوز في الكلام الغير

٣

المسجوع من رد فرع الى اصل او تشبيه غير جائز اضطرارا لا ذلك
او لا باضطرار لانه موضع قد الفته القرائح وانواعها منحصرة في الزيادة
والنقصان والتقديم والتاخير والبدل والحذف على غير القياس في
احد عشر حرفا الهمزة والالف والواو والياء والنون والهاء و
الحاء والراء والفاء والطاء ذكره ابن عصفور في المقرب لان الميم
شفوية قال الجاربردي ومن قال لام شفه تاء وهو المختار لقولهم
شفيهة وشفاه ورجل شفاهي بالضم اي عظيم الشفة قال شفهة و
من قال هاء او لقولهم في الجمع شفوات ورجل اشفى اذا كان لا ينطبق
شفتاه قال شفوية وهذه مناسبات قالوا اما ذكره الصرفيون من
التعليلات بيان مناسبات ومن قبيل الحمل على النظر لا قياس منطقي
والاصل الدليل هو الاستعمال صرح به في ايضاح المفصل وغيره
فلا يرد عليهم ان هذا قياس في اللغة لاغير حكى صاحب القاموس
عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الاغير بعد ليس ولو كان
مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز في ذلك مورد
السماع وتبعه في ذلك ابن هشام في مغني اللبيب وحكم بان قولهم
لاغير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لاغير وتبعه على
ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية لاغير وليس غير واستشهد
ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل على جوازه بشعر وهو
ثقة لا استشهد الا بشاعر عربي قوله فالفهم الذكي اقول قال
الجوهري الذكاء بالمد القلب وقال ابن كمال باشا في شرح المفتاح
الذكاء في الاصل التوقد ومعناه اللغوي المجاز سرعة الانتقال

مطلب الذكي

من المبادي

من المبادي الى المطالب وقال الشارح في المطول الذكاء شدة قوة
النفس معدة لاكتساب الآراء بحسب اللغة وفي الاصطلاح قد يستعمل
في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء ويريدون به المبالغة
في فطانته فاندفع ما قاله من ان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن
لانه مقابله ويسمى تلك القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد
عليها من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطانة التنبه بشيء قصد تعريفه
وقد يستعمل كثيرا في الرموز والاشارة وفي الاساس ومن المجاز و
من اهل الذهن وهو القوة في العقل والحكمة وقد ذهن فطن وهذا
تنصيص على ان الفطنة ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح في
شرح المفتاح حيث قال ومعناه في اللغة الفطنة اي الفهم والحفظ ثم
انه لم يصب في زيادة قوله الحفظ لانه غير معتبر في مفهوم الفطنة و
في حاشية شرح المطالع لعلاء الدين القوشجي هي القوة المدركة للاشياء
وهذه يسمى ذهنا وجودتها اعني تهيؤها لتصور ما يرد عليها فطنة
وذكر في شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب العلوم وقد يطلق
على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وذكر الامام في شرح الاشارات
ان استعداد النفس لاكتساب العلوم يسمى ذهنا وجودة ذلك الاستعداد
يسمى فطنة فقوله فالفهم الذكي اما على ارادة الفاهم من الفهم او
على المجاز العقلي قوله ان الهمزات اقول اعلم ان الهمزات التي في
اول الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات وصل ويطلق عليها الف
وصل والف قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا اما
لكونها على صورتها في مواضع او لكونها متحدين ذاتا والاختلاف انما

بحث لطيف

هو بالعارض ولذلك شبهوها بالهوآء والريح فكما ان الهوآء اذا تحركت
صارت ريحاً والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة
والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفاً قوله قال في الصحاح الالف على ضربين
لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفاً والمتحركة تسمى همزة وبهذا المعنى حكم
الفقهاء رحمهم الله بان الحروف ثمانية وعشرون ويظن بهم خلاف
هذا فانه لا يذهب عليهم الخفي بانما ظنك بالجلايا قوله لانها
لا تسقط في الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها مما بعدها نحو نصر احمد
فهمزة احمد لما ثبتت بجرت بين الراء والحاء فقطعت والحاء نقطعت
احديهما من الاخرى ولهذا سميت همزة قطع او لقطعه من السقوط
قوله يعني اشارة الى ان قول المص لا يعتبر حركات الالفات جواب سوال
مقدر وتقديره انتم تعلمتم ان المبني للفاعل ما كان اول متحرك منه مفتوحا
وهذا لا يصح في مثل افتعل لان اوله همزة وصل وهو مكسورة فاجاب
بقوله ولا يعتبر حركات الالفات في الاوايل آه قوله وتسقط في الدرج الخ
فانها تثبت في الوصل في الا في الضرورة كقولهم كل سر جاوز الاثنين
شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع وذهب ابن مالك الى ان الضرورة
الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين
اشار اليه السيد عبد الله في بحث ورده الرماني في شرح مغني اللبيب
بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة وايما او غالبا لان الشعراء
قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق
تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تعبير الضرورة عندهم
انما يقال اي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة

اولا

بحث لطيف في معنى الاستطراد

اولا قوله على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم في صدد فن
من الكلام فيسنح له فن آخر يناسبه خارج عما هو بصدده كما اذا كنت
في وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم سنح لك حديث من شان
عمرو فتقول وعلى ذكر فانه من شانه كتب وكتب ثم ترجع الى كلامك
الاول قوله نعت الخارجي وهو منسوب الى فيه خارجة على رضي قريب
من اثني عشر الف رجل من عسكره زاعمين ان عليا رضي كفر حيث
ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين الى موسى الاشعري من جانب على
رضي وعمرو بن العاص من جانب معاوية فهؤلاء هم الخوارج
الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنبا فقد كفر
وهم عشر فرقة ويقال لهم ايضا محكمة لانكارهم الحكمين المذ
كورين ولقولهم لا حكم الا الله لما حكم الحكمان وحرورية لنزولهم
بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم شرينا انفسنا في الله اي بعنا
بثواب الله ومارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة
وعمان والموصل وحضرموت ونواحي المغرب والذين صنف
الكتب عبد الله ابن زيد بن موسى ومحمد بن حرب ويحيى بن كامل
وسعيد بن هارون ويجوز ان يكون الياء للمبالغة كالرواري
والاحمري والاوحدي قوله او لغير ذلك كالاقتصار والايجاز
في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم المخاطب
بالفاعل فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل وفي ذكره تعويل
على شهادة اللفظ فتركه على حاله على شهادة العقل لان شهادة
العقل مرجحة على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعل بحيث

لا يتصور صدور الفعل الا عنه فتركه وكذا احالته على حكم الفعل في ابرام

الفاعل بتركه خوفاً على الفاعل او خوفاً منه باسناده اليه وضيق المقام من

لحالة الكلام بضجرة وسامة او فوت فرصة او لمحافظة على وزن

او سجع او قافية او ما اشبه ذلك واضطرار الى طب وتعبير لا تحارلدان

الى جده وفق النظير كقوله وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد

يوماً ان ترد الودائع فانه اقام المفعول وهو الودائع مقام الفاعل

ليكون موافقاً في الاعراب لما في المصراع الاول وكقولهم من

طابت سريرته حمدت سيرته **قوله** وينتقض بالمبني للفاعل عند من

يجوز حذف الفاعل وهو الكسائي فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى

الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول و الاخفش في غيره

وقد يقال معنى قوله لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض

بنحو ضربني وضربت زيداً على قول الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عند

من جعل المجرور فاعلاً وحذفه من ابصر لانه يتغير صيغته ولا يكون مبنيه

للمفعول **قوله** وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان

همزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرء وامراة واثنين واثنتين

واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي والمصدر والامر للخماسي

والسداسي وهمزة امر الحاضر من الثلاثي وهمزة المتصلة بلام

التعريف وما عدا ذلك همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف

الاسماء العشرة وفي مفصله احد عشر لعدم اعتداده بايم لانه

منقوض ايمن وبابنم لانه مزيد ابن والاول اولى لان المنقوص قد

يوزن اصله فيقال ايم افعل كايمن فكانه بخلاف المزيد اذ لا يوزن

مطلب في همزة الوصل واحوال ابن

ابنم بوزن ابن اصلاً وقال ابو طاهر النحوي الابن اذا وقع صفة بين

علمين مفردين او لقبين او كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث فلا مضاف

فان تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا

نسب الابن الى لقب قد غلب على اسم ابيه وصناعة مشهورة

قد عرف بها كقولك جاء في زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذف الالف

لان ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه هند ابنة فلان

بالالف والتاء واذا اسقطت الالف كتبت هذه هند بنت فلان

بالتاء واذا وقع ابن اول سطر مع وجود شرط حذف الفه كتب

بالالف لانه كل خط ما يبتدا به غالباً لان القاري ينتهي الى

آخر السطر ثم يبتدي باول السطر بعده فكرهوا ان يكتبوه على

غير ما يوجبه النطق به غالباً كذا في كشف المحتاج شرح المنهاج و

قيل بثبوت تنوين ما قبل الابن في اللفظ والف ابن في الخط

مثل زيان وكذا احد فرجاه وعند سيبويه حذف تنوين موصوف

ابن وابنة لحصول اربعة اشياء كثرة الاستعمال والتقاء

الساكنين وكونه صفة ووقوعه بين العلمين فان اختل

واحد من هذه ثبت التنوين لفظاً والالف خطاً **قوله** وبناء

المفعول منها لا يكاد يوجد فيه بحث لان قوله لانها من اللوازم

لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير

الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى

المفعول به وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مفعول فلا

يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول ما

ما صدق فاعله والمسند للمفعول سوآء كان به او فيه مجازا او زمانا
او مطلق فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول
كما قال الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند لا غير المفعول به كما ذكرنا
قوله ابدا في المختصر الابد الدهر المستقبل والجمع آباد كامال وابود
كفلوس وايضا الدائم وفي لباب التفاسير الابد الدهر المستقبل من غير
آخر وجمعه ما ذكروا وابيد من قولهم لا افعل ابد الابيد وفي حاشية
تفسير الكشاف لابن المجيد قيل الابد دوام الشيء في الماضي والسرمد دوام
الشيء في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا لدوام الشيء في الماضي
ليس بثبت فانه في الاستعمال الدوام الاستقبال وبقي هنا فائدة
مرجحة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدهر والليل
والنهار معرفة بالالف واللام كما تبين في ما قيل لكان ذلك الابد والدهر
لا يصلح ان يراد به غير التعميم الا في قصد المبالغة مجازا كما تقول اتاني
اهل الدنيا وانما اتاه ناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال
اذا لم يضف اليها اسم الشهر لزم التعميم وان اضيف احتمل التعميم والتبعيض
كقوله عم من صام رمضان الحديث وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
فيه القرآن الآية وقال الامام ابن الخروف اسماء الايام كالجمعة والسبت
كاسماء الشهور ان اضيف اليها اليوم احتمل التبعيض والتعميم قوله
فليس شيء يعني ليس شيء يصح ويعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان
المحال والمعدوم يقع عليهما اسم الشيء فاذا انتفى اطلاق اسم الشيء
عليه فقد بولغ في ترك الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهذا
كقولهم اقل من لا شيء قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء

مطلب ابد آباد

جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى غير وقال في
موضع آخر لا هذه بمعنى غير حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده وعن الخرزي
انها زائدة وهو خطأ وبهن والمعنى فلان في حياء الاشياء كما قيل قيل انها
او غير زائدة اي اقل من النفي بمعنى انه لا يلتفت اليه وقال بعضهم
اذا دخل الجار على النافية منع منها بناء المنفي لتعذر تقدير من بعدها
ان لا يجوز بلا من شيء ويجوز الفتح نظرا الى الاول ذكره في الكتب
المشهورة وقال في مغني اللبيب وعن الكوفيين انها اسم وما بعد
خفض بالاضافة وغيرهم يرانها حرفا ويسميها زائدة لفظا لا معنى
وقال ابو علي قد بني الاسم بلا قوله والاصل فصد اسكن الصاد
وابدل اي الصاد بالزاء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز
ان تشمها رائحة الزاء اذا تحركت وان تقلبها زاء محضا اذا
سكنت وبعضهم يقولون كن قصد له بالقاف اي من اعطى قصدا
اي قليلا وكلام العرب بالفاء منقطة قوله وحكى قطرب العطرب بر
ولقب محمد بن مستنير النحوي قوله وجاء نحو حس وشل يقال
شل يده اذا اصابت واغلة قال سيبويه اذا اردت نسبتها اليه
تعالى لكانا افعل نحو اجنه الله واشله وقيل وفي التمثيل به نظر لانه
يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شلت يده تشل بالكسر في الماضي
والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل يسن بالسين المهملة قوله وقيد
عده مما بني للمفعول ابدا اي الف لا افعال صاحب الكشاف حيث
فانتقيد فيدا ويعود فودا وكذا اعد وعكس منه اي الف الفتح
حيث قال وعك الحمى من باب وعد فهو موعوك والوعك معت

لحق قوله مبنية للمفعول ابدًا وكذا اللوب حرف لا يستعملون بها الا
على سبيل المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل مثل زهي الرجل وعني
بالامر ونتجت الناقة والشاة واشباهها وحكى ابن دريد زها يزهو
زهوا اي تكبر بغير مجهول ذكره في الصحاح قوله للعلم بفاعلها في
غالب العادة الخ هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال للمفعول
غالبًا لا ابدًا والاولى ان يقال اشعارًا بعدم الاختيار الا ان
يقال ما ذكره حكمة لا علة قوله ما في اوله احدى الزوائد الاربع
اعترض عليه بنصر فانه صدق عليه هذا التعريف وليس بمضارع
واجيب عنه بان المراد بما فعل ماض في معنى التعريف فعل ماض زيد في
اوله احدى الزوائد واعترض ايضا بنحو نرجس ويشكر اسمًا واجيب
بان كلا منهما فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى الاسمية وبان
المراد ما يكون احدى الزوائد بقصد المضارع قوله والنون التي له
مع غيره صورة تعظيمًا لقوله تعالى ونريد ان نمن او مشاركة نحو انا
وزيد نفعل اما حقيقة كالمثال الثاني او اعتبارًا لان هذه
الصيغة انما يستعملها المتكلم في الغالب لان له اتباعًا يذهبون
الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجملة مجازًا
قوله اذا كان معه غيره وقع قبله بسطر وبعده لصيغته مع غيره فان
كان غيره تابعًا فالاول يوافق ما قالوا من ان لفظة مع لا
تدخل الا على المتبوع عقلا يقال جاء الامير مع الوزير بل
يقال جاء الوزير معه والثاني يخالفه كقوله تعالى ان الله معنا وان
كان متبوعًا فالعكس الامر الا ان يوزع بالاعتبار او يقال قد

مطلب مضارع

مطلب وفيه احوال مع

يعف

قد يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح
اعلم ان مع اسم بدليل التنوين في قولك معًا ودخول الجار في حكاية
سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين
عينه لغة بني تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها
ح باقية وقول النحاة معي حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة
فتكون ظرفا ولها ح معان ثلثة احدها موضع الاجتماع ولذا
يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر
والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه ح
السابقتان ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاءت
ظرفا مخبرا به وهي للافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو
خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في
وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا فالوقت واحد
وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما في الدار
معا او في الزمان نحو ولدا معا او في المعنى كالمتضايفين نحو
الاخ والاب معا او في الشرف والرتبة نحو هما في العلو ويقتضي
مع النصرة وان المضاف اليه لفظ مع هو المنصور نحو قوله تعالى
لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا الله قوله ويستعمل في المتكلم وحده
في موضع التفخيم لعدهم المعظم كالجماعة قال في المطول
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في كلام القديم وانما هو
استعمال المولدين قيل في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر
قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملائكة

ان المبادى كان جبرائيل عم وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام
ينسلخ عنه فى مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون منفردا فى المعنى ولا
كلام فيه والمراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين
الى القرآن العظيم بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين فان قلت
قد جاء مثل ذلك فى القرآن المجيد قال عز من قائل يا ايها النبى اذا
طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الظهر وحمله على الاضافة لا يدفع لزوم
كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو فى بعض المواضع قلت
هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اى اذا طلقت انت وامتك
وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه
كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقى هاهنا بحث وهو ان
صاحب الكشاف والقاضى جوزوا فى قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم
~~فاعلموا~~ فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلعم واستشهد له
الزمخشرى بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر
القاضى فى قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون انه ضمير يسطرون راجع الى
القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذى خط اللوح فى قوله تعالى
على خوف من فرعون وملائهم ان الضمير لفرعون وجمعه على ما
هو المعتاد فى ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين فى القرآن المجيد
وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت
الذى ذكره الزمخشرى فى موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف
يصح قول الشارح ولم يجئ وذكر صاحب العناية فى شرح ديباجة
الهداية انه اراد بقوله رسلا وانبياء محمدا عم جمعه تعظيما له و

واجلالا لقدره وذكر الدمامينى فى شرح المغنى وربما خوطبت
المرأة واحدة بخطاب الجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا
كذا مبالغة فى سترها فيعدل عن الافراد والتأنيث والجمع والتذكير
ليبعد عن الضمير لها بمرتبتين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عم
فقال لاهله امكثوا واما ما ذكره القاضى فى تفسير سورة النساء
حيث قال فى قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم الضمير للرسول وجمعه
للتعظيم فليس بشئ اذا لم يقرأ به فيما فى شئ من القراءات
قوله واعترض بانه يستعمل فى الله تعالى وليس بغائب قيل فيه
نظر لان الياء لغة موضوعة لما يطلق عليه اسم الغائب ومنع
التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلا منا ليس فى الدلالة الا عنه
على ان المتكلم يقول فى باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر
له قياسا للغائب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد فيه او
يراد الغائب عن حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على
وجه وفيه نظر **قوله** واجيب بان المراد اللفظ الخ اما اذا لم يرد
اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق
عليه غائب وكون الله تعالى غائبا ليس بمحل لان المتكلم والخطاب
والغيبة بالنسبة الينا وفيه نظر واعلم ان الامام الفخر الدين
الرازى ذكر فى شرح اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انه توقيفية
وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ
ثابت فى حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن
او لم يرد وهو قول ابى بكر من اصحابنا واختار الشيخ الغزالى

ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب
اصحابنا لا يطلق الغائب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا
فائدة مهمة قال في شرح العقائد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على
الله تعالى بلغة فهو اذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة
اخرى وما يلازم معناه ثم قال وفيه نظر اي في الاخير لان كل اسم
ورد به الشرع له لوازم كثيرة كالالف مثلا ومن لوازم معناه مفهوم
خالق الخنازير والشياطين والشرور ونحو ذلك يوهم شيئا ولو
بالنظر الى الظاهر ذكره في بعض حواشيه ولا شك ان الايهام المذكور
قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى ثم بعضهم فلا يطلق السخي
ولا الطبيب ولا العارف ولا الفقيه ولا العاقل ولا الفطن ولا غير
ذلك من الاسماء التي فيها نوع ايهام بما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب
اليه القاضي ابو بكر من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الايهام من الاشعار
من التعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف وفي شرح المقاصد اطلاق
اهل كل لغة اسما مختصا بلغتهم عليه تعالى لقولهم خداي وتكري
سائغ وذائع من غير نكير وكان اجماعا والمراد بورود الشرع ورود
كتاب او سنة متواترة او اجماعا واختلفوا فيما ورد به خبر واحد
فاجازه طائفة لانه من باب العمل وافعال المكلفين وذلك جائز
بخبر الواحد ومنعه آخرون لرجوعه الى الاعتقاد وما يجوز ويستحيل على الله تعالى
وطريق هذا القطع قال القاضي عياض في الصواب جوازه لاشتماله على العمل
ذكره في شرح مسلم وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل
بالنسبة الى الله تعالى لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى وان لا

الاطلاقات

الاطلاقات الضمنية غير معتبرة ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك الله و
لا يقال الله متبارك والله يدعو الى دار السلام ولا يقال الله داع
فتاب عليه ولا يقال الله تائب ومثله في الكتاب والسنة
كثير وان هذا لا يختص باسم الله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عم ايضا
كذلك ذكره في شرح البزدوي لعلاء الدين وقال بعض الشراح
المشارق في حديث ان الله رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق الرفيق
عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعاء يا رفيق لانه لم يوجد في ذلك
نقل ولا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكره على وجه الاخبار
لا التسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول حسان في مدح
النبي عم بعينين نجلاوين من تحت حاجب ازج كمشق النون
من خط كاتب يجوز الايراد ككاتب الازل على منوال نعالي
الازل لانه ليس بطريق التصريح ولا يلتفت في مثل ذلك الى
ما هو لازم ضمنا لانه ليس بمحذوف ويشهد بذلك الآيات والا
حاديث وقال الرازي في التفسير الكبير وقد ورد وعلم آدم
الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد يحبهم ولا يجوز عندي يا
محب قال الطيبي في شرح البديع ما ورد في شرح السنة عن النبي عم
في جواب من قال فاني طبيب انت رفيق والله الطبيب ليس
باذن منه عم في تسمية الله تعالى بالطبيب لوقوعه مقابلا
لقوله طبيب مشاكلة وطبا قالوا عن السؤال كقوله تعالى
تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف
سلك بالكلام طريق المشاكلة وبينه فقيل في نفسك لقوله في

في نفسه وقال في شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف ما يمتنع اطلاقها
مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ والمنشئ والحارث والزارع والرامي
لان في صحة الاجراء على الاطلاق لا يكفي مجرد وقوعها في الكتاب والسنة
بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم و
رعاية ادب وقال في البحر الوهاج وفي اطلاق اسم الصانع على الله تعالى
نظر اذ لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة واجاب بان البيهقي رواه في
الاسماء والصفات وصاحب كتاب الحجة في بيان المحجة ومعناه المركب المهيئ
قال الله تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء وقال عم ان الله صانع كل صانع
وصنعته وفيه نظر **قوله** لكثرة دورانها في كلامهم اما بنفسها واما بابعاضها
اعني الحركات الثلثة اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فتكون
باعتبار جريانها في مجرى النفس السائح واستيناس السامع بها مستلزمة
للخفة الجابرة للثقل الناشي عن الزيادة ومعنى كون الحركات ابعاضها
هو ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاصلة من
ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فيكون الالف
حاصلة من فتحتين وكذلك اليا كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة
فحصولها من كسرتين **قوله** لا سيما لا التي لنفي الجنس وسي مثل وزنا
ومعنى وتثنيتها عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها
اذا كان معرفة اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل من ما
وهي نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والخبر
او لعله حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي

منها

لا سيما

او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لانه بتقدير التنوين
وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول به
وقال صاحب الغرة لا اعرف للنصب وجها واتفاق سوى على قوله
ولا سيما يوما بدارة جلجل ويوما هاهنا منصوب على الظرف وقيل
ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول فعدم تجويز
النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا
محذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبره لا ويلزمه قطع سي
عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه بتقدير
ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة
ولهذا لا يتفاوت المعنى وقد يخفف اليا مع وجود لا وحذفها
وقد يقال لا سوا مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض
المواضع اعتراضية وذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة وفي
مغني اللبيب وتشديد يائه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب
من استعمله على خلاف ما جاء في هذا البيت فهو مخطئ وقال
اللبيب في شرح تلخيص الجامع ومولانا خسرو في حاشية القاضي
وابن الهمام وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير وغاية البيان
واستعماله بلا لا نظير له في كلام العرب اه ثم عدها من كلمات
الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولوية
بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي فاندفع اعتراض
صاحب المتوسط في الشرح الكبير على من عده من كلمات الاستثناء و
قد يحذف ما بعد لا سيما ويعتبر من معناها الاصلي الى معنى خصوصا

ولا يلزم

وقيل ما كافة

فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق واذا قلت زيد شجاع و لا
سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لاسيما وهو راكب
والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لاسيما هو لا
بس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو وقبله شيء كثير والمجيء اكثر قوله
لمشابهتها حروف اللين من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا
او المد اذ يستلزم وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت حروف
اللين لانها تخرج بلين المخرج من غير كلفة وخشونة على اللسان او
لاتساع مخرجها فان اذا اتسع انتشر الصوت ولان واذا ضاق
انضغط فيه الصوت وصلب والخفاء اليبس وهو ضد الجهر قال
محشي في الرعاية الغنة نون ساكنة خفيفة تخرج من الخيشوم تابعة
للنون الساكنة ولو تنوينا وللميم الساكنة فانها حرف مجهور شديد
لا عمل للسان فيه والحق انها ليست بحرف بل هي صفة شبيهة بصوت
الغزالة اذا ضاع ولدها محلها النون ولو تنوينا والميم اذا سكنت
ولم تظهر او الخيشوم مخرج محلها فقول الجزري في مقدمته وغنة
مخرجها الخيشوم اراد به محل غنة مخرجه او غنة مخرج محلها بتقدير
المضاف لانها صفة والا ذكرها في الصفات ولانه كان ينبغي ان يذكر
عوضها النون المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف
الغنة مع ان منهم من يسمي النون الساكنة المخفاة قبل حروف
الاخفاء غنة مع القول بحرفيتها كالجاربردي فانه عدها من الحروف
المتفرعة فيمكن حمل الغنة في المقدمة على النون المخفاة نفسها
بلا تكلف خرق الانف المنجذب الى داخل الفم ذكره في التمهيد و

وقيل

وقيل اقصى الانف ولاجل هذه المشابهة حذفوا النون من لم يك
وقيل لمشابهتها اياها في امتداد الصوت وقيل حذف لتخفيف الكثرة
الاستعمال ذكره في بعض حواشي الكشاف فان وصلت بساكن ردت نونا
كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند
ملاقات ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية
قوله لان المضارعة في اللغة المشابهة واصل المضارعة تقابل
السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع يقال ضارع السخلتان
اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل كل مشتبهين هما
متضارعان كذا في شرح المفصل لابن يعيش قوله في الحركات
والسكنات لما فاتى الحركات بلفظ الجمع لوجود تاء في كل منها قال
والسكنات للمشاكلة او باعتبار الافراد او الالف واللام يخرجها
عن معنى الجمعية قوله والمطلق الاسم في وقوعه مشتركا اي بين الحال
والاستقبال كاشتراك العين والمراد به الاشتراك اللغوي وهو
الابهام فيكون المعنى في كونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال
كابهام النكرة لاحتمال الافراد على ما اشار اليه بقوله كما ان رجلا
الخ قوله وتخصيصه بالسين وسوف وانما عرف السين بلام العهد
اشارة الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان آخر كالطلب والتحول
والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف
بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس ويسمى سين الكسكسة ولم يعرف
سوف لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا
يعرف وقولهم فلان يقتات السوف اي يعيش بالاماني

يس بوارد لانه ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف
عن السين بدخول اللام نحو ولسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى
كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء
فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل ليس بذاك قوله
[struck out] ولهذه المشابهة التامة اعرب الخ ولا يلزم
تسمية المضارع مضارعا بوجود وجوه المشابهة التامة فيه كما بين في
شرح الرضية لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال
الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير المسمى لكن يلزم اعرابه على ما
لا يخفى فالاولى في بيانه ان ما ليس في الماضي وهو ان للمضارع معاني
تعاقب على صيغة بتعاقب العوامل وهي كونه مامورا به وعلة
ومعطوفا ومستلزما كما ان الاسم معاني تعاقب على صيغة بتعاقب
العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك
في شرح التسهيل قوله وبين سائر الافعال قيل ان السائر بمعنى الجميع
واستعماله بمعنى الباقي غلط في لغة العرب وفي الكشف على وقف
التلويح انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة وقال
ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به الجوهري وانكر عليه
قوله سائر الناس جميعهم وقال انه مما تفرد به ورد بانه لم ينفرد به
بل التبريزي والجواليقي وغيرهما فعلوا ذلك وقال الحريري في درة
الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم الفاضحة واغلاطهم
الواضحة انهم يستعملون سائر بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى
الباقي وقال النووي سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله

مطلب لفظ سائر

العرب بمعنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في مزيل الخفاء عن الفاظ الشفاء
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب
الكشاف في الفايق انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة
وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلا من المعنيين
ثابت لغة ذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد سائر الشيء معظمه
وجله ولا يستغرقه كقولهم جاء سائر بني فلان اي جلهم وكذلك
سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد السائر ما كثر والبقية
ما قل ولهذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره ولا
تقول بقيته وقال ابن بري من جعل سائر من سار يسير يجوز ان
يقول لقيت سائر القوم اي الجماعة التي يسير فيها هذا الاسم كذا في
تهذيب اللغة قوله والحاكم في ذلك الخ يريد ان تعيين مقدار الحال
مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص
فانه يقال ياكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد
الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير
ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم
محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء موجودة فالآن
عندهم جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء
القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن
عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض
موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تغير الحال لا
يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية

الآن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع
في الحال وقد يقال ان الحاكم في ان الحال هي ما قاله هو العرف والا فلا وجود
لها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من الماضي
لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يعبر بينهما شيء يسمى حالا قوله
والمراد ما يترتب وجوده الخ اي المراد بالاستقبال الزمان الذي يترتب
وجوده الخ ربما يعترض فيقال ان كلمة يترتب دال على زمان مستقبل
فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون الشيء
ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له فان جعل يترتب بمعنى
الحال كان كل من الحال والاستقبال مأخوذا في تعريف الآخر وهكذا
يدقق في امثال قولهم سيأتي الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في
قوله وجوده بعد زمانك سواء حمل يترتب على الاستقبال او على
الحال وايضا على تقدير حمل يترتب على الاستقبال يلزم محذور
آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان
المستقبل بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي
حصول الزمان بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين
وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما ولك
ان تقول في الشق الاول من الاعتراض الاول ان كون الترتب
في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين
اذ يجوز ان يترتب في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان لا في زمان
وجوابه مر في اول الفصل قوله يفعل الآن وهو مبني على الفتح وانما
وفي الاصل آن على وزن فعال معناه حان ثم جعلوه اسما للزمان

مطلب
الآن

المتكلم وعرف بالالف واللام تنبيها على تعينه وتقييده بزمان التكلم
مبني على ما كان عليه من الفتحة وقد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وهو
قليل وعليه قوله عم ان الله نهاكم عن قيل وقال ومن هذا القبيل
قوله عم وهو القرآن الذي ذكره الله في قوله تعالى كلا بل ران فانه مع
ما قيل ان اراد به المصدر فالدين وان اراد به حكاية الفعل فالفعل
لا يحكى بالالف واللام قوله لانه اي لان الفعل مستقبل الوقوع
في الزمان الآتي قوله ان الزمان يستقبل الفعل وقيل كان الفاعل
مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل قوله وتوجيه الاول
لا يخفى عن حزازة بفتح الحاء المهملة والزاء المعجمتين من الحز وهو القطع
اي الوجه الاول لا يخفى كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه
قوله والصحيح انه مشترك بينهما الخ اعترض بعضهم ان الفعل عرفهم
ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من هذا ان
لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال فارحم الله لمن كشف الحال
ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق عليه انه اقترن باحد
الازمنة في الاثنين والمراد الاقتران لا يصدق فقط ولا مقترن
بحسب كل وضع بواحد تأمل قوله هذا ولكن تبادر الفهم الى
الحال الخ اي مضى هذا او خذ هذا او الامر هذا او هذا كما ذكر وهو
من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص لانه يدل على الخروج من كلام
الى كلام مع نوع ارتباط فيه لان الواو بعده للحال والتبادر للحال
للحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما ذهب اليه ابن جني وكثير
من المحققين لانه من اقوى امارات الحقيقة سبق اللفظ

مطلب
التوجيه في هذا

قوله اذا اريد بين الاشتراك والمجاز فالمجاز راجح كما قرر في اصول الفقه
وايضا من المناسب ان يكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم خصوا
اقول الماضي بفعل والمستقبل بافعل فتعين ان يكون المضارع للحال
قوله فتحقق بزمان الاستقبال ويخلص للاستقبال ايضا بنون التاكيد
ولا النهي لانها للطلب والطلب في الاستقبال ولا للنفي فانها للاستقبال
ايضا عند بعضهم وعن الاخفش ان صلاحيته للحال باقية وان
دخله لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله ومالي لا ارى الهدهد
ومالي لا اعبد والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون
للاستقبال لان الدعاء في الاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا
وحروف النواصب للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعماله في الظرف
المستقبل فانه اذا اعمل فيه صار مستقبلا لكون معموله الواقع هو فيه
مستقبلا وما عدا ذا اي اعماله في عدا ذا من ادوات الشرط واسناده
الى متوقع وانتصابه طلبا ووعدا ومصاحبة اداة ترج او اشفاق
او لو المصدرية والامثلة في شرح التسهيل وينصرف الى المضي
بلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا وباذ وربما وقد في بعض
المواضع ويسميان حرفي التنفيس قال في المغني قولهم في السين
وسوف حرفي تنفيس الاحسن فيه حرفي استقبال لانه اوضح
ثم قال قال الزمخشري في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله انها مفيدة
وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء
بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب
المستند اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بانها موضوعة

للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام التأخير
لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى
درجة الوجوب وقال في موضع آخر منه زعم الزمخشري انها اذا دخلت
على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ثم قال ولم ار
من فهم وجه ذلك ووجهه ان دخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد
مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في قوله تعالى
فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان
تأخر الى حين وصرح به في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله بان السين
مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد
اذا قلت سانتقم منك وقال الشارح في شرح الكشاف ان
السين في الاثبات مقابلة لن في النفي ولذا قد يتمحض للتاكيد
من غير قصد لمعنى الاستقبال وقال ابن التجيد انها موضوعة
للاستقبال مع الدلالة على تحقيق ما دخلت هي عليه قال الخليل
ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل وقال
صاحب المغني قال بعضهم في قوله تعالى ستجدون آخرين السين
للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء وانها نزلت بعد قولهم
ما ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار لا
الاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا يعرفه النحاة وما استند
اليه من انها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري حيث قال
فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه
اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع د

والقاضي حيث قال فائدة تعجيل الاخبار به لتوطين النفس واعداد الجواب
ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف
ويضع الحبل يريد ان ذلك دابه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار
انما يكون في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل
ظاهرا لكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه
فيقول انا اعلم انهم اذا ذكروه مرة فسيذكرونه مرات اخر فصح على هذا
التاويل ان يقال سيقول السفهاء من الناس من ذلك وقد وردت
الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الآية يقال بغته اذا دسعته بهذا
غير مستقيم لان يقال غايب فلا يلايم الخطاب فالصواب نقول كذا
في شرح الكشاف وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا وسوف اكثر تنفيسا
عن ما قاله البصريون فليس هذا دعوى مجردة عن دليل ومردود ايضا
لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد ومن ذلك
قوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله فسيدخلهم ربهم في رحمة
منه واجاب بعض الافاضل بان يقول وعندي بان هذا ليس دعوى
مجردة واما ما اورده من التمسك لا يدل على انهما بمعنى واحد فتدبر
تعقله وقد تخفف بحذف الفاء وحكى الكسائي عن بعض الحجازيين
سو وحكى صاحب المحكم سي وحكى الكوفيون سف بسكون الفاء
وفتحها وحكاية سي اغرب من وهذه الثلثة متفرعة من سوف
اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا ولهذا تسمى سين سوف
واذا دخل لام الابتداء اخلص زمان الى الحال هذا ما ذهب اليه الكوفيون
وابو علي وقال ابن مالك انها ليست بمخلصة للحال لمجيئها في الاستقبال

ونقل بعضهم عن سيبويه انه اوجب مع المستقبل تنبيها وتخلص للحال ايضا
بالآن والساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في
معناه كالساعة مستقبلا لمصاحبة للام الدال على الاستقبال كقوله
تعالى فالآن باشروهن وتخلص ايضا بنفيه بليس وما وان عند الاكثر
وهذه اللام تدخل على الماضي الجامد نص عليه الاخفش والجمهور على
خلافه وعلى الماضي المقرون بقد جوزه الجمهور وانكره جماعة وعلى
الماضي المتصرف المجرد من قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتدا
المقدم وعلى خبره المؤخر جوزه جماعة وانكره جماعة وظاهر القرآن
يشعر بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها قال الله تعالى ان اليكم لمسئولون ومثله
كثير والمذكور في تفسير الكشاف امتناع العمل صرح به في قوله تعالى اذا ما مت
لسوف اخرج حيا وبمثله صرح ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة
كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب حيث سلم في هذه الآية عدم عمل
ما بعد الظرف الذي له صدر فيما قبله وان كان ظرفا واجاز مثله
في مواضع وكذا في كلام مغني اللبيب حيث جزم في هذه الآية في موضع
بان اذا ظرف لاخرج وان ذلك من توسعهم في الظروف وفي موضع
بان النحو منع الظرف بالتقدم في مثل قوله تعالى ونحن عن فضلك
ما استغنينا فاحتج بالنحو وذكره الدماميني وجوزه صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير ونص عليه جمهور المتاخرين وهو
المختار عند شارح اللباب وفي التنزيل اني ليحزنني قيل اللام في الآية
ليست للحال لان الذهاب ليس بموجود فيها واجيب بانها حكاية حال
وبان اللام يجوز ان يكون للتاكيد وبان المضاف محذوف والتقدير

حقصدان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقدير ابي حيان تقصدكم ان تذهبوا
مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب
فاندفع ما اورد بالآية على قول البيضاوي وفي تفسير قوله تعالى فلا خوف
عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع واما في قوله
تعالى ولسوف يعطيك ربك الآية فقيل لام الابتداء ولا يدخل الا على
الجملة الاسمية فما الوجه في دخولها على الفعل اجيب بان صدر الجملة
محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك وقد
استضعفت بان اللام للتأكيد وهو باب اطناب فلا يليق معه الحذف
قال ابن الخباز في شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية
الا في باب لان وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في تفسير هذه الآية
ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وقال ان المبتدأ مقدر
اي ولانت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام
التوكيد وليست لام الابتداء وقول بعضهم انها لام الابتداء وان
الابتداء مقدر بعدها فاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء
كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد
حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدأ
في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه
من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج اليه الكلام وقال
صاحب المغني وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا
صرح بهما ولان النحويين قدروا ابتداء بعد الواو في نحو قمت و
اصك وجهه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام

مطلب وفيه دخول لام الابتداء

بوقان

في نحو لا اقسم بيوم القيامة وكل ذلك تقدير لاجل القاعدة دون المعنى
فكذلك ههنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران
ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ولانه يجوز
على الصحيح نحو لقائم زيد ثم قال ويضعف قول الزمخشري ان فيه
تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال
لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف
اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للقسم كما جعل الكسائي لانها لا تدخل
على المضارع الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف وهذا حين تارة
يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالآية ومع تقديم
المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وانما قدر البصريون ههنا مبتدأ
لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية
وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة
يجبان وذلك فيما بقي نحو تالله لاكيدن اصنامكم كذا في المغني
قوله واعلم ان المضارع ابقيا لح اقول قوله وكسر غير الياء اه يعلم
انه يكسر حرف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسورة
العين كما في بعض الثلاثي المجرد او مكسورة الهمزة كما في السداسية
وبعض الخماسي لتدل كسرتها على كسرة عين الماضي او همزته وفي بعضها
وهي لغة بني عامر لا تكسر الياء ونحوها الا اذا كان بعدها ياء اخرى
ولا ينطبق التعريف على ذلك اي على لغة من يكسر حرف المضارعة
ويمكن ان يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد

الشواذ بل انما يجب نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها قوله فان قلت
لم لم يفتح حروف المضارعة في يدحرج ويغانس الخ اقول قوله ويمكن
الجواب بان الهاء والسين زائدتان قال المبرد الهاء ليست من حروف
الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب
عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة في اراق توهم انها
فاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح انه يقال
هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة
وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرقه اهراقا على وزن افعل يفعل
قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كانها
من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا من
حذفهم العين لان اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق
يهريق اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق ايضا بالتحريك هذا
هو المذكور في الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء الامام انما زاد السين
في اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها
من اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء فليست
زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع و
حذف التاء فمضارعه يسطيع بالفتح ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ
كما لا يجب في حدود الفقهاء الاستحسانات ونحو خصم ومقتل آه جواب
دخل مقدر توجيهه ظاهر ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة
التاء والتاء الاولين الى الخاء والقاف والكسر بحذف حركتهما و
تحريكهما بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وهذا الوجه اوسط

من الاول لان في الاول التباسا بماضي التفعيل وههنا موضع
بحث يعني بعد الجواب عنهما بانهما على اربعة احرف تقديرا وعنهما ح
بانهما على خمسة احرف تقديرا في كلام المصنف بحث لان قوله الا ما كان
ماضيه على اربعة احرف لا يدل على انه عليها لفظا او تقديرا قوله وقد
يستعمل بلفظ الاثنين آه اقول قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت
الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد وقال الشاعر فان
تزجراني يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا اي
ان تمنعني وتنهني يا ابن عفان امتنع وان تركتني احفظ عرضا
معززا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله
واجتز شيحا ويروى واجدز يعني قلت لصاحبي لا تمكث بنزع
اصول الكلاء بل اقطع الكلاء وخذ دون اصوله والاستشهاد انه
خاطب الواحد بلفظ الاثنين في قوله تزجراني وتدعاني وتحبسانا
والعلة فيه على ما في حواشي المطول ان اقل اعوان الرجل في ماله
واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على حد ما الف
من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة ق ان العرب
اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي
وصاحبي قفا واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين
والبصريون ينكرون هذا اللزوم الالتباس وذهب المبرد في مثل
قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى البيت الى ان تثنية
الفعل يعني قف وتظاهره للتاكيد والمعنى مثلا قف قف وجرى
الجاربردي في شرح الكشاف بانه مثنى فعل الشاتم اي بفاعله

تحقيق وفيه فصل قال ان ثنى على
الواحد وعلى ما فوق الاثنين

وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره الزجاج
وقال بل خطاب لصاحبه في الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل
الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في
الوقف فان قيل قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق
على الواحد اصلا وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا
يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا قلنا منع ذلك مستند ابقول
الشيخ تحطلن مدفع عاقلين امامنا وجعلن امعز رامتين شما
لنا حيث اطلق عاقلين وارمين على جبل عاقل ورامت وجعل
النواة قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله
عم اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما للواحد
لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد ويستند له
بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح
وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين
كما ذكر في التفاسير وقوله تعالى نسيا حوتهما اذ الناسي صاحب
موسى عم وذكره في شرح الوقاية نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر المالح
يخدشه قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان
فوق الاثنين كما مر جوابه في قوله تعالى فارجع البصر كرتين **قوله** فلما
يوجد كلمة فيما **اقول** في قلما وكذا في طالما وجالما الكافة للفعل
عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم منه ما هو الفاعل وغيره و
لذلك كتب موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا

مطلب وفيه وصل الكلم قلما وطالما وجالما

فتعينا

فتعين ان يكتب مفصولة وقال الشريف في حاشيته وبيانه في شرح المفتاح
يجوز ان يكون ما كافة فانها لما تكفت ان على العمل تكف الفعل عن العمل
في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة
غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل ههنا يتعلق
بحسب المعنى الى مصدر حال ودار اي طال الجولان والدوران و
يجوز ان يكون مصدرية والمصدر فاعل طال وعلى التقدير الاول
يكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثاني يكتب مفصولة
وقال ابو المكارم في شرح مختصر الوقاية واكثر ما كتبها متصلة بالفعل
براد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح
من تكفه عن طلب الفاعل النحوي على ما افصح عنه صاحب الكشاف
حيث قال تكفه عن طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد
خفي على الشريف حيث قال تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر
وكانه غافل عن اطلاق الفاعل النحوي ايضا على وجه الحقيقة لا على
وجه المجاز ويجوز الفصل بينها وبين الفعل قال الكميت قد طالما
يا آل مروان الثم ويعبر تعلقا عن النفي كما يعبر بالاكثر **قوله** واعلم
انه ضمير الشان يدخل على الفعل المضارع الى الكل وهي طريقة
مسلوكة **اقول** قوله الضمير للشان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير
غائب يفسرها ويسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة اذا
كان مؤنثا ويعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويختار
تأنيثه اذا كان فيها مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها
لا تعمى الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولم يسمع نحو هي

مطلب رجحان ضمير الشان والقصة

الا من يعرفه وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه فقول
صاحب الكشاف ان المضمر المقدر في قوله تعالى ان تعلم الجنة ضمير الشان
والتقدير انه تلكم الجنة وكذا قول صاحب التلخيص او هي زيد عالم ليس
كما ينبغي وله خواص هي لا يكون الا غائبا ولا يفسر ولا يكون في الجملة
التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه
ويقع مبتدأ او ما اصله المبتدأ ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف
خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي ويستمر حذفه مع ان
المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون لمفسره محل من الاعراب
بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم والتفخيم
ولا يجوز اظهار الشان والقصة **قوله** ما ولا النافيتان والفرق
بينهما انهما اذا دخلا الاسماء فما لنفي المعارف كثيرا والنكرات قليلا
تشبيها لها بليس ولا لنفي النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكرير لا واذا
دخلا الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور واعترض عليهم ابن مالك
بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب بان شرط
كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال عند الاكثرين
وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع
الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال وقد
سمع عن العرب الجزم بلا النافية لجاز من ذكر الحال وارادة المحل و
السماع في اصطلاح اهل الحديث اذا عدي بعن يكون قارئ
الحديث الشيخ وبعلى اذا قرأ احد على الشيخ وسمع غيره فيقول الشيخ
سمع فلان علي ذكره في شرح التبيان واختلف في تعدي سمع الى مفعولين

مطلب ومنه احوال ما ولا النافيتان

مطلب ومنه احوال كلمة السماع

لتجويزه الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا
يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والصحيح تعديته الى
واحد ذكره في التنقيح شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت
من زيد ما قاله الا انه اريد تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاوقع
الفعل عليه وحذف المسموع ووصف المتكلم الموقع عليه الفعل بما سمع
او جعل حالا منه فسد الوصف او الحال مسده فاستغنى عن ذكره
حقيقة وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير وان ذكره الشارح في شرح
الكشاف حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل
الا باضمار او مجاز او لما ذكره فيه حيث قال وان الاوفق بالمعنى
فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل بدلا وبين الفرق بالقصد بطريق
التجريد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا آثر
الوصفية والحال انه يفوت المعنى اعني تخصيص سماع القول بمن
سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع و
نكتته لا ما ذكره البيضاوي من انه للمبالغة لانها يناسب اكثر المواضع
وهذا المجاز شايع لا بد له من وجه ينتظم المواضع كلها لان تلك
الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سيق الكلام مساقه ولذا لم
يلتفت اليه في الكشاف وقد جوز البدلية الشريف في شرح
المفتاح بالتاويل المذكور ولما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى
قالوا سمعنا فتى يذكرهم حيث قال ويذكر ثاني مفعولي سمع وانما
صح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه وذكره الشريف
وابن كمال باشا ولك ان تجعل البدلية نحو جنبه لا يكن له علي حجة

مطلب لم ولما

قال الرضي ولا منع من ان يجعل لا في مثله للنهي **قوله** واعلم انه يدخل على
الفعل المضارع الجازم وهو لم ولما **اقول** قوله يدخل على الفعل المضارع اه
الجازم هو لم الخ اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم
لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلا
ختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما لزم
شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء
وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل
حرف التعريف وحرف الاستقبال لجريانهما مجرى بعض الاجزاء لشدة
الامتزاج فكانهما غير خارجة عن حقيقته وقال بعضهم لم ولما يدخلان
الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان وقالوا ان لما
في الاصل لم زيدت عليها ما النافية للتاكيد ففارقت بذلك
لم من اوجه احدها انها لا تقترن باداة الشرط فلا تقول ان لما اضرب
ومن لما يضرب والثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال ومنع الاندلسي
معنى الاستمرار فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح
الرضي الاستمرار ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب
فلا تقول قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن والثالث
ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك وقال هو
غالب لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته او طلقه ابن هشام
وقيده الرضي بالاغلب كقوله تعالى قال صاحب الكشاف
في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان
هؤلاء قد آمنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما الحذف في

الاختيار

مطلب معنى التقرير

مطلب

في الاختيار لدليل واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما ومعناها
سبيل التقرير ومعنى التقرير الالجاء الى طلب الاقرار بامر يعرفه واما
لا في النهي واللام في الامر فلانهما اشبهاهما لان الشرطية في النقل
واما ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما والاسماء
التي تضمنت معناها وهي غير ظروف كمن وما ومهما واي وظروف
بعضها تستعمل مع ما وعدمها كاين في المكان ومتى للزمان وبعضها
لا تستعمل الا مع ما نحو اذ وحيث وبعضها لا تستعمل مع ما نحو اني و
الجزم بكيف قول بعض النحاة وباذا واياي لغة ضعيفة وفي الشرح
الكبير للكافية والحق انه لا يجب المجازات باذا مع ما وعدمها وانما
تضمنت هذه الاسماء معنى ان للايجاز والاختصار لانهم احتاجوا
الى ان يقولوا ان يضرب زيدا اضربه وان يضرب عمروا اضربه الى
ان يطول الكلام فاتوا باسم شامل للجميع فالمراد بالسببية الشرط
اعم من ان يكون عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية
عرفية ولو بوجه من الوجوه وان يكون لنفس الجزاء او للاخبار
والاعلام به وما كان منها ظروفا فمحلها النصب بالفعل بعدها
وما كان غير ظروف فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد
يكون الرفع بالابتداء والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما
والصحيح الاول ذكره في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل
من يأته فانه آتيك ورجح الثالث على الثاني وقد يكون الجر
نحو بمن تمرر امرر واما اي فتعرب بحسب ما بعدها مثل ايهم يضرب
اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم

تحرج اخرج وتجور اشرب بابهم تمر رامر رو وحل لها النصب على الحال او الظرف فيحذف حركة الواحد حكى عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة التي تخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها والا نقص الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت حركة حذفتها والا نقص نفس الفعل كما في الناقص لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئية الكلمة كما اشار اليه بقوله وكان اواخر هذه لان الفاعل كالجزء من الفعل فاذا كان ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء لزم تخلل لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع تخلية الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل كونه جزء قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه كالواو في جمع المذكر قيل فيه نظر لان الواو هذه قد يحذف في نحو اغزن وارمن فلا يثبت على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف ولك ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها كلفظ نحو بخلاف لفظة مثل فان لها توجيه روي عن ابي حنيفة رح انه قال اقول ايماني كايمان جبرائيل ولا اقول مثل ايمانه لا تقتضائه العموم ذكره في المسايرة لابن همام وقال العيني في قوله عم من توضأ نحو وضوئي لفظة نحو لا يقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ان

مطلب شبه الجوازم الدواء

مطلب وفيه هل يكون الضمير جزءا من الفعل ام لا

مطلب كاف التشبيه

ان لفظة مثل لا يقتضي المساواة من كل وجه وفي شرح المنار لابن الملك لو قذف رجل رجلا بالزنا فقال آخر هو كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل يقبله كما قال علي رض في حق اهل الذمة دماؤهم كدمائنا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذه العبارة لم يصح كما في بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبي عم وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها من دون الله تعالى والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة ببكة لكسرها اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم تهجوا لم تدعوا وقوله لم يأتيك وقوله لم ترى وسيجيء معنى الابيات بتمامها وجاء ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل المغاني جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم تؤهل ولم تؤنس سوى اهل من الوحش مغانيها ثم اصبحت وقفارا آخرها ورسومها فاعل قفارا لان قفارا اسما مأول بمشتق كقولهم زيد اسد ابوه ان يجتري ابوه كذا ذكره

مطلب بعلبك

مطلب وفيه عدم مجئ لم جازما في سائر احواله

[illegible] كذا

ابن مالك في التسهيل ويجوز ان يكون بدل اشتمال من مغايرها وكما
لم اه خير بعد خير لا صحبت والاستشهاد انه فصل بين لم ومجزومها وهو
تؤهّل وجاء حذف المجزوم بعدها كقول الشاعر واحفظ وديعتك
التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلتَ وان لم اي وان لم
تصل اي احفظ وديعتك التي جعلت وديعة عندك يوم
التباعد سواء وصلت اولم والاعازب بالعين والزاء المعجمة
والغين المعجمة والراء المهملة بمعنى وهو التباعد **قوله** واعلم انه
يدخل على الفعل المضارع الناصب وهي انْ ولن الخ **اقول** قوله
ان ولن وكي واذن قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا
وقال الخليل لا ان فحذف كاشرع اي شيء وقال سيبويه بانه حرف
برأسه لا اصل له اذ لا معنى مصدرية مابعده ولامنع عن مقدم
معموله عليه بخلاف مافي جزان والخليل يقول لا يبعد ان تغير الكلمة
بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع مستانف وهكذا
قال الفراء حيث لا تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفي المؤكد
وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار ان ولبس بجيد
وفي كي اختلاف قال الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش
انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده باضمار انْ وليس بجيد وقال
اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة وحرف جر اخرى فهو اذن
مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن قيل اذا ان فحقق
وقيل اذ الظرفية والنون عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم
انه ناصب باضمار ان وليس بجيد لكونه مشابها لان الا في المصدرية

مطلب نحو حذف المجزوم

مطلب ان ولن وكي واذن

والصدرية فيبدل من الضمة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة
بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية اوبنائية بخلاف
المجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكو
فيون فيطلقون القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد
ان الحركات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا
ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على
الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى مافي قوله فان قيل الخ وقوله
والضم والفتح الخ من عدم الورود وعدم استقامة الحصر ثم
اعلم ان الابدال والتبدل اذا استعملا بالباء لا تدخل الباء
الا على المتروك فاذا قيل ابدل او تبدل الخبيث بالطيب
يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول في التراجم
الوناج وشرح الوجيز للمحلي والثاني في حاشية تغيير الفاضل لابن
التمجيد والتبديل مثلها على ما ذكره في الينابيع وشرح الكنز
للشارح وشرح مختصر الوقاية لابن المكارم وعلى ماذكره
ابن التمجيد لا تدخل الباء فيه الا على المأخوذ ففي الاستبدال
الخلاف على العكس وقال المحلي في قول الوجيز ابدال ماكان
عربيا باوضح ادخل الباء على المأخوذ موافقة للاستعمال
العرفي وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميري في قول
المنهاج ولو يبدل صادا بظاء لم يصح صوابه بالعكس لان الباء
تدخل على المتروك ثم قال وحكى الواحدي عن ثعلب في الفراد
في قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها مايدل على صحة عبارة المنهاج

مطلب دفعه اقوال تاء لفظ الفتحة والضمة والكسرة

مطلب دفعه اقوال الابدال والتبدل

ويشهد لذلك قول الطفيل بن عمرو لما اسلم في وصف النبي عم وبدل
طالعي نحس بسعدي وقال الشارح في شرح الكشاف وللتبديل
استعمال آخر يتعدى الى مفعولين بنفسه نحو اولئك يبدل الله
سيئاتهم حسنات فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا المعنى
يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان لهما خيرا منه
وآخر يتعدى الى مفعولين بنفسه والى المذهوب به المبدل منه
بالباء ومنه قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين وآخر يتعدى الى مفعول
واحد مثل بدلت الشيء اي غيرته ومنه فمن بدله بعد ما سمعه فانما
اثمه الآية ويناسبه ما ذكره الترميذي في الفرق بين التبديل و
الابدال من ان التبديل عبارة عن تغير الشيء مع بقاء عينه
والابدال رفع الشيء ووضع غيره مكانه وسقط النونات لانها علامة
الرفع هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات
دليل الاعراب المقدر قبل هذه الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب
بالحروف بل بالحركة والسكون المقدرين وقال الفارسي هذه
الافعال معربة ولا حرف اعراب اما النون فلسقوطها للعامل
واما الحروف فلان كلا منها فاعل واما اللام فلشغلها بحركة ما قبلها
وليست فيها عنده شيء مقدر وهو مما يعجب السامع واثبات
النون مع الناصب لغة قليلة جاءت في الاحاديث الصحيحة
ذكره في شرح المشارق لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
معناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب وتعذر
الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال بمنزلة الجر

بالحركة بل بالحركة والسكنة المقدرين صح

في الاسماء ومعناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب
وتعذر الجر فجعل (تكرار ههنا) ومعنى لن نفي الفعل مع التأكيد قال ابن
مالك قول الزمخشري في الانموذج لن لتأبيد النفي ضعيف و
حامله عليه اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من
اهل الرؤية وقال الامام المحدث الزمخشري من العدول و
شهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فما من اعتقاده انه
لا يرى الله تعالى قوله بثبوت ان لن لتأبيد النفي اقول قوله
لانه الاصل في البناء اي السكون لان البناء ضد الاعراب و
الاصل في الاعراب الحركة فضده يكون بالسكون ولان الحركة
زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة الى الحركة في المبني اذ لا يدل
على معنى وفتحها لغة وهي لغة سليم بالتصغير قبيلة من العرب
وهذا الفتح لام الجر في بعض اللغات وقال ابن مالك ان عكلا
يفتحونها لكن بشرط ان يكون داخلة على الفعل نحو احسنت
الي لا كافيك وجاء سكونها وهي لغة قريش وهو مع الواو
والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف
واحد فصار الواو والفاء بما بعدهما وحرف المضارع ككلمة
على وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر واما ثم فحملوا عليهما
لكونها حرف عطف مثلهما وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا و
في بعض الكتب خص بالنبي عم هذه القراءة مع ان جميع
القراء كذلك لانه يراد قراءة يعقوب واسند رواية الى
النبي عم ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس

مشهور في العربية وباقي القراء يقرؤن من اختيار ان نعم بالتاء لانه
على قياس العربية ولما كان النبي عم مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين
اللام للغائب والتاء للحاضر وقد يقال معنى هذه قراءة رسول الله
عم انها عادته قبل العرضة الاخيرة والافكل القراآت قراءته وقيل
كل واحد من السبع المتواترة نسب الى واحد من الائمة لانه اشتهر
بها وتفرده فيها باحكام خاصة في الاداء واما غيرها فاذا ظهر فيه امر
الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عم ولا يلزم من ذلك اعتباره
وهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف وفي الحديث قوموا
فلاصلي لكم الح وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم فان قلت قد صرح ابو
حنيفة رح في تعريفه بخلاف هذا حيث قال فيه غير انه لا يأتي الوجهان
للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير
تأويل لئلا يلزم اتحاد الامر والمأمور والناهي والمنهي والافراده
في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع فلنجب
فلنرجع وغير ذلك فلهذا افسره الشريف قول السكاكي فيتعينها بقوله
اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا
تعينهما اشارة الى ان صفة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد
الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور وقال
ابن مالك في الشواهد دون فلاصلي بحذف الياء وثبوتها
مفتوحة وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة
لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وان والفعل في تأويل
مصدر مجرور باللام ومجموعها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا

فقيامكم لاصلي لكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة
واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء لام امر وامر المتكلم نفسه
بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ورواية من اثبت الياء
ساكنة يحتمل كون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفا وهو لغة
مشهورة ولام امر وثبت في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح
مع التنقيص قال صاحب الكشف في شرح الكشاف يقال نص ح
ونص عليه واصله ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع البالغ ومنه
منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى ما
يحتمل لمعنى آخر ومعنى الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني احد لازم
نص وهو الظهور ثم عدي بالباء وبعلى فرقا بينه وبين المنقول
عنه وجاز ان يكون تعديته بالباء لتضمنه معنى الاعلام وبعلى
لتضمنه معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة فيه كقوله صلى
الله عليه وسلم لتأخذوا مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد
الفاء جمع مصف وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان
في شرح التسهيل معترضا على ابن مالك في نقضه قواعد النحو
بما جاء في الحديث مما نحى الفها لم يعهد لاحد من ائمة العرب لا
من البصريين ولا من الكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب الا
حاديث على المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث غير متحقق
كونه بلفظ النبي عم فانه لم يدون الا في القرن الثاني وكانت
الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم الاعجمي والمولد ومن
لا يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون على حسب

سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي الى الاختلال لان
الائمة قالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ الحديث الا يرى انهم
قالوا وقال في جواب اختيار نفسه فهي طالق على خلاف العباس
بحديث عائشة رض لا بل اختار الله ورسوله ومثله كثير وقد
استدل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات بالفصاحة
بقوله عم ان الكريم بن الكريم بن الكريم كقوله محمد تفد نفسك آه
المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء وحقيقته ثم قيل
للروح لانه نفس الحي وللقلب لانه محل الروح او متعلقه و
للدم لان قوامها به وللماء لفرط حاجتها اليه وللرائي في قولهم
فلان يؤامر نفسه لانه ينبعث عنها او يشبه ذاتا تأمر به وتشير عليه
وللجد في قولهم ثلثة انفس فيذكرونه لانهم يريدون به
الانسان والتبال بفتح التاء الفساد ويقال تبله الحب بالكسر اي
اسقمه وافسده والهلاك يقال تبلهم الدهر اي اهلكهم وفي
مغني اللبيب التبال الوبال ابدلت الواو تاء ومنع المبرد حذف
اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت انه لا يعرف
قائله مع احتمال ان يكون دعاء بلفظ الخبر نحو يغفر الله لك
لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسرة يعني يا محمد لتفد النفوس فداء
لنفسك حين خوفك عن فساد في شيء الاعراب محمد منادى
مضموم حذف حرف ندائه اي يا محمد وتفد فعل فاعله كل نفس
ومفعوله نفسك واذا ظرف وما زائدة ومن متعلقه تخفت
وتبالا مفعول خفت وفاعله التاء واجاز الفراء في مغني اللبيب

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر اجازه الفراء في الكلام لكن بشرط
تقدم قل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة اي
ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك
يقع في النثر قليلا هذا كقول الحريري كقوله قلت لبواب لديه
دارها تيذن فاني حمؤها وجارها اي لتأذن فحذف اللام وكسر
حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول
ايذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي
اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها بيتان
لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافها
في نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
والجمهور على ان الجزم في الآية مثله في قولك ائتني اكرمك
وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل و
سيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان
اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي
انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما
ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا
لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب
وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا
في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغير معنى الاصل ولا
كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع
او غير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب

لا تؤدي معنى الشرط وابطل ابن مالك في الآية ان يكون الجزم في جواب
شرط مقدر لان التقدير يستلزم ان يتخلف احد من المقول له
عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مستند
اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم اكثرهم
ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل
بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان
مطلقا بل المخلصون منهم وكل مؤمن مخلص قاله الرسول عم اقم
الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في
جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان
يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في
الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان
يتوافق فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة و
قيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء وا
الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سؤال مقدر تقديره
ان يقال اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون مجزوما بان مقدرة
ويكون التقدير قل لعبادي فانك ان قلت لهم يقيموا الصلوة
فيقع قولك يقيموا جزاء الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان
يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة للاكرام وظاهر ان القول
ليس علة لاقامة الصلوة لجواز توقفه على شيء آخر كالتوضي
وتوجه القبلة وستر العورة ونحوها فاجاب بقوله والشرط لا يلزم
ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء

عليه وان كان متوقفا على شيء آخر والمذكور في الاصول ان كلمة
ان قد غلبت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول وانما
تستعمل في الشرط الذي هو جزء اخير من العلة التامة فيتبعه الجزاء
قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب
الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل حتما بعد حصوله لانه يتوقف
عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو
مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الآية ففيه
اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى والايمان
ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مراد امره عم ومن لم يدرك
هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول
اي قل لهم قولي لك ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار
الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال كيف اصبحت
فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار
الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وقد يجاب ايضا بان الجزم
على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب لان
امر المخاطب اكثر استعمالا لان الغايب لبعده عنك اذا اردت
ان تأمره امرت ان يؤدي اليه انك تأمره نحو قولك يا زيد قل لعمرو
قم ولا يحتاج الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج
في امر الغايب اليه ولا يلزم من امر الحاضر امر الغايب كذا في شرح
المفصل **قوله** ومنها ان ومن الجوازم لا الناهية وهي التي تطلب بها
اقول قوله وهي التي تطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء اختلفوا

في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس عدم
الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون
مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به هو
كف النفس عن الفعل وهو مذهب جماعة اخرى منهم الى المطلوب
بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له
ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهي
بمعنى المعاني وهي التحريم والكراهة والتنزيه والتحقير وبيان العاقبة والياس
الشفقة والامر مذكورة في الاصول في اسناد النهي الى غيرها مجازا
عقليا لتجاوزه عن مكانه الاصلي بحكم العقل ويسمى مجازا حكميا ايضا
وان كان يقع في الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا
او لان الحكم اشرف ومجازا في الاثبات وان كان يقع في النفي لان المجاز
في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم
يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واسنادا مجازيا
باعتبار الاشرف او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله
المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع مطلقا فيعم
العرفي والشرعي والاصطلاحي وبمعنى ما ينسب الى الوضع الغير الشرعي
فيعم العرفي والاصطلاحي وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول
ان اللغة اصل لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوي على انه
قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب وظاهر انه
منقول اليه في معنى الكتابة كما صرح به صاحب فصول البدائع حيث
قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب في عرف الشرع

على القراءة ثم المجاز العقلي على تعريف السكاكي هو الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف
لا بواسطة وضع وعلى تعريف صاحب التلخيص هو اسناد الفعل
او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
اسم التفضيل والظرف الى ملابس له غير ما هو له بتأول كقولهم عيشة
راضية وسيل مفعم وجد جده ونهاره صائم ونهر جار وبنى الامير
المدينة وضربه التأديب ونحو رجل عدل وقولها فانما هي اقبال
وادبار مما وصف بالمصدر مجاز عقلي وان لم يكن عند صاحب
التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو الكتاب الكريم والاسلوب
الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه والضلال البعيد
والعذاب الاليم مما اسند الى المصدر والذي يلابسه فعل آخر من
افعال فاعله ونحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار و
وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني
انبات الربيع وجرى الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين
وقولنا نومت ليله واجريت نهره وما اشبه ذلك من النسب
الاضافية والايقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا
واضل سبيلا مما جعل الفعل الجاري تمييزا او المجاز العقلي
قد يدل عليه صريحا وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم
انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة
التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم
من ظاهر كلام السكاكي وصاحب التلخيص وليكن هذا على ذكر

مطلب وفيه يعرف معنى الامر

منك فانها فوايد نفيسة **قوله** واما الامر **اقول** اعلم ان العلماء اختلفوا
في ان حقيقة الامر لما ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب
فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء
وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين
الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك
بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر
يستعمل لمعان مختلفة وهي من الايجاب والندب والتاديب والارشاد
والاباحة والتهديد والامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة
والتسوية والدعاء والتمني والاحتقار والتكوين والامثلة
في الاصول فهو جار على لفظ المضارع الجريان في الاصطلاح يستعمل
لمعان جريان النفيس على ما يقوم هو به مبتدا او موصوفا او
ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اي
موازنته اياه في الحركات والسكنات وجريان المصدر على الفعل اي
تعلقه بالاشتقاق وجريان الامر على المضارع المجزوم في الحركات
والسكنات وكل من هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام
في الحد كما قال الرضي في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير
لا مطلق الجريان وقد جاء في المتكلم قليلا وذلك كقوله لا اريتك
ههنا والمنهي هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك كقوله تعالى
ولا يصدنك عنها من لا يؤمن بها فقوله الفاء في تفسير قوله تعالى
فلا تقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون

بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا ينزجرون بهذا النهي
والمراد خطاب المؤمنين اي لا تمكنوهم ايها المؤمنون ان يقربوا المسجد
الحرام لان صدر الآية وختمها خطاب لهم وهو قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الآية واصل افعل لتفعل
فحذفت اللام لكثرة الاستعمال قيل عليه لو كان الحذف لكثرة
الاستعمال لما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط واغننك و
تغلوط اي تلزم وتغننك اي تجمع قياسا على حذف النون
في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف في لم ابال دون لم اعال
وحذف الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بالآخر
وحذف الهمزة في ويلمه دون ويل اخته لكثرة الاستعمال
في السوابق وقلته في اللواحق وايضا لو كان الامر كما ذكروا
لقضى الامر لامه فيكون مبنيا لكلامهم وليس لهم ان يقولوا
بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس المراد بكثرة
الاستعمال في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على
الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم تقوره في كلامهم
كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا انه يكثر استعماله فعلوا
ذلك به من اول الامر ان قلت انهم الواضعون وان قلنا
ان الله تعالى علمهم ذلك فواضح وليس بالوجه وصاحب
مغني اللبيب راه وجها وقال وبقولهم اقول لان الامر
معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه
الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان

المخصّص وكونه امراً او جزاءً خارجٌ عن مقصوده ولانّهم قد نطقوا بذلك
الاصل كقوله لتغزُ انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا و
كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافّكم ولانّك
تقول اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم و
لانّ البناء لم يعهد كونه بالحذف ولانّ المحققين على انّ افعال الانشاء
مجرّدة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك
افعالاً بانّ تجرّدها عارض عند نقلها عن الخبر فلا يمكنهم ادّعاء ذلك
في نحو قم لانّه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته واذا ادّعى انّ
اصله لتقم كان الدالّ على الانشاء واللام لا الفعل لانّ اضمار الجازم
ضعيف كاضمار الجارّ فلا يعمل مضمراً الّا فيما يتّفق عليه ان الجازم
يعمل مضمراً انّما بعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها فلم لا يجوز ان يعمل
ههنا مضمراً فتأمّل وتأتي بصورة الايتاء متعدّياً الى واحد تقول
اتيته من باب رمى واتياناً ايضاً واتوة اتوة لغة فيه وقوله تعالى
انّه كان وعده مأتيّاً اي آتياً كما قال حجاباً مستوراً اي ساتراً
وقد يكون مفعولاً لانّ ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول آتاه
ايتاءً اعطاه وآتاه ايضاً اتى به ومنه قوله تعالى آتنا غداءنا اي
ائتنا به ذكره في الصحاح فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فاجاءها المخاض
وهو في الاصل منقول من جاء لكنه خصّ بالالجاء في الاستعمال كآتى
في اعطى ليس على ما ينبغي على انّ ابا حيّان ذكر انّ آتى بمعنى اعطى مبني
على افعل وليس منقولاً من اتى بمعنى جاء وذكر في الصحاح ايضاً وتاج
المصادر وديوان الادب اجاءه اي جئت به واجاءه الى كذا بمعنى الجاءه

اليه وقد يعدّى الى الثاني بالباء ومن اتيته بالبلية فقوله تعالى الّا ان
يأتيهم الله يحتمل الوجهين وكان هذا مراد من قال انّ الاتيان يجيء
لازماً ومتعدّياً والآية تحتملها فقول الصحاح فالاتيان المجيء مع انّ
القوم صرّحوا انّ المجيء يصير لازماً ومتعدّياً بالباء على ما ينبغي قال الراغب
المجيء اعمّ لانّ الاتيان مجيء بسهولة ويقال جاء في الاعيان و
المعاني ولما يكون مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكاناً او عملاً او
زماناً ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة النحل عنه الاتيان ن
قد يقال للمجيء بالذات وبالامر وبالتدبير وفي الخير والشرّ وفي الاعيان ن
والاعراض وذكر الزمخشري انّ اتى يجيء بمعنى صار كجاء في قولك
جاء البناء محكماً بمعنى صار ويستعمل لفظ الجمع للواحد آه قال الرضي في
شرح الكافية والشارح في المطوّل ولم يجئ ذلك اي الجمع للواحد
تعظيماً للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المو
المولّدين وقد سبق في اوائل بحث المضارع ما يتعلّق بهذا
ثمّ الاولى ان يجعل ارجعوني من قبيل قوله تعالى ربّ ارجعون اي ارجعني
اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينهما على معنى
ارجعني ارجعني وارجعني ارجعني قال علاء الدين
البسطامي في شرح اللباب ومن هذا القبيل عندي قوله تعالى وكلّ
في فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون.
مع انه ليس من صفات العقلاء واسمائهم ثمّ اختلفوا انّ ابنية
الجمع هل يصحّ اطلاقها لاثنين فيه مذاهب احدها لا يصحّ
ثانيها يصحّ حقيقة ثالثها مجازاً رابعها وهو للامام يصحّ ويصحّ

للواحد ايضا والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا واضربوا لا في
لفظ جمع ع ولا في نحن فعلنا ولا في نحو فقد صغت قلوبكما فانه
وفاق كذا في المنتهى وذكره في شرح العضد ومما ذكره الزمخشري في تفسير
قوله تعالى الحج اشهر معلومات وان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد
بدليل فقد صغت قلوبكما ليس بصحيح فان قيل قوله في هذه الآية
موافق للقول الشريف في اوايل شرح الكشاف على خلاف قول التفتازاني
في شرح تفسير هذه الآية وفي تعريف المسند من شرح المفتاح موافقا
لما في مفصله يدل على ان المختار عنده المذهب الثاني قلنا اجاب عنه
صاحب الكشف حيث قال هذا على ظاهره خلاف مذهبه المذكور
في مفصله ومذهب الجمهور لا انه قد يذكر الوجه المرجوح في موضع الجواب
وهو جائز في داب المناظرة وذكره التفتازاني في درس من هنا تبين ان
ما ذكره الرازي في اول تفسير الفاتحة من انه جرت عادة المص
على انه اذا كان له في مسئلة رأي اطلق القول به وقيد غيره
رائيه بالنقل ليس بمعول عليه وبقي ههنا فائدة ذكرها في الفتوحات
المكية في الباب الاحد والثلاثين ومائة في مقام ترك العبودية
حيث قال لما وصلت الى هذا المقام كنت رأيت رسول الله عم
في المنام وقد سالني سائل ما اقل الجمع في العدد فقلت اقول له
هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة فقال عم اخطأ
الفريقان فقلت له يا رسول الله فكيف اقول فقال ميز العدد
ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهمين على حدة
ورمى ثلثة على حدة وقال ينبغي لمن سئل عن هذه المسئلة

ان يقول للسائل عن اي عدد تسأل عن العدد المسمى شفعا
او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده المباركة على الدرهمين
فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم وضع يده المباركة
على الثلثة وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر قوله الا فار
جموع يا اله محمد اي فارحمني تمامه فان لم اكن اهلا فانت
به اهل قوله فزيادتها ساكنة ليست بوجه اقول لما يلزم من
الوقوع فيما فر منه قوله وسميت همزة الوصل اقول لانها
للتوصل بها الى النطق بالساكن وقيل لانها تسقط في الدرج
فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كنت اسمك فسقطت همزة
اسمك فاتصل التاء بالسين قوله ثم استثنوا اعترافا بان
اكرم بفتح الهمزة الخ اقول قوله مذهب البصريون الى انه هو
الثانية لان الاولى حرف المضارعة وقول ابي البقاء في قوله
تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا
فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا تحذف فاسد لان
المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام
الكوفي كذا في المغني قوله واعلم انه متى كان فاء افتعل صادا
او ضادا او طاء او ظاء الخ اقول قوله لان حروف الصفير
وانما سميت حروف الصفير لانك اذا وقفت على الزاء و
السين والصاد وباينت الهمزة في اوائلها وقلت ازاس اص
سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف
اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير وانما لم يدغم

حروف الصفير في غيرها لما فيها على الصفير وحروف ضَوِي مشفر لانها
ضوي الرجل اذا ضعف بدنه والمشفر من البعير بمنزلة الشفة من
الانسان وانما لم يدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها اما
الضاد ففيها استطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين
والفاء تفش اي انتشار لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو
ادغمت في مقاربها لزالت صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربها و
انما قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها وهذا عكس قياس الادغام
اي اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب احدهما
ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول
لان الساكن بالتغيير اولى الا لعارض كما في اذبح عتودا فانه اذا
اريد ادغام الحاء في العين تقلب العين حاء لان العين ادخل في
الحلق من الحاء فلا يدخل الحاء في الادخل في الحلق للاستفال والعتود
من اولاد المعز ما رعى وقوي واتى عليه حول والجمع اعتدة
ومنه تاء الافتعال فانها تقلب الى الحرف الذي قبلها ولا ينعكس
لعين هذا الدليل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد اي
انما ارتكب عكس قياس الادغام ولم يقل اطلحم واطرب لرعاية
صفير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير في غيرها في اصطبر ورعاية
استطالة الضاد وعدم ادغام حروف ضوي مشفر فيما يقاربها
في اضطراب وضعف اطجع لزوال استطالة الضاد قال في شرح
الهادي يقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال فادرك مخرج
اللام وقرئ في بعض شواذهم ونخسف بهم الى اعلم ان الضاد

لا تدغم الا في مثلها وقرئ في بعض شواذهم بادغامها في الشين وهو
رواية ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان ابا عمرو كان يدغمها في الشين
وعابه على هذه الرواية الزمخشري والفاء ايضا لا تدغم الا في مثلها
وقرئ نخسف بهم بادغامها في الباء وقال الزمخشري هذا ضعيف
تفرد به الكسائي والراء ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرئ نغفر لكم
بادغامها في اللام قال الزمخشري وادغام الراء لحن اي في اللام
وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء وان كانا متقا
ربين وقال ابن مجاهد لم يدغم احد الراء في اللام في نحو نغفر لكم
غير ابي عمرو والشين ايضا لا تدغم الا في مثلها وقد روي عن ابي
عمرو ادغامها في السين في قوله تعالى ذي العرش سبيلا كما روي عنه
علمه في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وقد يقال حسن ذلك على الاخفاء
لا على الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغام ما التقى ساكنان
لا على حده في بعض شواذهم وروي الوجوه الثلثة في قول
زهير وهي ترك الادغام على الوجهين اي بالطاء المهملة والظاء
المعجمة ومعناه انه يعطي ماله عفوا اي بسهولة من غير من
ولا مطل ويظلم احيانا على بناء المجهول يعني ربما يوذيه
السائلون بكثرة سؤالهم ويطلبون منهم في غير موضع الطلب
فيظلم اي يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل ذلك ويبقى ولمن سأله
ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات
التي لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه يسأل منه فوق طاقته و
يطلب منه ما لا يقدر عليه والاستشهاد انه روي يضطلم بتقديم الظاء

على الطاء المهملة على الاظهار ويظلم بظاء معجمة مشددة ويطلم بطاء
مهملة مشددة وكذلك متصرفاته اي كل واحد منها توجيه لافراد الضمير
الراجع الى الكلمات وقد يوجه في مثله بانه قد يكنى بالضمير الموضوع للواحد
المذكور عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى
باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التاويل الا انه في اسم
الاشارة اكثر واشهر حتى قال علاء الدين في حاشية المطول قد شبه
الضمير باسم الاشارة في التسوية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب
الكشاف في قوله تعالى فان طبن لكم منه شيئا وقال صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم الآية وحد الضمير في به
اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة كما في قوله تعالى كانه في الجلد توليع
البهق اراد ذلك وقال قطب الرازي ان كان اسم الاشارة اشارة
الى السمع والابصار والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ
مفرد مذكر وهو خارج عن قانون وضع اسماء الاشارة لانها وضعت
صيغا مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه وان كان اسم اشارة
الى ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود اليه من غير تاويل باسم
الاشارة وقال الخازن في فان قيل ما وجه اعتبار اسم الاشارة
واقامة الضمير مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور ظاهرة
فيكون الاحتجاج بها اكد ثم قال ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب
الكشاف جاز في اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع والمثنى على تاويل
ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا افعل نائبا عن افعال
جمة وذكرت قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكرت لك افعالا كثيرة

ثم قال والسر فيه ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليسا على
الحقيقة لانها في معنى الحرف وقال التفتازاني يعني تثنية اسماء الاشارة
الموصولات وجمعها ليسا على قانون اسماء الاجناس بان يلحق
باواخرها الف ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثهما
ليس بالحاق التاء فيجوز فيهما ما لم يجز في اسماء الاجناس و
اريد بالمفرد منها ما يراد به بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث
ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع وان كان بالتاويل في
باسرها اي بجميعها الاسر القد الذي يشد به الاسير واذا ذهب
الاسير باسره فقد ذهب بجمعه ويقرب منه قولهم هذا لك برمته
وهي قطعة من الحبل البالية قوله واعلم انه متى كان فاء افتعل
دالا او ذالا الخ اقول قوله تنحي على الشوك قال الاصمعي نحوت
غصون الشجرة اي قطعتها وتقول الحيت على حلقة السكين
اي عرضت الجزار بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء المعجمة
بعد الف القاطع والمقضب بقاف وضاد معجمة آلة القطع
والمهرم بتسكين الراء المهملة نبت واذري البراي اعطاه
للريح يصف الشاعر ناقته تقول ان هذه الناقة تعمل اسنانها
في الشوك فتقطعه وتسقط هذا النبت وقيل الضمير في تنحي يرجع
الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية السكين على الشوك وتلقيه
القاء عجبا وقيل الى وحشية اي تعرض اسنانها المشبهة با
لسيف القاطع على الشوك وتقطعه وتذري ذلك النبت
وجزارا مفعول تنحي ومقضبا صفة المفعول والمهرم منصوب

بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره تذري الدهم تذريه والنصب
هو المختار بالعطف على جملة فعلية للتناسب او وراءه نصب
بالمصدر مع اصله او تراءى من ذرى غير مهموز لان الجوهري ذكره
في باب الالف المقلوبة عن المتحركة قلبت تاؤه ذالاً او الاستشهاد ان
فاء افتعل دال معجم ولم يدغم في الدال قوله ويلحق الفعل غير الماضي
والحال نونان للتوكيد اقول وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول
الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما اي دام سعدك فالحقت
بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقرير الحكم مع رفع الشك
بالنسبة الى المحكوم عليه قال سيبويه ان قلت اضربن فكانك
قلت اضرب اضرب وقال الشارح في شرح المفتاح الوكد
القصد وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشاف الوكادة بمعنى
التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا ان الملم
ثقة في اللغة فكفى استعمال او مصدر من وكد وكده اي قصد
قصده استعمله في التاكيد من غير تعرض لكونه مولداً وكذا في مجمع
البحرين للصغاني والمجمل والغريبين والتاج وفي الصحاح ومجمع
البحرين ان التوكيد بالواو افصح ولا يلحق الا مستقبلاً فيه معنى
الطلب كالامر الخ مثال الامر اضربن والنهي لا تضربن والاستفهام
هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض الا تضربن والقسم
والله لاضربن ففي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب
اما في الامر والنهي فظاهر واما في الاستفهام والتمني والعرض فلانها
بمنزلة الامر فمعنى هل تضربن اضرب وهل تضربن ومعنى الا تضربن

مطلب معنى التوكيد

اضرب ومعنى ليتك تضربن اضرب واما في القسم فلانك اذا
قلت بالله لا افعلن فكانك قلت اسأل الله ان افعل والمراد
من القسم جواب القسم لا نفسه لان نفس القسم لا تؤكد بالنون وانما
قال غالباً لانه قد يقسم الانسان على ما يفعله مما هو ليس من مطلوبه
ولا غرضه كقول من اتى كبيرة والله لاعاقبن وامثال ذلك كثيرة
والشبه بالقسم نحو اما تفعلن اي الشبيه بالقسم الشرط المؤكد بما لشبه
ما بلام القسم في كونها مؤكدة يعني كما ان اللام تاكيد القسم كذلك
ما لتاكيد الشرط فاشبه ما بما يؤكد باللام وهو القسم وقد
اختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة الى ان حكمه في لزوم
النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز حذفه
تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط شك
وقد تقرر ان النفس مجبولة على الفرار عن الشك والمحبة للعلم
بل الاول مرضها والثاني صحتها على ما صرح عبد القاهر في دلائل
الاعجاز وبالجملة فالشرط من حيث انه تردد يدل على الطلب
تخلصاً من المرض اللغوي ولانه لما اكد حرف الشرط بما كان
تاكيد الشرط او ما الشرط لا نخط المقصود بالذات وهو الفعل عن
غير المقصود بالذات وهو لن ويلحق بالنفي ويجري مجرى النهي
نحو ربما وقلما وجوز والنيرا ما تقومن زيد حملاً للكثرة على
القلة حملاً للنقيض على النقيض وقلبت النون الفاً للوقف
لان النون الخفيفة تبدل الفاً في الوقف اذا كان قبلها
فتحة تشبيهاً لها بالتنوين لانها مثله في كونه نونا ساكنة في

الكلمة بعد حركة فتقول في اضربن في الوقف اضربا كما تقول في رأيت
زيداً رأيت زيدا وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب
حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الوصل بخلاف
التنوين ربما اوفيت في علم الخ يقال وفى واوفى على الشيء اي
اشرف ونزل والعلم الجبل وشمالات جمع شمال وهي الريح التي تهب
من ناحية القطب معناه ربما اشرفت على جبل ونزلت وحططت
رحلي في جبل ترفع ثوبي ريح الشمال اعرابه ما في ربما كافة واوفيت
جملة فعلية ترفعن فعل ثوبي مفعوله شمالات فاعله والجملة صفة
علم والاستشهاد لحاق النون الخفيفة في ترفعن وليس فيها معنى الطلب
والقلة تناسب النفي القلة تستعمل بمعنى النفي نحو قل رجل يقول
اي ما رجل يقول ولذلك لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا
يدخل على ما النافية ومن ذلك الحديث الذي ذكره النحاة عن
عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله عم يكثر الذكر ويقل اللغو
قال ابن الاثير في النهاية اي لا يلغو شيئا وقوله تعالى فقليلا ما يؤمنون
وغير ذلك قوله وهاتان النونان احديهما خفيفة ساكنة كقولك
الخ اقول قوله يعني ان من بين النونين تختص الثقيلة اي تنفرد اه
وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي
بحسب مفهومه الاصلي ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال
اختص الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره
ويشهد لكثير الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور و
ذلك لان اختصاص شيء بآخر في قوة تميز الآخر به فيتحقق فيه

في ان الاشهر او بقي الشيخ في الرجحان والذي عند الشارح ان الاول
عبارة عرفية والوضع هو ان يدخل الباء على المقصور ويختار الشريف
ان دخولها على المقصور هو الاستعمال الاصلي قوله وهو اي ما
يختص به فعل الاثنين وفعل جماعة الاناث الخ اقول قوله واما
ما اجازه يونس آه قال ابن الانباري هو يونس بن حبيب البصري
اخذ عن ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من كان قبله
اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وله مذاهب واقيسة تفرد بها
ذكره الطيبي وذكر في كشف الوافية ان اول من وضع علم النحو
امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رض وقيل ابو الاسود الدؤلي استاذ
الحسن والحسين رض فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق
الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى الثقفي
الخليل بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من ابي عمرو بن العلاء
علي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا
فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري
كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن
مسعدة وقطرب ومنه صالح الجرمي وبكر المازني ومنه محمد الملقب
بالمبرد ومنه ابو اسحاق الزجاج وابو بكر الزجاج ومحمد بن كيسان ومنهم
ومنهم ابو علي الفسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما
ابو علي الفارسي ويقال له الفسوي ايضا لانه نشأ بشيراز
من قرية يقال لها نسو ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد
القاهر الجرجاني كلهم بصري قيل لم يأت بعده من يعبأ به

وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف قال ابو البقاء وفي القراءة
بالتخفيف وهي قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهي كما في قراءة
العامة بالتشديد وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم
يحذف الثانية لانها لو حذفها لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة
وحذف الساكنة اقل تغييرا والثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه
وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله
والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعان ويجوز ان يكون
لا تتبعان لحقه نون التاكيد على مذهب يونس فكسرت لالتقاء
الساكنين تشبيها بنون التثنية ذكره في الكشاف فاطلاق قوله
ليست للتاكيد غير موجه وكذا ايراد صاحب التلخيص في بحث الحال
لا يصلح للاستشهاد بل للتمثيل الا ان يقال التمسك بالاحاد والارجح
يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل ذكره في شرح اللباب و
المفتاح قوله ولا تدخلها اي فعل الاثنين وجماعة النساء
النون الخفيفة لا يقال اضربان ولا اضربنان الخ اقول قوله
لا تهين الفقير علك آه يقال اهانه استخف به والاسم الهوان والمهانة
ورجل فيه مهانة اي ذل وضعف واستهان به وتهاون به استحقره
قال الراغب المشهور ان الفقر هو الحاجة واصله كسر الفقار من قولهم
فقرته نحو كبدته وبهذا النظر سميت الحاجة والداهية فاقرة
وقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع
الزمخشري ان يستدل بقوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين من قوله
وللرسول رفعا لمنزلته من ان يسمى بالفقير وما اشتهر بين الناس

من قوله

من قوله الفقر فخري فليس بثبت اذ لم يعلم صحته كيف وقد
استعاذ منه رسول الله عم ذكره في شرح البيان وعل بلام
مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند
ابي العباس زيدت عليها لام الابتداء وكذا ان وان وكان و
لعن لغن لغات فيها ولها معان احدها التوقع وهو ترجي المحبوب
والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قال جهلا وافكا والثاني التعليل
اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي والثالث الاستفهام
اثبته الكوفيون ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى وبحرف
التنفيس قليلا وهو جائز كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري
وينصب الاسم ويرفع الخبر وقال بعض اصحاب الفراء وقد ينصبهما
وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك
منطلق وتاويله عندنا على اضمار يوجد ويكون وعقيل
الخفض بها المبتدا وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان
الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والركوع
الانحناء ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ انحنى من الكبر و
الدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وفي الحديث لا تسبوا
الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا يضيفون النوازل اليه
فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله والدهري
بالضم المسن وبالفتح الملحد وقال ثعلب كلاهما منسوب
الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما قالوا سهلي للمنسوب

مطلب لعل

مطلب في معنى الدهرية

الى الارض السهلة ذكره في مختصر اللغة وذكر في الاساس الدهر دوله
والله يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم وفي الفايق
معنى قوله عم لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث
هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير
الجالب وهذا خلاف ما ذكره السكاكي من ان المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد ذكره في شرح المفتاح
السعدي وقيل الدهر الذي في الخبر مصدر بمعنى الداهر اي المتصرف المدبر
المفيض لما يحدث قال الراغب والاظهر ان معناه ان الله
تعالى فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمساءة والمسرة فاذا
سببتم الذي تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه تعالى ثم قال الدهر
في الاصل اسم لمدة العالم وعليه قوله تعالى هل اتى على الانسان حين
من الدهر ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة وهو خلاف الزمان فانه يقع
على المدة القليلة والكثيرة وفي الجمهرة الدهر هو مدة الدنيا وقيل
بل دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب في اماليه الدهر الزمان وقال
بعض اصحابنا الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف ومنكرا قال ابو حنيفة
لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف ومحمد يقع على
ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والحمل والتقريب
الخ ومن ذلك رفعته الى السلطان معنى البيت لا تهن الفقير
لعلك تنحى يوما وتسقط عن المنصب وتذل والدهر يرفعه ويغيره
فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم اعرابه
لا ناهية وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة وفاعله انت

والفقير

والفقير مفعوله والكاف اسم على وان تركع خبره ويوما ظرفه وقد
رفعه جملة حالية من فاعله والاستشهاد على ان النون الخفيفة
تحذف لالتقاء الساكنين والالوجب قال الدماميني في شرح
المغني ادخال اللام في جواب ان الشرطية ممتنع مع ان المصنفين
يفعلونه ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت له
على شاهد يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بلو كما
في الاهمال وعدم الجزم ولم يحرك فان قلت ما الفرق بين
هذه النون والتنوين حيث يحرك التنوين اذا لقيها ساكن
وتحذف النون قلت الفرق ان للتنوين قوة ليست للنون
لان التنوين لا تفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون و
لان التنوين مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل
وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف
اياها وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين
على ما نقل فيه بحث لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا
له في التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر من افادة
الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل في افادة ذلك المعنى
بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليها
وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة فرعية من الثقيلة
لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه مع ان الفرع لا يجب ان يجري
على الاصل في جميع الاحكام هذا صحيح اذا لم يلزم من عدم جريانه
عليه فساد وهنا يلزم لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل

فالمناسبة ان تعدى من الخفيفة اليها هذا مرفوع بما ذكرنا من
معنى الاصالة حرف مد هو الالف والواو والياء السواكن ولم
يقيد مجانسة حركة ما قبلها اشارة الى ان المص رحه اراد بحرف
المد اللين بطريق ذكر الخاص وارادة العام او الى ان في حرف
اللين مدا ما وهو المد الطبعي كما ذكر الجعبري ونفى المد عن حرف
اللين في غير الالف لا ينافيه لان المنفي هو المد الاصلي الخاص
او الى ان المص لم يفرق بينهما كما قال الشارح بعينه والثاني مدغما
وفي بعض النسخ والثاني مدغما فيه بزيادة لفظة فيه والصواب
تركها ولعل الغلط فيها وقع من الناسخين نحو خويصة تصغير خاصة
وياء التصغير والصاد الاولى ساكنتان لان انما يفيد الحصر
لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة
الرفع ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة
انفصال الضمير معه ولصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح
به بعض النحاة واستدل بعضهم على ان افادة الحصر بان ان
يكون للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده و
نفيه بل يجب ان يكون الاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على
العكس والثاني بط بالاجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك
فاسد لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا
ما دخلت عليه باجماع النحاة فتامل فان التقاء الساكنين
جائز في الوقف مطلقا اي سواء كان احدهما حرف مد ولين او

مطلب يعرف احوال انما

مطلب وفيه احوال التقاء الساكنين

اولا كقولك زيد وعمرو وبكر واعلم انه يجوز التقاء الساكنين اذا
اجتمع هذان الامران اعني الوقف على ما ال كون الاول منه
حرف لين والثاني مدغم كدواب واصيم تصغير اصم ومثله يقع في
كلام العجم كثيرا نحو كوشت ونيست ويجمع اربع سواكن ممتنع
في كل لغة وعلى كل حال والوقف لغة مصدر وقف بمعنى
حبس ومنع وهو بهذا المعنى متعد واما وقف اللازم فمصدره
وقوف وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر والايقاف
في هذا المعنى وقيل لغو وقيل لغة رديئة وبهذا المعنى الصدقة
وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول واصطلاحا
قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا ما فقطع الصوت
جنس وآخر الكلمة فصل اخرج قطعه عن بعضها فهو لغوي
لا صناعي والوضعية ليندرج فيه نحو كلما الموصولة فان
آخرها وصفا لازم وزمانا وهو ما يزيد على الآن اخرج به
السكت وهذا اجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع
الحرف عن الحركة لوجوه ذكره في كنز المعاني وقوله لوجوه اشارة
الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم
شمول الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام
بعضهم انه يسمى قطعا وليس من الوقف في شيء فعلى قوله
لا يفتقر خروجه عن هذا التعريف ولا عن قولهم قطع الكلمة
عما بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم
شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد

مطلب وفيه معنى الوقف وسائر احواله

قطع الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف
عن الحركة على تقدير ان يكون الحرف متحركا ولايخ ذلك عن تكلف
ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه
ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك الكلمة
وقطعت عما بعدها فانه يسمى وقفا ولهذا يقال وقف و
اخطاء في تركه حكمه وهو خارج واما انه ليس بمانع فلانه لو
سكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة توذن
بوقفه فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك
وارد ايضا على قولهم قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف اختياري
بالباء الموحدة ومتعلقه الرسم لبيان المقطوع من الموصول
والثابت من المحذوف والمجرور من المربوط واضطراري و
هو الوقف عند ضيق النفس والعي واختياري بالمثناة
من تحت وهو المنقسم الى التام والكافي والحسن والاضطراري
لا ينقسم اليها بل اليها والى القبيح ذكره في شرح الازهري قال
القسطلاني في الوقف كامل او تام وحسن وناقص وهو الذي
يسمى قبيحا لانه اما ان يتم اولا الثاني الناقص والاول اما ان
يستغني عن تاليه اولا والثاني اما ان يتعلق به من جهة المعنى
فالكافي او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون
استغناؤه كليا اولا فالاول الكامل والثاني التام وفي
شرح الكشاف للشريف الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا
قبيح وعلى ما يفيده حسن فان استقل ما بعده ايضا

يسمى

يسمى تاما والا يسمى كافيا وحسنا غير تام والوقف على بسم
من البسملة قبيح وعلى الله او الرحمن كاف وعلى الرحيم تام و
قال صاحب المكتفي وحكم القبيح ان لا يفعل الا لضرورة النفس
ويعاد وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن اعاد و
حكم الكافي ان يجوز ان لا يعاد وفي التام الوقف وعدم
الاعادة واجب وقال السجاوندي الوقف لازم وهو
الذي اذا وصل غير المرام ومطلق وهو ما يحسن الابتداء
بما بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل فيه والفصل
لتجاذب الموجبين من الطرفين وقال الجزري وليس في القرآن
وقف واجب اذا تركه القارئ اثم ولا حرام اذا فعله اثم
الا ان يكون له سبب شرعي يستدعي تحريمه فيحرم كان يقصد
الوقف على ما من اله واني كفرت من غير ضرورة قال القسطلاني في
والذي قدروه انه لا يوقف دون الموصوف والخبر و
المضاف اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا
الا اذا كثر المعطوفات وطال الكلام او كان عطف جملة على
جملة ودون صلة وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز والتفسير
والحال والمستثنى والمشار اليه وعلة وسبب ولا على
العامل دون المفعول ولا على الظرف دون ما عمل فيه ولا
على احد مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها دون خبرها او
لا على خبر ان واخواتها دون اسمها ولا على التمني والشرط و
الاستفهام والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم دون

جوابه ولا على حرف دون ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظي دون
المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب ولا على المجاور دون
ما جاوره نحو يشتهون حتى يقول وحور عين في قراءة الجر واجاز
الاخفش دون النعت والمنسوق وابو علي دون الا في
موضعين احدهما ما بمعنى لكن كقوله تعالى الا ما اضطررتم وثانيهما
ما بمعنى الواو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون الا
خطأ والا سلاما والا اللمم وقال ابن مقسم على رأس الآية
كقوله تعالى الا آل لوط والا عجوزا والا عبادك ذكره في عين
المعاني سلمنا انه اراد بغير الوقف الخ اعلم ان تسليم هذه الارادة
مسلم لان المفهوم من حصر الحكم في شيء هو ان لا يجري في غيره و
التقاء الساكنين جائز فيها ذكره المص وفي الوقف مطلق وفي
الكلمات اذا عددت تعديدا او كان قبل آخرها لين وقفا ووصلا
سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو قاف وميم
وعين او لا نحو زيد وانشاء وغيرهما مما بناؤه لعدم التركيب
اما وقفا فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بني لعدم
المقتضي للاعراب وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع
وهو مشابهة مبني الاصل ولم يفعل بالعكس لقلة ما بني لعدم
المقتضي وكثرة ما بني لوجود المانع ومنهم من زعم ان السكون
فيها في حال الوصل ايضا على نية الوقف وفي كل كلمة اولها
همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس
الاستخبار بالخبر نحو الحسن عندك وآيمن وآيم الله يمينك كما

ذكره

ذكره النحرير واما فلقلقا البطان فشاذ فعلم بما ذكرنا ان الاعتراض
بعدم استقامة الحصر وارد وان الجواب الاخير الذي ذكره النحرير
ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشواذ لا يستقيم في الامثلة
التي اوردنا لانها مطردة غير شاذة فتامل فيه في الاسم المعرف
باللام اعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها
والهمزة للوصل وعند الخليل أل كهل آلة للتعريف وعند المبرد
حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين
همزة التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب
الثلاثة مذكورة في شرح الرضي مع ادلتها بان يجعل ذلك اتما
اخبر ذلك لانه ادخل في الاستعمال واولى كلفظة الفعل بيانه
ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا
فتقول نعم ذلك كما تقول نعم ما فعلت فصار كانك اعدت
جميع ما ذكر الا انك اختصرت وكذلك ههنا ولو قيل تلك
واشارة الى جميع المذكورات لكان تصريحا لا كناية عنها كذا
في شرح الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اعبر عن الاتيان بالفعل لانه
فعل من الافعال والفائدة فيه بانه جار مجرى الكناية
التي تعطيك اختصارا ووجازة تغنيك عن طول المكنى
عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي عدم التصريح بالشيء
كتسمية الضماير بالكناية وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية
وهو ان ينفي العام بنفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته

بحث في اصل حرف التعريف

لالتساعده نقول ابن كمال باشا في تفسير هذه الآية وهذا من قبيل ذكر
العام في موضع الخاص فان اريد به معنى الخاص بخصوصه فمجاز مرسل
والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي وقلت جوازه مشروط
بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط يفهم من هذا الجواب
ان السائل قد احتاج في سؤاله وشرط التقاء الساكنين على حده
عند المص موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك لانهم صرحوا
بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد المص هو هذا الا انه لم يصرح
اكتفاء بالتمثيل والعلامة معترف به كما يجيء والسر فيه انه اذا كان
في آخر الكلمة كان محل التغيير فاستحق حذفه لذلك بخلاف الوسط الا
يرى انهم حذفوا الساكن الاول في اضربن واضربن مع ان الاول
حرف مد والثاني مدغم لكونهما في كلمتين لان نون التاكيد بمنزلة
كلمة منفصلة فان قلت لم لم يحذف في نحو اضربان واضربنان
مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والياء
والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان
الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف ولو
حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع
النونات مع خفة الالف واستثقالهما **قوله** وقد يحذف من الفعل
معهما اي مع النونين النون التي الخ **اقول** قوله ويجوز من
الفعل معهما اي مع كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة
والثقيلة لا يدخلان معا دفعة واحدة في الامثلة الخمسة فتح
يحذف معهما النون في الامثلة الخمسة **قوله** ويحذف مع حذف

النون

مطلب يعرف ان التقاء الساكنين في اي موضع يجوز وفي اي موضع لا يجوز

النون واو يفعلون وواو تفعلون الخ **اقول** وقوله ولم يحذف
الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحدة فان جلال
الدين المحدواني وطال ما يختلج في صدري ان الجمع بين رفع
الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف
فتكسر نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل
الفرق بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض
شروح المفصل تعليلا آخر لذلك مع ما يقوى به اختلاجي فقيل
ولا يحذف الالف لانها خفيفة حقيقة وجودا كعدم فلو
كانت المؤكد بعد ما مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد
عند حذف الالف وجها المعنى حذفها ولكن النون بعد الالف
مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر فيما اسلفناه
قبيل هذا من قولنا قلت مقتضى الاطراد الخ وقوله وقيل
حد التقاء الساكنين ان يكون الاول الخ مشعر بان المذهب
ما ذكر انفا وليس كذلك اذ لا خلاف بين علماء هذا الفن
في ان التقاء الساكنين انما يغتفر ما اذا كان في كلمة ومراد
المص بل من لم يذكر هذا القيد ايضا هو هذا القيد الا انه
لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء عند البعض
ليس لانه لا التقاء الساكنين على حده بل لانهما ضميرا
فاعل او فاعل في تركيب على التقاء الساكنين على غير حده
للضرورة وان لم يلتبس وقوله جار الله العلامة تسمى
جار الله لانه جاور بيت الله خمس سنين وتا العلامة للمبالغة

مطلب جار الله العلامة

وجه ههنا ما اشار اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى
ان يقدر موصوفه جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف
جماعة مبني على عدهم هذا الواحد جماعة لكثرة علومه فالتاء في الحقيق
لتأنيث الموصوف ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم وقالوا
في صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ احترازا
عن علامة التأنيث ذكره في الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن
عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي وقال العلامة اكمل الدين
في شرح الكشاف انه قد تاب من مذهب الاعتزال وكان حنفيا
وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار فكان
يمشي برجل من خشب وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا وشد
في رجله حبلا فانفلت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه
فجذبه فانكسر رجله فقالت له امه لا [illegible] قطعت رجلك
فوقع كذلك ولد بزمخشر سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي
بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر
الزاء وفتحها قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية قصبة
خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع الابرار في الوعظ و
المستقصى ومجمع الامثال والقناع والاسماء والافعال والفائق
في اللغة والمفصل وحواشيه والانموذج في النحو والتصريفات التصريف
والايضاح في الكافي والبيان واساس البلاغة والمفرد والمؤلف
وصميم العربية وديوان الاشعار وقسطاس العروض ونوابغ الكلم
والديوان المنشور وفوايد القلايد وكشط العقد وخلاصة

مطلب مصنفات الكشاف

الجواهر الخفية ومكارم الاخلاق وفصوص الاخبار والاحاديث
المسندة وشافي العي في مذهب الشافعي والنصائح الصغار
والنصائح الكبار في الوعظ صنفهما بعد توبته من الاعتزال وههنا
موضع تأمل اذ لم يلزم من تمثيله بكلمة واحدة ان لا يجوز في غيره
ويمكن ان يدفع بالعناية في الجملة اعلم ان في الجملة تستعمل في
القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة فادخل اما وهي حرف شرط لفظ
اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان وما زايدة و
لعل مراد النحرير هو هذا الا انه تسامح في العبارة **قوله** واما اسم
الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد فالاكثر ان يجيء الخ **اقول**
قوله فالاكثر ان يجيء اسم الفاعل منه على سمت فاعل قيل ولهذا
سمي لكثرة الثلاثي اي ولاجل ان اسم الفاعل من الثلاثي على
فاعل يسمى بلفظ الفاعل جميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل
لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل ورد بانه
ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي يجيء على وزن اسم
الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل بمعنى
الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل والمستفعل واعلم انهم اطلقوا
اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والقائم والفاعد و
المخرج والمستخرج وغير ذلك كذا في جناح الفلاح واعلم ايضا
قد يكون الفاعل بمعنى المفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه
الريح وليل نائم وهم ناصب وبمعنى مفعول [illegible]
وسر كاتم وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهري وكاس

مطلب يعرف فرق بالجملة في الجملة

مطلب يعرف مجيء اسم الفاعل على فاعل لا على مفعل

بمعنى مكس ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال الرضي في عيشة
راضية وماء دافق الاولى ان يكون على النسب كقابل وماشب اذ
لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل به كقابل بل يجوز
ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ والاكثر
ان يجي اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي فان قيل
لم سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب
بان المراد المفعول به يقال فعلت الضرب اي اوقعته عليه لكنه
حذف حرف الجر وبقي الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما قال والاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل
قيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل البتة ولذلك
سمي به وما يكون بغيره فمن الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى على من
له ادنى تمييز بين اصطلاحات الادباء ونحو ضراب لحي ههنا صيغ
للمبالغة في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار بضم الكاف وتخفيف
العين وسيف مخذم بكسر الميم وفتح العين مشترك بين الآلة والمبالغة
وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلامة
بالتشديد وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين و
ضحكة بضم الفاء وفتح العين وجذامة ومعطير بكسر الميم فيهما و
سكون الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم
المفعول ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة وقالوا مسكينة
حملا على فقيرة قيل وبكون اسم الفاعل بوزن اسم المفعول كقوله تعالى
كان وعده مأتيا اي آتيا قال الرضي والاولى انه من اتيت

مطلب يعرف مجيء اسم المفعول على مفعول للثلاثي غيره

مطلب صيغة المبالغة في الفاعل

الامر اي فعلته بمعنى كان وعده مفعولا وربما استغني عن فاعل
بمفعول كجبه فهو محبوب ولم يقولوا احاب وعم الرجل بمعروفه فهو معموم
وبمفعول نحو لم متاع القوم فهو ملم ذكره ابن مالك في التسهيل
وحلوب في اسم المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث وقد يلحقه
التاء للنقل الى الاسمية وللوحدة فيكون بعد الحاق التاء ايضا
صالحا للمذكر والمؤنث وفعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر و
المؤنث وقد قالوا عدوة الله حملا على صديقة ذكره المرادي و
شرده ويجي فعول للمبالغة ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا
كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا يستويان
واذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف او لا
وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل بهذا الاطلاق عندهم ليس
على الاطلاق لانهم ميزوا كل واحد منهما بتعريف على حدة
في كتبهم واعتبروا الحدوث بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق
لا الحدوث والاستمرار في الصفة المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم
فيها ونحو خالد ودائم وثابت ومستمر وباق وراسخ ومؤمن و
واجب وكافر وضامر في فرس ضامر مما يدل على دوام
الفاعل والثبوت لا يرد نقضا واما نحو حائض وطامث من
الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس باسم اذ معنى
الثبوت عارض وكذا في صفات الله نحو الله عالم وقالوا اذا
قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال
في حسن حاسن الآن او غدا قال الله تعالى في ضيق لما فقبه

مطلب في تسوية التذكير والتأنيث في صفة فعول

مطلب الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

الحدوث وضايق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة لان
القائم مقام الفاعل لفظا الى اخماقال لفظا لان في المعنى هو المجرور فقط على
ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه
قال شريف الدين الجرجاني وحروف الجر اداة توصل معنى الفعل الى المجرور فالمجرور
منصوب المحل ومرفوع المحل هو المجرور وحده لا المجموع الجار والمجرور ولم يرد
الا اشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه والقول بان
الجار والمجرور في محل النصب والرفع مساهلة في العبارة اتكالا على
ما تقرر من القواعد وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل
يجوز ان يتقدم لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه
فاعل مسئولا قال البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الزمخشري خطأ لان
الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقريب عناية
للزمخشري وانما جاز تقديمه مع انه فاعل لمحالا صالة ظرفية لا لعروض
فاعلية ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدا ولا التباس
ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سال ابن جني
ابا علي عن قولهم فيك يرغب فقال فيك لا يرتفع بما بعده
فاين المرفوع فقال المصدر اي فيك يرغب الرغب وفيك ظرف
وهكذا يصحح مسئلة الكشاف ويجعل الضمير في مسئولا للمصدر ويجعل عنه
في موضع نصب وفي شرح الالفية لابن المعطي ان كان مفعول
المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم اشتغل الفعل
بضميره ولا يمكن جعله مبتدا لاجل حرف الجر ومنهم من اجاز محتجا بهذه
الآية لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جائز

التقديم على عامله فان قيل كلام الكشاف نص في جواز التقديم
فما وجه قول الشارح وظاهر كلام الكشاف قلنا وجهه احتمال كلامه
التأويل بجعله من قبيل الاضمار والتفسير كما يشير اليه تمثيله بقوله كالمغضوب
في غير المغضوب وقول الشارح قدم عليه زيادة منه
مبنية على الظاهر وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم وقد يجيء
بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تأويل وذكره الرضي وقد
جيء بمعنى موجع والمليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع وذكره الجوهري
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى بديع السموات قيل
بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمرو ابن معدي كرب امن ريحانة الداعي
السميع بمعنى المسمع وفيه نظر لانه لا يثبت لذلك والاستشهاد
في البيت لان داعي الشوق لما دعا القائل صار هو سميعا
لدعوته فتسبب لكونه سميعا فاوقع على الداعي اسم السميع
لكونه سببا فيه على ان الشاذ لا يقاس عليه ان ثبت وذكره
الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويجيء بمعنى مفاعل
كثيرا كالجليس والحليف والعشير والكليم والانيس والنديم وذكره
الرضي في شرح الكافية والشارح في شرح الكشاف وغدير
بمعنى مغادر من غادره او مفعل من اغدره وذكره الجوهري
كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهي ليست بلازمة لصفة
فعيل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بضم العين وقيل
هي لازمة مطلقا ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن
اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذ

اذ الكل معدول عن راحم ذكره في حاشية تفسير القاضي وبمعنى المفعول
قال الرضي وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس الا انه يستوي
الا قوله في الذي بمعنى المفعول والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث اجري على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامرأة
نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرة هند اهو الاكثر والقليل الحاقه التاء
التاء وذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى تأويل مع قوله تعالى
ان رحمة الله قريب بان الرحمة بمعنى المطر او الغفران او الاحسان
او بان القريب بمعنى المسافة يذكر ويؤنث وبمعنى النسب يؤنث
فقط او بان المراد به النسب اي ذات قرب او بان المصدر المؤنث
يجوز تذكيره حملاً على لفظ آخر في معناه او تأويلاً بان مع الفعل
او بان في الكلام حذفا اي شيء قريب او اثر رحمة الله قريب او بانه
بمعنى مقروب او بان رحمة اكتسب التذكير من المضاف اليه كما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان نفاخة لينوء بالياء التحتانية
او بان تأنيث الرحمة غير حقيقي مع ان الرضي قال في شرح الكافية
هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الظاهر
بين الحقيقي وغيره ولا بين كون المسند فعلا او صفة وقال
ابن هشام في المغني المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث
وهذا ابتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند
الى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلا او شبهه وبكون المؤنث
ظاهراً فلا يجوز هذه الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا
او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان

والاعتراض صاحب الكشاف بان هذه الوجوه المذكورة في
التأويل ليست بمطردة ليس بقادح واما تذكير بغي في قوله تعالى ما
كانت امك بغيا على تقدير كونه فعيلا فاما لانه مصدر كما قالوا
في قوله تعالى من يحي العظام وهي رميم ولم يقل رميمة لانه اراد
المصدر او للفواصل ذكره الطيبي او للتشبيه بالمفعول كما في
ملحفة جديد من جديد عند البصرية لا الكوفية لانه عندهم بمعنى
مجدود من جده بمعنى قطعه ذكره الرضي او لانه للنسب كطالق
او لانه للمبالغة ذكره القاضي في الفطب كونه للمبالغة بان
نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلق جوابه انه من باب نفي المقيد
وقيده وللشبه اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل
بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة
ويحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث
مع كونه صفة مفعال ومفعل ومفعيل بكسر الميم فيها وفعال بفتح
الفاء وفعل بكسرها وتخفيف العين فيهما **قوله** واما ماذا د
على الثلثة نحو شيئا كان او رباعيا الخ **اقول** قوله والمراد بالفظ
امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد يراد به المفهوم
الكلي وقد يراد به القضية الكلية والمعنى الثاني مراد هنا وكذا
الانطباق وقد يراد به الاشتمال فمعناه امر كلي مشتمل على احكام
جزئيات موضوعه اشتمالا يتعرف احكامها منه وقد يراد به الحمل
فمعناه امر كلي محمول موضوعه على جزئياته ليتعرف احكام
جزئياته منه فلو قال قضية كلية لكان اولى لانه يوهم

ارادة المفهوم الكلي وهو ما لا يمتنع نفس تصوره الشركة بل قد توهمه
بعضهم الا ما شذ ومنه معقوق من الاعقاق والقياس معق ومنتوج
من الانتاج والقياس منتج كمنتج وباقل من الابقال والقياس مبقل
وماحل من الامحال والقياس ممحل ولاقح من الالقاح والقياس
ملقح ومثني من الاثناء والقياس مثن وحق من الاحقاق فهو
مسهب قيل هو وكذا المحصن وملفج مستعار من اسم المفعول
كسن مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل
وربما استغنى عن مفعل بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واحزنه
فهو محزون واحبه فهو محبوب وقد جاء محب على الاصل في الشعر
واضعفت الشيء فهو مضعوف واحمه الله فهو محموم وازكمه الله
فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه فما قال
ابن صلاح قول المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند اهل
العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن وقول صاحب المحكم
والمتكلمون يستعملون لفظة معلول كثيرا ولست منهم على ثقة
ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في اللغة عل فهو معلول اي ذو
علة على ما ذكره في الصحاح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل من افعل على
فعال كاسار فهو سار والقياس مسير واجبره فهو جبار
ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر بمعنى اجبره
وفي موضع آخر من الصحاح حساس دراك لغة ازدواج ومن
فعل ايضا كلبس فهو لباس ونقل ملبس قوله واذ قد
فرغنا من السالم فقد حان ان نشرع الى اقول قوله واذ قد

فرغنا من السالم فقد حان الخ قال حسن الفناري قد يقال يجوز
ان يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد
الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال الدماميني في شرح المغني
كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يبعد عن
ذلك وجود امتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي
في شرح اللباب وقد يجري الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء ما بعده
نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه والفاء في
فنقول اما العاطفة على حان فيلزم عطف المضارع على الماضي
وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار او ممتنع على ما صرح
في كشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح المفصل واعمال
المستقبل في الماضي لاشتراط صحة اقامة المعطوف مقام
المعطوف عليه وقد يجاب عن هذا بان ما لا يغتفر في الاوائل
يغتفر في الثواني كقوله تعالى وان نشأ ننزل عليهم من السماء
آية فظلت مع انه لا يكون في الشرط فعل الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم
ضربتني هند وزيد ومررت برجل قائم ابوه لا قاعدين ورب
شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وبانه لا يشترط في عطف
الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف
عليه على ما صرح به بعض شراح المفتاح في اوائل الفن
الاول واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد
الذين يدعون الى قوله فتكون من الظالمين والشارح في

عدم جواز عطف المضارع على الماضي

في باب الفصل والوصل من المطول ولانه عطف المفرد على المفرد كليا
كما صرح به علاء الدين البسطامي في حاشية المطول في قوله وقد ينزل
العالم منزلة الجاهل حيث قال من لا يجري على مقتضى العلم هو و
الجاهل سواء على انه يجوز اعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على
ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذا اعتزلتموهم الى فأووا و
الى الكهف وقوله واذ لم تفعلوا الى فاقيموا وقوله واذ لم يهتدوا
به فسيقولون ووجهوه بانه من باب المبالغة حتى كان هذه
الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لها لزوم
المظروف فالظرف ونحوها اذا فاء فصيحة وهي التي تدل على الشرط
المحذوف وقيل على السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة
اما لافصاحها عن الشرط والسبب او لفصاحة الكلام الذي
دخلت هي فيه او لظهور المعنى بسبب دخولها او وصف لها
بوصف صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة موقعا
حسنا وتتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما دل عليه من المحذوف
فتارة يكون المحذوف امرا او نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم
بشير ونذير اي لا تعتذروا فقد جاءكم فتارة شرطا كما في قوله
تعالى فهذا يوم البعث اي ان كنتم منكرين للبعث فهذا
يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى فانفجرت اي ضرب
فانفجرت وقد يصار الى تقدير القول كما ذهب صاحب
الكشاف في قوله تعالى في سورة الاحقاف فقد كذبوكم بما
تقولون ان هذه المفاجاة حسنة رائعة وخاصة اذا

مطلب فاء الفصاحة

انضم اليها حذف القول وجعل هذه الآية من ذلك القبيل كذا
ذكره الشارح في شرح الكشاف في المضاعف وانما سمي مضاعفا
لانه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام قال الخليل
وهو من الخلة من الخلال فانه ود تخلل النفس ويخالطها و
قيل من الخلل واحد من الخليلين يسد خلل الآخر او من الخل
وهو الطريق في الرمل فانهما يترافقان في الطريق او من الخلة بمعنى
الخصلة فانهما يتوافقان في الخصال الحميدة او الخليل هو الفقير
من الخلة او المصطفى المخصص الذي ادخله في خلال الامور و
اسرار العلوم التضعيف ان يزاد على شيء القائم مقام فاعل
يزاد الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان يكون لازما ثم يلزم
تغيير المتعدي باللازم الآن يقال ليس بتغيير لغة بل من
طريق شعور الذهن والكناية لان زيادة الشيء على الشيء
يستلزم كونه مزيدا عليه كما قالوا في قول صاحب الهداية فتح
بلدة عنوة اي قهرا هذا ليس بتغيير لغة لان عنى بمعنى ذل و
خضع لازم وقهر متعد بل هو تغيير من طريق شعور الذهن و
الكناية لان من الذلة يلزم القهر وان القهر يستلزم الذل
ثم التاويل المذكور معروف في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف
جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال
اي وقع التقطع بينكم برفع المعروف اولى لانه اصله وقال صاحب
جعله من الاسناد الى ضمير الامر لتقدره في النفوس اي تقطع الامر
بينكم اولى اذ لا يعرف له شاهد والاصل مهدوم بان الاسناد

مطلب في الاسناد والفصل الى ضمير يعرف ... بصيغة ...

لا المصدر الملفوظ جاز في الفرع دونه فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبي
الصواب ان ضعف الشيء مثلاه وضعيفه ثلاثة امثاله وهو الموافق
لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على عذابهم ضعفا
فعذابهم ضعفين فيطابق قوله تعالى في موضع آخر ربنا آتهم ضعفين
من العذاب روى ابو عمرو عن ابي عبيدة في قوله تعالى يضاعف له
العذاب ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلاثة اي يعذب ثلاثة
اعذبة وانكره الازهري وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم
ومتعارفهم وانما الذي قال الحذاق انه يعذب مثله عذاب غيره مرتين
لان الضعف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة
مقصورة على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب
الضعف من الالفاظ المتضايفة كالنصف والزوج وهو تركب
الزوجين المتساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت
الشيء وضعفته وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف
الشيء هو الذي ثنيه ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد
ومثله نحو ان يقال ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف و
اذا قيل اعطه ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثليه
لان معناه الواحد واللذان يزادانه هذا اذا اضيف فان
لم يضف فقلت الضعفين قيل ذلك يجري مجرى الزوجين في
ان كلا منهما يزاوج الآخر فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف
الآخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعف
الى واحد فيثلثهما نحو ضعفي الواحد ويقال له الاحمق وهو من له

في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف
ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت
الخفي ولهذا سمي به ولانه كرر فيه حرف واحد فشابه الاصم لانه
يكرر له الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم وكان
العرب الجاهلية اي المدة والايام التي كثر فيها الجهل والغفلة
المنسوبة الى الجهل وتلك تسمى فترة لفتور الدواعي في العمل
بالشرائع التي فيها وهي ما بين الرسل من رسل الله عز وجل
رجبا شهر الله نون رجبا لان المراد غير معين وفي التلويح
وقع في عبارة فخر الاسلام غير منون للعلمية او العدل عن
الرجب لان المراد رجب بعينه وقد يقال لو كان رجب غير
المنصرف معدولا عن الرجب المعرف باللام العهدية ولو لم يعتبر
العدل كان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية تم وبهذا التعليل
ذكره صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان
رجبا علم لان جميع الاسماء المشهورة من باب الاعلام
الجنسية يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان
من الصرف فان الالف والنون المزيدتين لا يؤثران في
الاسم بمنع الصرف الا مع العلمية وتعريف العلم يمتنع ان يكون
بالادوات فلا يكون اصله الرجب على ان العدول من علم
الى علم باطل غير وارد وكذا ذكره الاصفهاني في شرح البديع
وما قال من منع الصرف سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه
بان بعض الاعلام قد يدخل حرف التعريف للمح الوصفية

الاصلية كالحسن فلس الرجب وفيه ان ادخال اللام للمح الوصفية ما
ليس معرفا في شيء من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره الدماميني في شرح المغني
والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج الى نقل ثم العدول عن علم
الجنس الى علم الشخص ليس ببعيد على ان اللام التي تدخل على الاعلام لا
للمح الوصفية انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسمين
بها اوصاف لتقصد المدح او الذم كما صرح به اللب للسيد فليس صح فيما ذكر
عدول من علم الى علم آخر كما ظن واضافة الشهر الى الله للتشريف والتعظيم
ولذا سمي رجبا لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه في الجاهلية ولا
يستحلون فيه القتال وانما قالوا رجب مضر لانهم كانوا اشد تعظيما له و
اذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمي الشهر لشهرتهم اياه حاجة را واما
الهلال كما يسمع في مختصر الصحاح لا يسمع وهو الاصوب والكاف للتشبيه
وكلمة ما قيل كافة لها عن الدخول في المفرد وقيل مصدرية عند اكثر
النحاة وكلمة ايضا تاكيد لما يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل قولهم لا
كما ان زيدا من افضل الناس كذلك عمرو واما قولهم كما ان زيدا قائم عمرو
قاعد فالظاهر ان الكاف ههنا للتحقيق معنى الوجود على ما ذكره علاء
الدين البسطامي كما في قوله تعالى رب ارحمهما كما ربياني صغيرا على ما نقله
صاحب اللب ووجهه بانه ليس الكاف فيه للقران في الوقوع كما في قولك
كما حضر زيد قام عمرو لان الترتيب من الوالدين واقعة والرحمة مطلوب
الوقوع وللغير او جعل رحمتهما ايجاد المحقق كما اوجد الوالدان الترتيب
ايجاد المحقق في الزمان الماضي وقول الراغب الكاف في قوله تعالى او كالذي
مر على قرية ليس للتشبيه المجرد بل للتجديد والتحقيق كما في قولك

لل

الاسد كذيد مستغيث من استغاثة واغاثة والاسم الغياث بالكسر وهو اي
المستغيث المسلوب القدرة والمستعين الضعيف القدرة والمستجير طالب
الخلاص والمستنصر طالب الظفر من الاشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة
والمحرم ورجب ومعنى سرد متواليات وسردت الحديث اذا اتيت به على الو
لاية والمحرم اول الشهور ولذلك ادخلت الالف واللام عليه دون
غيره من الشهور كانهم قالوا هذا الذي يكون ابدا اول السنة ذكره في
النجم الوهاج وذكر في طلاق الوافي الحسامية ابتداء السنة عادة عن
المحرم واما اول الاسبوع فالصواب انه يوم السبت لما روي عن ابي هريرة
رضي الله عنه انه عم قال خلق الله التربة يوم السبت والجبال يوم الاحد
والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلثاء والنور يوم الاربعاء
وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر
في آخر ساعة منه وقول الشاعر الم تر ان الدهر يوم وليلة يكران من
سبت عليك الى سبت قال ابن السيدة اولها الاحد وقال النووي
في شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع والخميس لانه
خامسه وقد كان يشهر الاهلة وايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسامي
غير هذه الاسماء وكان المحرم سمي المؤتمر لانهم كانوا يأتمرون فيه الغارة
فسمي المحرم لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجنة فيه على ابليس وسمي
صفرا لانه يتخذ الابل اي يهزله فسمي صفر الاصفار الاشجار فيه
او لاصفار مكة من اهلها اذا سافروا او ليقال داره صفر اي خالي او
لاصفرار وجوههم حين وقع في الناس فيه وباء وسمي ربيع الاول
خوان وربيع الآخر وبصان فسميا ربيعين لارتباع الناس فيهما

اى فاستهم فى الخطب والجادان هنين ووزنه فسميا جمادين لجمود الماء
فيهما يوم سميا وجمع الشهور مذكرة الا جمادين ورجب الاصم لما لم
يسمع فيه صوت قعقعة السلاح فسمى رجب لتعظيم وتعظيمهم فيه آلهتهم
وفى الروضة لم يعذب الله تعالى امة فى شهر رجب وفيه نظر لان قوم
نوح عم اغرقهم الله تعالى فيه كما قال الثعلبى وشعبان عجلان فسمى
شعبان لانشعاب القبائل فيه وتفرقها فى الغارة او لانشعاب
الخير فيه لرمضان ورمضان ناتق فسمى رمضان لانه يرمض فيه الذنوب
اى يحرق او لرمض الفصال وشوال عاذل بالذال المعجمة فسمى شوالا
لشول الناقة فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم الذكر انها حامل او لان
العرب كانت تشول فيه اى تنزعج عن اماكنها وذو القعدة هواع
فسمى ذا القعدة لقعودهم فى رحالهم عن العدو والحرب وذو الحجة
برك لبروك ابلهم فسمى ذا الحجة لاداء الحج فيه وكانوا يقولون ليوم
الاحد اول وليوم الاثنين اهون وللثلثاء جبار وللاربعاء
دبار وللخميس مؤنس وللجمعة عروبة وللسبت شيار ذكره فى غير
التفاسير وقال بعض الجابر المتاخرين ايام الاسبوع من الاعلام
الغالبة فيلزمها اللام وقد يجرد لفظ الاثنين من اللام والسر
فى جعل نحو الا من الاعلام الغالبة وان لم يثبت بعضها محافظة
على القاعدة التى هى ان الاعلام التى لامها لازمة فى الاصل اجناس
صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب ان يجعل جنسيها
مقدرة والثلثاء والاربعاء لما جعل الاثنين جعلت اللام الذى فى
العدد مقدرة فرقا بين الحالين ذكره فى جمع الصفات وفى بعض شروح

الخ وقد اطبقوا على ان العلم فى ثلثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر
رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر وفى البواقى لا يضاف الشهر فى الا
ضافة يعتبر فى المضاف اليه فى اسباب منع الصرف ووجوب دخول اللام و
امتناعه وفيه ان الامام ذكر فى تفسيره ان رمضان مختلف فيه اختيار انه
اسم الله ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان بل شهر رمضان
واختيار محى السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم للشهر واختيار صاحب التيسير
ان رمضان من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة والكلام رمضان واليه
مال الرازى فقول من قال ان العلم لو لم يكن شهر رمضان لما جاز اضافة شهر
اليه لعدم جواز انسان زيد ليس بصحيح حركة نعال فى مختصر الصحاح حركة
نعال الحركة ضد السكون والقتال المقاتلة فلا يتعلق به الشيخ بل نظره
وصوته والنعال جمع نعل وهى الحذاء صوته تصغيرها نعيلة تقول نعل
وانتعل اى احتذى وانعل خفه ودابته ولا يقال نعل فالمضاف
محذوف على الوجهين ولا قعقعة السلاح القعقعة حكاية صوت
السلاح ونحوه فنفى قعقعة السلاح تجريد فى الاول وتنصيص فى الثانى
كما فى قولهم العلم صفة قائمة بغيره او تخصيص به والواو فى ولا قعقعة هى
المقترنة بلا المذكرة للنفى المؤكدة له بشرطين سبقها بنفى وعدم قصد
المعية كما قام زيد ولا عمرو ولتفيد ان الفعل منفى عنهما حالتى
الاجتماع والافتراق والعطف من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل
والمشهور انه من عطف المفردات واذا انفقد احد الشرطين امتنع دخولها
فلا يجوز نحو ما قام زيد ولا عمرو وجاز ولا الضالين لان فى غير معنى النفى
عند البصرية ولا عند الكوفية فلفظ لا لمعنى غير وجاء قوله فاذهب فانى

تكرار لا النافية مع الواو

فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم ونعم ولا جبل الا ان المعنى لا فتى احرزه مثل
فرهين يهلك الا القوم الفاسقون ولا نحو ما اختصم زيد ولا عمرو ولانه للمعية
لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل و
الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية ولا الرابعة ولا الخامسة
زوايد وقد يقال قصد نفي الاستواء من كل واحد منهما معه فلا الا في
كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات فان قلت
كلمة لا في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو تفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها ربما
يحمل على نفي الاجتماع فلا يكون زائدة بل مفيدة معنى مقصودا قلت
انما ذكرها المعنى لانا في تسميتها بالزائدة فانهم يسمون كان في كان زيد
فاضلا زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع ولما
كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعها في تعريف واحد لما
قوله ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجعلها في تعريف
واحد لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد اذا لم يوجد قدر مشترك
كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما واطلاق المضاعف
على قسميه من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر
تعريف العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما ولم يتعرض للمزيد فيه مع
ذكره في هذا القسم لان حكمه حكم لا مخالفة بينهما ما كان عينه ولامه
من جنس واحد فان قيل هذا منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه ولامه من جنس
واحد بل العينان كذلك قلنا المراد بالمضاعف الذي يكون التضعيف
فيه اصيلا ولم يكن بسبب زيادة حرف كما مر في الكاف بمعنى على كما في كن
كما انت وقولهم ان بعضهم كان يجيء قيل له كيف اصبحت اي على ما

انت

انت بمعنى على خير وقيل المعنى بخير ورد بانه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء
وقد يكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه آخرون وقيد بعضهم جوازه
بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة وللمبادرة ونسمي
كاف المفاجاة والقران والتقييد على ما ذكره علاء الدين البسطامي في حواشي
المطول في قوله القرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة حيث قال وما في كما
بينهم كافة والكاف للتقييد والتقدير القرابة كذا على الوجه الذي فهم نحو
قال فليست للتشبيه قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا محل
لها كما لا محل لها لانها لم تبق حرف جر فقوله المضاعف مبتدا فان
قيل قد صرح في كشف الوافية ان مقول القول يكون جملة محكية
ولا يكون مفردا الا اذا كان مفعولا مطلقا كقولك قلت قولا حقا و
ربما يحذف المصدر ويترك صفة منصوبة كقولك قلت حقا فاذا
وقع في مقول القول مفرد فهو مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف
قلنا هذا مبني على ما هو المشهور من كون القول هو التلفظ بما يفيد
فائدة تامة على ما ذكره القاضي في انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضي
ونقلناه في اوايل هذه الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول من
حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه
مفيدا كان او لا فلا كلام في كون مقول القول مفردا قال ابن التجيد
في حاشية انوار التنزيل بعدما قال وحقيقة القول التلفظ بما يفيد
فائدة فالمهملات والكلمات المفردة والمركبات الناقصة ليست باقوال ولو
الاوساط ان يعم ما لا يفيد لصحة قولهم في حدود التعريفات قوله هذا لاخراج النفي
القول المختص الا الكلمة واحدة من كلمات التعريف او الكلام كلها ناقص من

الفاظ الآن يصار في امثال هذا الى المجاز واعلم ان المذهب في القول ثلثة مذاهب الاكثر على حكاية ما بعده في النصب ان كانت جملة ونوع ما موقع المصدر ركانه قال قولا ثم عدل الى الجملة لارادة المخصوص لانها بمنزلة النوع من القول ولذا انتصب المعطوف عليها لقال زيد عمرو منطلق او مثرا بالنصب لا غير وحق المحلي ان يؤدي على هيئته فلا يقال قال زيد عمرو الظريف او نفسه منطلق ولا عمرو وهو بكر منطلق ان اذا لم يقله المحلي عنه لانه يلتبس النعت والتاكيد والمعطوف واصرح في الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما حكى الله تعالى قيل في المحلي وقيل في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا سلاما اجمع القراء على نصبه لان المراد التبري لا التحية اي تبرانا منكم تبرا او سلمنا منكم سلاما ولذا انتصب في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام في النصب وجهان على المصدرية اي سلموا سلاما وعلى انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم لم نقول حقا لمن قال لا اله الا الله ورفع الثاني على انه خبر مبتدا اي امري سلام او مبتدا محذوف الخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني لبني سليم اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والثالث اجراؤه مجرى الظن باربعة شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين حرف الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية وقوله وهو الظاهر ان هذه الواو من الحكاية لا من المحلي والواو التي في نسخ الماتن ليست في محرفها فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان حقه ان لا يكون جملة الخبر المبتدا على ما حكى الرضي وان كان قليلا وذكره الدماميني في بحث الجمل من شرح المغني وخبر

مطلب معنى قوله تعالى قالوا سلاما

باب كان لعولك الى الا فمن صرح الشرفاسي وهو عريان وخبر في الواقعة بعدها الا لعولهم ما احد الا وله نفس ة وجبر لا الواقعة بعد بد لعولهم لا بد وان يكون قالوا هذه الواو التي لتاكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وكذلك قد امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال في كون كل منهما حكما لصاحبه على ان صاحب المنيح قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال لما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمل على الوصف بجعل الواو لتاكيد اللصوق لما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن قلده سهو منهم اعتذر لصاحب الكشاف بانه لا عيب في السهو للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه وانما العيب في الخطا وهو ان يثبت الصورة المنافية للحكم فلا يزول بسرعة بل لا يزول اصلا او يزول بعد اتعاب ورد بانه قد تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه السهو سهو ولا شك ان معنى الجمع بين باب اللصوق وباب المجاز مفتوح فيقول صاحب الفوايد دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحادهما ذاتا وحكما وتاكيد اللصوق يقتضي الاثنينية مع انا لا نعلم ان الواو تفيد التاكيد و شدة اللصوق ليس بذاك من النداء في حال على اما من خير عقبه ولا وقد جوز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار شرط على ما ذكره في حواشي شرح المفتاح السعدي ومنعه بعضهم معللا بان الحال جزء من الخبر عنه والمضاف اليه لا حظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز والا فلا الا انه

[illegible]

قد جاء كقوله تعالى ملة ابراهيم حنيفاً واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف
بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف معمول صار في حكمه كما في قوله تعالى
ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس ذكره في كشف
الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه الا ان يكون المضاف
جائز العمل في الحال وبان يكون جزءا منه او كجزء منه في صحة الاسقاط والاستغناء
والمعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره ابن كمال باشا في شرح المفتاح ثم
اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل
المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل
المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد وبالوجه المذكور واما حال من المبتدأ
وقد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدأ وجعلوا العامل انتساب الخبر الى المبتدأ
فانه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد كذا ذكره سيد المحققين
في حواشي شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان تأخر الحال
في مثل هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف لا يعتقد الا بعد انعقاد
الكلام فعلى ذلك ليس له قوة العمل في الحال واجيب بان هذه الجهة وان كانت
معقولة الا ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمال والاستعمال يساعد السيد
المحقق لقوله تعالى فله جزاء الحسنى فقد صرحوا بان جزاء في قراءة النصب
حال من المبتدأ وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة
نص فيما ذكرنا بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الجار وهو
الظرف المتقدم وذلك ان يجعل عامل الحال لفظة كان في الخبر واصلا في عامل
الحال ودونها جائز عند من جوز الحال من المبتدأ وهو سيبويه واتباعه وقد
قال سيد المحققين في قول التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه ولا يحسن

جعل الظرف حالا من المبتدأ بناء على جواز تقدمه على ما قيل لان المقصود تعريف فصاحة
المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان المآل واحداً ثم قال وقس على هذا
امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان اوجب ذلك زيادة تقدير في
الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي صفة للمبتدأ بان يقدر متعلقه
معرفة اي المضاعف الكائن من الثلاثي على القول بجواز حذف الموصول مع
بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين ذكره
الدماميني وفيه بحث لان الكائن المقدر في مثله للثبوت كالمؤمن
والكافر فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع
بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبني على التدريج
بمعنى انه يقدر اولا منكرا اذ الدلالة للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير اللام ثانيا
وفيه ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما اشار اليه الشريف المحقق لا من دلالة
الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل النكرة صفة للمعرفة بنية حذف
اللام وللمحض وتبا وبين فك الاضافة على ما نص عليه ابو علي في الشيرازيات
وبني عليه قوله كان مزاجها عسل وماء اي كان مزاجها فصيح وقوعه
ضرام شكارة عسل وماء كما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز
جعل المعرفة حالا بنية طرح اللام بل ربما جاز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية اللام
في مثل قولهم ما يحسن بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن بالرجل مثلك مع وجود
المانع من ظهاره على ما صرح به جار فيما نحن فيه من جوازه ولا مانع اولى فان
قيل ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود
الذهني في حكم النكرة فلا حاجة لما تعريف المتعلق اجيب بان القياس و
ان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني وقوله

بل وان جعل النكرة صفة للمعرفة ولذا الخ

مطلب في فوائد الجملة المعترضة وفائدتها ومحلها

ويقال له الحشو جملة معترضة وهي التي تعترض بين الشيئين لافادة التقوية او
التشديد او التحسين او التنبيه او الاهتمام او التنزيه او الدعاء او المطابقة او الا
ستعطاف او بيان السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها تسمى واو اعتراضية
ليست بحالية ولا عاطفة ولا تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة بين
الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدا والخبر وبين ما اصلهما
المبتدا والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين الموصوف
وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين
وبين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده
وبين حرف التنفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه
وبين جملتين مستقلتين وقد يعترض باكثر من جملة ومن جملتين وصرح
صاحب الكشاف بجوازه بسبع على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض
باكثر من جملة والمعترضة تشتبه بالحالية ويميزها عنها على ما ذكره ابن
مالك في شرح التسهيل وابن هشام في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها
وجواز اقترانها بالفاء وبالواو مع تصدرها بالمضارع المثبت وان الشرطية
ولن والسين وسوف وكونها طلبية فقول الحوفي في قوله تعالى اني ذاهب
الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود وهذه الفروق اللفظية واما
الفرق المعنوي فما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى اتخذتم العجل
من بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض وانتم قوم عادتكم
الظلم وفي معنى الحال وانتم تضعون العبادة في غير موضعها وبينه بعضهم
بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فانه
لا تعلق لها بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ

مطلب الفرق بين الحالية والمعترضة

من الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد للعامل بين لهنا فائدة وهي
ان ابن هشام قال في المغني للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات تخالف اصطلاح
النحاة والزمخشري يستعمل بعضها ويرد عليه من لا يعرفه فهذا العلم كافي
بيان نوعين منه لانه الاعتراض الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض بين
شيئين متطالبين وبين الدماميني تلك الاصطلاحات على وفق المطول
حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض ان يؤتى في اثناء كلام او
كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى
دفع الايهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في
اثناء كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى كانت دفع الايهام او غيره
ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة
او غيرها لنكتة ما ويجوز ان يكون فصل المضاف على الاضافة
في المحذوف هو المبتدا على ما قاله الوسطي من ان الاولى كون المحذوف
المبتدا واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا لان الخبر محط
الفائدة او الخبر على ما قاله السعيدي من ان الاولى كونه هو الخبر واذا دار
الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا
فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا
كلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان يتقصد الاول برواية اخرى في ذلك
الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع على طريقته واذا دار الامر بين كون

محذوف اوّلاً وثانياً فكونه ثانياً اولى واذا احتاج الكلام لما حذف مضعّف
يمكن تقديره مع الثاني اولى لكونه اشهر ويقال له المطابق وانما خصّ
بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي بين عينه ولامه لكثرة
المطابقة في الرباعي زلزل فاؤه ولامه الاولى كليهما زاي وعينه ولامه
الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون فيجوز ان
تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق من زلّ لموافقته
اياه في المعنى فالزاي الثانية عندهم زائدة فوزنه فعفل وان
لم يكن نحيه دعاهم قال الشارح في شرح الكشاف كل مبتدا اعقب بان
الوصلية يوزع في خبره بالا الا للمسند اليه او لكن مثل هذا الكتاب وان
صغر حجمه لكن كثر علمه وذلك لما في المبتدا باعتبار تقييده بان
الوصلية من المعنى الذي يصلح للخبر المسند الى اله ويشتمل على مقتضى خلافه
وقال في موضع منه والفاء في خبر المبتدا المقرون بان الوصلية شايع
في عبارات المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه
على ان يجعل الشرط عطفا على محذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدا
وان جعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج للجزاء
فلشبه الخبر بالجزاء حيث قرن بالمبتدا الشرط وقال علاء الدين
البسطامي في حواشي المطول ما قرن بالا ولكن في مثل ما ذكر قائم مقام
الخبر وليس بخبر والتقدير هذا الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه وانما يقل
علمه لو لم يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان
مطيعا لي لكنه ليس بعبد لي وهذا اي طي المقدمة الواقعة في موضع
الخبر مع سائر غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون طي

مطلب فيه بان المبتدا اذا اعتبر بان الوصلية يوزع في خبره بالا ولكن للمسند اليه و يوزع في الخبر بالفاء

الجزاء مع ما يتبعه ويطوون المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك مقامه
ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان فقيرا فلا عيب له وانما يكون
عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس بخيل كما ذكره مولانا خسرو في حاشية القاضي
من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في ولكنت
وما يشبهها في الوعيد وان من حروف الزوائد ليس كما ينبغي وقد يقال
في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلق تحقق سبب التسمية
في بعض منه ومثل ذلك كثير شايع وربما يتوهم بان المضاعف من الرباعي لا يسمى
باسم كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا ولما كان مظنة السؤال
دفعه بانه الحق المضاعف بالمعتلات وجعل له قوله يلحقه الابدال اعلم
ان الابدال اما للتخفيف او لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج او في
الصفات كالجهر والهمس وغير ذلك ان يجعل حرف موضع حرف آخر
قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف آخر احترازا
عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة
وزنة لانه لا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله آخر احترازا عن رد
المحذوف في مثل اب واخ وست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي
واخوي وستهي برد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق عليه انه جعل حرف
مكان حرف ولا يسمى ابدالا لانه جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا
القيد خرج نحو اخت وبنت على التوقيف فانهما وان قلنا التاء فيهما
عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه
ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان
الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان الاصل لاما كما في ماء وزايداد

نبه على ان الملحق بالرباعي ... كما ان الابدال ... و

الا على نوع المقصود وان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم با
لالف ومعلوم ان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف
غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة
الادغام ولا يسمى ابدالا لان الظاء من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد
قيد لا للادغام والجواب انه لما بين عقيبه حروف الابدال علم ان المراد
بحرف في قوله جعل حرف موضع حرف احدى تلك الحروف وذلك ان تقول تنوين
حرف للتعظيم كما قيل في تنوين شيء في قولهم مواني الصرف شيء وفي تنوين ضحى
في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس ضحى وفي تنوين دمعا في قول
البردة وفي تنوين قوما في قوله عسى الايام ان يرجعن قوما وفي تنوين
لامر في قول المفتاح ولامر ما يجد القرآن وفي تنوين حاجب في قوله اذ تغاغ
شان حاجب الاول والحروف التي تجعل موضع حرف آخر وقال بعضهم
حروف الابدال ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال زط وهذا وهم لانهم
نقصوا الصاد والزاي وهما من حروف الابدال لقولهم صراط وزقر في
سراط وسقر وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال ولو اوردوا
اسطع اصله استع ابدل السين من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام
والاول رد واذكر واظلم اصلها اذتكر واظتلم يعني يلزم ان يكون جميع الحروف
التي تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه ان يكون جميع
الحروف غير الصاد والسين والقاف والزاي من حروف الابدال لان جميع
الحروف غير ضوى شغز تبدل للادغام والياء والواو والميم وان كان من
حروف ضوى شغز فهي من حروف الابدال حروف انصت يوم جد طاه
زل انصت امر من الانصات ويوم ظرفه وجد مبتدا مضاف الى طاه وهو

مطلب في بحث التنوين للتعظيم

مطلب في عدد حروف الابدال

علم لشخص وزل من الذل وهو خبر المبتدا والظرف مفعول الجملة اي انصت
في هذا اليوم وكل منها تبدل من عدة حروف فالهمزة تبدل من حروف
العلة ومن العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن اللام والصاد
تبدل من السين التي بعدها عين او خاء او قاف او طاء والتاء تبدل من
الواو ومن الياء ومن السين ومن الصاد والياء تبدل من الالف ومن
الواو ومن الهمزة ومن احد حروف التضعيف كما ذكره ومن النون ومن
العين ومن الباء ومن السين ومن الثاء والواو وتبدل من الالف ومن الهمزة
والميم تبدل من الواو ومن اللام ومن النون ومن الباء والجيم تبدل من
الياء المشددة وغير المشددة والدال تبدل من التاء والطاء تبدل من
التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن الهاء والهاء تبدل
من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والزاي تبدل من السين ومن
الصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين واللام تبدل من النون ومن الضاد
والامثلة في المطولات فلفظ الكل للتكثير دون الاحاطة وكمال النعيم صرح
المعروف بالبهلوان في شرح المفتاح والشريف فيه في اول القصر واشار
اليه ايضا في قول السكاكي والتقليب يجري في كل فن وصرح ابن كمال
باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل قد يكون
للتكثير والمبالغة لا الاستغراق كما في هذه الآية وفي حاشية شرح المفتاح
في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للعموم اذ
لا نار في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة
آل عمران ان لفظة كل [illegible] كثيرا تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده
كل احد ويعلم كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله في

يعرف ان كلمة كل ... للتكثير

في دبر كل صلوة ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكلي الافرادي ولا الكل
المجموعي يعني ان اصله ملت الى امسا الكتب واملته لغتان جيدتان
جاء بهما القرآن استملته الكتب سألته ان يمليه على قلبت اللام الاخيرة
ياء فان قيل لم خص اللام الثانية ولم خص بالياء قلنا لان الثقل نشأ
منها ولان لام الفعل هو المحل للتغيرات والابدال نوع من التغير وان الياء
اقرب الحروف الى اللام في المخرج نحو تقضي البازي التقضض الكسر فلما قال
الجوهري لم يستثقلوا من التقضض تقضض الا تبدلا قالوا انقضى كما استثقلوا
ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء ومثل قالوا تظني من الظن وحسبت
بالجر واهيت به اى تنعمت واللعاع نبت ناعم في اول ما يبدو وتلعلعت
الغنم الارض تلعى اللعاعا اذا انبتها فاذا اردت انك تناولتها
قلت تلعيتها واصلها تلععتها فلما كثرت العينات فابدلوا الاخيرة ياء
وقال ابو عمرو واللعاعة الكلاء الخفيف رعى او لم يرع رعد سيتجرجر
فتندهره وجرجته فتدحرج صرصرت اى قلت له صه اى اسكت
من السماء اه قال القاضي في قوله تعالى مسنا الضر المس ايصال
الشيء بالبشرة بحيث يتأثر الحاسة به وقال الزمخشري في قوله تعالى يمسهم العذاب
جعل العذاب ماسا كانه حي يفعل بهم ما يريد من الآلام وناقش
ان رح فيه بان المس ليس من خواص الاحياء وانما هو تلاق الجسمين
من غير وسطة فحقه ان يقدر الارادة او يقال عبر بالفعل عن ارادته
لما يعبر عن مشارفته وعن القدرة عليه وكما يعبر بالارادة عن الفعل
واصل ذلك اقامة السبب مقامه وبالعكس ليصح قوله فقلنا من نال
ينال نيلا اصنا من باب فهم يفهم والسماء على ما ذكره القاضي اسم جنس

يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم وقيل جمع سماوة وقال صاحب
عمدة التفاسير السماء جمع سموات وهي جمع سماوة كجرادة وجراد وجرادات وقال
حسن القاري المحققون على ان السماء المظلة للارض مؤنثة لا غير ولهذا
وجه استفطر في قوله تعالى السماء منفطر به بوجوه منها انه بمعنى ذات انفطار
وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر
ويؤنث والاغلب التأنيث والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي
بوزن فعول ولا يجمع على سموات ثم قال في حفظه فعد او لا تلتفت الى ما
ذكره الجوهري من ان السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث ويجمع على اسمية
وسموات وفي المختصر السماء كل ما علاك فاظلك ومنه قيل سقف البيت
سماء وسميت سماء لانها سمت وعلت واحد بفتحتين وثهلان بفتح
الثاء المثلثة اسما جبل ويهوي من هوى يهوي كرمى يرمي هويا بفتح
الهاء وكسر الواو وتشديد الياء سقط وبضم الهاء القصد الى الاعلى
فلان العتاق من المطايا ادوجبلة فيا تواليه رجلون وبتمييزي بصير لا
بالدجى عاد وعوس فلان العتاق من المطايا الخ قائله ابو زيد الطائي
يصف اسدا يقصد صيد بدنهم وبائلون بمعنى صار ولا فرق ان مغمون
الجملة بالليل وبمعنى عرس قال الخليل البيتوتة دخولك في الليل وكونك
فيه بنوم وبغير نوم الابري انك تقول بت ارعى النجوم معناه انظر اليها وقس
قال بت بمعنى نمت فقد اخطأ الا ترى ان من بلغ العقيم الا عنقا وسمع قوله عليه السلام
لا يدري اين باتت يده فقال انا ادري اين باتت يدي فلما نام
من الليلة الثانية واستيقظ كان يده في دبره الى الكوع وادلج اسار من
اول الليل والاسم الدلج بفتحتين والدلجة والدلجة كالجرعة والضربة وادلج

بتشديد الدال سار من آخره والاسم ايضا الدلجة والدُلجة وسرى يسرى بالكسر سُرى بالضم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اى سار ليلا كان في كله او في بعضه وبالالف لغة الحجاز والبهاء على ما نص عليه في المجمل والا سار سير الليل كله فما في شرح المفتاح الشريف من ان الادلاج هو السير في بعض الليل والسُرى هو السير في كله ليس بذاك والبصر ضد العمى الذى هو ذهاب البصر وفعيل من بصر به وبصارة وبصر القلب علم والدجى جمع دجية وهى الظلمة والهادى مشتق من الهداية بمعنى الرشاد وضد الغى بمعنى الضلال والخيبة ايضا وعرف الهداية الزمخشرى بالدلالة الموصلة الى المطلوب وعرفها الامام الرازى بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب او صل اليه بالفعل او لا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة بخلق الاهتداء واستدل الزمخشرى في الكشاف على ما قاله بوجوه ثلثة واعترض عليه الرازى ودفع اعتراضاته بعض الفضلاء وبعضهم رفع رفعها لم ار في ايرادها جدوى لكونها مدافعة ودعوى وعموس بالغين المعجمة والسين المهملة بمعنى الشديد القوى خلا يكون حرفا جار للمستثنى فيقبل موضعه نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس حروف الجر وقيل هو في موضع نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وصوب الاول صاحب المغنى لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها عنها فاشبه في عدم التعدية الحرف الزائد ولانه بمنزلة الا وهى غير متعلقة وعند بعض النحاة هو مصدر مضاف او اجر ما بعده ويكون فعلا متعديا ناصبا له وان كان لازما في الاصل

من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن نفيا ولا يستثنى به الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عايد الى مصدر الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستانفة او حالية وقد يكون محذوفة على خلاف في ذلك وما خلا لا يكون بعده الا النصب لان ما بعد المصدرية تعين الفعلية وموضعه النصب على الحال عند السيرافي كالمصدر الصريح في اسلها الواك وقيل على الظرف لنيابتها عن الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واجاز الجر به الاخفش والكسائي والفارسي وابن جنى والجرمي والربعي على زيادة ما ورد عليهم بان الجر لا يزاد اولا واجيب بانه من تتمة الاول وبان لا يزاد اولا في قوله تعالى لا اقسم ورد عليهم ايضا بانهم ان قالوا بقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بعده بل عما قليل فبما رحمة وان قالوا بالسماع فشاذ لا يقاس عليه والعتاق بكسر العين جمع عتيق وهو الكريم والخيار من كل شىء والمطايا جمع مطية وهى الابل سميت بها لانها يركب مطاها اى ظهرها وقيل لانها تمطى في السير اى تمد وهى تذكر وتؤنث اصلها مطيوة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فالتاء للنقل

النقاييس جمع جمع الجمع القليل وهى ونما جمع الجمع الكثير وفائدة الكوانين

وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء تقول العرب فيما بين الثلثة الى العشرة تيهاق وفيما جاوز ما فيها يكنى عن جمع الفلة ثم لما يكنى عن الواحد المؤنث وسوكسن جمع الشوس بالشين المعجمة المتقدمة والسين المهملة المتاخرة وهو المتكبر الذى ينظر بموخر

مصدر تعرف [illegible]

[illegible]

عينه فالكثر من ان يحصى فبين عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون متفصلا
عليه او ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة
بما تضمنه اسم التفضيل اي متباعدة من الاحصا ورد بان كلمة من اذا
لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك
ان التفضيل مراد في المعنى الاكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة
اعتمادا على ظهور المراد اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير
التقدير اكثر من متعلق الاحصا ورد الرد بان للمجيب ان يقول اسم التفضيل
في معنى فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد او يتعالى او يترقى ونحوها على سبيل المجاز
فلا يلزم ما ذكره ورد بان حمله على ما ذكر لا ابدال قطعا فالقول بان هذا
الحمل عابد لا ما ليس بمذكور مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة
مما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال في الجواب من انه محمول على حذف المجيب
اي ذي ان وفيه بعد وبان من التفضيلية تحتمل ان تكون محذوفة كما
في يعلم السر واخفى وقال محمد بن مسعود في كتابه البديع ان الذي وان المصدرية
يتعارضان فيقع الذي مصدرية على ما قال به يونس والفرا وابو علي الفارسي
وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله
عباده وقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا ويقع ان بمعنى الذي كقولهم
زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب فعلى هذا الايرد شيء فيما
ذكر وانه امثاله ورد صاحب المغني هذا القول بانه لم اعرف قائلا به وفيه
بانه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما
مضى عدم صحته وقد ورد صاحب المغني امثاله بان يكون في الكلام
تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف

مطلب يعرف ان ما بعد من لا يكون متفصلا عليه انه ليس مطلبا لما قبلها

مطلب يعرف ان المصدرية بمعنى الذي والذي بمعنى ان المصدرية وفيه نظر فانه تعجبه وفوائد

لم قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان مفترى
وفي شرح الكشاف للشارح ان هذا قبيح جدا وانما الكلام في صيغة المصدر و
ان كان بمعنى المفعول بواسطة انه قبيل في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه وفي
الرضي ان انه بمعنى يرتعص عليه واتصال بمعنى ما يتاصل عليه وفي قوله
تعالى ثم يعودون لما قالوا انه يعودون للقول وهذا مجاز سائغ لا
يحتاج الا نحو في اجارة وبان افعل ضمن معنى ابعد ومن المذكورة ليست
جارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من
المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا القصر التعميم وهذا
اقرب مما ذكره المراد رمز خفي الرمز على ما ذكره البيضاوي اشارة بنحو
يد او رأس واصله التحرك ومنه الراموز للبحر وعلى ما ذكره السكاكي ان
تشير الا قريب منك على سبيل الخفية كما في تلويح الشارح وفي شرح
المفتاح للشريف حيث قال الاعلى وفيق ما في مختصر الصحاح الرمز الاشارة
بالشفة او الحاجب من ايهام اختصاص الرمز بهما ليس على ما ينبغي ثم ما
ذكره السكاكي حيث قال وان كانت الكنايات ذات مسافة قريبة
مع نوع من الخفاء كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا وان كانت مع
نوع الخفاء كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا ينافي
ما في حواشي المطول لحسن الفناري حيث قال الايماء الاشارة
الخفية وقد يستعار للاشارة الخفية مطلقا وقد يستعمل فيما يكون
بجنس الكلم وبما ذكر من اعتبار الخفاء في الرمز عرفت ان دلالة الكتب
رمز خفي اما على التجريد في الاول او التنفيص في الثاني وكان الاولى ان
يقال آه فان قيل قد يصير حرف التضعيف حرف علة كما في ضفادي

مطلب يعرف معنى الرمز والاشارة والايماء

مطلب يعرف كون حرف التضعيف حرف علة

مطلب نزع الخافض

مطلب بيان الكوفة

ونحا ونادى وسادى والاصل ضفادع وثعالب وسادس وثالث
قلنا كلامنا في الافعال لكن كلامه في تقسيم السالم حيث قيد الحروف بالا
صلية ليدخل ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة اه بقيد العموم
والمضاعف يلحقه الادغام وهو في اللغة الاخفاء والادخال اه
قوله يقال ادغمت اللجام الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض
يدل عليه ادغمت الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله ولنا قاعدتان
الاولى ان يحذف الجر وينصب اقامة النصب مقام الجر كما في التمة لا افعلن
والثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر بنزع الحرف ويتعدى بنفسه
كما في واختار موسى قومه وقال ابن التجيد في شرح انوار التنزيل ان
النصب بعد حذف الخافض علامة المفعول لان حرف الجر انما تدخل
الاسماء لافضاء معاني الافعال اليها فيكون تلك الاسماء في محل لنلك
الافعال منصوبة المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا لقدرة وجود
آثار تلك الحروف ولما حذف ما منع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبات
على المفعولية وقال مولانا حسن الفنارى في حواشي التلويح
الناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور
التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به في اللب فكانه يتعدى بعد
اسقاط الجار لتضمن معناه انتهى فكان النصب لنزع الخافض
اسناد الى الشرط يعني بشرط وجوده لوجود المحلي ونزعه ظهوره
من عبارات الكوفيين اى المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة
الحمراء وبها سميت الكوفة قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة
والمعروفة ودار الفضل واهلها مصرها عمر بن الخطاب وتسمى كوفة الجند

مطلب بيان البصرة

لان جند كسرى فيها من عبارات البصريين اى المنسوبين الى البصرة وهي
في الاصل الحجارة رخوة الى البياض مع فتح وبها سميت البصرة وهي مثلثة الباء
حكاها الازهري وغيره افصحها الفتح والبصرتان البصرة والكوفة بناها عتبة
بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة
العرب ثم بعيد حمد فقط بارض ونعى اقوم البلاد قبلة وذكره في النجم الوهاج
والغرض من الادغام الى قوله في غاية الثقل حاصلا ما فيه من العود
الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد الملفوظ بين الحرفين لا
يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب الملفوظ
يجعل اللفظ بهما بمنزلة نحل ان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم و
رفعها في موضع وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل
اذا كرر طعام واحد التذت النفس ملته وكرهته فكيف بما عليه فيه
كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج
احسن في التاليف واكثر مما قربت مخارجه لا يقال ان قوله ان لا
تسكن ولو جعل يسكن ثانيا معلوما ويدرج رباعيا مجهولا لا يرد
بشيء لان المعنى ح الادغام سكون الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا
باسكانك او ساكنا في نفسه وادرجه في الثاني بالطريق الاولى قال
علاء الدين البسطامي في حاشية المطول والاعتذار بالاولوية يخرج عن
التعريف قطعا كما قال الشارح في المطول والاعتذار بانه ترك التقييد
بقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما
ذكره في تعريف المجاز اولى لا يلتفت اليه في التعريفات وذلك الادغام
واجب في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد الخ قوله اعني مصدرا

اشارة الى ان نصب مصدراً بفعل محذوف ويجوز ان يكون بالحالية على قول من
اجاز وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا   وكذلك الادغام واجب اذا
اتصل بالفعل المضعف وما شاكله مما مر الخ   قوله والضابط انه يجب في
كل فعل الخ فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قوول وحيي واقتتل و
تنزل وتباعد فان كلا منها فعل اجتمع فيه حرفان متجانسان لم يقع
بينهما فاصل والثاني متحرك واجيب عن الاول بانه لو ادغم التبس بمجهول
قاول وعن الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم الياء في مضارعه وهو مرفوض وعن
غيرهما بانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء في التاء سقط همزة
الوصل ويقال قتل فيلتبس بما في التفعيل ولو اسكن التاء الاولى
من تنزل وادغم في الثانية احتيج الى همزة الوصل ويقال اتنزل فيلتبس
بمضارع نزل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا لو ادغم في تباعد
فقيل اتباعد التبس بالمضارع باحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل
جواز الادغام فيها يستلزم جواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز لا ان لا يجب قلنا
جوازه لا يستلزم الا جواز الالتباس ووجوبه يستلزم وجوبه وهو
قبيح وفيه نظر لانهم صرحوا بان اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لا
نه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض بالمضارع و
في البعض بصيغة الامر مع انه لم يتحقق اللبس في تنزل وتباعد
لفظا والاولى ان يقال على وفق المفصل وشرحه لابن الحاجب لم يجب
الادغام في اقتتل لان التاء الاولى من الثانية في حكم الانفصال لان
تاء الافتعال لا يلزم وقوع تاء بعدها نحو احترم فضعف شبهه بقوله بعثت
تلك فلم يجب في تنزل وتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا

ولا يجوز ادخالها على المضارع نص عليه في شرح الشافية   اذا كثر ضبابها
القضب جمع ضبابة وهي سحابة تغشي الارض كالدخان اي اجود لاقوام
وان ضنوا اوله مهلاً عاذل قد جربت من خلقي في المختصر المهل بفتحتين
التؤدة وفي المغرب بالسكون التؤدة والرفق وبالتحريك التقدم انتهى
وقولهم مهلاً يا رجل وكذا للاثنين والجمع والمؤنث بمعنى امهل وقيل
انه منصوب على المصدر والهمزة حرف نداء وعاذل اسم امراة اصلها
عاذلة رخمت والتجربة الاختبار في المختصر المجرب بفتح الراء الذي قد
جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلاً الا ان العرب
تكلمت به بالفتح وقال ابن السيدة المجرب الذي اختبر ما عنده والخلق
بضم الخاء وسكون اللام او ضمها السجية الطبيعة واختلف في تغيير الخلق
قال بعضهم لا يمكن لاحد تغييره وان خيراً وان شراً وقال بعضهم يمكن
تغييره لما روي عنه عم حسنوا اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به والحق
ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره واما توشيحه واكماله فقد يمكن ذكره
في شرح البردة والجود السخاء والاقوام جمع قوم وجمع الجمع اقاوم والقوم
اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد
الضمير العائد اليه ذكره في التلويح ولا يرد عليه الصواحب لان الدليل
مجموع كونه مثنى ومجموعا ولا رماح رماحان لانه شاذ والدليل مجموع
الامور الثلثة ويذكر ويؤنث لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من
لفظها اذا كانت للادميين يذكر ويؤنث وربما دخل فيه النساء
بالتبع ذكره في المختصر وفي المجمل القوم جماعة الرجال خاصة واحد القوم
امرؤ وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة

لانهم القوام بامور النساء وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزوم في جمع
صائم وزائر او تسمية بالمصدر والشارح نقله عن هذا التفصيل قال
في التلويح والتحقيق ان القوم في الاصل مصدر قام فوصف به ثم غلب
على الرجال خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره في الفائق وينبغي ان يكون
هذا ازين مما يقال ان قوما جمع قائم كصوم جمع صائم والافعل ليس
من ابنية الجمع تقول ضنن بالشيء يضن ضنا بالكسر وضنانة بالفتح اذا
بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب او ممتنع قد ذكرنا
في اوائل الكتاب ان المراد بالامتناع في استعمالات الاباء هو في مقابلة التحقيق
والوجود   والادغام جائز اذا دخل الجازم على الفعل الواحد الخ
قوله والادغام جائز فان قيل ان حرك الثاني وجب الادغام والا
امتنع فلا يتصور الجواز قلنا التحريك جائز فكذا الادغام المتفرع عليه
لغة الحجازيين اي المنسوب الى الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها
والطائف مع واديها وهو وج من قرى مكة وخيبر من قرى المدينة في الكوط
والنهاية لكن نعيته في بعض الكتب بتصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن
الصلاح وهو غلط لان تهامة لا تدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها
الالف واللام ويسمى الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل
لاحتجازه بالحرار الخمس وهي حرة واقم وحرة راجل وحرة ليلى وحرة
بني سليم وحرة النار وحرة وبرة وذكره والحرة ارض ذات حجارة سود نخرة
كانها احرقت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحران وحرون جمعوها
بالواو والنون واليمامة مدينة بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة و
مرحلتين من الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب

بحث يك

من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها ذكره في النجم الوهاج   ومن يك حذف نون
يكن تشبيها بحروف العلة قال بعضهم تشبيهها في امتداد الصوت وقال الرضي
النون مشابه للواو في الغنة وقيل تشبيهها بالتنوين وقال اخرون حذف
تخفيف لكثرة الاستعمال كذا ذكره ابن ح في بحث اللفيف المقرون حتى
لا يجوز ان يحذف من نظائره مثل لم يبن ولم يجن ولم يصن ونحوها ومن
كثرة الاستعمال انهم يعبرون بكان ويكون عن جملة الافعال فيقولون
كان زيد يقوم وكان زيد يجلس ذكره في شرح المنظومة فان وصلت
بساكن ردت النون ولا يجوز سيبويه سقوط النون عند ملاقات
ساكن واجازه يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقد مر في
في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال له
فضل والبخل بالضم وبالفتح وبفتحتين ضد الجود وبخل بكذا من
باب فرح وطرب وبخل ايضا بالضم فهو باخل وبخيل والمعنى من يك
صاحب فضل وبخيل بفضله على قومه يستغن عنه وينبغي ان
يذم بقي هنا فائدة وهي ان جماعة منهم المبرد وابو علي الفارسي
وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين ذهبوا الى ان الفعل
الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر ولذا سمي ناقصا
وجعل الخبر عوضا عنه ولهذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف والجار و
المجرور ولا يصلح صلة للحرف المصدري ولا يجيء منه الحال ولا يدخل
على خبره لام كي لدلالته على المفعول له خلافا للكوفيين في قوله تعالى
وما كان الله ليذر المؤمنين الجر محذوف وقال ابن هشام في المغني و
الصحيح ان الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس فنبت

الاحكام المذكورة فتسميتها ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد نفى الشارح
واشار صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى فذوقوا ما كنتم تكنزون حيث
قال او وبال كونكم كانزين الى ان كان الناقصة يصلح صلة لما المصدرية
وان الكون يصلح مصدرا لها لانك وقع في بعض كتب النحاة انه لا مصدر
الا للتامة فلا وجه لما قال ابن التجيد في تفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين
الآية من ان الافعال الناقصة لا يتعلق بها الجار ولما قاله ابو البقاء في
قوله تعالى بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل
المبنى التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا لان اللام لا
يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة
لان واعترض عليه بان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول و
صلته لا يمتنع التقديم عليه وبانه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره
وبانه يجوز تعلقه بمحذوف وهو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا
طلل بنى تميم الابن من البناء لانه مبنى ابيه ولذلك ينسب
المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر وفيه نظر ولو ان
المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء وذلك سائغ
في المعنى لان الادغام اي الاسكان الاول موقوف على تحرك الثاني
لالتقاء الساكنين وهذا مطوى وهو ان تحرك الثاني موقوف على
الادغام اي على الاسكان الاول بتوالي الحركات فيلزم الدور في صل
نفي الملزوم وهو الادغام بنفي اللازم وهو الاسكان لا يندرج
في الواحد الواحدة فيه انه يندرج فيه الواحدة بطريق التغليب
او بطريق الدلالة لان علة جواز الادغام في الواحد عند دخول

الجازم سكون آخره فالواحدة الغائبة كذلك ولك ان تقول المراد من
فعل الواحد لفظ فيكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر ومنه
بهالما عرف في رب خاتم ولكل فرعون موسى حيث قالوا رب جواد و
لكل جبار عادل فاعرفه فيكون المعنى والادغام جائز فيما يسكن آخره
اذا دخل الجازم لانه لا يندرج فيه فعل الواحدة المخاطبة فيه ان
الاضافة للعهد والمعهود المفردات لحذف اللهم الا ان يقال اصله
عند البصريين يا الله حذف الياء لنكتتين احديهما ان النداء انما
يكون في محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك والثاني ان حقيقة النداء
طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والسر في تشديد الميم هو انه عوض
عن حرفين او فيه تقوية للحرف بالحلية اذ الاول من حروف المعاني والثاني
من المباني واخرت الميم تبركا بالابتداء باسم الله تعالى وعند الكوفيين
اصله يا الله امنا بالخير اي اقصدنا بالخير فحذفت الهمزة بعد الضم و
حروف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله تعالى فامتزجا وصارا
كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر كقوله غفرت او عزبت
يا اللهما وربما يجوز ان يوصل بهما كقول الاعشى وما عليك ان
تقول سبحت او صليت يا اللهما ويجوز ان يكون الالف فيه للاطلاق
وزاد حرفا من جنس آخر الكلمة وهي الميم لضرورة الشعر واختلف
في جواز وصفه فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة براسها فلو وصف
يكون الميم فاصلة فقوله اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك
الملك قال المطرزي يستعمل في الدعاء وقد يجيء في جواب الاستفهام
فيقال لا ونعم كثيرا من ذلك ما قرأت من حديث عمرو بن سعد وقد

اتاه رسول الله عمر وقال له كيف تركت امير المؤمنين فقال صالحاً و
هو يقرئك السلام فقال ويحك لعله استاثر نفسه قال اللهم
لا فقال لعله نعل كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان به المتكلم
قصد اثبات الجواب مشفوعا بذكر الله عز وجل ليكون ابلغ و
اوقع في نفس السامع الخ وليعلم انه على تعين من ايراده وبصيرة
في اثباته قد جعل نفسه في معرض من اذا قيل على الله تعالى يجب فيما
سأله مثلا ولا شك ان من كان حاله هذه لا يتكلم الا بما هو صدق
ويقين وحق مبين وقد يؤتى بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزاً
نادراً وكان قصده بذلك الاستظهار بمشية الله تعالى في اثبات
كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا
كثير في كلام الفصحاء او النفي الاعم ونظائره لحسن سبق الكلام واثباته
والواقع خلافه نحو ما جاءني احد جاء في القوم اللهم الا زيداً المعنى
لا تؤاخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى
او لتاكيد كلام عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني ادعو
الله ليشهد على كلامي انه حق والمستثنى منه صدق   لا يخلو
عن تعسف العسف والتعسف والاعتساف الاخذ على غير
الطريق   فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من ان يكون مكسور
العين الخ اقول كبعض الشيء عليه وفي المختصر عضه وبه وعليه
فقصره فيهما ليس على ما ينبغي وقول المفتاح ولا الحض فيه بفرس
قاطع من قبيل يجرح في عراقيبها نصلي يعني نزل المتعدي منزلة
اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم عدي كما يعدى اللازم

والفعل

والفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك
ينزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح الشريفي
الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ
بعده باحدى المدات الثلث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه
ذلك ذكره في شرح الكشاف لما بين الكسر والسكون من التآخي
يقال تآخى زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما صاحبه اخا له وفي لباب
التفاسير والاخوة تستعمل في النسب وفي المشابهة والمشاركة في
الشيء ووجه التآخي ان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون و
قال الشريف في شرح الكشاف الكسرة اخت السكون في المخرج بمعنى
ان الحرف الساكن او المتحرك بالكسرة قريبان في الاداء ورفع اللسان
بهما   ولك ان تقول الكسر في لم يغد لمتابعة العين قال صاحب
القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما
قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث
بكسر الهمزة اتباعا للام المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها
وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذا بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في
لله والحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة الدال في الحمد ومن قبيل الاتباع
الجر على الجوار كقول الشاعر جحر ضب خرب بخفض خرب اتباعا للضب
وهو صفة للجحر وقال القاضي في انوار التنزيل وهو كثير في القرآن و
الشعر وللنحاة باب في ذلك وقال ابن هشام في مغني اللبيب
القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره ثم قال و

والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا و في
التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور ثم
قال الشيرازي وابن جني الخفض على الجوار وتأول البيت المذكور و
ذكر ابن مالك في شرح عمدته ان الواو تنفرد بجواز العطف على الجوار في
الجر خاصة وجوزه صاحب الكشاف والغرائب والكواشي والبيضاوي
ثم قال صاحب القواعد والفوائد وشرط الخفض على الجوار ان لا
يقع في محل الاشتباه كما يقال جاءني غلام امرأة عاقل بالجر على
الجوار امرأة وجارية رجل عاقلة على جوار رجل لان اثبات التاء
وحذفها ينفي الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر ليكون
عاقل صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في
ارجلكم بالجر من انه عطف على ايديكم خفض لمجاورة رؤسكم رده
ابو عبيدة لوقوعه في محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف في
تفسير سورة البراءة وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه في جوار المجرور
وهو من المشركين ورد عليه بانه قد علم من قوله تعالى وامسحوا
برؤسكم وارجلكم وفي مواضع من كتابه ان فائدة العطف على
الجوار اكتساب المعطوف من المعطوف عليه بعض معناه ولا يجوز
ذلك ههنا ثم قال ابو عبيدة المسح هو المس والغسل جميعا فبا
لنسبة الى الرأس مس والى الرجل غسل كقوله تعالى ان الله و
ملائكته يصلون على النبي الآية فالصلوة من الله رحمة و
من الملائكة استغفار وليس تعيين المسح بمعنى المس في الرأس
وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عليه السلام والصحابة والتابعين

مطلب جر جوار في وعطف ارجلكم على الجوار

وقال صاحب المغني اللبيب الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد
وهو العطف وذا بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار
والى الادميين دعاء بعضهم لبعض واما ما قيل من ان قوله تعالى ان
الله وملائكته يصلون في قراءة من رفع ملائكة عند البصريين على الحذف
من الاول لدلالة الثاني عليه والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار و
المحذوفة بمعنى الرحمة فبعيد من جهات الاولى اقتضاؤه الاشتراك
والاصل عدمه حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه
فيه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه والثانية انا لا نعرف
في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان
الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها
لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة انه لو قيل مكان صلى
الله عليه وتعالى عليه لزم المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما
محل الآخر واعترض عليه الدماميني بان ذلك معروف يقال ارضى الرجل
وارضى الجزع فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد ويختلف
معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل
ارعد او زكم وعند اسناده الى الجزع معناه اكلت الارضة وهي
رؤبية تاكل الخشب ومنه كتاد بمثلثة وبهمزة ان اسندته الى اللبن
كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان اسندته الى
النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسندته
الى شيء من الماشية كان معناه كمن ومثله كثير جدا ثم قال هل يجب
صحة اقامة كل من المترادفين مكان الآخر فيه ثلثة مذاهب

غير واجب قال الامام وهو الحق واجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن
الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي فان كانا
من لغة واحدة صح والا فلا   وقولهم ارعوى يرعوي واحواوي يحواوي
يدل عليه ارعوى عن القبيح اذا كف عنه وتقديره افعول وزنه
افعلل وانما لم يدغم لسكون اليا ولئلا يلزم ضم الواو في المضارع او
نقول انه اعل قبل النظر الى الادغام فانقلبت لامه يا لوقوعها
خامسة في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع فزال مقتضى الادغام
وكذا في احواوي وهو من الحوة وهي حمرة تضرب الى السواد واصل
احواوي احواوَو كما ان اصل ارعوى ارعوَوَ وتطرفت الواو وما قبلها
غير مضموم فانقلبت يا ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و
جاز الادغام والاظهار في مصدر احواوي نحو قال احويوا ولم يدغم
فلتناسب فعله ومن قال احويا وادغم فلانه اجتمعت اليا والواو
وسبقت احديهما بالسكون فقيل فيه الادغام   وان كان العين
من المضارع مضموما فيجوز عند دخول الجازم عليه الحركات الثلاث قوله
لانه الاصل في حركة الساكن وذلك لانك اذا خليت نفسك و
طبعها وجدت منها انها لا تتوصل الى التلفظ بالساكن الا من
الكسرة الا بكسرة خفيفة خفيفة على الحرف الاول كما عند
الامتحان والتلفظ كما في بكر وبشر في الوقف واذا كان الكسر من
سجيتها حركته بالكسر فتلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او
اختياره او جوازه كوجوب الضم في ميم الجمع اذا لم تكن بعد الهاء
التي تكون بعد يا او بعد كسرة مثل هم المنصورون وان كان

بعد الها

وان كان بعد الهاء التي تكون بعد يا نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم
اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر وفي مذ لان اصله منذ فحرك عند الا
حتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح في نحو الم الله وهو مذهب سيبويه
والمسموع من كلامهم واجاز الاخفش الكسر قياسا وقرا ابو عمرو بن
عبيد الله لكن القراء لم يقبله وكجواز الضم اذا كان بعد الثاني ضم نحو قالت
اخرج وقالت اغزي فان بعد الساكن الثاني وهو خا وغين ضمة
اصلية لان اصل اغزي اغزوي بخلاف ان امرؤ لان ضمة الراء غير
اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف قالت ارموا لان ضمة الميم
غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان ضمة الكاف وان كانت اصلية لكنها
ليست في كلمة الساكن الثاني وهو لام التعريف وكاختيار الضم في نحو
اخشوا القوم ومصطفوا الله مما كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح
ما قبلها سواء كان اوحرفا ام لا فيجوز لو استطعنا مما لم يكن الواو واو
الجمع فان المختار فيه الكسر وكوجوب الفتح في نون من مع اللام نحو من
الرجل ويكسر على ضعف عكس من ابنك فان الاشهر فيه الكسر و
كذا في عن الرجل ويضم فيه على ضعف وقد خطا الاخفش ومن جاء في
التقاء الساكنين ما يجاوز التقى ومن التقى بتحريك الساكن الاول بحركة
الساكن الثاني الذي يسكن للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع
والجر ولم يجز في النصب الا على شذوذ ومنهم من هرب من التقاء الساكنين
وان كان مغتفرا وجاء اخر به بتحريك اليا بفتحة وجاء دابة وشابة
بقلب الالف همزة مفتوحة هربا منه وان كان على حده نحو قاموا
فانه لا تنقلب الواو همزة لبعد الهمزة عنها ونقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها

ما قبلها يعني ام المخاطب لان لفظ الام عند الاطلاق ينصرف عندهم الى ام
الحاضر ذم المنازل اى ذم امر من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل
وهو المنهل بمعنى الموضع الذى فى اطفاد على طرق السفار لان فيه ماء
والدار والمنزل منزله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على
بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما يشتمل على
بيوت ومنازل وصحن غير مسقف اوللعوى اسم موضع والعيش بفتح
العين الحياة واولئك يشار به الى العقلاء كما اشار اليه القاضى فى
تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك حيث قال فاجرا
مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة عن احوالها شاهدة على صاحبها او
ان اولاء وان غلب فى العقلاء لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو يعم
القبيلين جاء لغيرهم واستشهد لغيرهم وقال الكواشى اولئك غالب فى من
يعقل والايام جمع يوم وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع
الفجر الثانى الى غروبها شرعا والوقت الزمان لغة ليلا او نهارا طويلا كان
او قصيرا ذكره فى تفسير الكواشى وقد يعبر عن الشدة باليوم فى الاساس
ومن المجاز ذكر فى ايام العرب كذا اى فى وقائعها وفى الحديث لا تحضر معناه
الا من حضر يومنا بالامس اراد وقعة احد معنى البيت لا منزلة اطيب
من منزلة اللعوى ولا عيش بعد عيشنا فى تلك الايام التى مضى فى
اعد والحمد والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطى يقال
وفضل والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكذا النعمى
بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم يقال فلان واسع النعمة اى المال كذا
فى المختصر وذكر فى شرح المشكاة النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة

التى يكون عليها الانسان كالجلسة قال الامام الرازى النعمة عبارة عن
المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وفى حواشى شرح جمع الجوامع
النعمة تطلق على الشئ المنعم به وعلى الانعام الذى هو ايصاله الى المنعم
عليه وفى تفسير الكواشى الانعام ايصال الاحسان الى سواك بشرط ان
يكون ناطقا فلا يقال انعم فلان على فرسه والقياس اذا ما جاء كذا
لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما
يرغب فيه الكل كالعقل مثلا والعدل والفضل والشئ النافع والشر
ضده وقيل الخير بان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كما
الجنة ومقيد وهو ان يكون خيرا لواحد وشرا لآخر كالمال وقال بعض
العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال الله تعالى وانه لحب الخير لـ
لشديد كذا فى شرح البيان وذكر فى شرح المنار الخير حصول الشئ
لما من شانه ان يكون حاصلا له اى يناسبه ويليق به والفرق بينه
وبين الكمال اعتبارى فان الحاصل المناسب من حيث انه خارج من
القوة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفى شرح المنظومة الخير
يستعمل بمعنى الكرم والافضل والانفع الا انه لا يستعمل على وزن افعل و
فى شرح المشارق فى حديث انهم لا خير منهم اى بصيغة افعل مشتقا
من خير مبالغة لان خيرا كان مصدرا مفيدا للتفضيل والبيت من
الطويل وصدر المصراع الاول على فعلن والمصراع الثانى خارج عن
الوزن ثم الضمير لزم وجه واحد يعنى اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام
ضمير الغائبة نحو ردها وجب الفتح لان الهاء خفية فكان الالف و
ليست المدغم وما قبل الالف يجب ان يكون مفتوحا او ضمير الغائب

نحو ردّه وجب الضم لان الهاء خفية على الافصح انما قال على الافصح لانه
ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما وروى ردّه بالكسر سمع الاخفش
ناسا من بني عقيل يقول ردّه بالكسر ثم تنقلب الواو ياء فلا يبقى
الاستكراه لان حكم الهاء ان تكسر وتنقلب الواو ياء اذا كان ما قبل
الهاء مكسورا نحو به وغلامه وغلط ثعلب في جواز الفتح في نحو ردّه
لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ساكن غير ضمير
نحو ردّ القوم يختار الكسر على الاكثر قياسا على اردد القوم واضرب القوم
وانما قلنا على الاكثر لان بني اسد جوزوا الفتح كما روى يونس عن فض
الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بفتح الضاد وكانه حرك بالفتح
قبل اتصاله باللام فلما اتصل ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه اما اذا
كان الساكن ضميرا فيجب مع الالف الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر
نحو رُدّا وردّوا وردّي للمناسبة ويقول في اسم الفاعل مادّ بالادغام
وجوبا بالاجماع الخ اقول قوله او ان نشمر الذيل لتحقيق اي بنون العظمة
لاظهار ملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله
تعالى واما بنعمة ربك فحدّث او بنون المتكلم مع غيره تواضعا لان فيما
ينبئ عنه النون من اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى افتقاره الخ
نفسه عن الاستقلال بالقيام بحق تشمير الذيل للتحقيق وتشمير الذيل رفعه
وهو كناية عن التهيؤ وهي ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز الخ
ارادة اللازم او لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه او
شبه التحقيق بالطريق الذي يسلك فيه استعارة مكنية واثبت
التشمير المناسب للطريق المشبه به استعارة تخييلية فنقول في المعتل

نحو اسم

نحو اسم فاعل من اعتل اي مرض ويسمى الخ اقول قوله سميت بذلك لانه
من شأنها وقيل لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين فاقتضوا
هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم اضافة
شيء الى شيء بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل في جميع
انواع الكلمات كالعلة تدخل في جميع الحيوانات اذ لا يجري فيها من
التغيرات المطردة الآتية كالحذف والقلب والاسكان وعدم البقاء
على حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة وقوله في كثير متعلق بحرف
الخ وسميت حروف العلة في اصطلاحهم حروف المد واللين
الخ اقول قوله حروف مد ابدا اكتفي به عن ذكر اللين لاستلزامه اياه
ويطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا قال الجاربردي
فهو اما محمول على هذا التفصيل او تسمية الشيء بما يؤول اليه
الضغط من ضغط زحمه الى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر بالفتح
وهي بالضم الشدة والمشقة ولا نحو لما امتنع الخ قال الكرماني
كما جاء في بحث الالتفات من شرح المفتاح المتعارف في جواب
لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء ثم قال في حاشية
وقد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا
لكنه قليل وفي الفصل الذي عقد لتقسيم النظر الى الصحيح والفاسد
من شرحه للمواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز و
قال ابو المكارم الحنفي في شرح ديباجة مختصر الوقاية والمتعارف
في جواب لما الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وقد تدخل الفاء
على قلة لما في لما من معنى الشرط صرح به الرضي وعليه ورد بعض

مع معرفة جواز دخول الفاء في جواب لما وشاذ احواله

الاحاديث وذهب بعضهم الى ان جواب لما في قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من
عند الله هو قوله فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل
بان جواب لما لم يجئ في فصيح الكلام الا فعلا ماضيا بدون الفاء و
قال حسن الغناري لا يجوز دخول الفاء في جواب لما الا عند ابن
مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور يعدون وقوعها جواب لما وفي شرح
اللب للمتشهدي جواب لما فعل او جملة اسمية مع اذا المفاجاة او
مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا وفي الا
الاسما المتمكنة هو الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية فاذا انصرف مع ذلك
فهو المتمكن الامكن لان معنى الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير
مشابه للفعل والحرف والمبني يسمى غير متمكن وقولهم في الظرف انه متمكن
معناه يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير متمكن معناه لا يستعمل في موضع
يصلح ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا وموعده صباحا بالنصب
فيهما لا غير اذا اردت صباح يوم بعينه ولا علة للفرق بينهما غير استعمال
العرب والاسما غير المتمكنة الا صلية اما الاسما المبنية نحو كم ومن وما
وكذا الاسما الاعجمية كالوت وداود فلعدم اشتقاقها واما الحروف
كليت وعلى فلانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير
هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل لكثرة ايجازه واستعماله
اقول ولان الواحد قبل المتعدد واعلم ان المعتل جنس تحته
انواع ثلثة مختلفة الحقايق كمعتل الفاء الخ اقول قوله لمماثلته الصحيح
وقيل المثال في اللغة المشابهة فسمى به لان امره كامر الاجوف
في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المثول وهو الانتصاب ومنه

مطلب معنى المتمكن وغير المتمكن في الظرف

سمى علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمى به لانتصاب حرف العلة في
الاول في احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة كوعد بفتح الواو
ووعد بضمها ووجه بكسرها وما ذكره انما يصح لا يظهر وجهه في التمثيل
لاحتمال الحركات بل الصحيح وعدم الاعلال كما يشير اليه قوله بخلاف الاجوف
لما وقع بين اليا والكسرة فان قيل لم لم يحذف في يوعد مضارع اوعد
مع وجود العلة قلنا لانه وجود علة لان اصله ياوعد قالوا بين الهمزة
وكسرة ولان الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبلها الا انها بعضها ثم
حمل عليه اخواته وان لم يوجد علة الحذف لئلا يختلف بنا المضارع
ويجرى في تصريفه على طريقة واحدة ومع ما في الحذف من التخفيف
اعني التاء والنون والهمزة والا وسلا ان يقول اعني التاء والهمزة
والنون او الهمزة والنون والتاء وفي باع تصاريفه اشتادة
علال ان الباع بمعنى الباقة ويجئ بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح و
شرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب القاموس استعماله بمعنى
من غلط العامة وقيل من قال انه بمعنى الجميع واستعماله في معنى الباقي
غلط ووقع في لغة العرب فقد غلط في كل من معاني كلامه و
قيل سائر يوافق البقية في اخذت من المال بعضه وتركت سائره
الا ان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها من حيث ان سائر للاكثر
والبقية للاقل ولذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره
وقول من قال الصحيح ان سائر بمعنى الباقي قل او كثر لا شاهد له
لانه المستعمل للاكثر والبقية للاقل كما قال ابو على وقدم زيادة
تفصيل فيه لمام الاشارة الى قوله لانه لما يقول وعد لسلامة

الواو بعد حذفها لمام عدة الخ اقول قوله الاصل عدة فالتاء في
للوحدة لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه وقيل الاصل
وعدة وعلى قول المص ومن مصدره الذي على فعلة حذف الواو
من وعد مع انه ليس على فعلة ولو قال ومن مصدره المكسور الفاء
لا يرد شيء لمام الكاف بمعنى المثل اي مثل حذف وعدة او للتعليل
اي لمام من قوله لثقلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني اثبت
كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه
بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة من ما وفي
المقرونة بما الكافة المصدرية الا في المضارع منه على يفعل
يرد عليه وجهة على قول من يقول انها مصدر والوجهة اسم المصدر
جواب سؤال مقدر تقديره انه قلتم الواو تحذف من مصدر المعتل
الفاء الذي على فعله ولم تحذف من الوجهة فاجاب بقوله والوجهة
اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصادر والوجهة اسم المصدر
قال في الصحاح الوجه والجهة بمعنى والهاء عوض عن الواو والاسم
الوجهة بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة المتوجه اليها والواو لا
تحذف من فعله اذا كانت اسما نحو ولدة جمع ولد وهو الصبي و
العبد وقد يجيء بابها وان كانت مصدرا لكن ما حذفت الواو
تنبيها على الاصل كالقود والحوذ على ما قاله المازني وحكاه في
الشافية وبعض حواشي تفسير القاضي مع التلقي بالقبول فتاؤها
للوحدة لئلا يجمع العوض والمعوض عنه ويجوز ان يكون
الضمير جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهة لان مضارعه ليس

على يفعل بكسر العين فهو واعد في اسم الفاعل وذاك موعود في اسم
المفعول الخ اقول قوله والاصل ومقة حذفت الواو كما في وعدة
وقيل كسرت العين في المصدر وجوبا ان لم يفتح العين في المضارع لاجل
حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وليكون عين المصدر كعين
الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف فاما اذا فتحت العين لاجل حرف
الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر حملا على الفعل نحو يسع سعة وان
بقي على الكسر نحو يهب هبة ففتحوا الدال اتباعا للحركة اقرب
المتحركات اليها وهي فتحة الياء ولانهم لو كسروا لزم ما فروا منه في
الساكن الاول وهو الكسر قال عجبت لمولود وليس له اب آه
في المختصر عجبت منه من باب طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لمولود بمعنى
من كما في سمعت له صراخا ولمعناه قد تستعمل بها لكون مبدأ
الشيء علة له كما يقال دعا له واليه وندبه له واليه وناداه له ودعاه
للطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان
جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص به في شرح الحماسة الاستعجاب
شدة التعجب وقال الراغب التعجب حيرة تعرض الانسان بجهله
سبب المتعجب منه وحقيقة التعجب كذا ظهر لظهور الم يعرف سببه
ويقال لم يعهد مثله عجب وللشيء الذي يتعجب منه عجب وعجيب وعجاب
بالضم وعجاب بالتشديد والاعجوبة بالضم مع كسرة فيهما ولا
يجمع عجب ولا عجيب وقيل عجب يجمع على عجائب واعجوبة على اعا
جيب والولد يكون واحدا وجمعا كالولد بالضم والكسر عجبت
فعل وفاعل لمولود متعلق به ليس حال عن مولود لانه اراد به

عيسى عم لحزاب اسمه ذي ولد عطف على مولود اراد به آدم عم جيم
لم يلده ابوان والذي ولد ابوان فاعل يلده والجملة حال من ذي ولد وفي
هذه القصة لغز كثيرة منها وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة
لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع سبابه ويهرم في سبع مضت
وثمان الشامة حال وجمعها شام اراد بذي الشامة القمر
القمر سوداء تانيث اسود حر الوجه ما بدا من الوجنة مجللة بتقديم
الجيم على الحال المهملة بمعنى منكشفة ويروى مجللة بمعنى ذات عز وجلال
والانجلاء الانكشاف والذهاب والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره
والباء في بزمان بمعنى في كما في قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وقد يفرق
بين الوقت والمدة والزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك
من مبداها الى منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان
المفروض لامر ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل
في الماضي ذكره في النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما بان التمام
يقابل نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل
والشباب والشبيبة خلاف الشيب يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة
يصير بدرا كاملا والهرم كبر السن يعني ان بعد مضي خمس عشرة ليلا
يصير ناقصا وذي شامة عطف على ذي ولد سوداء صفة شامة
وفي حر وجهه حال من شامة على قول من يجوز الحال من المضاف اليه
مطلقا او صفتها ومجللة حال او بدل او نعت ظرف لا تنجلي صفة مجللة
او شامة بزمان ظرف لا تنجلي ويكمل مع فاعله وهو شبابه حال من
ذي شامة بتقدير مبتدا فدخول الواو حينئذ جائز وسموع كثير كقوله تعالى

لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله وقولهم قمت واصك وجهه
قول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا وفي خمس ظرف يكمل وتسع عطف عليه
ويهرم عطف على يكمل وفي سبع ظرفه وثمان عطف عليه ومضت
صفتهما وسط بينهما للنظم ويمكن ان يدفع بالعناية اي بارادة
ان اللفظة في تحطيطا والسكون في تحولم بلده عارضان واحدا زالة
كسرة ما بعد الواو حركة او سكون اصليين والقوم يتسامحون في
الطلاق فانهم استعمال الدفع في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة هي المبالغة
في ضعف الاشكال كانه لم يثبت ذكره علاء الدين في حاشية المطول
والعناية تخليص الشخص عن محنة توجهت اليه ذكره في المرآة شرح المرقاة
اي فاقة الخوف توقع مكروه عن امارة مظنونة او معلومة ضد
الامن يستعمل في الامور الدينية والدنيوية ذكره في تفسير الكواشي
وهو الاصل والفصيح لانها اخف من الواو والياء وظاهر كلام
السيرافي يدل على ان قلب واو نحو يوجل الفا قياس وان قل ذكره
في شرح الشافية وليست الهمزة من لغة بني اسد اي ليست اللغة
الرابعة من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف المضارعة
فيما كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة الماضي الا انه يخفض
بغير الياء لثقل الكسرة على الياء فان قيل بنو اسد يكسرون الياء
في نحو ييبس كما قال في شرح المراح وفي نحو ييجل كما صرح به في الصحاح حيث
قال بنو اسد يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل وهو ييجل
كلها بالكسر قلنا كسرهم الياء فيهما ذكر ليس لان كسر الياء في طاقة
لغتهم بل لتقوى احدى اليائين بالاخرى وقلب الواو ياء والاصل

يعني ان استعمال الدفع في مقام الرفع مع نكتة

اللغة وهم قوم من بني كلاب قال الشاعر فقعيدك الا تسمعيني اه قولهم
قعيدك لا آتيك وقعدك لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وقعدك الله
لا آتيك القعيد من الوحش ما من وآتيك يمين للعرب من المصادر التي
استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب كل
نجوى ذكره في الصحاح قوله ان اصلان لا ادغم النون في اللام وان زائدة
يدل عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف في لزوم كون صلة الموصول
الحرف في جملة خبرية والاكثرون وان كانوا على جواز كونها امرا ونهيا
لكن الفاضل الرضي قال والاصح عدم جواز ذلك فقيل وجهه كون
ان المصدرية مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه
واعترض عليه بان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما ياو
لان بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت
اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام و با
لنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات المعنى المذكور
كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند
التقدير المذكور وان مصدرية ان المخففة من الثقيلة متفق عليها
مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا
يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا
والسماع من السمع يطلق على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك
كالبصر قال في المختصر ويكون السمع واحدا وجمعا كقوله تعالى ختم الله
على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر قولك سمعت الشيء بالكسر
سمعا وسماعا وقد يجمع على اسماع وجمع الاسماع اسامع قال صاحب

الكشاف في تفسير هذه الآية واتما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة
وهي الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان
دلالة وحدته على وحدة متعلقه لا نعلم من اي الدلالات هي ورده
الشريف بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفى فيها باللزوم كان
ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البلغاء والشارح بان اعتبارات
البلغاء دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال
باشا وعند البلغاء دلالة رابعة يبتنى عليها كثير من اعتباراتهم مبنى
تلك الدلالة عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف من الاعتبارات على نوعين
احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التأكيد في دفع الشك ورد الانكار
والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات المرسلة وادعاء
واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة التي
عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة في
سائر العلوم لانها لفظية لا يتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة
قد تكون معنوية بكون الدال والمدلول كلاهما من قبيل المعنى والملامة
واللوم واللائمة العذل والعتاب يقال تلاحت الفرقة التلاحا وتلاحيا
تلاحا اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجراح وبالضم الم
الجراح والفؤاد بضم الفاء وفتح الهمزة وقرئ بفتح الفاء والواو يطلق
على ما في المختصر وباطن القلب على ما في شرح المشارق والظاهر من نصوص
الكتاب والسنة ان محل الادراك هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة
وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على
ما في التلويح لم يقم عليه شبهة فضلا عن الحجة ذكره في التوضيح الخ وقد

وقد يطلق القلب على المضغة التي في الجانب الايسر والوجع الالم والمرض
قال الجوهري وبنو اسد يقولون ييجع بكسر الياء وهم لا يقولون ييعلم
استثقالا للكسرة على الياء فلما اجتمعت الياءان قويتا واحتملت
ما لم تحتمله المفردة فما في بعض شروح المراح من ان بني اسد على لغتهم
فيما كان الفاء واوا في غير ييجل ففيه نظر وقوله لا تكافي نهي معطوف
على لا تسعيني وهو جواب النهي وقوله فيبجعا جواب النهي اعني
لا تتكافي والالف للاطلاق قياس منقلب اسم فاعل من انقلاب
الامر انقلابا بالاستقامة وانقلاب الطريق امتد واستوى لان الاصل
في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها
وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب والراجح والدليل ولاجل
هذا الاصل كتب نحو ره زيدا وقه زيدا امرين من رأى ووقى
بالهاء في حالة الوصل لانه اذا وقف عليهما وقف بالهاء وكتب
نحو مثل مه انت ومجيء مه جئت بالهاء وايضا مما اتصل ما الاستفهامية
باسم جار لانه اذا وقف على مه منهما وقف بالهاء بخلاف ما اذا
اتصل ما الاستفهامية بحرف جر نحو حتام والام وعلام فانها لا
تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها ح بالهاء لشدة الاتصال
بينهما فصارتا كشيء واحد للامتزاج كشيء [illegible]
مع كثرتها قبل الاتصال بالياء ولوقوع الالف في وسط الكلمة وكتب
ثم وعم في ممه وعمه بغير نون وكتب من مال وعن مال بالنون
فان قصدت في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف جر الحاق الهاء
رجعت الياء في حتى مه والى مه وعلى مه والنون في من مه وعن مه

ولاجل الاصل المذكور كتب انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف
عليه كذلك ومنه لكنا هو الله لان اصله لكن انا وكتب تاء التأنيث
في نحو رحمة ونعمة بالهاء دون وقف بالتاء وكتب تاء بخلاف التاء في اخت
وبنت وباب قائمات وباب قامت هند فانها لا تكتب تاء دون تاء
اذ الوقف عليها بالتاء وكتب المنون المنصوب بالالف المبدلة نحو
رأيت زيدا لان الوقف عليه بالالف مبدلة من التنوين والمنون
الغير المنصوب بحذف التنوين نحو جاءني زيد ومررت بزيد وكتب اذا
بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم
يكتبها بالنون فرقا بانها نون في الوقف وفي شرح الهادي لا ابدال
من نون اذن الف لانها من نفس الكلمة فهو كنون من وعن
ولدن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة فح لا
يبعد ان يكتب بالالف لكن الاولى ان يكتب بالنون ايضا فرقا
بينها وبين اذا التي هي ظرف وكتب اضربا بالالف عوضا عن النون
الخفيفة الملحقة بالامر للواحد المذكر على الاكثر ومنهم من يكتبه
بالنون حملا على اضربن في امر جمع المذكر وكان قياس اضربن للجمع
المذكر اضربوا بواو والف لانه اذا وقف عليه سقط نون التأكيد
وعاد المحذوف وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء
لانك اذا وقفت عليه سقطت نون التأكيد وترد الياء وقياس
هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه سقطت
نون التأكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتان وقياس
هل تضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء ونون لانه اذا وقف

عليه سقط نون التأكيد وعاد المحذوف وهو الياء والنون لكنهم كتبوها
على لفظها لعدم تبين هذا الوصل وهو ان عند الوقف يحذف نون
التأكيد ويرد ما حذف لاجلها او لعدم تبين قصد نون التأكيد
لان هذه الالفاظ بغير نون التأكيد ايضا كذلك وقد يجري اضربن
للام للواحدة المخاطبة يجري هل تضربن لان النون فيه نون خفيفة
متقدمها والاكثر على كتبه بالالف لفوات الامرين المذكورين وكتب باب
قاض بغير ياء وباب القاضي بالياء لان الافصح الوقف على قاض
بغير الياء وعلى القاضي بالياء وكتب حرف في الجر نحو بزيد ولزيد وكزيد
متصلا لانه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد وكتب نحو
منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتدأ به وبقي ههنا
بحث وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل حرف جر
على ما الاستفهامية يلزم الفها الحذف عند الوصل نحو عم وبم وفيم و
تلحقها الهاء عند الوقف كقول ابي ذؤيب قدمت الى المدينة و
لاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل
هلك رسول الله عم وجوز صاحب الكشاف في سورة يس
حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر ان يكون ما استفهامية وقال
الا ان قولك بم غفر باطراح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا
مع تصريحه في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فبما اغويتني
بان اثبات الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر قليل
شاذ في الكتب التعليقية فلا بأس بهذه العبارة الكثير استعمالها
في الصحاح وتركه وما وقد تستعمل في موضع كان الاتيان به مستحبا

كوجه

كوجه اي صار شريفا يقال وجه الرجل صار وجيها اي صار ذا جاه وقدر
ووجوه البلد اشرافه قال الامام الرازي معنى الوجيه ذو الجاه والشرف و
القدر يقال وجه فلان وجاهة وهو وجيه اذا صار بمنزلة رفيعة
عند الناس والسلطان وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اشرف
اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكريم والكمال
ثم استشعر اعتراضا على قوله ونبث الخ اقول قوله لكن يرد على
المص جوابه ان المراد بازالة الكسرة ازالتها حركة او سكونا اصليا
لا عارضيا يدل عليه كلام صاحب الكشاف في المفصل وهو شاذ
والمراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو منقول على ان بعضهم من شراح
الكشاف منع انتفاء العلة للشذوذ واماتوا ماضي يدع وماضي
يذر يعني الخ وقال اذا سحت ارضه من سمائه جرى وهو مودوع و وادع
مصدق وذره اقول قوله واماتوا ماضي يدع قال علاء الدين
البسطامي وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره
محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عم افصح العرب وقد روي عنه
عم ابن عباس رضه انه عم قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن
عروة ومجاهد انهما قرأ ما ودعك بالتخفيف ولك ان تقول
المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد مستعملا فان
قيل قراءة ما ودعك بالتشديد تدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال
المزيد لا يستلزم استعمال المجرد كاعطى واحتج حيث لا يستعمل عطو
ولا حج ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان والمكان والآلة والمصدر
ليت شعري عن خليلي او ليت للتمني وهو طلب حصول شيء على سبيل

ليت شعري عن خليلي ما الذي
غاله في الحب حتى ودعه

المحبة المجردة وقيل من نفسانية لا حصول المتمنى فلا يكون طلبا ولا مستلزما
له لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل الانسان كثيرا ما يحب المحال و
يطلبه ويستعمل المحال المتمنى يستعمل في المحال العقلى والمحال العادى والممكن
المستبعد بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستلزم ماله لان العاقل
لا يطلب يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى في الصحاح شعر بالكسر
بالفتح يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه ليت شعرى وقول من قال في شرح
قول المفتاح في فطن لمقتضى الحال ان فطن متعد بنفسه فنزل منزلة
اللازم ثم عدى باللام ليس على ما ينبغى لان اللام صلة فطن والخليل
الصديق والانثى خليلة قال الخ واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر
والحب بالضم والكسر والمحبة ميل القلب من الحب بالفتح استعير لحبة القلب
ثم اشتق منه الحب لانه اصابها ورسخ فيها وقيل ميل النفس الى الشئ لكمال
ادرك فيه بحيث يحملها على ما يقربه اليه وضعف الرازى قول المتكلمين
في معنى المحبة واثبت المحبة الذاتية بان كل شئ لو كان محبوبا لاجل امر
آخر لتسلسل وهو صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة
كذلك قال في شرح المنار اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم
الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة
للفؤاد وهو باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى
وقوله شعرى اسم ليت وخبره محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيام جملة
الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمى بجواب هذا السؤال
وعن خليلى متعلق بمضمر تقديره ليت علمى حاصل بكذا اى حسنا او مستخبرا عن
خليلى اذا ما تحدثت ارضه من سمائه اى اقول الحميم الورق وقد تحم

مطلب المحبة

اخاف

اى عرق والمراد بالارض حوافره وبالسماء اعلاه ويقال للفرس الجواد انه
لذو مصدق بالفتح اى صادق الحملة والجرى كانه ذو صدق فيما بعده كذا
والبيت لخفاف بن ندبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت حوافره
من عرقها عاليه جرى وهو مع ذلك لا يضرب ولا يزجر ويصدق فكذلك
فيما بعد ذلك البلوغ الى الغاية وفي جعل موده من ضرورة الشعر
بحث هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية
عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح
المغنى بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة دائما وغالبا لان
الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة
فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في
تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان
للشاعر عنه مندوحة ام لا ولما كان هو هنا مظنة سؤال
مظنة الشئ موضعه الذى يظن كونه فيه واطلاق لفظ السؤال
على الاعتراض في العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفسار وهو
البركة هى النماء والزيادة قال الراغب البرك صدر البعير وبرك
البعير القى بركه واعتبر منه اللزوم ويسمى محبس الماء بركة والبركة ثبوت
الخير الالهى في الشئ وسمى بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في
البركة ولما كان الخير الالهى يصدر على وجه لا يحس ولا يحصى قيل
لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة اقول
قوله يقال يمن الرجل مبنى للمفعول ميمونا اى مباركا من
الميمن يعنى انه مصدر يمن يقال يمنه اذا ايمنه واشتقاقه من اليمن لان

مطلب معنى الميسر واشتقاقه

مطلب تحقيق الميسر ومعنى الزلم

فيه اخذ المال بغير تعب وسهولة او هو ماخوذ من اليسار لان فيه سلبا
ليسار الغير وتحصيلا ليسار نفسه وقيل يكنى عن القمار بالميسر
واصل الميسر موضع يجزر به الجزور والياسر الجازر وكان للعرب عشرة
اقداح سموها الازلام واقلاما ثلثة منها لا انصباء لها وهي المنيح
والسفيح والوغد وسبعة لها انصباء اولها الفذ وله نصيب
واحد والثاني التوأم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء
ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة
ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان اهل اليسار والجود
في الجاهلية عند شدة الزمان ينحرون جزورا ويجزؤنها و
يجعلون هذه الاقداح العشرة في خريطة ويضعون تلك الخريطة
على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج
باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ
النصيب الموضوع لذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له
لم ياخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء
الى الفقراء ولا ياكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من
لم يدخل فيه ويسمونه البرم وهو قمار العرب بالازلام القمار
المقامرة وتقامروا لعبوا القمار وقامره فقمره من باب ضرب غلبه
في لعب القمار ومن باب نصره فاخره بالقمار فغلبه والازلام
جمع زلم بفتحتين وزلم بضم الزاء وفتح اللام وهو سهم لا ريش له
ولا نصل اي حديد ويقول في افتعل من الياء اي مما
فاؤه ياء الى اخره قوله جاف بتقديم الجيم على الحاء يقال الجحف

به اذا ذهب

به اذا ذهبت ونفسه الاجحاف بالاضرار تفسير باللازم لان المحذوف في
حكم الثابت فان قيل لم كانت الهمزة المحذوفة الكائنة في حكم الثابت
مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا
قلنا لانه على تقدير سقوط الواو يلزم النقل بالخروج من الضمة الى
الكسرة ويأتسر مطرد يقال اطرد الشيء تبع بعضه بعضا وجرى و
اطرد الامر اي استقام اتعدى قبل الوعد ووعد بالتشديد فالقصود
وفيه نظر والجواب ان الياء المنقلبة عن الواو ان كانت عارضة لا
لكن لا تحذف عند حذف همزة الوصل في الدرج بل تقلب تاء نحو اتعد
بخلاف الياء المنقلبة عن الهمزة لانها عارضة غير مستمرة لحذفها عند
حذف همزة الوصل في الدرج افصح رواية ودراية لانه يعلم من
قوله وفي افتعل منهما اتعد ان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم
التاء ان المنقلبتان فلا احتياج الى التطويل لان الاختصار
الغير المخل مطلوب وجاء في افتعل منهما لغة اخرى الى اخره قوله
لغة اخرى هي لغة اهل الحجاز ولذا حمل جار الله قول الشاعر
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد اوله قامت بها تنشد كل منشد
الضالة بالفتح نشدها بالضم نشدة ونشدانا بكسر النون وسكون
الشين فيهما اي طلبها والمنشد اسم مكان منه والضوء بفتح الضاد
وضمها الضياء والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف وقيل يصف بقرة
وحشية تطلب ولدها يقول قامت بارض تطلب كل مطلب واتصلت
الام بالولد كاتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعل تنشد
حال من فاعل قامت كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد واتصلت

عطف على قامت وبمثل صنوه العرقد كلام اضافة نحو مفعول ابتقلت في اسم المفعول ويحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى اللفظة فيه وحكم وديو وحكم عفى بعض بعض الى المعتل اللام اقول قوله فلانة منتقف من المثال الواوي قطعا منصوب على المصدر اى انتقافا وقطعا بمعنى ذا قطع او قطعيا او قطع قطعا او حال من ضمير منتقف اى مقطوعا او على التميز اى بحسب القطع مع وجه يجد بالضم لحذف الواو في يجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها او حذف على طريق الاتباع ليعد في الحذف لا على طريق القياس وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء لئلا يتجزم بالجيم والزاء المعجمة او الخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد والكلية وتغيير الكلمة عن وضعها جدا المعرفة قطعا فاعرابه كاعراب قطعا على ما ذكر وقد يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم فلان جد جدا فانتصابه على المصدر اى اجتهادا جدا او بمعنى راجدا وعلى الحال بمعنى جادا الا ان يقال يرد عليه قد لتعزه جدا الا ان نقول ليس باعلاله الثاني من الانواع السبعة المعتل العين وهو ما يكون عينه حرف علة الخ اقول قوله على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذى الثلثة لتعاله او لانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم مقدما على غيره اعتبر في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك او اشرف او اجلى من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبهذا سقط ما قيل من انه

مطلب في بيان اعراب قطعا

مطلب اعراب جدا

لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل المخاطب كذلك الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المعتل فكانه حرف من حروفه فالمجرد الثلاثي تقلب عينه في الماضي المبني للمفعول الخ اقول قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء كالشراء تملك الشيء بالشيء وهما من الاضداد ومن خص البدلين بالمال وبدل التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد اخطا اما في التخصيص فلانه لا يناسب التحديد اللغوي فان مالية البدلين غير لازمة في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط ولا التحديد الشرعي لان ما لية بيعها غير كافية في تحقق مفهومه الشرعي كما عرف في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة تصدق على الشراء وصدق العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد وذكره ابن كمال باشا وذكر في شرح المختصر لابي المكارم البيع كالشراء من الاضداد الا انه غلب اخراج المبيع عن الملك والشراء في اخراج الثمن عنه وبه خص الابتياع ويتعدى البيع الى المفعول الثاني بنفسه وبمن يقال باعه اياه ومنه وانما عدي بمن حملا له على الشراء كما عدي الرضاء بعلى حملا على السخط والتكرية بالى حملا له على التحبيب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر اليه اشار الرضي وكان تعدية القرب بمن من هذا القبيل بان حمل على معنى البعد وذكر في النجم الوهاج قيل يسمى البيع بيعا لان البائع يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف بان البيع من ذوات الياء والباع واوي لقولهم بوعه

وبه ظهر ان البيع والشراء من الاضداد وسائر استعماله

يوعا في هذا التضعيف نظر فان بعض المتاخرين حكى جواز اشتقاق
الواوي من اليائي وبالعكس وعلمنا به بالاستيفاء اي بالبائي فيه
لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه بمعنى
الاحاطة فادي بصلتها وقد يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالحرف
لا يكون الا باعتبار معنيين اما ان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم
الاشتراك او لاحدهما والآخر بالتضمين فيلزم المجاز واعتباره اولى
فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له وبالباء باعتبار تضمين معنى الاحاطة
وههنا فائدة مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز
فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية
فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكر
واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض
المجاز والاضمار ففيه مذاهب تقديم المجاز لكثرته قاله الرازي في المعالم
وتقديم الاضمار وتساويهما قاله الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي
واذا تعارض النقل والاضمار فمقتضى كلام المحصول جريان الخلاف فيه
والمعروف تقديم الاضمار والتخصيص اولى من المجاز والنقل وتمامه
يخل الفهم اليقيني دون الظني التخصيص والمجاز والاضمار والاشتراك
كذا في شرح جمع الجوامع صيد البعير وانما صحت الياء فيه لصحتها
في اصله ليدل عليه وهو اصيد بالتشديد ولذا اعور لان عور
واعور معناهما واحد وانما حذفت منه الزوائد للتخفيف ولولا
ذلك لعلت صار وعار والدليل على انه فعل مجيء اخواته على هذا
في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر وانما قالوا اعور وحرج

للتخفيف

للتخفيف وكذا قياس عمي وان لم يسمع ذكره في الصحاح والصيد
بالتحريك مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع رأسه كبرا
ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه و
يقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذي
لا يستطيع الالتفات من داء فان اتصل الخ اقول قوله ليدل
الضم على الواو والكسر على الياء يشير الى ان دلالة مفعول له فان قلت
قد شرط النحاة لنصبه المقارنة في الوجود بان لا يتقدم المفعول عليه
تا قرا ولا كما ذكره صدر الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي وفي
شروح المفصل وبان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالـ
العكس على ما ذكره القاضي في شرح الضوء ولكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل
وههنا وجد الشرط الاول لا الثاني لان الدلالة للضمة والكسرة كما
صرح به لا لفاعل الفعل المعلل الذي هو نقل قلت في منع هذا بدل
الفعل والمفعول كما قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم
ترون او رائين او ارادة خوف وطمع او الاخافة والاطماع على
ان الرضي قال والذي يقوى في ظني ان لا يشترط كونه فعلا لفاعل
الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على اشتراط احد
من المتقدمين فسقط ما قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر وهو
ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والقتل
فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد
نصبه لا لانه لعدم شرط ولم يغير فعل بضم العين ولا فعل بكسر العين
الخ اقول قوله لم يغير اعني حالهما اصلا واصلا مصدر مؤكد لانتفاء

التغيير او حال اى انتفى التغير انتفاء كلية او انتفاء ملتبسا بالكلية
ووجه المناسبة ان الشئ اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا الحكم كلمة
راسا وفساده يظهر بادنى تامل فى سياق الكلام لان قوله لم
يغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يغير لم
ينقل الكلم برجعها الى الاصل حتى يحتاج الى غير الاصليين لانهما
يرجعان الى اصلهما عند زوال الغير المذكور والسباق بالباء
الموحدة ماقبل الشئ وبالمثناة التحتية اعم وقيل قرينة السياق
امر يوخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا
على اللفظ الدال على خصوص المقصود او متاخرا عنه وقد يعبر
عنها بدلالة السباق ايضا وقيل استعمال السياق بالمثناة فى
المتاخر اكثر واما دلالة السباق بالموحدة فهى دلالة التركيب
على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره فى حاشية
جمع الجوامع وليس بشئ لان الترديد الذى ذكره بقوله ان
اراد بعدم التغير عدم النقل الى باب افراه وارد عليه
وقد يتخيل ان يقال تسخيله راى فى كذا اذا عرض من باب خضع
فليتامل ام بالتامل لان ماتخيل له لايخ عن شئ لان الاصل
فى التقييد الادخال والاخراج اذا نفر ز هذا فنقول
صان صانا صانوا الخ اقول قوله فى هذا السلك هو اخص
من الخيط واعم من السمط لان الخيط لما يطلق على ماينظم فيه اللؤلؤ
وغيره كذلك يطلق على مايخاط به الثوب واما السلك فخصوص
بالاول نص عليه فى ج والسمط خيط ما دام فيه الجوهر كذا

مطلب معرفة السياق والسباق والفرق بينهما

مطلب السلك ومعنى السمط والخيط

فى حاشية الكشاف فقول المحشى السلك بالكسر الخيط وكذا قول المحشى السلك
ليس بذاك واعلم ان مذهب النقل اى نقل فعل من الواوى الى
فعل ومن اليائى الى فعل فهو مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين ان
الضم والكسر عرضى فيه بالاصالة وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل
قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار
قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس
ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواوى الى فعل
المضموم واليائى الى فعل المكسور فاسد صورة لعدم الدليل اذ
الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكر آنفا ومعنى لاختلاف معنى
البابين وان بنيته الخ اقول قوله هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشمام من الشم كانك اشممت الكسرة
رائحة الضمة ومعنى ان تنحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة
فتميل الياء من امليت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التى هو
فيها من مال يميل ميلا اذا انحرف عن القصد الى الجانب وعرف هذا
الاشمام بعضهم بتهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال
ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان الاشمام الذى لايدركه الا البصير
هو الاشمام فى الوقف الذى ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير
صوت وهنا ضم الشفتين فى حال التصويت قليلا منصوب
على المصدر اى امالة قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يستوى فى
فعيل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة
المصادر التى هى الصهيل والنهيق ذكره صاحب الكشاف فى سورة

معهود في القبر قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يقدر اما الا على ما
ذهب اليه سيبويه من جواز حذف التاء في مثله وان لم يضف ومعنا
مراد النحاة والقراء بالفاء ويعني فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم
الشفتين فقط فا فقط وكذا فا الجواب عاطفة لا زائدة لتحسين
اللفظ كما زعمه ابن هشام على ما صرح به في حواشيه على شرح التسهيل
حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة
ولا جزائية كما اختاره الشارح حيث قال في شرح قول التلخيص يوصف
بها الاخيران فقط بعد ان قال اذا وصف بها الاخيران فانه عوض
وصف الاول بها وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء وذكره ابن كمال باشا
في حاشية شرح المفتاح والمذكور في الشرح فقط من اسماء الافعال
بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف
اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها
قوله مع كسر الفاء لكسر اخالفا ولكسر امعد للمصدر المؤنث نحو
اعجبني ضربك ضربا شديدا لما في الوقف الاشمام في الوقف على آخر
الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين
فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم
شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما ويقول في المضارع يصون
والواوي ويبيع الخ اقول قوله لتاء التأنيث في الفعل مثال لما
وضعت على السكون وقيد بقوله في الفعل لوضعها على الحركة في
الاسم فليتأمل ام بالفاء لان منهم من يقول دعانا ويعطي حركة التاء
حكم الاصلية وان كانت موضوعة على السكون ومزيد الثلاثي

مطلب معرفة فا فقط

لا يعنى

لا يعنى منه الا اربعة ابنية الخ اقول قوله الزيادة جاءت متعدية الى
مفعولين نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناها الا انه لا يتعدى
متعديا الا مفعولين ذكره في شرح الكشاف للشارح وما وقع في
الاصطلاح غير متعداه فقصره اصطلاحهم عليه كقولهم الحروف الزائد
دون المزيد ويخالفه في التوجيه ليس شيء ما ينبغي لعدم الاطراد فيه
والا فيحتمل اي وان لا يكن كذلك فهو يحتمل فيصير جملة اسمية
فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقرون
بأحد الاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه اما
جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر
الاداة فيه تأثيرا ظاهرا كما في نعمت ولم تفعل فاحتاج الى مزيد
ربط بينهما بالفاء واما تركه فلتأثير الاداة فيه لانه كان صالحا
للحال والاستقبال فصرفت الاداة الى الاستقبال على تقدير حذف
حرف الجر اي المزيد فيه قد نص الامام المرزوقي ان حذف الجار والمجرور
في الصلة يقتضي لزام العائد فطاء وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز
في الصفة وذهب الكسائي وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا
يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف حتى حرفا بانه يجوز حذف الجار
اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون
الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهور مثل
سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه يجوز الامران ذكره في حاشية
المطول لعلاء الدين البسطامي وهي افعل نحو اجاب يجيب
من الجوب الخ اقول قوله وقد يحذف نحو قوله تعالى واقام الصلوة

تنبيه ينبغي ان يحذف في حال الاضافة كما ذهب اليه الفراء ومذهب
سيبويه جوازه مطلقا لان التعويض من الامور الجائزة عنده
وهذا عكس سائر الابواب فان سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا
يتبع المجرد المزيد   ومنهم من لا يلحظ الاصل فقال لمه ولمة اذا ابهم
بنظر خفيف والمقصود لا يلتفت الاصل بل يجعل كل بناء اصلا
في نفسه فما وجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل و
الاولى في مثل هذا التركيب ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتداء على
معنى وبعض العرب من الضعف بكذا ولا استبعاد في وقوع الظرف

مطلب وقوع الظرف بتأويل موقع مبتدا [illegible] وقوعه موقع المبتدا

بتأويل ~~جعله~~ معناه مبتداء وقد يقع الظرف موقع مبتدا كقوله
تعالى ومنا دون ذلك وقد اختار الشارح جعل المقدم مبتداء
والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام واصر عليه وهذا وخرج القبول
على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي
نحو اغاد واساد نيل هما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري بعدم
اعلاله حيث قال تحت الواو وفي اعور بسكون ما قبلها وفيه نظر
لانه استغوا على النفي وقوله الجوهري على لغة المشهورة   قال
الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا البيت لابن احمر اوله تسائل بابن
احمر من راه تسائل فعل فاعله ضمير الحبيبة والباء في بابن احمر بمعنى عن
كما في قوله تعالى سأل سائل بعذاب متعلق بتسائل ومن راه
مفعول تسائل وضميره المنصوب راجع الى ابن احمر والهمزة في اعارت
للاستفهام وهو فعل فاعله عينه وام متصلة عاطفة جملة ام لم تعارا
وهو مجزوم الفه مبدلة في الوقف عن النون الخفيفة وقيل لما تحرك الراء

للمنع

للشعر عادت الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والفه للاطلاق و
فيه تعسف وقال في الاقليد لقوله اعارت وجه عندي وهو انه
اسند الفعل الى العين بجزء في قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل
لا الى جزء منه والعيب المضاف الى الكل اعلى مرتبة من العيب المضاف
الى الجزء فكانه نزل النقصان منزلة العدم حتى كان عار ليس من اقبح
العيوب فلهذا اعل   ونحو اغيلت واغيمت واغليت
المرأة اذا اسقت ولدها الغيل وهو بالفتح اللبن الذي يكون
للمرأة حالة الحمل فهي مغيل واغالت ايضا وارتا فهي مغيل واغال
فلان ولده اذا اغشى امه وهي ترضعه واغيمت السماء واغامت
وغيمت كلها بمعنى اي صارت ذات سحاب واغيم القوم اصابهم
عطش ومرض جوف وغيم واطيبه اي جعلته طيبا واحوشت
الصيد واحوشته اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحبال و
هي التي يصاد بها قال في الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت
في اجتوروا اي صار بعضهم جار بعضهم وانما صحت في اجتوروا
لانه في معنى ما لا بد منه من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبله وهو
تجاوروا فبني عليه ولو لم يكن معناهما واحدا لاعلت و [illegible]
اطولت الشيء اذا قلته طويل واحولت الدار واحالت اذا علتها
حول فهي محول ومحيل   وكذا سائر تصاريفها يعني اذا لم يعل
فعلها لم يعل تصرفاته من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
والزمان والمكان   وعليه قول امرئ القيس فملك حبل اه
مثل كلمة تسوية واعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة وقدم تفضيله

جبلى جمعها حبالى وحبالات بفتح الحا والبا واللام فيهما طارق من باب
دخل فهو طارق اذا جاء ليلا أرضع الصبي امه بالكسر رضاعا بالفتح
ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعته امه وامرأة مرضع اى
لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة والهاه
شغله من لهى عن الشيء الهيا بالضم والتشديد ولهيانا بضم اللام
وكسرها سلا عنه وترك ذكره واضرب عنه والتمائم جمع تميمة وهي
عوذة تعلق على الانسان للحفظ في حديث من علق تميمة فلا اتم الله
له وقيل هي خرزة بفتح الخا والرا المهملة بعدها زا معجمة واما
المعاذات اذا كتب فيها القرآن واسماء الله فلا بأس بها ومحول
اسم فاعل من احوال الصبي اذا اتى عليه حول الفاء بمعنى رب مثلك
مجرورة متعلق بطرقت وقيل طرقت صفة مثل بحذف الضمير اى الخ
طرقتها وحبلى صفة مثل لعدم تعرفه بالاضافة وقيل عطف بيان
لكاف الخطاب في مثلك ومرضع عطف على حبلى وفالهيتها عطف
على طرقت ومحول ذى تمائم متعلق بالهيتها ومحول صفة ذى وفي
وصف تلك النساء بالحبلى والارضاع وفي وصف الصبي بكونه
ذى تمائم وذى حول وفي جمع تمائم اشارة الى كمال النساء اليه
وروى الاصمعى مغيل اسم مفعول من اغيلت المرأة ولدها اذا
سقته الغيل   واستعد لمح استقام تستقيم استقامة الخ
اقول قوله ونحو استحوذ اى استولى وغلب واستصوب اى وجد
الشيء صوابا اى صار صوابا واستجوب اى طلب جوابا واستنوق
الجمل اى صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة

شي

شئ ثم يخلطه بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد كان عند
بعض الملوك والمسيب بن علس ينشده شعرا في وصف جمل ثم حوله
الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل وفيه نظر لانه اسم المصدر
لكلام يعني في تقسيم التحويل وتقدم جوابه فتذكر   واذا بنيتها الخ
للمفعول الخ اقول قوله اى جميع فشاربه اشارة الى ان ساير بمعنى
الجميع وتقدم تفصيله وغير ذلك من الزمان والمكان والآلة
واسم الفاعل الخ صحه اقول قوله بعين عينه بالهمزة فيقول العيم ها
بايع بغير نقطة الخ   ويكتب الهمزة بصورة اليا وتنقطه نقطه
الهمزة كما نقطها الحريرى في الرسالة ام قطاء وهي التي احدى حروف
كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيث قال
نائل يديه فاض خطأ وحكى ان ابا على الفارسى دخل مع صاحبه
على واحد من المشهورين بمعرفة العلوم العربية زايرا له فاذا بين
يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له
ابو على هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب
وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارته وخرج من ساعته وفي
شرح المقصود المسمى بالمطلوب هذا اى كون النقط خطاء
في الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو لا من اليا فرقا بين
الواوى واليائى   لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها
تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على صورة
الالف في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة على
وفق حركة ما قبلها كرأس ولؤم وذئب واذا كانت متحركة

وسكن ما قبلها على وفق حركة نفسها نحو شان ويلوم ويئم وقيل تحذف
الهمزة قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل كمسئلة والادغام كسوءة
وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف
كسال وقيل تحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة اولا وسواء كانت
المفتوحة بعد الالف اولا واذا تحرك ما قبلها ايضا فتكتب على ما
تخفف به كمؤجل بالواو وفئة بالياء لان تخفيفها كذلك وسال
بالالف ولؤم بالواو وبئس ومن مقرئك بالياء ورؤس بالواو
لان تخفيفهما بان يجعل بين بين المشهور وجاء في نحو سئل ومقرئك
مما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموم او بالعكس كتبها بحرف
حركتها او بحرف حركة ما قبلها لان في تخفيفها خلافا في ان يجعل بين
بين المشهور وفي الآخر اذا كان ما قبلها ساكن لا تكتب على صورة
شيء نحو خبء بالفتح ودفء بالكسر وبرء بالضم وشكل الهمزة هو
شكل احدى حروف اللين والمكتوب في خبء ودفء وبرء علامة
الهمزة ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ وكتابة نحو البطوء
والوطء والجبئة بالواو والياء ليست على قانون علم الخط بل من
جهل الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا تكتب بحرف حركة ما
قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة
كقرا ويقرا وردؤ ولم يقرا ولم يقرئ واذا كانت الهمزة المتطرفة
بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها من ضمير متصل او تاء تانيث صار
كالوسط فيكتبها في الوسط بصورة تكتبها هنا كذلك ومن اسقط
اسقط نحو جزاك وجزءك وجزئك مما كان الاول منه مضموما ونحو

رداك ورداءك وردئك مما كان الاول منه مكسورا ونحو يقرؤه
ويقرئك مما كان الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوحا او مكسورا
الا في نحو مقروءة وبريئة فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المفصل
غيره لا يكون كالوسط فتكتب بالالف نحو باحد وباحد بخلاف
لئلا لكثرة استعماله والف الهمزة صورته وبخلاف لئن لكثرته وكل
همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطاء في النصب فانه
تكتب بالف واحدة فيه ومستهزؤن يكتب بواو واحدة و
مستهزئين بياء واحدة وقد تكتب بيائين بخلاف قراء ويقرآن
حيث يكتب بالفين للبس وبخلاف مستهزئين في المثنى لعدم
المد لفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو رداءي حيث يكتب بيائين
في الاكثر لان الاولى مغايرة للثانية في الصورة ولان اصل
ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد بخلاف الموضعين
حيث يكتب بيائين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يعقب
بالمد والتشديد نحو لم تقرئي للواحدة المخاطبة حيث يكتب بيائين
للمغايرة واللبس بنفي مضارع قرى لان حرف العلة كثيرا
ما تحذف نصب كثيرا على الظرف لانه صفة الحين او على المصدر لانه
صفته وما التاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف
في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي حينا كثيرا او حذفا كثيرا تحذف
على شفا جرف هار قال الراغب شفا البئر والنهر شفيره وطرفه
ويضرب به المثل في القرب من الهلكة واشفى على الهلاك اي حصل
على شفا جرف هار وتثنيته شفوان والشفاء من المرض موافاة

شفا السلامة وصار اسما للبراء والجرف بضم الجيم والراء وسكون الراء ما جرفه السيل من جرف الوادي وجوز اصله فسق واهيا والهار وهو المتصدع الذي اشفى واشرف على التهدم والسقوط وزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين ومن سكن العين وقال قلبت الفاء على مذهب يونس كما في قول فقد اخطاء شاك في شاوك من الشوكة وهي شدة البأس والحدة في السلاح وقيل الشوكة الحدة مثنى من واحدة الشوك وشاك الرجل يشاك شوكا اظهر شوكته وحدته قال في المفصل فربما يحذف العين فيقال شاك فهذه المخالفة بين كلامي صاحب الكشاف في شاك وقد خالف كلاما في بار ايضا حيث ذكرنا في بحث المضموم من المفصل فيما حذف منه حرف اصلي لا يرد في التصغير وقال ابن الحاجب في شرحه ولا يجوز ان يكون هار فعلا لان الزمخشري اثبته محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون اليا فيه كالثانية اذ حذفها عارض لقولك رأيت قاضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه فما ذكر في بعض حواشي الكشاف من انه مقلوب ليس بذلك كما ذكره الجاربردي في شرح الشافية ان يضع العين موضع اللام اه وهذا هو القلب المكاني وهو نقل حرف عاريا عن عارضه من الحركة والسكون مكانه حرف آخر وكل واحد منهما معروض لعارض الآخر واسم الفاعل من الثلاثي المزيد فيه الخ اقول قوله لم يجئ مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة وقرأ بعضهم فنظرة الى

ميسرة بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة على ان الفراء جمعهما جمع مكرمة ومعونة على حذف التاء وانما لم يجعل معونا على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر كالميسور لئلا يلزم كثرة التغيير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعله مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة حتى تذكر بيضات وهيجة اه تذكر الشيء واذكره غيره وذكره بمعنى ذكرا بعد نسيان وتعلمه ذكرا وذكرة وذكرى يقال جعله منك على ذكر بضم الذال وكسرها بمعنى وقيل بالضم ما بالقلب خاصة وهو ضد النسيان وبالكسر يعم ما باللسان وبالقلب جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجة حرك شوقه وللفظ عايجة والرزاز بفتح الراء المهملة والذال المعجمة المطر الضعيف والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم البأس الغيم السماء والسح المطر الضعيف يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم اسم مفعول بمعنى ذي غيم فاعل تذكر حميم الظليم وهو الذكر من النعام جنس الغامة بيضات مفعوله وفي عطف هيجة ضمير التذكر ويوم رزاز مفعول فيه لتذكر او فاعل هيجة والجملة معطوفة على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله الدجن لاعتماده او الدجن مبتداء والظرف خبره والجملة صفة يوم رزاز ومغيوم صفة اخرى له الا ان الاولى تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تأخيره لقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك ولذا الوصف بالجملة الفعلية اولى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي اولى من المستقبل وفي وقوعه صفة خلاف نحو مررت برجل يقعد غدا ذكره في الشرح الكبير للكافية قد كان قومك يحسبونك سيدا

لساد قومه سيادة وسوددا بالضم وسيدودة بالفتح فهو سيد ؑ
اي كبيرهم ووزنه فعيل وقال اهل البصرة فيعل والجمع سادة واذا اردت
الاستقبال قلت سائد قومه وسيد قومه بالتنوين وقال النبي ؑ
ظننه خيلا وخيلة ومخيلة وخيلولة وتقول في مستقبله اخال بكسر
الهمزة وهو الافصح وبنوا اسد تقول اخال بالفتح وهو القياس
وعانه اصابه بعينه فهو عائن وذاك معين على النقص ومعيون
على التمام اي مصاب بالعين وفي الحديث العين حق اي اصابتها حق
قيل وجه اصابة العين ان الناظر اذا نظر الى شيء واستحسنه ولم يرجع
الى الله والى رؤية صنعه قد يحدث الله في المنظور علة بجناية نظره
على غفلة ابتلاء لعباده ليقول المحق انه من الله وغيره من غيره ؑ
فيؤاخذ الناظر لكونه سببا ووجهها بعض بان العين ينبعث
من عينه قوة سمية عنده يتصل بالمعيون فيهلك او يفسد كما
قيل مثل ذلك في بعض الحيات كذا في شرح المشارق وذكر في فتح المنان
قال الزهري يؤتى الرجل العائن بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم
يمجه في القدح ويغسل وجهه في القدح ثم يغسل يده اليسرى فيصب
على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته
اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره ولا يوضع القدح في الارض ثم
يصب على رأس المعيون من خلفه صبة واحدة وقد يعين الرجل
نفسه وبغير ارادته بل بطبعه ومما يدفع به العين اللهم بارك عليه
وقوله ما شاء الله لا قوة الا بالله ورقية جبرائيل عم للنبي عم
التي رواها مسلم في صحيحه بسم الله ارقيك من كل شيء يؤذيك

مطلب يعرف فيه وجه اصابة العين وعلاجها

من شر

من شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك بسم الله ارقيك وتدسيم
النونة كما ذكره في شرح السنة ان عثمان رضه رأى صبيا مليحا فقال ؑ
دسموا نونته لئلا تصيبه العين يعني سودوا النقرة في ذقن الصبي
والاكثار من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وههنا ؑ
تعويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسير سورة يوسف
ومسك بكسر الميم من الطيب فارسي معرب وكانت العرب تسميه
المشموم وضعف قول مقول قال الجوهري في الصحاح وابن
الانباري في النزهة ليس في مفعول من ذوات الثلاثة من بنات
الواو بالتمام الا حرفان ثوب مصوون ومسك مدووف ثم قال الجوهري
وفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول قول مقوول وفرس مقوود
قياسا مطردا وبهم المفعول من الثلاثي المزيد فيه يعتبر بالقلب
الخ اقول قوله لا وقد يكون ذكر في معنى اللبيب الخ قد الحرفية مختصة
بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن الجازم والناصب وحرف
التنفيس وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم
النوع الثالث من الانواع السبعة المعتل اللام الخ اقول
قوله اذا اخبرت عن نفسك فان قيل ليس لتخصيص كون ماضيه
على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه في الاجوف ورمى وقيل
الاصل رمي رموا لقولهم رموت ثم يكتب بالالف من الالف
والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر اي تاتي بعد
حركة لا لكنون حسن فانها تتبع الحركة فاذا صار لها آخر اتبع حركة
وتاتي بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة بل حرف وهي مستقلة

زيدت علامة للنكس والعلامة لا تحذف وبما ذكرنا سقط ما قيل في نون
ساكنة معارضة للحرف فاذا حذف المعوض كيف يبقى العارض لكن التزموا
بمثل هذا المضيق ليسلم كلامهم والمنقلبة من اليا تكتب بصورة اليا
هذا في الآخر وفي غيره تكتب بصورة الالف منقلبة من الواو واليا
نحو باع واعلم ان ما في آخره الف ان كان حرفا يكتب الجميع بالالف
الا بلى وعلى والى وحتى وان كان اسما مبنية فكذا تكتب بالالف
الا في متى ولدى وان كان اسما معربة زائدة على الثلثة فصاعدا
فلا ينظر الى اصلها ويكتب جميعها باليا ولا نظر الى ان الواو تقلب الى اليا
فيها الا فيما قبل الالف يا من نحو العليا والدنيا كراهة تجمع بين اليائين
الا في نحو يحيى ورتى علمين للفرق وان كانت الاسما المعربة ثلاثية
نظر الى اصلها الذي انقلب منه الالف فان كان ياء كتبت باليا وكما
قال الشارح تنبيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان
واو العصى كتبت بالالف والفعل الثلاثي نظر الى اصله وما زاد فيه
اليا لا غير كالاسم ويجوز ان تكتب الجميع بالالف على اللفظ وعلى كتبه
باليا فان كان منونا فالمختار انه يكتب باليا ايضا وهو قياس
المبرد وقياس المازني انه يكتب بالالف وقياس سيبويه المنصوب
يكتب بالف وما سواه بيا ويتعرف اليا من الواو بالتثنية نحو
فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيان والفتوات وبالمرة نحو
رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك
نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو وبكون الفا وواوا
نحو دعى لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو الا واو على وجه

الف بين الاعلام والاسماء المعربة

ويكون العين واوا نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو الا
ما شذ نحو القوى والقصوى فان جهل كون الالف من الواو واليا
بان لم يكن فيه شي مما ذكر فان اميلت فاليا نحو متى والا فالالف وكتبوا
لدى باليا لقولهم لديك وكلا باليا والالف لا في كلتا الالف ولو
في صورة وفي غزوا فانه اذا حذف الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع
الساكنين بقي غزا فالتبس بالغزو ثم اشار الى امثلة الفعل الى ان قوله
قوله واشترى الشرا والشراء بالقصر والمد والقصر اشهر كالابتياع و
البيع من الاضداد لغة يقع على فعل المشتري والبائع الا ان في عرف
الفقها اختص الاولان بالمشتري والاخيران بالبائع كما في شرح
المنظومة من ان البيع والشرا اذا استعملا ثلاثيين يكونان بمعنى البيع
واذا استعملا خماسيين يكونان بمعنى الشرا وليس على ما ينبغي وذكر في غيره
القاضي اصل الاشترا بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان فان
كان احد العوضين نقدا تعين من حيث انه لا يطلب لعينه ان
يكون ثمنا وبذله اشترا والا فاي العوضين تصورته بصورة الثمن
فباذله مشتر وآخذه بائع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد ثم
استعير للاعراض عن الشي طمعا في غيره حكي ان الرشيد سال اليزيدي
والكسائي عن قصر الشراء ومده فقال الكسائي مقصور لا غير و
قال اليزيدي يقصر ويمد فقال له الكسائي من اين لك هذا فقال من
المثل السائر لا يغتر بالحرة عام هداها ولا بالامة عام شرائها فقال
الكسائي ما ظننت احدا يجهل مثل هذا فقال اليزيدي
يفري بين يدي امير المؤمنين ذكره في عقد الفلائد وقال ابن الانباري

في الترجمة اليزيدي هو ابو محمد بن المغيرة المقرئ صاحب ابي عمرو بن العلاء
البصري وانما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد بن منصور خال المهدي
يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المأمون وكان
الكسائي مؤدب اخيه الامين وفي ليلة تكلم اليزيدي مع الكسائي بين يدي
الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائي فرمى بقلنسوته فرحا بالغلبة فقال
الرشيد لادب الكسائي مع انقطاعه احب الينا من غلبتك مع سوء
ادبك   اما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا الخ اقول قوله
اذا تقرر هذا فنقول اشارة الى ان فنقول جواب شرط محذوف لكن
في دخول الفاء بحث جوابه يعرف مما ذكرنا سابقا   رضي وطي تقول رضا
بقلب الكسرة فتحة والياء الفا لاستثقالهم الكسرة قبل الياء اصله
رضوا لانه من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضاء والمرضاة مثله
كذا في المختصر وفي شرح الكشاف للطيبي الرضوان الرضاء الكثير ولما كان
اعظم الرضاء رضا الله خص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى
يقال رضي به وعنه وعليه يعني   سرو اي صار سريا في المختصر اي
صار سريا وجمع السري سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة ولا
يعرف غيره وفي الصحاح مثل سادة كان تقديره سيد فيعل يدل على
ذلك انه يجمع على سيائد بالهمزة مثل تبيع وتبائع وقال اهل البصرة
تقديره سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سايدا مثل قائد وقادة
وقالوا الجمع العرب الجيد والسيد على جيائد وسيائد بالهمزة على غير
قياس لان جمع فيعل فياعل بلا همزة   وانما فتحت انت ما قبل
واو الضمير في غزوا ورموا الخ اقول قوله لا يخلو عن خرازة في جمع

في الف

في القلب من غلظ ونحوه والمراد بها ما يدغدغ القلب وينفر عنه الطبع
فانه ان ضم فليكسر ثم والجواب ان جواب هذا الشرط محذوف وهو
ابقي لدلالة ابقي الاول   يدل على انه لم تنقل فتحة الياء اه والجواب
ان معنى قوله الى الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة الياء   لان معمول
الشرط لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الاتساعات في الظروف
كتقدم معمول المصدر ومعمول ما بعد ما النافية او الا كان ظرفا مع حكمهم
بامتناعه فان في الظروف يجري توسعات كثيرة لا تجري في غيرها او من
قبيل الاضمار والتفسير   وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح
في الضوء وحاشية للقاضي بان فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها في الظرف
قبلها فالتوجيه ان يقال تقديره او اتصل اتصالا اه هذا لا يخلو
عن خرازة لان لفظ اتصالا ان لم يكن سهوا لا طائل تحته ولانه
جعل صحة هذا التوجيه سببا لاندفاع الاعتراض وليس كذلك بل
اندفاعها بقوله المراد بقوله ان انكسر اه وبقوله ان لم يقل وان
انضم اه ولعله الى هذا اشار بقوله وهذا موضع تامل   واما
المضارع فتسكن اللام منه في الرفع الخ اقول قوله والالف فيه
ان الالف ساكنة ابدا ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل الحاصل
الا ان يقال انه من عطف الجملة على الجملة بتقدير يبقى   فكما تحذف
الحركة فكذا هذه الحروف الفاء في فكما للتفريع والكاف للتشبيه وما
كافة لها عن الدخول في المفرد فسقط ما قاله صاحب المستوفي من
ان الكاف لا يلفظ بها واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه الحروف
كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصار مقارنا للفاء التفريع و

وكرر كذا للتاكيد وقد يكرر لطول الكلام كما ذكره الشارح والشريف
في الكشاف وزيد الفاء في كذا لان المشبه به المقدم نزل منزلة
الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك وقال الشارح في شرح
الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرير والزيادة في الترا كيب شايع وحكم
بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة ولذا
دخلت الفاء في الخبر باطل بل لفظ كما في موضع المصدر لتحذف الناصب
المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية
والخبر هذه محذوف بتقدير المضاف تجوت زبان اه اقول الهجاء
ضد المدح في الاساس ومن المجاز فلان يهجو فلانا يهجوا وهجاء
بكسر الهاء وتهجاء بفتح التاء يعد معايبه فهو هاجي ولا تقل هجيته زبان
اسم رجل معتذر اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة عن محو اثر
الذنب من قولهم اعتذرت المنازل درست او عن القطع من قولهم
اعتذرت المياه انقطعت كانه يجعل العذر سببا لقطع الذنب
ذكره الشارح في شرح الكشاف تدع من الودع بلوغ الشر كن تجوت
فعل فاعله تاء الخطاب ومفعوله زبان غير منصرف وجئت مع فاعله
التاء عطف عليه ومعتذرا حال من تاء جئت من تجو زبان كلام
اصح متعلق بمعتذر لم تهجوا جملة فعلية خبر كانك المقدر اي
كانك لم تهج حين اعتذرت منه ولم تدع جملة فعلية عطف على
لم تهجو ومفعول الفعلين محذوف اي لم تهجوه ولم تدعه اي الهجو اذ
قد تجوت في الواقع وعلى هذه اللغة كتب الالف بعد واو الجمع
فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع وواو الوحد في مثل لم

مطلب يعلم يشبه الالف بعد واو الجمع والالف والياء في اخر الكلمة اذا دخل الجازم

لم يدعو ولم يدعوا وقيل كتب للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل
حضر وتكلم زيد ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربوا الماء وزايروا
زيد لكمال الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجمع وان لزم الالتباس لندوره
وزواله بالقراين وكذا زاد واو في مائة الفاء فرقا بينها وبين منه والحقوا
المثنى بها بخلاف الجمع وزادوا في اولئك واوا فرقا بينه وبين الى
اليك واجري اولاء عليه وزادوا في اولى حالا واوا فرقا بينه
وبين الى واجري اولو عليه الم ياتيك والانبا وتنمي الح
الهمزة للاستفهام وحقيقته طلب الفهم للمتكلم بالاستفهام ولذا لا
يكون من الله تعالى على حقيقته فيقول بهاء الدين السبكي استحالة الاستفهام
منه تعالى اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي
واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا كما في قوله تعالى
اانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين الاية وهو استفهام
حقيقي طلبت اقرار عيسى عم في ذلك لمشهد العظم بانه لم يقله ليحصل
فهم النصارى ذلك فتقرر عندهم كذبهم ليس على ما ينبغي على ان الن
رح صرح في المطول بان الهمزة في الاية للتقرير وقد يستعمل للتهكم
نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وللامر نحو اسلمتم اي
اسلموا وللتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء نحو الم
يان للذين امنوا وللتنبيه على الضلالة نحو فاين تذهبون وللوعيد
لقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد
سواء وما ابالي وما ادري وليت شعري وللانكار التوبيخي على
معنى لم كان هذا الشيء في الماضي او على معنى لم يكون في الحال والاستقبال

او الابطال على معنى لم يكن في الماضي او على معنى لم يمكن في الحال او لا يكون
في الاستقبال فاحفظ هذا والابناء جمع بناء بمعنى الخبر يقال بناء و
بنا بالتشديد وانباء اي اخبر ومنه النبي لانه انبأ عن الله تعالى و
هو فعيل بمعنى الفاعل تركوا همزته كالذرية والخابية الا ان اهل
مكة يهمزون الاربعة والنماء الزيادة يقال نما المال وغيره ينمي بالكسر
نماء بالفتح والمد وينمو نموا بالضم والتشديد والملاقاة المصادفة
يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته واستقبلته قريبا منه واللبون
من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بكية والغزيرة
لبنه بفتح اللام وكسر الباء وبنو زياد هم الربيع ابن زياد
العبسي واخوانه فاعل يأتيك لبون بني زياد على حذف
المضاف اي خبر نماء الابناء تنمي جملة وقعت حالا عن فاعل
يأتيك وفاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع
الى ما اي لاقته ويجوز ان يكون فاعل يأتيك ما والباء زائدة
في المرفوع ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف و
تضحك مني شيخة اه قال الراغب الضحك انبساط الوجه وتكشر
الاسنان من سرور النفس ولظهور الاسنان عنده سمي مقدمات
الاسنان الضواحك واستعير في السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة
وفي السخرية نحو وكانوا منهم يضحكون وفي التعجب المجرد نحو وامرأته
قائمة فضحكت وضحكها كان للتعجب انتهى وقد يقال القهقهة
ما كان مسموعا لجيرانه وبدت اسنانه اولا والتبسم ما لم يكن
مسموعا والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه

بمعنى

بمعنى والشيخة ام قبيلة والعبشمية نسبة الى عبد شمس وهذا من
باب النحت في النسب فانهم يأخذون من اسمين فينحتون منهما لفظا
واحدا ينسبون اليه وقد مر امثاله كأن لم اصلها بالتشديد ترى
من رؤية البصر وقبل ضد بعد والاسير من الاسار وهو القد بالكسر
سير ها سمي الاسير بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد ثم سمي كل اخيذ
اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو اسير ومأ
سور وجمعه اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقده ثم
استعمل في معنى جملة الشيء للمناسبة كما يقال برمته واصله ان رجلا
دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته
ويمانيا اصله يمني ثم حذفت احدى يائي النسبة وعوضت بالالف
فلا يجتمعان قاله سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد وعلى تضحك
شيخة ومني متعلق بتضحك عبشمية صفة شيخة واسم كان ضمير شيخة
خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شيخة وقبل ظرف ترى اسيرا مفعوله يمانيا
صفته والاستشهاد في الابيات الثلثة فهو ان الشاعر اثبت الواو في
تهجو والياء في يأتيك والالف في لم ترى اثباتا شاذا وعليه
ان يقال هذه حروف كانت متحركة حذفت حركتها للجزم اجراء لها
للمعتل مجرى الصحيح او يقال ان حروف حذفت للجزم وهذه حروف
تولدت الآن للاشباع والضرورة   وبفتح الواو والياء في النصب
الخ اقول قوله فما سودتني عامر عن وراثة اه سودتني من السيادة
عامر اسم قبيلة فاعله وعن في عن وراثة للتعليل كما في قوله تعالى وما
كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة متعلق بسودتني اي فعل

بمعنى منع فاعلية السمو فعل متكلم من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول
الي بام متعلق بابه ولا اب عطف عليه لان غير لا في معنى النفي كما في قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين يعني ما جعلني بنفسه عام سيد الاجل
كوني وارثا للسيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا عن استحقاق وخصال
في يصلح للسيادة ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية
كما يكون عاملة حملا لها على ان ويسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك
امثلة احدها هذه والثاني اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء
الا حكم غير في الوصف بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال
واعطاء لو حكم ان في الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهمال
متى حملا على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم
لم في الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو
لغة اهل الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا
وهو لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل واعطاء لعل
حكم عسى في اقتران خبرها بان والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول
وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب
الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والعاشر
منعهم افعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها له بافعل في التعجب وزنا
واصلا وافادة للمبالغة واجازتهم تصغير افعل في التعجب ورفعه
الظاهر تشبيها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا والامثلة في آخر مغني
اللبيب وفي قول الشاعر ان تقرآن اه وصدره يا صاحبي فدت
نفسي نفوسكما وحيث ما كنتما لقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف

مطلب
في تعارض اللفظين منها ان
يجوز غير على معنى الا في الاستثناء
والا بمعنى غير وغير ذلك

محملها وتصنعا نعمة عندي بها ورقا قال الخفاجي الشاعر مثل الابن وتامر
اي صاحب شعر ويسمى شاعر الفطنة والصاحب كما يطلق على الموافق
يطلق على المخالف ايضا كما وقع في ما كتب معاوية الى ملك الروم فلنبينه
الغايق يا صاحبي صفحا لخليله ومن بيني اتفاق العرب للواحد خطاب
الاثنين وقدم تفصيل وفدت من الفداء ونفسي فاعله ونفوسكما
من قبيل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما مفعوله والعرب تجعل الاثنين على
لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما وغلاما
غلمانهما وقد جاء وصف رحالهما وحيث للمكان وقد يستعمل للزمان
والغالب كونه في محل نصب على الظرفية او جر بمن وقد يجر بغيرها وقد يقع
مفعولا به وتميزا ويلزم اضافته الى الجملة وندرت الى المفرد وانذر منها
اضافته الى جملة محذوفة قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضافته الى
المفرد اعربه وقال ابو سعيد بقي على بنائه وهو الاشهر واذا اتصل به
ما الكافة صار للمجازات وجزم الفعلين كما هنا واللقاء المصادفة
والرشد بمعنى الحق والصواب ضد الغي مفعول لقيتما وان تحملا مفعول
فعل مقدر وهو اسال او بتقدير اللام مفعول له للقيتما او فدت و
حاجة مفعوله ولي بسكون اليا وجاز تحريكها ان لم يوجد مانع
صفة حاجة وخف الشيء يخف بالكسر خفة صار خفيفا والمحمل
بوزن المجلس بمعنى الحمل او واحد المحامل الحاج فاعل خف والجملة صفة
حاجة بفعل صنع اليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا اي فعل والتصنع لا
تكلف حسن السمت وقولهم الرقى الصاري كناية عن اوصاف
ذميمة كالسارق والزاني الان صاحب المفتاح كنى به عن الصفات

المحمودة استعماله على الاصل فان اختصاصه بالذم طارد النعمة
اليد والصنيعة والمنة وما انعم الله به عليك مفعول تقنوا والجملة
عطف على تحملا وعندي صفة نعمة وخيرها اللماجة واليد بمعنى
النعمة عطف على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر ان
كانت حقيقة فيها كما قيل كقوله والفي قولها كذبا ومينا وفائدته
تقرير المعنى في الذهن لحال التأكيد وما وقع لبعضهم من ان ذلك طويل
لا لفائدة غير مسلم وقيل انما يكون كذلك في مقام يقتضي التقرير وقيل
هي الجارحة المخصوصة ليستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق
اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وجمعها
الايدي وجمع الايدي الايادي وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة
تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي
وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل وبعض العرب يقول في
جمع الايد بحذف الياء فما ذهب اليه الجوهري من ان الايد في قوله
تعالى والسماء بنيناها بايد جمع يد ليس على ما ينبغي اذ لا اعرف احد
من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هي مصدر بمعنى القوة
من آد يئيد ايدا اذا قوي ثم الشائع استعمال الايادي في النعم
والايدي في الاعضاء نقله صدر الافاضل في ضرام السقط عن
ابي عمرو بن العلاء ثم قال وقد يجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز ونظيره
بيوت وبيوتات وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف
للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في
الاصل مجازا فيها وقوله ان تقران في محل النصب بدل من نعمة

او حاجة

او حاجة او الرفع خبر مبتدا محذوف وهو ضمير النعمة او الحاجة والجملة صفة
احدهما او على اسماء وهي جيبة متعلق بتقرآن وتحكما بمعنى تقضيا عطف
عليه واصل تحكما ان حذف النون بان مقدرة ومتى متعلق بكلا الفعلين
على طريق التنازع ولذا السلام مفعولها على تلك الطريقة وان لا تشعرا
من الاشعار بمعنى الاعلام عطف على احد الفعلين واحدا مفعوله
فآليت لا ارثي لها البيت نقل متكلم من آلى يولي ايلاء بمعنى حلف قال
ابن هشام في المغني وقول الفقهاء آلى من امرأته غلط اوقعهم فيه
عدم فهم التعلق في قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم وقال الفاضل
في الآية تعديته بعلى ولكن لما تضمن معنى القسم معنى البعد عدي بمن
لا يقال البعد ليس معنى من بل معنى عن لان معنى ابتداء الغاية لا يخلو
عن بعد الشيء المبتدأ عن المبتدأ منه ولك ان تقول تعديته بمن
في قولهم ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطء فالمخطي مخطي
والمقسم به محذوف كأنه قال آليت بالله وارثي فعل متكلم من رثى
له اي رق ورحم وهو جواب القسم ولها متعلق بارثي وضمير للناقة ومن في
قوله من كلالة للتعليل كما في قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا متعلق
بارثي والكلالة التعب والاعياء ولا من حفي عطف على من كلالة
يقال حفي حفي من كثرة المشي على وزن فعل اي رقت وجرحت قدمه
واحافره والمصدر حفى بالقصر وهي غاية لا ارثي تلاقي من الملاقاة
بمعنى المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله محمدا والمراد به رسولنا عم
وهو اسم مفعول من التحميد اي كل الانبياء حمده وقيل ان الله تعالى
سماه محمدا واحمد فاراد محمدا ان الله يحمده كثيرا او سماه احمد كأنه قال

كل لا ابنا آحمد و في وانت احمدهم لي قال ابن العربي لله تعالى الف اسم
ولنبيه محمد عم الف اسم   ويسقط الجازم والناصب النون سوى نون
جماعة الاناث الخ اقول قوله سوى نون جماعة النساء سوى اذا
كان بمعنى غير او مكان على خلاف في ذلك يمد مع الفتح ويقصر مع الضم
ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند الزجاج
وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول جاء في سواك بالرفع على الفاعلية
ورأيت سواك بالنصب الخ وهو الاصح عند سيبويه والجمهور
انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة و
عند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها
صلة قالوا جاء الذي سواك واجيب بتقدير سوا خبر الهو محذوفا
او حال الثبت مضمرا ولا يمنع الجزية تواترهم سواك بالمد والفتح لجواز
ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير كذا في المغني اعلم
انه اذا اضيف اسم معرب الى مبني بني على الفتح عند قوم ويعرب ما
عند قوم كقوله تعالى من خزي يومئذ قرئ بفتح الميم وكسره وكذا
مثل ما قرئ بالفتح والضم وقوله تعالى يوم ينفع الصادقين قرئ بالفتح
والضم وقوله عم كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخفضه والاصل
في البناء الفعل ولذا اذا اضيف مثل او نحو الاتي ح في طريق المثال
كقول النحاة الكلمة اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف كمن ولقول
الفقيه تجري الربوا في الادوية المطعومة مثل السقمونيا فالافعال
ههنا غير مقصودة كذا في الكتاب المسمى بالقواعد والفوائد في النحو
معنى الاطائل تحته لانه ذكر الجازم والناصب قبل هذا ولكن

نقول

مطلب في احوال السوى

٤٦

نقول اعاده ههنا لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالصحيح يقال هذا امر لا طائل
فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية يقال ذلك في التذكير والتأنيث ولا
يتكلم به الا في الجحد   لادى الى الالتباس المثنى بالمفرد لان المثنى لما
حذف نونه بالناصب بقي لمي يرضي لما مر آنفا يقال قال كذا آنفا و
سالفا وفي القاموس قال آنفا كصاحب وكتف وقرئ بهما اي منذ
ساعة اي في اول وقت يقرب منا   ويستوي فيه اي في المضارع
نحو يغزو الخ اقول قوله كيهدي من الاهداء يقال اهدى له واليه
ويناجي من المناجاة وهي المكالمة على سبيل الخفية ويرجى من الارجاء
وهو ضد الياس يقال رجاه ورجاه وارتجاه ورجاه ترجية كله
بمعنى ويستدعي من الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه اذا
صاح به ودعوت الله له وعليه   وما اشبه ذلك مما قلب او حذف
فيه حرفان والقلب في بقاء اصله وفاي ثبت الواو والياء والياء
همزة والحذف في مثل يقون اصله يوقيون حذفت الياء ولام
وقوله لئلا يلزم اجتماع الاعلالين قال ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف
العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والاسكان اي لا يخلو الاعلال
عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمنكر مطلقا لجواز جمع بين الاسكان
والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كمقول وبين الابدال كيدعى
فان الالف فيه مبدلة من الياء وهي من الواو وبين الابدال و
الحذف كعصى وبين الحذفين مثل قه حذفت الفاء واللام وانما
لا يجوز الجمع بنوع مخصوص وهو الجمع بين الابدالين او الحذفين او
ابدال وحذف بعد ان يكون احدهما في موضع والآخر في موضع آخر

على سبيل التعاقب كما في ميا، اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة كذا في شرح المراح وفيه نظر بجوز يقون ويقاس ونحو اتقاء والاصل اوقاي وفيه ان حذف اليا، في قه ليس للاعلال بل لبناء الامر وان قلب الهاء همزة ليس باعلال قوله فان امتناع اجتماع الاعلالين الخ قيل اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني نحو قه وبالثالث نحو يدعي واعتمدوا في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بمعرف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وقال السيد في الاعلال الذي منعنا في جمعه هو ان تسكن العين واللام جميعا من جهة الاعلال وقال ابو علي المكروه منه ان يكون الاعلالان على التوالي اما اذا لم يكن على التوالي كما تقول في ايمن الله من الله بحذف الفاء ثم تقول بعد استعمالك م الله فليس بمكروه كذا في شرح الشافية وفيه نظر مصدره التمطي التبختر ومد اليدين في المشي وقيل اصل التمطط قلبت احدى الطاءات يا كما قالوا التظني والتقضي في التظنن والتقضض ومنه قوله ثم ذهب الى اهله يتمطى من الصبوغ بمعنى الميل ويسمى الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه وتقلسي يقال قلساه فتقلسى تقلنس وتقلس اذا البسه القلنسوة قلبها والام يعني يقول في الامر منها اي من هذه الثلثة الخ اقول قوله ولا بعاد في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة اي لا يقال ارضيوا ولا ارضياين بل

قيل ارضوا وارضين لعروض حركتي الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين ويحم الفاعل منها اي من هذه الثلثة المذكورة الخ اقول قوله بعض رافي ينغم بالرفع على حكاية راضوا ولذا لم يقل راضيا و ان كان مفعولا لجعل وكانه قدمه في البيان مع تأخره في الذكر لكونه في الاصلين قال قائلهم سنوقد البنار اخره البيت من حماسة دعو لبعض من طي واوله نحن جبنا بني جديلة في نار من الحرب جمة الضرم سنوقد البنار بالخفض اه جبنا من الجبن ضد التخلية جم نحن وبني جديلة حي من طي مفعوله وجديلة بنت سبيع ابن عمرو من حمير اقرهم في نار مشعلة بحيث في الكشاف النار جوهر لطيف مضيء حار محرق من نار ينور اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا والنور مشتق منها وقال الراغب النار والنور احدهما مشتق من الاخر من حيث انه قلما ينفك احدهما عن الاخر واعترض على تعريف النار بان الاضادة لا يعتبر في حقيقتها وكذا الاحراق وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كرة الاثير لانها شفافة لا لون لها والضوء ملون فانه مرئي وان قوله لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر المأخوذ في التعريف اخفى من النار واجاب التفتازاني والشريف بانه لا شك في ان مجموع ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة ورده اكمل الدين بان اعتبار قيد المجموع عند الوضع غير محقق ثم قال والحق ان النار لا تحتاج الى التعريف فما ذكره بيان ما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة لا تعريف للنار وقوله من وهي مؤنثة صفة نار وجمة الضرم نحن

فرقة النار والنور وسيحامي كما

كثير الاشتعال صفة لحرب والحزم جمع الحزمة وهي السعفة او الشجرة
في طرفها نار وتستوقد من الوقود وهو سطوع النار وارتفاع
لهبها والسين للطلب او للتاكيد حال من فاعل حسنا والنبل السهام
العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها تجمعونها على نبال وانبال
مفعول تستوقد وبالحضيض وهو القرار من الارض عند منقطع
الجبل متعلق به وغطاوف فعل متكلم من الاصطياد عطف عليه نفوسا
مفعوله وبنت فعل مجهول من البناء والقائم مقام الفاعل ضمير
نفوسا صفة لها وعلى اللزم متعلق ببنت وهو صنف اللون وقد مر
وتفصيله جعل خروج النار من الحجر عند صدمه النبل استيقاد
بتقدمها منا في الرمية حتى تصل الى حضيض الجبل والسفل فتخرج
النار منه لشدة رمينا وتصيدها نفوسا بنت على اللزم اي تعتقل
الرؤساء   فيه ونحو قولهم رجل ورجلة يعني ان التاء للفرق
بين المذكر والمؤنث في الصفة وهو الكثير الشائع وقد يكون
للفرق بينهما في الاسم وهو قليل   في عيشة راضية هذا من
قبيل الاسناد المجازي توجيهه ان الرضا صفة الراضي لحقيقة الكلام
رضي رجل عيشة فاسند الفعل الى المفعول من غير ان يبني له
فحصلت رضيت عيشة وهو معنى كونه مجازا ثم اشتق من الفعل
المبني للفاعل اسم فاعل فقيل عيشة راضية فقد جعل المفعول فاعلا
فان قلت انهم يقلبون الواو المكسورة الجمع اقول قوله
كما في المصادر كقيام وعياذ وقيم واحتياز وانقياد وحال
حولا كالعود وشاذ بخلاف لاوذ لواذا او قاوم قواما تماما لم يعل

مطلب يعرف مجاز عيشة راضية

باب

فعلة بإعلال تاما كما في المجموع كجياد جمع جيد اصله جيود وديار جمع
دار اصله دوار وتير جمع تارة اصله تورة وديم جمع ديمة اصله دومة
وشذ طيال جمع طويل وصح ورواء جمع ريان كراهة اعلالين ونواء
جمع ناو وهو السمين من الابل لصحته في مفرده وقلبت في رياض و
ثياب لوقوعها عينها في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد الخ
بعدها الف لامه حرف صحيح بخلاف عوة جمع عود وهو المسن
من الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف بعدها وبخلاف خوان
لانه مفرد وبخلاف طوال جمع طويل لتحركها في الواحد وثيرة جمع
ثور شاذ لعدم الالف بعدها وقمحدوة بفتح القاف والميم وسكون
الحاء المهملة وضم الدال المهملة وفتح الواو وما خلف الرأس لا تكون
الواو كالمتطرفة فيه لانها وان لم تكن كذلك لكنها وقعت خامسة
فالقياس قلبها ياء وكما قال ابن الحاجب بعيد هذا ولا يبعد عندي
وليس علينا الآن نقول الاصل غوازي بالتنوين اي
عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذفت
الياء وجعل التنوين الذي كان للصرف عوضا او حذف التنوين
ايضا ثم عوض تنوين آخر وفي وجه آخر اصله غوازي بغير تنوين
استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة
لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسرة كالكبير المتعال فحذفه
في الجمع اولى فجيء بالتنوين فهو عند سيبويه تنوين عوض عن الياء
او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالصرف وهو الاخفش
وتوابعه للتمكن   واعلم ان هذا الاعلال انما هو في حال الرفع

مطلب في قلب الواو ياء اذا
وقعت عينا [illegible]
اجتمعا وعدم قلبه

وبالجر قال الكشاف وابو زيد في حال الجر بفتح اليا لكونه غير منصرف وجره
بالفتح لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق فلو كان عبد الله مولى يا
سجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ونقول في المفعول من الوادي
الخ اقول قوله قياس مطرد قال في كاشية شرح المفتاح لابن مكي يا بن
علم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان المطرد في عرفهم يستعمل غالب الوقوع
وفي كلام المص نظر لانه ترك الخ اقول قوله كما تقدم اي في الاجوف
في شرح قول المص ويصح نحو قول وقاول ويقضي وطرا وهو نجاجة
ولا يبنى منه فعل نحو ايوم وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال يوم
ايوم كما يقال ليل اليل ولا في الاعلال نحو حيوة وهو اسم رجل
ولم يدغم كما ادغم نحو ميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل كذا
في الصحاح ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسببية
ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه
فراهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اي مجانين ثم حذفت الها
لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين
سمى الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي و
سمى به الخرايط التي فيها الصكوك والسجلات والجريدة ويقال لها
الدفتر ويروى ان عمر رضي الله اول من دون الدواوين للولاة
والقضاة الشيوخ وجديول فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر
نظرا الى تجرد الاجتماع وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب التصغير
وهي غير لازمة مع انها في محل التغيير ومع ان الواو قوية لتحركها قبل
الاجتماع بخلاف نحو تجيم في تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان

مطلب في وضع الديوان

الاجتماع

لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع
ساكنة خفيفة وبخلاف عرية في تصغير عروة فان الاجتماع وان كان
عارضا الا انه في محل التغيير اذا اجتمع الخ مهملة بغير الخ ان اذا كان
ولو في الشرطية المتصلة للاهمال كاما واو في المنفصلة وقد يقال
اذا لتقييد الدلالة على تعيين التقادير المقيدة بجزئية الحكم في بعض
الصور على ما يلتبس لفظه قد فان قلت ما سور الكلية والجزئية فيهما
قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي
المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة
الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون او با
ادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي قواعد العلوم يجب ان
تكون آه هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية لو سلم
فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما يشير اليه لقد علمت عرسي
مليكة آه قائل علمت عرسي وهي الزوجة وربما تسمى الذكر والانثى
عرسين مليكة اسم زوجته بدل او عطف بيان لعرسي انني هو ان
مع اسمها وانا ضمير الفصل لا موضع له على الاصح ويسماه البصرية لكونه
فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة ويسماه الكوفية عمادا لكونه
حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت لحافظ
للسقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة
فالقياس ان لا يجيء الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه
وجاء حيث لا التباس بدونه اعتمادا للبناء على ما ذكره السيد
عبد الله او التوكيد والفصل ثم جاء الخبر والتاكيد فيما لا لبس فيه كالام

مطلب فيه ضمير الفصل

للحال والتوكيد وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك
على ما ذكره شارح الهادي وقد اشترط فيما قبله امران كونه مبتدأ
في الحال او في الاصل واجاز الاخفش والكسائي وقوعه بين الحال و
صاحبها نحو جاء زيد هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط لاجل فيما بعده
ايضا امران كونه خبرا في الحال او في الاصل وكونه كالمعرفة في عدم
قبول لام التعريف فلا حاجة لما قاله القاضي في تفسير سورة الرعد
حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون و
توسيط الفصل لتخصيص الخلود بالكفار لعدم شرط الاتيان به لان
قوله خالدون خبر بعد خبر لاولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط
على ما اشار اليه الشريف الجرجاني في حاشية التصديقات حيث قال لفظة
هو زيد في هو عالم لا يكون رابطة لدلالته على زيد ورجوعه اليه
بل هو ضمير الفصل والعماد مع ان ما بعده وهو عالم ليس كالمعرفة و
فيه تأمل وشرطه في نفسه ان يكون صيغة مرفوع منفصل وان
يكون على وفق من يجري فصلا له وقوله الليث جزاء ومعديا من
عدا عليه بمعنى ظلم حال من الليث والعامل ما في ان من معنى الفعل
وعليه قائم مقام فاعل معديا وضميره راجع الى الليث وعاديا عطف
عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي علمت على مذهب سيبويه
وفي فعول من الواوي عدو والاصل عدو والجمع اقول
قوله عدو وهو سهو فان فعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم
العين والعداء بفتح العين والمد وهو التجاوز والحد في الظلم وانما اكد
خلو الفاء في قولهم هذه عدوة الله تشبيها بصديقة لان النقيض قد

يبنى على ضده ويقال القوم اعداء وعدى بكسر العين وعدى وعداة
بضمها بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء الذين تقاتلهم والعدى الاعداء
الذين لا تقاتلهم ذكره في شرح ديوان المتنبي اي فاجرة بنت الرجال
ابن جني هو بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني
ونقل عن سيبويه انه معرب كني وليس الياء فيه للنسبة وذكره الدماميني
من مثل الامام لفظة مثل محرفة للتعظيم كما في قول المفتاح مثلي
لا ينا و قولك مثلك لا يبخل   لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية
وجوز القاضي كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء
لانه للمبالغة او للنسب كطالق ورد الفطب كونه للمبالغة بان
نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيده و
قال الطيبي عن مجمع الالسنة كلما كان سعد ولا عن وجهه ووزنه كان
مصروفا عن اخواته كقوله تعالى ما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها
كانت مصروفة عن باغية قال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية
للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال
القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته وكما
قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم ولم يقل رميمة لانه اراد
المصدر كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال صاحب
الكشف في سورة هود في قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز
ان يسوى في بعيد وقريب وقليل وكثير بين المذكر والمؤنث
لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق ونحوهما
في هذا وجوه من التأويل   فان قلت الواو في عدو رابعة و

مطلب تسمية الصبي

وما قبلها غير مضموم فلم تقلب ياء الخ اقول قوله والياء اخف المفضل
عليه الواو اعلم وكان افعل خبراً جاز استعماله بلا احد الاشياء الثلثة كما في الله
اكبر وقول الشاعر وعائشة اعز واطول وهو من الصبوة وهو الميل
الى الجهل والفتوة وسمي الصبي به لميله الى ما لا يعنيه او من الصبي بكسر
الصاد وفتح الباء والقصر وهو العشق ومنه يقال تصابى ويقال صبي
صباً اسماعاً السمع اي لعب مع الصبيان والثلاثي المزيد فيه الخ اقول
قوله ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز عن نحو تغزو وفيه انهم قلبوا الياء
المتطرفة من الواو ولم يقلبوا الواو المتطرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال
ما ذكر في الفصل والاصل اعطو من العطو وهو الاخذ فيكون تعدية
ما فيه من الثلاثي المجرد وقيل المفعول الاول عامله عاط اي آخذ لان
معنى اعطيت زيداً درهماً اخذ زيد درهماً مني والاصل استرشو من
الرشوة بكسر الراء وضمها يقال استرشى في حكمه طلب الرشوة عليه وارشاه
اعطاه الرشوة والراشي هو المعطي والمرتشي هو الآخذ والرايش
هو الواسطة لا محال بفتح الميم اي لا بد لا وقع في النقل على بناء
المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير الفصل وقوله والمتلفظ والثقل
كالقفل عند خفة وبكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال وبا
لفتحتين متاع المسافر ولكنهم اعتمدوا على ايراده هذا البحث في
المعتل فسقط الاعتراض بنحو استقوم واخزوزا واعشوشب واجتور
وتجاوز اعلى انه لا اعتداد بالمدة فيسقط بنحو مدعو وعدو
فلتشبع الفاء فصيحة واللام تحتمل لام الابتداء ولام الامر وقدم
وجه دخولها على صيغة المتكلم فقوله النوع الرابع المعتل

العين واللام الخ اقول قوله النوع الرابع المعتل الفاء والعين ووجه
تسميته اللفيف فلاجتماع حرف العلة فيه وقد يقال لفوما فوزا من
اللف بمعنى الخلط فسمي لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام
اما اللفيف لفيف اذا كان مخلوطا من جنسين من قبائل شتى
جمع قبيلة واحدة قبائل العرب وهم بنو اب واحد وتسميته بها لان العمائر
تقابلت عليها وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق وقد فسره الشارح في المطول
بالمختلف والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام
احدها ان يكون العين واللام واوين كقوو وثانيها ان يكونا يائين
كحيي وثالثها ان يكون العين واوا واللام ياءً ورابعها ان يكون العين
ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجئ في الكلام قال الاندلسي في المحصل
علم ذلك باستقراء ابنية الفعل وغيرهم وانما جاء في هذا النوع
يفعل بالكسر حال كون العين واوا فيه نظر لانه يعلم منه ان يجيء يفعل
بالكسر منحصراً فيما اذا كان العين واوا واما اذا كان يفعل بالفتح فقد
يكون العين واوا وياء وبالعكس وليس كذلك لما مر من انه لم يجيء ما
يكون العين ياء واللام واوا قال سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء
ولامه واو واذا كان في هذا نوع من الاعتدال لان الياء اخف
والنطق باخر الكلمة اشق من النطق باولها لكون المتكلم قويا في
الابتداء ضعيفا في الانتهاء فبدؤا بالاثقل وعقبوا بالاخف لم
الضعيف تنزلا على حالتي المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتدال قال
ابن الحاجب ويعرف الياء من الواو بكون العين واوا نحو غنى لانه
لم يجيء عينه ولامه واوين الا ما شذ من نحو القوي والصوى وانت

جزم بما فيه من المخالفة لما نقلناه اولا وفي بعض شروح المفصل ما يشير الى
هذا حيث قال ولو بنيت مما عينه ولامه واوان كالقوة والحوة
لقلت حوى وحوى بقلب الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها وعلى
ان يجاب بمنع النظر بان مراد الشارح انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر
حال كون العين فقط واوا واما اذا كان اللام ايضا واوا واما اجازة
ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل بالكسر بل من يفعل بالفتح نحو قوي يقوى
تحجيء صلعوفته في ري يري فاعرفه ههنا بعينه فان تحجيء فصيحة وجملة
في عامين جميع في الحقيقة وهو امرف فاعرفه المذكور بالفاء يفسره
وتكرر الفاء فاجزعي فيكون التقدير فاجزعي وقوله تعالى فبذلك
فليفرحوا ونقول قوي يقوى قوة والحسن قو وحي الخ اقول قوله
ونظيره الجو والتوجو بفتح الجيم الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن
نقوا منه جوي الرجل بالكسر فهو جو والجو الهواء ايضا وهو ما بين
السما والارض ويحتمل ان يكون بالحاء المهملة المضمومة جمع الاحوى
وهو الاسود والنوى هلاك المال يقال انوى المال بالكسر يتوى
توا ويحتمل ان يكون بالباء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير المملو
بالتبن فاعتبر اجتماع الواوين في الجو والقو للادغام ردما الخفة
فلم يعل كما اعتبر في العوق والصورة وهو العلم في الطريق وقد
يروى ربما اصله ددياً ولم يقلب الخ اقول قوله ولان فعل مكسور
العين فرع فعل مفتوح العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح
العين لخفته وكثرة معانيه لانه لا يجيء غير فعل لمعنى من المعاني الا و
قد يجيء فعل لهذا المعنى ولما لم يكن اسم الفاعل من روي مثله

مطلب فاء الفصيحة

يشوى

يشوى الخ اقول قوله ولما لم يكن اسم الفاعل من روي مثله النفي في
الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد نحو لم يأت القوم مجمعين معناه نفي
الاجتماع لا المجيء وقد يتوجه الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد واثباته
كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني
ان عدم الاصرار يتحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه
وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم
ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا
المعنى الثاني والاخير فلا يرد ان اول الكلام يدل على عدم المثل وقوله
بل يبنى على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام قيد فكثيرا
ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد ونفيه
وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات او النفي وقد ذكر الشارح
في مواضع من كتابه ان في الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي
الثاني بعكس ولا ريب في اطراده وكليته وقد يجعل القيد متاخرا على
كل حال من جهة المعنى كما انه متاخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما
للنفي او المنفي وكذا الاثبات   الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى
لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم
الفاعل   لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل هذا ينتقض بكون
نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم
في الله عالم وخالد وثابت وراسخ ومستمر وفائض وقائم مما يدل
على الدوام والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل اجيب بان ما ذكر المعنى
محدوث بحسب الوضع والدوام والثبوت بعارض لان صيغة فاعل

مطلب فيه تحقيق النفي الى القيد او المقيد او الى مجموعهما

تدل على الحدوث فيه بحث لانه صرح في بحث الحد واوائل المقدمة من حاشية المطول لحسن الفنارى وعلاء الدين البسطامى ان اسم الفاعل المعتمد في الظرف بمعنى الثبوت وراجح الفعل تكلف للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب الثالث من المطول ان اسم الفاعل المعتمد كحاصل في زيد في الدار للثبوت وقال في بعض شروح الشافية والصفة المشبهة في فعل المتعدى ملبسوا بمعنى على فاعل نحو حمده فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب قال الشريف في شرح المفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه وزاد في حاشية المطول اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضى اولا ثم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في قوله تعالى وضائق به صدرك الآية بمعنى ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح الاصل في الاسم صفة كانت كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات وقال في حاشية المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو عالم يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصل الاسم صفة او غير ما الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير وجعل المبدأ في الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق

مفصل بطبعه في صفة المشبهة [illegible] الفاعل والمفعول بمعناه [illegible] كما [illegible]

وضيق فمقيد بوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اولا يقصد بها وضعا الا التجدد والثبوت والدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف للجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقة ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضى بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم والصفة المشبهة مع الثبوت على ما ذكره الشريف في شرح المفتاح وحاشية المطول حيث قال الصفة المشبهة لا يقصد بها الا التجدد والثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وقال صاحب الكشاف في المفصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وكارم او طائل منه قوله تعالى وضائق به صدرك وفي بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار وعدت عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وافعل التفضيل والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان هذا يشير الى ان صيغة المشبهة مقتضاها المعنى في قانونهم وقوله واذا قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد يجعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي فينقل الى فعل بضم العين ثم تشتق منه على ما ذكر صاحب الكشاف في الفائق في فقير ورحيم ورفيع يقتضى خلافه وادوى كلا على يعنى ان المزيد من هذا النوع الخ اقول قوله فانه لو اشتغل بتفصيل ذلك ليطول الكلام فان قيل قد صرحوا

مطلب يرد احوال الكلمة لو ودخولها على الفعل

بان لو للشرط في الماضي فيلزم المضي في جملتيها قلنا قد تدخل على المضارع
لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل
المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره او لاستحضار
الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب محذوف
اي لرايت امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او لترى على ما ذكره
حسن الفناري وقد تدخل على المضارع للدلالة على ان الفعل من
الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على
الوقوع في الجملة كما تقول لعدا اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن
لما بقي مني اثر وقد تستعمل كان في المستقبل على قصد لزوم الثاني
للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد للتعدد والالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء
التعدد وهو مذهب المبرد والمشهور انها لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وقد يستعمل ومن هذا توهم ابن الحاجب ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني وخطأ وعكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى
يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاء
ين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل
قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها

استعمال

استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام ف
اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وقد يستعمل
لمطلق الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم
وقع فيه ربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره
الدماميني وقد يكون للتمني وللعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا
وللتقليل وحرفا مصدريا كان ولكن لا ينصب وزعم بعضهم ان
الجزم بلو مطردة على لغة واجازه جماعة في النثر وجوابه مضارع منفي
بلم او ماض مثبت مقرون باللام غالبا او منفي بما مجرد عن اللام غالبا
وقد يكون الماضي المقرون بقد وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام
او الفاء وبعضهم حمل هذا على التنبيه بان او على تقدير الجواب

ونقول في فعل مكسور العين الخ اقول قوله مما الحرفان فيه ياآن
حيي فيه اشارة الى رد من قال ان عيي ياء فعله ولامه واو قلبت
ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه
ياء ولامه واو ورد بانه شهادة نفي لا تسمع   ويجوز حي بالادغام
بلا اجتماع المثلين الخ اقول قوله على لغة من يميل الالف الى الواو
وقال صاحب غاية الاماني وانما كتب بالواو للاشعار بالاصل
كهدى وسرى بالياء وما قاله صاحب الكشاف والقاضي كتب بالواو
على لفظ المفخم ليس بشيء اذ لم يقرأ به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق
الصحابة على شيء لا وجود له وتغليظ ورش لامه ليس لامالة الوقف
نحو مخرج الواو بل لان الصاد من الحروف المستعلية فغلظ اللام لتقارب

مطلب كتبت الالف في صورة الواو وامثال ذلك

الصلوة كما في نحو ظلموا وطال وكذا ما قال الضعفوا بوا وقيل الهمزة
على لفظ من يفخم الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا بني
اسرائيل ليس بشيء لما ذكرت بل رسمت فيهما وفي نظائرهما لما قال
ابو عمرو الداني في صاحب التيسير في المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انه
على مراد الايصال والتسهيل يعني ان قياس تخفيفهما في الوصل
بالتسهيل والوقف بالروم كالواو فرسمت عليه ثم قال وقد كتب
الالف بعدها ما قاله ابو عمرو ولما تطرفت الواو وشبهت واو الجمع
في قالوا فالحقت بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو
التغليظ وعلى ما يقابل الامالة وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو
وهو المراد ههنا والربوا قال الكرماني في الربا مقصور من ربا يربوا اذا زاد
فيكتب بالالف واجاز الكوفيون كتبه بالياء بسبب الكسرة في اوله
وقد يكتب في المصحف بالواو وقال الفراء انما كتبوه بالواو لان اهل
الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم الربوا فعلموهم صورة الخط
على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت الالف بعد الواو
تشبيها بواو الجمع وذكره في الكشاف في سورة البقرة في قوله تعالى الذين
ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد
الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت او منصوبة
في كل القرآن من نحو تبلوا ونبلوا ويدعوا ولتتلوا وان اتلوا القرآن
او يعفوا الذي والحق ان يقال مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو
اقتداء بنقله اعلم ان كتابة المصحف مثبتة بخط واحد على الاحرف
السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس والى ما يوافقه بن تلقى

بالقبول

مطلب فيه كتب الربوا والصلوة والزكوة بالالف بعد الواو وكذلك نا مغفل

مطلب كتب الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع نحو يدعوا وتتلوا

بالقبول لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه
رسول الله عم وكاتب وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما خالفه
انما خالفه لحكمة بليغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة مخالفته
وهكذا انقل عن كثير من السلف فيما يقصد به البقاء كالمصاحف
واما ما لا يقصد به الا التفهيم كالالواح وما يجري مجراها فيجوز ان
يكتب على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة
عن القياسات التي بني عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه
في كتاب الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط اهل
العروض لانه يثبت فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما اسقطه
روي عن الكشاف وغيره انهم قالوا في رسم الآي وخط المصحف
عجائب وغرائب تحيرت فيها عقول العلماء وعجزت عنه آراء البلغاء
وقال صاحب الايضاح المغربي الاندراني ومن طعن في شيء من
هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء الخارجة عن قياس الخط
كتب ولا اوضعوا بزيادة الالف ووجه الزمخشري بان الفتحة
كانت تكتب الفا قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا من نزول
القرآن وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة
الهمزة الفا وفتحها اخرى ونحوه اولا اذبحنه ثم اختلف في وجوب
التواتر في محل القرآن ووضعه وترتيبه منهم من قال بكفاية
نقل الاحاد فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه
في امكانه ان يقع في خط القرآن لحن بناء على عدم تواتر صورة
الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانه ايضا متواتر وما روي عن عثمان

وعايشة رضي الله عنهما قالا ان في المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها على
تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن في الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره
الشارح وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر فيما ثبت بالتواتر
الاذيجي ورحي يجيء العلميين ويقاس على يحيى كل علم مثله وكتب الالف
باء نبيهما للفرق بين يحيى ورحي علمين وبينهما فعلا وصفة ولم
يعكس لاستثقال الياء في الصفة والفعل وكون الالف اخف
فهو حي في النعت ولم يقل حاي لما ذكر الخ اقول قوله قال عيوا
بامرهم آه وآخره جعلت لها عودين من نشم وآخر من ثمامة عيوا
بامرهم اي لم يهتدوا لوجهه واجتهدوا فيه لما لم يهتد الحمامة
بيضتها وهي واحدة الحمام تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة
لا للتانيث عند العامة هي الدواجن فقط وعند العرب ذوات
الاطواق نحو الفواخت والقماري وساق حر والقطا والوراشين
واشباه ذلك وقوله جعلت استيناف لبيان عي الحمامة وضميرها
للحمامة او حال من الحمامة بحذف قد لجوازه عند غير سيبويه و
عودين مفعول جعلت من نشم بالتحريك شجر يتخذ منه القسي
صفة عودين وآخر عطف على عودين ومن ثمامة صفته واحدة
الثمام بضم الثاء نبت ضعيف له خوص اي ورق او شبيه بالخوص
وربما حشي به وشديه خصاص البيوت يصف الشاعر قومه
بني اسد عند ملك من ملوك العرب ويبين تحيرهم في امرهم لسنيع
وبعيهم على عدائهم يقول انهم تحيروا كما تحير الحمامة في بيضها يعني
ان الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة في ان تطلب موضعا قويا

يضع بيضها فيه بل تضع على قضبان ضعيفة بل قيها الريح وكذا
حسبناهم فوارس كهمس آه فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل
لابن وتامر من الجموع الشاذة كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون
جمع فاعلة في صفات من يعقل قال ابن الحاجب في شرح المفصل انما فوارس
فالذي حسن فيه انه لم يجئ امرأة فارسة واما هوالك فقد جاء
في مثل مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس
واما نواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت اذا كان الرجل على
حافر برذونا كان او فرسا او بغلا او حمارا قلت مر بنا على بغل
ومر بنا فارس على حمار وقال عمارة صاحب البغل بغال لا فارس
وصاحب الحمار حمار لا فارس وكهمس ابو حي من العرب قال الراغب
انواع الموت بحسب انواع الحيوة ما بازاء القوة النامية الموجودة
في الانسان والحيوان والنبات نحو اعلموا ان الله يحيي الارض بعد موتها
وما بازاء القوة الحساسة نحو يا ليتني مت قبل هذا والثالث
زوال القوة العاقلة وهي الجهالة نحو او من كان ميتا فاحييناه
الرابع الحزن المكدر للحيوة نحو وتاتيه الموت من كل مكان الخامس
المنام فقد قيل المنام موت خفيف والموت نوم ثقيل نحو الله
يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها والدهر الزمان
وقيل الابد وقيل في الاصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة
كثيرة والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة وذكره الراغب وذكر
صاحب الكشاف في الفايق ان معنى قوله عم لا تسبوا الدهر فان
الدهر هو الله اي الجالب للحوادث هو الله لا غير اي الجالب معنى ان الله

هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب ومعنا افعلا في ما ذكره صاحب
المفتاح من ان المنطلق زيد و زيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق
على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل ومعناه ان الله هو الدهر
اي المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب والاظهر ان معناه
ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا
سببتم الذي تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه تعالى وفيه انه يلزم من هذا
اتحاد المعنى لان المسبب غير السبب ذكره في شرح البنيان والاعصر جمع
العصر وهو الدهر بمعنى الزمان والمعنى لن ظننا انهم من بني كرهم اعطوا
حيوة بعد موتهم زمانا كثيرا   والامر احي من يحيى كارضى الخ اقول
قوله على سبيل الاغتباط هو ان يحب البعير ويغيره من غير علة ونظيره
حذف النون من يكون وقيل حذفها لتشبيه بحروف العلة في امتداد
الصوت او في الغنة او بالتنوين وعدم تثقيله   قال سيبويه
في استحى حذفت الياء لالتقاء الساكنين الخ توضيحه اعلم ان استحى
اصله استحيي قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
استحيا ثم نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت الفا لانها متحركة
في الاصل وما قبلها مفتوح في الحال فالتقى الفان ساكنان فحذفت
احديهما فصار استحى   قلت فيه نظر لانه لما نقلت حركة الياء اي
في قول المازني لان الياء في استحى حذفت لالتقاء الساكنين وقوله
لم تحذف لالتقاء الساكنين والا لرد ... اذا قالوا هو يستحي قلنا
وكذلك حذفت من يستحي لالتقاء الساكنين لان الاصل يستحيي
استثقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت ونقلت كسرة الياء

الاولى الى الحاء فالتقى ياآن ساكنتان فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين
وجوابه انه لم لا يجوز ان نقل الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف
للتخفيف لا لالتقاء الساكنين بان نقل كسرة الياء الاولى الى الحاء
وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة الثانية فيصير يستحي ولذا في استحى نقل حركة
الياء الاولى الى الحاء ثم تقلب الفا للعلة المذكورة فيصير استحاى ثم
تحذف الالف للتخفيف فيصير استحى ثم تقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فيصير استحى فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين
فان قيل كلامه مبني على تقدير توهم حذف الياء الثانية قلنا وعليه
ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين فتامل وفي كلام سيبويه ايضا
نظر لانه يوهم وانما قال لانه يوهم يحتمل ان يكون المراد بالياء في قوله
حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وح ينبغي ان يقول
لانها تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعادها وضع الظاهر
موضع المضمر توضيحا   النوع الخامس من الانواع السبعة المعتل
اللام الخ اقول الالف فيه واو يعني عند المبرد فان الواو عنده
من وياء وواو وعند سيبويه والاخفش من ثلث واوات و
او في حال التاء في لفظة للوحدة   واما حال الوصل فيقول في و
يكتب في الوصل ايضا بالتاء لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان
الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها و
الوقف عليها   النوع السادس من الانواع السبعة الخ اقول
قوله كيين بلا تنوين لانه غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي
ودين ومثله ويح وويس قال سيبويه ويح كلمة زجر لمن اشرف على

المهلكة و ويل لمن وقع فيها وقال الهروي ويح يقال لمن وقع في هلكة
لا يستحقها فيترحم بها ويرثى له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم ويح
كلمة ترحم وويس تصغير اي اقل منها في ذلك وقال الفراء ويح وويس
بمعنى ويل روي عن علي رض ويح باب رحمة وويل باب عذاب
وقيل الويح والويلة شدة من العذاب اكثر الناس على ان هذا الا
دعاء منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء منزله في موضع الدعاء عليه
والعرب يفعل ذلك حرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم
قاتله الله ما افصحه وويل ايضا كلمة عذاب وآه لصوت من اصابه
المصيبة ولا يبنى منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منها
اي من هذه الامثلة وجاء في الشذوذ كقوله فاول ولا داح ولا داس
ابو عمرو شاذ وقول الكافي في تفسير سورة المرسلات ويل في الاصل مصدر
منصوب بفعله يدل على بناء الفعل منه ايضا في قوله تعالى فويل للذين
يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على عدم البناء

النوع السابع من الانواع السبعة المعتل الفاء والعين الخ قوله
قوله والقسمة تقتضي ان يكون تسعة اقسام الاول ان يكون
الفاء والعين واللام واوا والثاني ان يكون ياء والثالث ان
يكون الفاء والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء والخامس
ان يكون الفاء ياء والعين واللام واوا والسابع ان يكون
الفاء واللام ياء والثامن ان يكون الفاء والعين واوا والتاسع
ان يكون الفاء والعين ياء واللام واوا هكذا ووو وهي ي ي
ه ااا هوي هي ووه وي وه ووي ه ي ي يه وه

والظاهر انه ان اعتبرت الالف تزيد الاقسام على التسعة وان لم تعتبر
لا تزيد على الثمانية وكان حكمه بالتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلثة في
الثلثة ويهاوه وبه يعتبر انفصاح الهاء في التلفظ وانما كتبت الهاء
على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط ويجعلون لامه همزة على غير القياس
لعدم تطرفها بعد الف زائدة فصل في بناء المهموز وهو الذي
احد حروفه الخ اقول قوله والاولى ان يقال حكم المهموز وانما كان
هذا اولى لان عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح في
التصرف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف والمثال والاجوف آه وعبارة
تشمل الجميع فلهذا قال والاولى الخ وهو شديد وهو ما ينحصر جري صوته
عند اسكانه في مخرجه فلا يجري صوته ولهذا اسميت مهموزة لانه
لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع عن قبول اللين والشدة
القوة بالقلب والحذف وغيرهما وهو بين بين وهذا قسمان
مشهوران وهو ما يكون بين الهمزة وبين حركتها كما تقول سئل
بين الهمزة والياء وغير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة
ما قبلها كما تقول سول بين الهمزة والواو وثم همزة بين بين عند
الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة حركة خفيفة ضعيفة
ينحو بها نحو الساكن ولذا لا يقع الا حيث يجوز فيه وقوع الساكن
غالبا فلا يقع في اول الكلام واستقصاء ذلك اي ازاده
وابلاغه الى الغاية والنهاية فانه باب الباب ما يتوصل منه الى الشيخ
والنوع قال صاحب الكشاف انما بوب المصنفون في كل فن من كتبهم
ابوابا موشحة الصدور بالتراجم لان القارئ اذا ختم بابا من الكتاب

ثم اخذ في آخر الكان نشط له واهتز تعطفه وابعث على الدرس و
التحصيل بخلاف ما لو اسم على الكتاب بطوله ومثله للمسافر اذا علم انه قطع
ميلا او طوى فرسخا وانتهى الى رأس بريد نفس ذلك عنه ونشط
للمسير ومن ثمه كان القرآن سورا وجزأ القرآن اسباعا وعشورا و
اخماسا واحزابا طويل الذيل عند السبيل الطويل يذكر ويؤنث
وبها كنايتان عن كثرة الآيات وفيها استعارة مكنية وتخييلية
وترشيحية اذا نقرأن فليحلم الصحيح الخ اقول قوله رومًا اى
طلبا نايرها سالكة جملة حالية اقول وللنحاة في الجملة الاسمية
الواقعة حالا اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلق
وبعضهم اذا كانت في تاويل مفرد ويجيب بعضهم منها معنى ذلك المفرد
ملاحظة لتفاصيل اجزائها نحو فوه الى فى اى مشافها وبعضكم
لبعض عدو اى متعادين وبعضهم اذا كان ضمير ذى الحال في صدر
الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة
كالمثال المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ
عن التشبيه نحو كان وبعضهم اوجب مجيئها في وهو صحيح والله
يبغيك لنا سالما قال الراغب البقاء ثبات الشئ على الحالة الاولى
وسالما اسم فاعل من السلامة وهي التعري من الآفات الظاهرة والباطنة
والبرد البضم نوع من النبات والتبجيل هو التعظيم والمعنى مشتملا عليك
التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه او قال كون التبجيل و
التعظيم بردين لك ملابسين والحالان يجوز ان يكونا من الاحوال
المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالحال

مطلب في ترك الواو من الجملة الحالية اذا كانت اسمية وعدم تركه

في يبغيك ههنا والاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال
المتاخرة الاسم الذى يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله بردا
تبجيل حالا من الضمير في سالما ولك ان تقول يحتمل ان يكون قوله في كلمة
جملة ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو الاصح وترك الواو لان الظرف
اذا كان عاملا في ضمير ذى الحال يكون بغير واو البتة لاختلاطه في شكل
المفرد كما ذكره في الضوء وان قال الشريف في شرح المفتاح وجواز الترك
اظهر فترك الواو لكونها عقيب حال غير جملة بل لبعض ما قدمناه قبيل
هذا فان كان حركة ما قبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة الخ اقول
قوله ورثم هو ظبي ابيض خالص البياض يسكن الرمل يا حادي
الأزر بهمزتين اوليهما الام اسم الفاعل من صدئ بمعنى نصر وثانيهما فاء
الام من تأزر بزاء معجمة ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل
قد سقطت في الدرج فله احكام آخر لا يليق بهذا الكتاب اذا
التقى الهمزتان في كلمة واحدة وتحركت الثانية مع سكون الاولى
ولم تكن في موضع اللام كسأال على فعال من سأل اثبت الثانية
وان كانت في موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا وقد قال النحاة
وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت نحو جاء اصله
على مذهب الخليل جائئ ائمة اصلها الهمزة ائممة بكسر الثانية وان
لم تكسر الثانية ولا التي قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو اويدم
في تصغير آدم اصله أيدم واوادم اصله أادم وقد صح التسهيل
عن القراء بجعل الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين في نحو ائمة
والتزم في باب الكرم حذف الثانية وحملت عليه اخواته

بل نقلت حركة الميم اليها لوقوع المثلان وهما الميمان بعدهما وارادة
الادغام وقلبت ياء فقيل ايمة في الكواشي زعم بعضهم ان النحاة
لا يجيزون اجتماع الهمزتين في ائمة للنقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي صلعم
بل لتواتره فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على الاصل
وهو القياس وان ثقل وزعم ايضا ان من قراء بهمزتين محققتين يلزمه
ان يقرا آدم بهمزتين محققتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة
فلا يقبل الا ما نقل وزعم الزمخشري ان التصريح بالياء ليس بقراءة
ومن صرح بالياء فهو لاحن محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤن
بهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال في ائمة
عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرؤن بهمزة وياء وبهمزتين
واعترض عليه الطيبي بان قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة
لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال الشارح في شرح
الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة واختاره في مفصله
وقال ابو شامة راي النحاة ابدال الهمزة ياء في ائمة ونص عليه ابو علي
في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري النحاة واختار مذهب القراء في
الكشاف وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة اذا عرفت هذا
فنقول اذا قلبت الثانية الخ اقول قوله بل هو وهم محض والجواب
ان قول المصنف تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها
لا يستلزم عدم العود عند عدمه لعدم الحصر غايته انه بين عود الثانية
عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا او لا يكون قوله
اذا انفتح قيد احتراز يا قطام ائتي مثل هذا لان قطام اسم

مطلب
يعتبر في تسليم ... في ائمة الى العاد
وما ... ذلك

امراة مبنية على الكسر عند اهل الحجاز لا تكون معتودة الا في مواضع
معدودة معينة فيه ان معدودة وان استعملت في القلة وفي جمع
همزة الوصل ليس الا في لام التعريف وايمن والقلة تصدق على الواحد
والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما فوق العشرة
الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنين اقل ما يطلق عليه الجمع
مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم وقد تبع
المهرة في هذه كل ومر بعض ان العباس الخ اقول قوله وادم اهلك
بالصلوة اهل الرجل زوجته عند الامام الاعظم لقوله تعالى و
سار باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لانه تعالى
قال فلما قضى موسى الاجل الخ قوله لاهله امكثوا الا ترى انه خاطبهم
بخطاب الجمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة
الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن
الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير الراجع اليها ومنه
هذه الآية ذكره في شرح المغني فمر براس التمثال اي المجور اليه
في المغرب التمثال ما تصنعه وتصوره مشبها بخلق الله من ذوات
الروح والصورة عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا مباحا
وجد خاتم دانيال النبي عم في عهد عمر رضه وكان على فصه اسدان
وبينهما صبي يلحسانه وذلك ان بخت نصر لما اخذ في تتبع الصبيان
وقتلهم وقد ولد هو القته امه في غيضة رجاء ان ينجو منه فقيض الله
سبحانه اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فلما كبر صور
ذلك في خاتمه حتى لا ينسى نعمة الله عليه ومر بالسر اي السم عبوب

مطلب
تمثال ...

المسلمين ومعنى برائش الكلب تعتيق الكلب العقو وكما يقال فلان اعتق
كذا وكذا راسا او تملك ويقال امرئ حسن مادام راسك سالما
وذكر الرائش لمشاكلة رائش الثمال او المراد العتق بضرب راسه
لكونه به اشهر   وازر اى عاون بازره [illegible]
لح | اقول قوله وفي قراءة السبعة سأل سائل الخ قال ابن مالك
ليس سال في قراءة من قرا سال سائل بعذاب مخففا من سأل
وانما هو من باب خاف معتل العين مادة سال بهو العين لانهم
يقولون سلت تسال كخفت تخاف وقال ابو البقاء سال سال
مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وهو اوى قلت لان سل
اكثر استعمالا من اجرى اجار الحواب بمعنى كما يقال جار الثور اى
صاح ورفع في ازوف من الرافة وهي الرحمة على ما في المجمل واشد
الرحمة على ما في الصحاح واجتماع الرؤوف مع الرحيم في مواضع كثيرة
من القرآن العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني يبعدهما فالانسب
لنظم القرآن ما نقله الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في
رحمة مخصوصة هي دفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها
لتكون اعم واشمل فقول القاضي في التفسير في سورة البقرة تقديم
الرؤوف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل لا يخلو
عن قصور الا يرى الى قوله في سورة النحل فان ربكم لرؤوف رحيم
مع ان الفواصل هناك نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم
وفي بعض الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب ايسل في سل كذا
بروالسؤال   وابتاى رجع يؤب وساء يسوء كلها بصوت

لح | اقول قوله وساء يسوء لازم ومتعد يقال ساءه فسيئ مثل سره
فسر ويقال هو رجل سوء بالاضافة لكل ورجل السوء بالاضافة كاضافة
حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق
احاطه فصار الرجل منسوبا اليه كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم
في الكشاف فيهما كالكره والكره والضعف والضعف من ساء الا ان
المفتوح غلب في ان يضاف اليه ما يراد ذمه من كل شيء فالسوء
بالضم جار مجرى الشر الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم
البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل بالضم اسم مصدر
الزند وهو ما يقدح به النار من العود والحديد وجمعه زناد وفي بعض
شروح المقامات ان زنادا لعود امثل حمار في الكشاف هي التي تورى
بها الاعراب والنار من المرخ والعفار وفي امثالهم في كل شجر نار و
استمجد المرخ والعفار يقطع الرجل منهما غصنين العفار وهي انثى
والمرخ وهو ذكر فيقدح النار باذن الله تعالى وهو ذكر يخالف لقول
الجوهري والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة وهي الاسفل
ويوافقه قول الميداني في مجمع الامثال والزند الاعلى يكون من
العفار والاسفل من المرخ ولفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير
لا للتسوير اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن ابن عباس
رض ليس من شجرة الا وفيها النار الا العناب قالوا ولذلك تتخذ
منه مدقة القصارين   تم في [illegible] التثنية في قلب الهمزة ياء مع
قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها   ويرفع قولها الخليل وقيل
المرخ ابو علي الفارسي هو نشاد بنزار من قرية يقال فسوء

ويقال له ابو علي الفسوي احد الكبراء المشهورين في العربية سيما في صنعة الاعراب وهو امام في العربية وكلامه حجة يتمسك به صاحب الكشاف وغيره دخل بغداد واقام بها مدة ودخل الاهواز وحلب وغيرها من البلاد وله مصنفات كثيرة الشيرازيات البغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والاغفال و الايضاح   واساداي وااوي ياسو كذا يدعو ايضا الخ

وفي الوقف تكتب اشارة الى ان تاء ان كتبت بالهاء وان كانا في الوصل لان مبنى الكتابة على الوقف ولكن لا تتضح الهاء   واوى ياوي اياء وايا على فعول واواء على فعال بالكسر الكذا اي انضم اليه واوى له اي رحمه وتحقيقه رجع اليه ما يغليه ذكره الطيبي والماوى كل مكان ياوي اليه الشيء ليلا ونهارا   وتاى اي بعد يتاى كرعي يرعى الخ اقول قوله وعليك بالتدبر يوهم فعيل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى التمسك لان الباء في المفعول تقوية لعلة بما ظنه الرضي وكان القياس ان لا يقال للجار و المجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما فقط بخلاف رويد فانه اسم في اصله للنهم طرد هذا الامر في كل لفظ منقول الى معنى الفعل اشار اليه الرضي والتدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه بالنظر في الدلايل   ولذا قياس يرى اي قياس يرى ان يكون كناي ويرعى لانه من بابهما الخ اقول قوله لم تر ما لاقيت لفظ الم تر تقرير اي حمل المخاطب على

الاقرار بما دخله النفي وتعجب اي حمل المخاطب على التعجب يستعمل فيما تقدم الروية وفيما لم يتقدم لانه جرى مجرى المثل في معنى التعجب والروية يحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف وما موصولة وتاء لقيت خطاب لاعصر والدهر منصوب على انه معطوف على ما او على انه مفعول معه واعصر منادى حذف حرف ندائه ومن شرطية وتمتع بمعنى يستمتع وبعيش طويلا مجزوم بما يقال ملاك انه حبيك مملية اي متعك به واعاشك معه طويلا وبرد جزاء الشرط مجزوم به ويسمع ايضا مجزوم بالعطف عليه والاستشهاد انه لم يرد   وكقوله ارى عيني ما لم تراياه آه الترهات بالضم الطرق الصغار عن الجادة تتشعب عنها والواحدة ترهة بتشديد الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت في الباطل ارى مضارع متكلم واحد من ارى يري عيني معموله الاول ما لم تراياه معموله الثاني كلانا مبتدأ خبره عالم بالترهات متعلق والجملة استيناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى الى مفعولين وما اشتهر بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال القلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك بحيث لا ينوى ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه واجازه الاخفش وذكر صاحب الكشاف في سورة النور جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعول لان شيئا واحدا في المعنى اعلم ان كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين بالحقيقة و التفصيل

قوله وجواز حذف احد المفعولين من باب افعال القلوب

قوله يستعمل كلا وكلتا

نحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشترك
بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا
ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى
على معنى وكلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا
اخي وخليلي واجدي عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن
الانباري اضافتهما الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك
محسنان واجاز الكوفيون اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا
رجلين عندك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في
الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو
قليل وقد سئل ابن هشام صاحب المغني عن قول القائل
زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتب
ان قدر كلاهما تأكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان
قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وقد حذف الشاعر
الهمزة من مضيه فقال صاح هل ريت آه الضيع لكل ذات
اظلاف او قف وترى بمعنى تجمع ومنه المعزبة للمكان الذي
يجمع الخلق والحلاب بالكسر قيل جمع حلبة وهي ما يحلب فيه
ويروى في العلاب جمع علبة بالضم وهي محلب من جلد صاح
منادى حذف حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ لان
اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف لا يرخم وتا ذريت
خطاب بصاح وتسمعت عطف عليه براع مفعول لهما على
سبيل التنازع لكن في عمل سمعت يحتاج الى تقدير مضاف

اى جمع راع

راع والباء زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة ور وصفة راع
في الضيع متعلق برد وما قري مفعول رد في الحلاب متعلق بقري
فاذا امرت منه اي بنيت الامر من ترى آه اقول قوله وفي عبارة
خزازة الى قوله لا بد من تقدير قد ليصح قال ابن هشام في المغني
جوز الزمخشري ومن تبعه كون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان
ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب
مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا
بترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث لان ما ذكره في الاستشهاد
لا يفيد في دفع الاعتراض من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بعد
تحقق معناه فلا يكون يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل وعلى
ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في ان ضربت
خلصت الماضي الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة
قد فيه تحقق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التأويل في
قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لانه ووقوع الجزاء ما
ضيا بالتأويل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت منقضية في
نفس الامر على السرقة المنسوبة الى الاخ يوسف عم لما يدل عليه
لفظة من قبل على ان لنا نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت
فحكمنا بانه قد انفجرت فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد ذكره
حسن الغنادي وفيه بحث قال الشريف في شرح المفتاح الفاء
الجزائية لا يدخل على الماضي المتصرف الا مع قد واضمارها معه
ضعيف وقال الشارح في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى فانفجرت

فى حذف قد بعض نقصانا ووجه النقصان والضعف فى حذفها واضمارها
عند عدم قيام قرينة دالة عليها وفاء الفصيحة لا تقتضى قرينة لها لانها
امرها منتظم بالعطف كما لو بالشرط فلا نقصان ولا ضعف فى حذفها
واضمارها عند قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء
مذكورين صريحا كما فى قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وفى قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر فكذبت ولفقول ابن
الخطيب عن هذا الفرق اوردوا النقض بما فى الابيات على ما قاله
ان رفاق وبناء افعل منه اى من داى الخ اقول قوله
وداك مرى بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء لكون اصل الالف
المحذوفة ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازنى ان
يكتب بالالف وقياس سيبويه ان يكتب بالالف فى النصب وبالياء
فى الرفع والجر ونقول فى الامر ارناء على الاصل المرفوض وهو
بادى الخ اقول قوله وقول من قال اتخذ من ابتز دفطاد فى فتح البارى
شرح البخارى انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطاء
لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغانى فى مجمع البحرين
وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن
فليؤد الذى اؤتمن بالتشديد واما اتخذ فليس افتعل قال
الجوهرى الاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه توهموا ان التاء اصلية
فبنوا منه تخذ يتخذ فصل فى بناء اسم الزمان والمكان اقول
اعلم ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة فى الكتب يراد
بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك الالفاظ وف

مطلب فى بناء اسم الزمان والمكان
ومنع تصرفاته

لها وهذا نوع تسامح ولا منافية مما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية
وقوالب للمعانى لما كانت ماخوذة من الالفاظ مستفادة
منها كما يؤخذ المظروف من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا والمعانى
ظروفا محيطا بالالفاظ مظروف فى الالفاظ للمعانى وظروفها بيان
المعانى فلا منافاة باعتبار وقوع الفعل فيه مطلق من غير تقييد
بشخص او بزمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع خروج المطلق
او زمان خروج المطلق ومن ثمه لم يجعلوا اسم الزمان والمكان مفعولا
ولا ظرفا فلا تقول مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق
الى التقييد كذا فى شرح الشافية للجاربردى هذا عند المتقدمين
والمتأخرون من النحاة قد جوزوا اعمال الزمان والمكان فى الظرف
وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة من الفعل ذكره علاء الدين البسطامى
فى حاشية المطول وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق منقوض بالصفة
الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفة موضوعة لذات مبهمة
باعتبار معنى معين لعدم بها فيترتب مدلولها لم يلاحظ معها خصوصية
اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة
وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف
لفظا او تقديرا تعينا للذات التى قام بها المعنى اسم الزمان والمكان
الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتهما نرى فيهم مفعلا فى
الكلام الا مكرها ومعونا وقد ذكرنا انه جاء مهلك وميسر ومالك
بضم العين ولما كان مظنة اعتراض هنالك بانا نجد اسماء من
يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر اشار الى جوابه بقوله ونشذ المسجد

مطلب فى عدم جواز استعمال
اسم الزمان والمكان مفعولا
والظرف

ثم أقول قوله وشذ المسجد وهو اسم البيت للعبادة بكسر فيه اولا
قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء
واما منخر بكسر الميم والخاء فتبع على منخر بفتح الميم والخاء وهو ثقب
الانف من النخير وهو الصوت بالانف لمنتن بكسر الميم والتاء فرع
على منتن بضم الميم وكسر التاء وهو الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما
ومنه مفرق الراس لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر ومنه
مسقط الراس اي موضع سقوط الولد عن الام من يجري
مفتوح العين وفي الصحاح بالضم والمسكن وهو لغة اهل الحجاز
وحكى الفتح في المنسك ايضا في المختصر قال ابن السكيت اسمه
يعقوب ومتى اطلق يعقوب في كتب اللغة يراد به السكيت قال ابن
الانباري هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رايت للبغدا ديين
كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحاق السكيت
وههنا فائدة ذكرناها في تهذيب النواوي قال ابن قتيبة يحذف
الالف من الاسماء الاعجمية كابرهيم واسمعيل واسحق واسرائيل
وسليمن وهرون وسائر الاسماء الكثيرة الاستعمال وما لا يكثر
استعماله منها كهاروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون
فلا يجوز ان يحذف الالف في شيء منها ولا يحذف من داود وان
كان كثير الاستعمال لحذف احدى الواوين منه وما كان على فاعل
كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفها وحذفها ان كثر استعماله
والا فلا يحذف كسالم وجابر وحاتم وحامد وما لم يكثر استعماله
وتدخله الالف واللام يكتب بغير الالف واللام فان حذفتهما

مطلب في جواز حذف الالف من الاسماء كابرهيم واسحق

اثبت الالف

اثبت الالف تقول قال الحرث وقال الحارث ولا يحذف الالف من
عمران ويجوز حذفها واثباتها في مروان ومعاوية وعثمان وسفيان
غيره المعتل الفاء مكسور عينه ابدا وقيده في بعض شروح الشافية
بالواوي الذي حذف واوه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة ثم
قال لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة الصحيح وهذا يوافق ما ذكره
ابن عصفور في المقرب ثم قال لانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة
الصحيح كالموجل وينافيه ما ذكر في مطلوب المقصود من كون
الموجل والموسم بالفتح من علم وحسب وفائدة ولم يكن لامه
حرف علة الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص كما ذكره
صاحب المقصود وقال صاحب المقرب المعتل الفاء الواوي المضاعف
حكمه حكم المضاعف قال الشاعر على ما رواه الكسائي فاصبح العين ركودا
ركودا على الزوعين جمع العين وهي حديدة تكون في آلة العدان اي
آلة الثورين للحرث والبقر التي تحرث وهو فعل فيفعلو الان الياء
اخف من الواو وركو وامر ركد الماء ركودا سكن وكل ثابت
في مكان فهو راكد والاوشاز جمع وشز بالتحريك وهو المكان
المرتفع وجمع الجمع اوشاز ورسخ الشيء رسوخا ثبت وكل ثابت
راسخ والموحل بالحاء المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق
واللام مقدرة فان ولا مقدرة بعدها اي اصبح الحديد ثابتة على
المواضع المرتفعة لان لا يرسخن في الموضع ذي الطين الرقيق في
الصحاح ومختصره وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر
وبالكسر المكان ولا دليل في البيت على انه سمع موحلا بالفتح للموضع

قال الشاعر فاصبح العين ركودا على الاوشاز ان يرسخن بالموحل

وكلام الجوهري في البيت محتمل قال صاحب الكشاف وقد يجعل
المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج اي
وقت قدومه فالاستشهاد به على ان الموصل اسم مكان ليس بجيد لذا
قيل وفيه تعسف لا يخفى ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا في
المصادر وعند الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فتجعل لسعة
الكلام زمانا على طريق حذف المضاف واويا كان او يائيا واويا
خبر كان والمراد التسوية بين الواو والياء وتقديم خبر كان في مثل
هذا الموضع واجب لانه لو لم يتقدم لجزم علم منه التسوية بل لا بد
من التصريح بلفظ سواء ذكره الشريف وشرح المفتاح وودي
ماوي الابل وماق العين قال الاندلسي ذكر الفراء ماوي الابل
وذكر غيره ماق العين قال المبرد وذلك غلط عندي لان
الميم اصلية وفي الصحاح موق العين طرفها مما يلي الانف و
اللحاظ طرفها الذي يلي الاذن والجمع اماق وامآق مثل آبار وابآر
وماق العين لغة موق العين وهو فعل وليس بمفعل لان الميم
من نفس الكلمة وانما زيدت في آخره الياء للالحاق ولم يجدوا له
نظيرا يلحقونه به لان فعلي بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق
بمفعل فلهذا جمعوه على ماق في بعضهم على التوهم وقال ابن السكيت
ليس في ذوات الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان ماقي العين و
ماوي الابل قال الفراء سمعتهما والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته
مرمى ودعوته مدعى وغزوته مغزى وظاهر هذا القول ان لم
يتاول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعل غلط لان الميم اصلية

على ما عرفت انتهى كلامه فايراد ماقي العين من هذا القبيل منظور
فيه الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يأول
على ما عرفت فتكلم فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حاله
في العلم ونزد مع نقيح الاعلم العلماء ابي حنيفة في كتابه المسمى بالمقصود
ان اللفيف المقرون كالمعتل الفاء وما قيل ليس للامام كتاب مصنف
فهو كلام المعتزلة وقال الامام صدر الائمة بلغت مسائل ابي حنيفة
رحمه الله خمسمائة الف مسئلة مع ما وقع في كتبه من المسائل الفاخرة
المبنية على حقيقة النحو واسرار العربية ودقائق الحجج وذكر الخطيب
الخوارزمي في انه وضع ثلثة الاف وثمانين الف مسئلة وقيل ستمائة
الف مسئلة ذكره في الانتصار وذكر في العناية شرح الهداية قيل انها
وضعت في ابنائه في المسائل الفقهية الف الف ومائة الف وسبعون
الفا ونيف مسئلة وذكر في شرح البزدوي للامام الاوزجندي ان
الامام صنف كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب بعثه
لاعثمان البتي من اصحابه وكتاب الفقه وكتاب المقصود في الصرف
وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال وهم الزمخشري
في الثلاثي المجرد على مفعل بالضم بسكون الفاء وفتح العين في المنقوص
البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب
يضرب والا فتحت ثم كلامه ارادوا بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل
من يفعل قوله والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين
ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه
قال صاحب المظهر المعتل الفاء مفعل بفتح الميم ابدا والمعتل اللام

بل الظاهر ان المقصود للامام رحمه الله والله اعلم

بفتح الميم والعين ابدا واللفيف المفروق كالمعتل الفاء واللفيف
المقرون كالمعتل اللام وقال صاحب الاساس اسم الزمان والمكان
من المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص اما للمبالغة
ليدل على ان لها شانا في نفسها قال بعض الفضلاء وتحقيق كون
التاء في الوصف مثل علامة للمبالغة ما اشار اليه صاحب الكشف
من ان التاء تقتضي ان يقدر موصوفه جماعة وحمله على الواحد مع تقدير
الموصوف جماعة مبني على جعل الواحد جماعة مبالغة كانه لكثرة علمه
جماعة فيتحقق التاء مبالغة تشبيها بالاثر وقطعا للمسافة وتصريحا
للمقصود ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم فالتاء في التحقيق
لتانيث الموصوف بمنزلة قارورة وشبهها اي في كونها غير
جارية على الفعل فان القارورة في اللغة المقر اي ابعد لكنها
خصت بالزجاجة المخصوصة والدبران خص من بين ما يوصف
بالدبور بالمنزل الرابع للقمر فنحو ذلك لم يذهب مذهب الفعل
اي لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه لثبوت
مفهوماتها بل انها موضوعة هكذا فلا يراد بها صدور الفعل في زمان
او مكان وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل
دليلا على اختلاف معناه اي على ان المراد من صيغة المفهوم الدائم
والثبوت دون التجدد والحدوث كما انه ما اراد من صيغة الجاري
عليه فتامل قال رحمه الجاسم والنوى وهو للعجاج اول
هذه القصيدة أطربا وانت قنسري والدهر بالانسان دواري
الهمزة للاستفهام وطربا مصدر طرب بالكسر وهو خفة تصيب

الانسان

192

الانسان لشدة حزن او سرور يعني اتطرب طربا وانت قنسري وهو
الشيخ الكبير والدهر الزمان او الابد والانسان من الانس عند البصريين
ومن النسيان عند الكوفيين وفي سبب تسمية الانسان ثلثة اقوال
الاول قول ابن عباس رضي الله عنه انه انما سمي به لانه عهد اليه فنسي والثاني
قول بعضهم انه سمي لظهوره وادراك البصر اياه من انست كذا
اي ابصرت والثالث قول قوم سمي به لانه يستانس به ويقال
لما خلق الله تعالى آدم آنسه بزوجته فسمي انسانا والدوار التي
التهديد وربما الانسان احوالا وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو
والاتيان بياء النسبة ولا فعل له الا دار ودوار وهذا النسبة الى فعله
فعوله والدهر دوار اي يحتاج الى التجديد في الشيخ والحجم الجمع و
الجامن بالحجم القطيعة من الابل مع رعاتها والنوى حفيرة حول
الخباء لئلا يدخلها ماء المطر وجمع نوى على فعول واصله نووي
يعني انتظار الفرج حال كونك شيخا وحال رؤيتك دوران الزمان
وانت ترى ديار الاحباء خربة خالية بحيث خلا عنها الابل وموضع
خيام الاحباء وتجالسهم عن اهلها قوله قنسري فيه مفعلة اذ قال التاء
للدلالة على الكثرة او ارادة البقعة قوله لكن توجيهها بهذا الوجه
لو صح لم يصب الحكم بالسهو كخرزة عانية ردها بالهمز فجحرش
وعض قوط الجحرش العجوز الكبيرة ولا نفك عجوزة والعامة تقوله
وتجمع عجائز والعض قوط القطاية الذكر وهي دويبة البرص الوزغة
يقال لها بالفارسية كرباسو محلب هو اسم لما يستعان به في
تحلب وان كان بالحقيقة اسم ما يحلب فيه وملحه اسم لما يلتبس

[illegible] تسمية الانسان ووجه [illegible]

الثلج وغيره ومِغلاق اسم لما يغلق به قال صاحب المفتاح وعندي ان
مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض
كمثقب لكن لكثرة الاستعمال ولكثرة التفرع بالزيادة تشهد ان الاصل
مفعل وما عداه متفرع منه بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن
وغيره وقيل هي آلة متخذة من الخشب يطرح الثلج مطهرة وهي
الاداوة في الصحاح والفتح اعلى قوله ومسقاة وهي بالفتح موضع
الشرب ومن كسرها جعلها كالآلة لسقي الابل فجعله اي جعل اسم
الموضع مخالفا لاسم الآلة ولما قال شذ قوله فاشار دخول الفا
في جواب لما غير جائز او قليل وقدم تفصيله السعوط وهو
بالفتح دوا يصب في الانف ومرضعة في الصحاح اي بكسر
الميم وفتح الراء وفي شرح الهادي قوله ان المشهور فان ابن درستويه
هذه الكلمة لو كسرت على الاصل جاز وفيه نظر والجواب ان الشذوذ
عند غير سيبويه وقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل يعني لم يجعلوا
هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه كالمفهوم العام من اسمي
المكان والزمان لان الاسم المشتق من الفعل لم يجئ على مفعل بضم الميم
والعين بل هي اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر الجامدة فلا
يقال مدهن الا للآلة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء
غيره لم يسم مدهنا ولذا غيره وهذا مثل الكلمات التي على وزن المفعول
وليس المراد به المفعول وهي اربع كلمات المغفور والمعثور وكلاهما
بالعين المعجمة وهما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة
المغرور وهي ايضا نوع من الكماة والرابعة المعلوق بالعين المهملة

وهي مثل المعلاق وهو ما يعلق به شيء قال ابو سعيد لا نظير لهذه الاربعة
على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثي المجرد
لا على فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة
ولقي لقاة لان مصدرهما الغزو واللقاء والفعلة منهما الغزوة
واللقية والمرة مجازا واولى اذا كان للفعل مصدران احدهما
اشهر في الاستعمال من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول كذب كذبة
ولا تقول كذابة تاء التأنيث الموقوف عليها هاء يعني اذا كانت في
آخر الاسم المفرد ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التأنيث
الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحالة التي كان بها التمييز ولم تقلب
حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه شيء بالالف لخفتها للتأنيث ولا مقتضيا
فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربة في ضربت لالتبس بضمير المفعول
وقيدنا بالمفرد لان في الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن
طي انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه
بابدال تاء الجمع هاء في الوقف فضعيف وبقولنا ولم يكن عوضا
لانها لو كانت عوضا لتاء بنت واخت يوقف عليها بالتاء وبقولنا
على الاكثر لان بعض العرب تقف عليها بالتاء ومنه قولهم وعليه
السلام والرحمت والوقف بالهاء في لغة الفصحاء بالتضعيف وهيهات
ان جعل مفردا وقف عليها بالهاء والا فبالتاء ومثله في احتمال
الوجهين استأصل الله عرقاتهم وعرقاتهم بفتح التاء وكسرها
من الطعم هو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها الطعام
ذكره في المختصر وقال في شرح البزدوي ذكر في المغرب وغيره ان

يا بير

الطعم بالفتح والضم مصدر بمعنى طعم الشيء اي اكل وذاق الآن [?] المفتوح هو المشهور بين الجمهور من الفقهاء تمت

كتبه الفقير الحقير المذنب الراجي عفو ربه
الكريم الله تعالى عبده مصطفى
البستاني [?] ابن الحاجي عثمان
في مدرسة امام الشيخ
عليه رحمة الرحمن
الذي ذو الكرم والرضوان
في مدينة قيصرية
[illegible]
في سنة وستين
وثمانين [?] و
مائة
والف

الهی عاجزم مستغرق احساننه یارب
درونم سن بیلورسن کمسنه هیچ کلیم یوقدر یارب
بقارسن هر قولنه نیت پنهاننه یارب
گدا البته حالنه عرض ایدر سلطاننه یارب

سبع و عشرین و مائتین و الف
فقدی محمد افندی
تمت فی ذی القعده و محرری